وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العقيد أحمد دراية – أدرار

كليَّة: الآداب واللُّغات الأجنبيَّة

القسم: اللغة الأدب العربي

تخصُّص: لسانيات عامة

رسالة مقدَّمة لنيل شهادة دكتوراه ل م دتخصُّص اللسانيات العامة:

نظريةُ اللسانياتِ النسبيةِ نحو وصْفٍ للْبِنية النحوية في اللغة العربية على ضوء نظرية النحو التوليفي

"البنية الإعرابية أنموذجـاً"

من إعداد الطَّالب:

عبد القادر صويلح

إشراف الأستاذ الدُّكتور:

د. عبد الحق خليفي

أعضاءاللَّجنة المناقشة:

الاسم واللَّقب	الرُّتبة العلميَّة	الجامعة	الصِّفة
عبد الله رزوقي	أستاذ محاضر(أ)	أدرار	رئيساً
عبد الحق خليفي	أستاذ التعليم العالي	أدرار	مشرفاً ومقرّراً
إكرام تكتك	أستاذ التعليم العالي	أدرار	مناقشاً
دنيا باقل	أستاذ التعليم العالي	تيارت	مناقشاً
مُحَمَّد كنتاوي	أستاذ التعليم العالي	أدرار	مناقشاً
سعاد شابي	أستاذ التعليم العالي	أدرار	مناقشاً

نوقشت يوم: **18** / **01** / **2023**م

السَّنة الجامعيَّة: 1443-1444هـ/2022-2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى اللذيْن ربياني وعلماني صغيرا، ولا زلت اغترف من معينهما كبيرا..

الوالدان الكريمان.

إلى الذي سموت بفضله علماً وأدباً شيخي وسيدي الفاضل أحمد خليلي

إلى التي تقاسمت معي مشقة إنجاز هذا العمل زوجي الكريمة، وإلى أولادي الذين طالما كنت أبتعد عنهم الساعات الطوال وأنا منهمك في جمع مادة هذا العمل.

إلى إخوتي وأخواتي وأحبابي وأصدقائي.. إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

أحمد الله وأشكره أولًا وآخراً على أن وفقني لبلوغ ما كنت أطمح إليه وأنا في السنة الأولى من مرحلة اللسانس والحمد لله على توفيقه وامتنانه وبلوغ القصد وتمامه.

وأثني بالشكر بعد شكر الإله من كان لي نعم السند والناصح والمعين؛ أستاذي المشرف الدكتور الفاضل عبد الحق خليفي، على متابعته وتوجيهاته لهذا العمل من بدايته إلى ختامه.

كما أشكر كل من أسدى إلي نصحا أو توجيها، وأخص بالذكر أساتذتي الأفاضل؛ الأستاذ الدكتور خدير المغيلي، والأستاذ الدكتور كمال مجيدي، والأستاذ الدكتور عبد القادر لقصاصي، والأستاذ الدكتور محمد كنتاوي

وأشكر زميلَيَّ وعضدَيَّ ورفيقَيِ الدربِ اللذيْن انتفعت كثيرا من جَلَدهما وعلوِّ همتهما؛الأستاذين الفاضلين عبد السلام موريدة، ومحمد يعيشي

وأخيراً تحية إكبار وإعظام إلى اللجنة المناقشة لهذا العمل، شاكراً لهم جهدهم وصبرهم على مشقة قراءته وفحصه.

جزى الله الجميع خير الجزاء.والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ حمٓ ۝1 تَنزِيلٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝2 كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ ۝3 بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝4 ﴾ سورة فصلت.

«جميلةٌ هي المعرفةُ، إذ لا قرار فيها ولا تحجُّر، ولا راحةَ. بل كلُّ شيء متجَاوَزٌ.لا تثبتُ الصورةُ ظرفاً حتى يتراءى تفكيكُها. وتبْرز خطوطٌ جديدةٌ أو نقاطٌ في خطوط. ثم تكتمل صورة مغايرة. وما يكاد العالَمُ يطرب للاكتمال حتى يواريَه كنهٌ آخر، ويتغير الحيِّزُ وتتبدلُ الأدوارُ والعلائقُ». الفاسي الفهري، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص5.

المقدِّمة

بسْم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، الحمدُ لله الذي اصْطفَى من عباده صَفْوةً من خلقه فأودعهم مفاتيح العلوم، والصلاةُ والسلامُ على من أفاضَ عليه ربُّه علومَ الأولين والآخرين؛ سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه الهُداة المهتدين.

تهدفُ اللغاتُ جميعُها إلى تحقيق التواصل بين بنِي الإنسان، وهو الأساسُ الذي لأجله وُجِدت، إذْ لاَ يمكن للإنسان أن يصل إلى تحقيق أغراضه إلا باللغة، وقديماً قال ابنُ جنّي: «اللغةُ أصواتٌ يعبِّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم»، [ابن جني الخصائص، ج1، ص33]. واللغاتُ واحدة فيما تُعبِّر عنه، ولكنَّها نمطية فيما تعبر به، وهذا ما يفسِّر اتفاق اللغات في الدلالة والتداول وتباينُها في القوانين والأنساق.

والباحثُ في اللغة يلزمه أن تتمَثَّل فيه صفتان: الأولى ينظر من خلالها إلى اللغة كيف تشتغلُ، والأخرى إلى الأصول الضابطة لهذا الاشتغال، والنظرياتُ اللسانيةُ في عمومها إنما تأسست على أنها أجهزةٌ واصفةٌ ومفسِّرةٌ لاشتغال الأنساق اللغوية، ومن منطلق كونِها إطاراً نظرياً قائماً على وصف اللغاتِ يجعلها في توافقٍ مع بعضها وتعارضٍ مع بعضها الآخر، وهذا ما يضْطَرُّها في غالب الأحيان إلى إقرار مبادئَ في جهازها الواصفِ لا وجود لها في اللغة الموصُوفة.

واللغةُ العربيةُ من اللغات التي نالتْ حظَّها من الوصف والتفسير، سواء من النظرية اللسانية العربية التي انْبَثقت من فكر النحاة الأوائل؛ كالخليل وسيبويه، أو من تلك النظريات اللسانية الغربية التي تبنَّاها اللِّسانيون العربُ المحدثون؛ بِنْيويُّون وتوليديُّون مشكِّلين بما استخلصوه من نتائج أساساً إجرائيا لوصف اللغة العربية، ولم تكن هذه الأوصاف في الغالب لِتتوافقَ مع خصوصية اللغة العربية الموصوفة، لذلك كثيراً ما يلْجأُ اللسانيُّ إلى فرض أوصاف على اللغة وهي منه براءٌ، وهذا عيْنُ مصدرِ الأزمة في الحقل اللسانيّ العربيّ الحديث.

ولتجاوز هذه الأزمةِ المتجذّرةِ في الحقل اللساني تأسست نظرية اللسانيات النسبية محاوِلةً تشكيلَ جهازٍ واصفٍ بديلٍ لوصف اللغة العربية آخذةً بعين الاعتبار خصوصيتَها النمطيةَ المتَشَكِّلةَ في مستوياتها الأربع؛ الصوتي، ولمعجمي، والتحويلي، والنحوي، ولقد آثرتُ أن أتناول في هذا البحث وصف المستوى النحوي في نماذج نحوية ثلاثة؛ السيبويهي، والتوليدي، بالإضافة إلى النموذج التوليفي قصداً إلى الوقوف على ما عده الأوراغي تصحيحاً وتقويماً أو تجاوزاً لأوصاف للبنية النحوية هي مصدر الأزمة في الدرسين؛ التراثي

والحداثي، مقدِّماً بذلك أنموذجاً نحوياً جديداً ضمن نظرية لسانية بديلة، فكان عنوانُ هذه **الأطروحة: نظريةُ اللِّسانياتِ النِّسْبيةِ نحو وصْفٍ للبنيةِ النحويةِ في اللغة العربية على ضوء نظريةِ النحوِ التوليفيِّ "البنيةُ الإعرابيةُ أُنْمُوذجاً"**

الدافع إلى اختيار الموضوع وأهميته:

يعود سببُ اختيار هذا البحث إلى دافعين اثنين:

أولهما ذاتي؛ ينبع من رغبتي في التطلع إلى ما استجَدَّ وما اسْتُحدث من نظريات في الحقل اللساني بصفة عامة.

وآخرهما موضوعي؛ غايته الوقوف على ميلاد نظرية لسانية جديدة وما اقترحته من أوصاف بديلة للغة العربية، إلا أنها لم تلق القبول لدى معشر البحثة اللسانين، ولم تنل حظها من الدراسة والتقصِّي إلا قليلا، ولعل مردَّ هذا إلى أن مؤسسها ذو انتماء حضاري إسلامي وينتسب إلى بيئة عربية، وعادة العقل المعاصر – الذي تروض وتربَّى على ألا يرضى بأيِّ نِتاج لسانيٍّ سوى ما تَكوَّن في معاهد وجامعات الغرب – ألا يقبَل ما يُبدعه العقلُ العربيُّ بحال من الأحوال.

وأما أهميته؛ فتتمثل في:

– أن النظرياتِ اللسانيةَ لم تتوفق في تقليص المسافة بينها وبين اللغة العربية الموصوفة، وهذا البحث يروم عرض التقارب بين النظرية اللسانية النسبية الواصفة واللغة العربية الموصوفة من خلال تقديم وصف لبنيتها النحوية في ضوء النموذج النحوي التوليفي.

– إحرازُ فضل السبق في تناول النظرية اللسانية النسبية وأنموذجها النحوي، وكسر حاجز الخوف الذي ظلَّ يخيم على نفوس الباحثين من الإقدام على قراءة هذه الأعمال اللسانية المبتكرة.

– تقديمُ وصف للبنية النحوية العربية لكل من النماذج النحوية الثلاثة: التراثي، التوليدي، التوليفي، واستخلاصُ مكمن التفرد والتميز في الوصف التوليفي الذي هو موضوع البحث.

أهدف الدراسة:

وقفت في هذه الدراسة على جملة من الأهداف منها:

– معرفةُ الاتِّجاهِ الفكري والتصورِ اللسانيِّ اللَّذان وظفهما الأوراغي في وصف البنية النحوية العربية، ومقارنتهما مع نظيرهما في النحو التراثي والتوليدي.

– رصدُ مدى حضورِ البعدين؛ الصُّوريِّ والوظيفيِّ في النماذج النحوية الثلاثة، وانعكاساتِ تبني أحدهما أو هما معا على البنية النحوية العربية.

– عرضُ قضايا البنية النحوية في النماذج النحوية، والوقوفُ على المفاهيم الجديدة التي طرحها الأوراغي في نموذجه النحوي التوليفي.

– الاطِّلاعُ على منهج الأوراغي في تحليل البنيةِ النحوية، والإعرابيةِ منها على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

لقد نال وصفُ الجملة في اللغة العربية كبيرَ اهتمامٍ لدى النحاة والباحثين قديما وحديثا، وانفتحت جهودُهم على جملة من الدراسات والأبحاث التي يمكن أن نعدَّها دراساتٍ سابقةً لموضوع الدراسة، أهمُّها:

أ – الأبحاث الحديثة المتخصصة في دراسة الجملة العربية، مع أني لم أعتمد عليها كثيراً ولم أرجع إليها إلا قليلاً، أذكر منها: كتاب بناء الجملة العربية لعبد اللطيف حماسة، وكتاب الجملة العربية تأليفها وأقسامها لفاضل صالح السامرآئي، ومن المقالات العلمية؛ مساهمة في تحديد الجملة الاسمية لعبد القادر المهيري، وهي دراسات لاتخرج عن نطاق النظرية النحوية العربية وما تناوله النحاة في مختلف كتبهم.

ب – الأعمالُ التي اتَّسمت بالطابع النقدي للبنية النحوية وقضاياها، والتي استلهمت من النظريات الغربية إطارها المنهجي، كما هو الشأن في تلك البحوث اللسانية العربية التي قدمها اللسانيون العربُ في المشرق والمغرب العربي، وهي صنفان:

– البحوثُ المتأثرةُ بالمنهج البنيوي؛ منها كتاب: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، والنحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي، ودراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب، واللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، وكتاب من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، وهي من قبيل المعالجة الجزئية لبعض قضايا النحو العربي دون النظرة الشاملة للظاهرة اللغوية العربية.

– البحوثُ المتأثرةُ بالمنهج التوليدي؛ منها كتاب: الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة لميشال زكريا، وهو تجسيد لمرحلة النموذج المعيار، واللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية لعبد القادر الفاسي الفهري، وهو تطبيق للمرحلة الشمولية، وتراكيب اللغة العربية لمحمَّد الرحالي، وهو تطبيق للبرنامج الأدنوي.

وهذه الأعمالُ رغم قيمتها العلمية إلا أنها لا تنتمي إلى اللغة العربية إلا من حيث اللغةُ التي دُوِّنت بها وأسماءُ مؤلفيها، أما أصولها الفكرية والمنهجية؛ فهي مستعارة، ولهذا غالبا ما يحدث التصادم بين اللغة والنظرية اللسانية الواصفة لها، فيستدعى الأمر التفكيرَ في طرح وصف بديل للبنية النحوية ضمن نظرية لسانية عربية أصيلة يتحقق فيها التلاؤم بين لغتها الواصفة ولغتها الموصوفة، وهو ما يسعى البحث الوصول إليه.

إشكاليةُ الدراسة وفرْضيتُها:

تتأسس إشكاليةُ هذه الدراسة على أن اللغاتِ برُمَّتها واللغةَ العربيةَ منها على وجه الخصوص هي ميادينُ تتخذها النظرياتُ اللسانيةُ موضوعا لها، وكل نظرية لسانية تتوق إلى بلوغ الكمال في ما تصفه من اللغات، إلا أن المتتبع للمسار اللساني يدرك أن كل نظرية قامت على نقض سابقتها؛ لوجود عجز تسعى اللاحقةُ لسده، وتقديم ما تراه بديلا لردْم الفجوة بينها وما تتوقعه في لغة من اللغات الموصوفة.

وتنبني على هذه الإشكالية مجموعةٌ من التساؤلات أهمها:

- ما الجديد الذي جاءت به نظرية اللسانيات النسبية في وصف اللغة العربية من اللغات التوليفية؟
- ما الرؤية الإبِيسْتمولوجية التي ارْتكزت عليها اللسانياتُ النسبيةُ في وصف اللغة العربية والبنية النحوية منها على وجه الخصوص؟
- ما مفهوم الأوراغي لقضايا البنية النحوية العربية مثل: العامل، والإعراب، والرتبة، والضمير، والابتداء والاشتغال؟ وما هي أوجه الاختلاف بينه وبين نظرية النحو التراثي والتوليدي؟
- ما مكوناتُ البنية النحوية في النحو التوليفي، وأين تتجلَّى إضافة الأوراغي على المستويين؛ النظري والتطبيقي؟

المنهجُ المتبع والخطة:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن تتكامل مجموعة من المناهج في عرض وتحليل مادته العلمية؛ المنهج المعياري، والتاريخي، والوصفي؛ لكونها الأنسبُ لطبيعة البحث، مع الاستعانة بالمنهج المقارن خاصة في مسائل المقارنة بين النماذج النحوية الثلاثة.

وضمانا للسير الحسن لهذا البحث، وكذا محاولة الإجابة عن إشكاليته وتساؤُلاته، جاءت خطة هذا البحث مجملةً في مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة.

فأما الفصل التمهيدي؛ فأردتُه أن يكون تأسيسا مفاهيمياً لهذا البحث، ولقد تناولت فيه نشأةَ البنية النحوية ومصطلحاتِها ومفاهيمَها، كما حاولت أن أُوَصِّل للبنية ضمن مستويَيْن: معرفي ولساني؛ فتناولت في المستوى المعرفي الخلفية المعرفية والفكرية للبنية النحوية العربية، وفي المستوى اللساني عرضْت فيه المسارَ اللسانيَّ للبنية النحوية العربية بدْءاً من أبي الأسود الدؤلي وصولاً إلى سيبويه ومَنْ بَعْدِه، وانتهاءً بجهود المحْدَثين.

وتناولت في الفصل الأول المفاهيمَ والقضايا الأساسيةَ في البنية النحوية العربية، وبسطْتُ القول فيه في ثلاثةِ مباحثَ؛ فكان المبحث الأول تأسيسا للبنية النحوية، وكان ذلك في مستويين: نظري؛ وحصَرْتُ القول فيه عن العامل والإعراب. ومستوى تحليلي؛ أشرت فيه إلى الرتبة والإضمار والحذف. أما المبحث الثاني؛ فخصَّصته للبنية الدلالية مبرزا دور المعنى في تعالق وتماسك البنية، من خلال الوقوف على جملة من الدلالات؛ دلالة العامل، دلالة الإعراب، ودلالة الحذف. وأفردت المبحث الثالث للحديث عن البنية التداولية أو البنية النحوية العربية في إطار الاستعمال، وكان ذلك في تداوليات ثلاث: تداولية المتكلم، وتداولية المخاطب، وتداولية الخطاب.

وجاء الفصل الثاني لوصف البنية النحوية في النموذج التوليدي التحويلي، ولقد اشْتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث؛ ففي المبحث الأول وقفت فيه على الخلفية الفكرية والمسارات العلمية للبنية في النحو التوليدي، أما المبحث الثاني؛ فعرَّفت فيه بالمفاهيم الأساسية للبنية في النموذج النحوي التوليدي، وأهمُّها: البنية العاملية، قاعدة حرك الألف، المقولة الفارغة، المقولة العاملة، بالإضافة إلى الجانب الدلالي، وخصصت المبحث الثالث للوقوف على المنجز التوليدي العربي في وصف البنية النحوية، وآثرت أن أقتصر على نماذجَ ثلاثةٍ حَسْب التحولات الحاصلة في النظرية، ففي نموذج المعيار والمعيار الموسع اقتصرت فيه على جهود ميشال زكريا، ومازن الوعر في الدلالة التصنيفية، واقتصرت في النموذج الشمولي على جهود الفاسي الفهري.

أما الفصل الثالث؛ فتناولت فيه نظريةَ اللسانياتِ النسبيةِ ونموذجَها النحوي التوليفي وقسمته إلى ثلاثة مباحث، فجاء المبحث الأول تعريفا بنظرية اللسانيات النسبية، ودواعي نشأتها وخصائصها ومنهجها، أما المبحث الثاني؛ فتحدثت فيه عن البنية النحوية وقضاياها في النحو التوليفي، وخصصت المبحث الثالث للبنية الإعرابية ومفهوم الإعراب عند الأوراغي، موضحا ذلك بنماذج إعرابية تطبيقية في النحو التوليفي.

واستوت خاتمة هذا البحث على مجموع النتائج والخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها، والتي هي بمثابة حوصلة تَلُمُّ شتاتَه وتجمع متفرِّقَه.

مصادر الدراسة ومراجعها:

هذه الدراسة مترامية الأطراف ومتعددةُ المصادر، فكل جزئية منها تكاد تستقل بمصادرها عن لاحقتها وسابقتها، ومن جملة ما اعْتمدتُّ عليه أَذْكُرُ:

– كتب النحو العربي بدْءاً من كتاب سيبويه، والخصائص لابن جني، ومغني اللبيب لابن هشام، والمفصل للزمخشري، والكافية لابن الحاجب، وانتهاء بألفية ابن مالك وغيرها كثير..

– الكتب التي قدَّمت للنحو التوليدي منها: كتاب اللسانيات واللغة العربية، وكتاب البناء الموازي للفاسي الفهري، وكتاب مقدمة في نظرية القواعد التوليدية لمرتضى جواد باقر، وكتاب الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية لميشال زكريا، ونظرية تشومسكيي في العامل والأثر لشفيقة العلوي وهي رسالة دكتوراه.

– كتب النحو التوليفي منها: كتاب الوسائط اللغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، وكتاب محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، وكتاب محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي لمحمَّد الأوراغي.

صعوبات البحث:

لا يخلو أيُّ عمل مهما كان من عوائق ومثبطات تحول دون إتمام مراده، وتجعل الباحث يتعثر في الوصول إلى ما يطمح ويريد، ومن أكبر الصعوبات التي واجهتني في هذا العمل هو انعدام الدراسات التي تناولت نظرية اللسانيات النسبية وأنموذجها النحوي حسب علمي سوى ما ألفه الأوراغي نفسُه، وعددها لايكاد يتجاوز عشرة أعمال، ولقد عزمت على السفر إلى المغرب الأقصى لأجل الاطِّلاع أكثر على النظرية في مهدها، إلا أن الظروف الوبائية التي عاشها العالم حالت دون تحقيق القصد، أضف إلى ذلك قلة الباحثين المهتمين بهذه النظرية، مما يجعل الباحث في غُربة لسانية حظُّه في الاستفادة منها ضئيل.

وإن كان لابد من كلمة شكر في هذا المقام فإني شاكرٌ من رافق هذا البحث من حرف البداية إلى نقطة النهاية أستاذي المشرف؛ الدكتور عبد الحق خليفي الذي تابعه ورعاه حتى استوى على سوقه، كما أُثنِّي بالشكر أساتذتي في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة العقيد أحمد دراية أدرار الذين استندت إلى مشورتهم واستفدت من نصائحهم وتوجيهاتهم، أخص بالذكر الدكتور كمال مجيدي والدكتور خدير المغيلي والدكتور مُحَمَّد كنتاوي، والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا نصب ومشقة قراءة هذا البحث، جزى الله الجميع أحسن الجزاء.

وفي الأخير آمل أن أكون قد ساهمت في إثارة رغبة الباحثين ودعوتهم إلى قراءة هذه النظرية وتعميق البحث فيها أكثر. وحسبي أني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تيميمون في:25 رمضان 1443هـ الموافق لـ 2022/04/26م

الطالب: عبد القادر صويلح.

الفصل التمهيدي: البنيةُ النحويةُ، إطارها المعرفي وتوصيفها اللساني

- المبحث الأول:البنية النحوية النشأة والمصطلح.
- المبحث الثاني: إطارها المعرفي وتوصيفها اللساني.

الفصل التمهيدي: البنيةُ النحويةُ، إطارها المعرفي وتوصيفها اللساني

المبحث الأول: البنية النحوية النَّشأة والمصطلح:

1- نشأتها:

تأسستِ البنيةُ النحويةُ في ضوء جملة من التساؤلات التي صاحبتها حين ميلادها، فجاء بعضُها متعلقا بظروف التأسيس وأسباب النشوء، كما تعلق بعضُها الآخرُ بالمؤسس أو الواضع لها وكذا القصة المصاحبة للوضع، وآخرها سؤال الأصالة والتقليد، ولقد اختلف العلماء والباحثون وتعددت رواياتُهم وترجيحاتُهم حول ملابسات تأسيس البنية النحوية، وهذا ما يجعلنا نتجاوز التحقيق في هذه الروايات نظراً لوفرتها في كتب النحاة والباحثين، ولحاجة البحث إلى الاعتناء بالبنية النحوية من حيث مصطلحُها والعناصرُ المحدِّدةُ لها.

وحيثما رُدَّ سببُ نشأةِ النحو إلى ظهور اللحن أو إلى فهم النص القرآني، فإن هذين السببين كان لهما الأثر المباشر في وضع البنية النحوية، «وقد اختلف العلماء في أول ما وُضع منه على رأيين:أحدهما: أن أول ما وُضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه، ثم استمر الوضع فيما بعد على هذا النمط... والآخر أن ما وُضع منه ما كان أقربَ إلى متناوَل الفكر في الاستنباط، لأن وضعه مبنيٌّ على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام لداعي انتشار اللحن، فالموضوع أولاً ما كثر دورانه على اللسان ثم ما يليه وهكذا، ولذا قيل إن الموضوع أولا الفاعلُ ثم رَدِفَه المفعولُ ثم المبتدأ والخبر وهكذا»[1]، وهي المصطلحاتُ الأولى التي وضعها أبو الأسود الدُّؤلي (ت69هـ)، ولم يكن اللحنُ الذي نادى به النحاة مفسداً لبنية الكلمة– وإن ورد الفساد في بنائها كلحن بعضهم في "عصاتي" – ولكن في تغيير معناها ودلالتها الناتج عن تغيير حركاتها الموضوعة لها، وهذا ما يؤيده ما قاله أبو الأسود لكاتبه: «إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة على أعلاه؛ وإذا ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف؛ وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحت الحرف؛ فإن اتبعتُ شيئا من ذلك غنَّة فاجعل النقطة نقطتين؛ ففعل»[2]، وما فعله أبو الأسود هو من قبيل التأسيس لحركات الإعراب الجارية على أواخر الكلمات تبعا لتغيُّر الوظائف، فكان رفعُ الفاعل ونصبُ المفعول من أُولى اهتماماته، ويروي ابنُ النديم (ت 385هـ)أنه كان بمدينة الحديثة رجلٌ جَمَّاعة للكتب القديمة قال: «فرأيتها وقلبتها فرأيت شيئا عجبًا إلا أن الزمان أخْلَقها وعمِل فيها عملا أدْرَسها وأحْرَفَها... ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي

[1]- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، 1426هـ ، 2005م، ص12.

[2]- أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1430هـ، 2009، ص23.

الأسود الدؤلي ما هذه حكايته وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين تَرْجَمَتُها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود رحمه الله بخط يحي بن يعمر، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي وتحته هذا خط النضر بن شميل»[1].

ولما كان سببُ وضعِ النحو لأجل ظهور اللحن، وهو وضعٌ يمكن أن يقال فيه إنه اهتمامٌ بوقع الحركة وحالِها من الصحة والخطأ، رأى باحثون أن«اللحن وحده لا يفسر نشأة لنحو العربي وبخاصة على أول صورة وصل بها إلينا وأعني بها كتاب سيبويه، والأقرب أن النحو شأن العلوم الإسلامية الأخرى نشأ لفهم القرآن.

والبون شاسع بين محاربة اللحن وإرادة الفهم، «لأن اللحن ما كان يفضي بهذا النحو إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقيا أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب، أما الفهم؛ فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان»[2]، وهذا مؤشر على حضور الدافع الديني بصفة أساسية في تأسيس النحو العربي، فكان ضبط النص غرضا في ربط العربي بالنص وتحقيق الإفهام، ولقد ردَّ ابنُ خلدون(ت 808ه) ما حصل في النصف الأول من القرن الأول للهجرة إلى تغير ملكة اللسان العربي فقال: «فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب المُلْك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم وتغيرت تلك الملكة بما أَلْقَى إليها السمعُ من المخالفات التي للمتعبين من العجم، والسمع أبو الملكة اللسانية، ففسدت بما أُلْقِيَ فيها بما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع، وخشي أهلُ العلوم منهم أن تفسد هذه الملكة رأسا ويطولَ العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة تشبه الكليات يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه منها بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير هذه الحركات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات، وجعلوها صناعة مخصوصة واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو»[3]، وفي كلام ابن خلدون تمييز بين الملكة والصناعة أو بين

[1]– ابن النديم، الفهرست، دط، دت، المقالة الثانية، ص38.الموقع على الانترنت: http: //www.al-mostafa.com

[2]– عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص11.

[3]– عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تح: عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والأداب، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005، ج3، ص238.

الاستعمال وقانون الاستعمال، واللغاتُ كلها ملكاتٌ«في اللسان للعبارة عن المعاني، وجَوْدَتُها وقصورُها بحسب تمام الملكة ونقصانِها، وليس ذلك بالنظر إلى المفردات وإنما هو النظر إلى التراكيب»[1].

ويمكن القول إن البنية النحوية مرَّت بمرحلتين:

الأولى: اِهتمَّ فيها أبو الأسود بالجانب الاستعمالي«الذي هو محاكاة الجمل العربية في الاستعمال يومئذ»[2]، فكانت البنية في هذه المرحلة«أقرب إلى الجانب العلمي التطبيقي منها إلى الجانب الفكري النظري، وكانت ألصق بضبط النص منها بالتفكير في تكوين اللغة العربية باعتبارها هيكلا وبنية»[3]، كما اتَّسم تأسيسُ البنية بالطابع التعليمي الذي«هدفه حفظُ اللسان من الزَّلل وعصمتُه من الخطأ، والأخذُ بيد الداخلين في الإسلام من غير العرب حذو العرب في كلامهم، ولكن النحاة قد تخطَّوْا هذه الغاية وانصرفوا إلى غيرها بحثا عن العمل المسبب للحركة الإعرابية على أواخر الكلم»[4].

الثانية: وهي مرحلة إعمال الفكر والنظر، والانتقال من انتحاء الأنماط العربية من حيث السلامةُ في الشكل وبلوغُ الفهم إلى قياس الأحكام، وفتح الباب أمام العقول والقرائح العربية لتؤذن بالدخول في مرحلة من النبوغ الفكري والنظري والعقلي العربي الخالص.

وتعود الجهود الأولى للتنظير النحوي إلى ابن اسحاق الحضرمي (ت117هـ). يقول ابن سلام (139هـ - 231هـ) إن ابنَ اسحاق«أولُ من بَعَّجَ النحو ومدَّ القياس وشرح العلل»[5].

ويبدو أن غاية الحضرمي هي الوصول إلى إنتاج آلة نحوية واصفة، لها من الاطِّراد والبعد عن التوسع والشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللحن، وبلغ من شغفه بالاطِّراد وحرصه عليه أنه لم يكن يَطيق أن يسمع كلاما لا تصْدُق عليه قواعدُه التي يتوصل إليها، لأن كل مخالفة لهذه القواعد كانت في نظره تحديا لهذا الهيكل البنيوي البديع الذي اهتدى إليه»[6]، وهذه المحاولة رغم جدِّيتها إلا أنها تفتقر إلى التنظيم والتصنيف والترتيب، «فلم تكن موضوعات محددة ولا مترابطة ولا سائرة على منهج من المناهج...كانت المسألة الدينية تجُرُّ إلى مسألة لغويَّة، أو نحويَّة أو صرفيَّة، كما كانت المسألة النحويَّة تجُرُّ إلى مسألة دينية أو صرفيَّة أو أدبيَّة؛ وهكذا

---

[1]- المصدر السابق، ج3، ص250.

[2]- تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ ، 2000م، ص87.

[3]- نفسه، ص31.

[4]- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها، عالم المعرفة جدة، السعودية، ط1، 1404هـ ، 1984، ص85.

[5]- مُحَمَّد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية، دط، دت، ج3، ص14.

[6]- تمام حسان، الأصول، ص33.

كان النحو خليطا بغيره من المسائل العلمية الأخرى، ولكنه شمل رغم ذلك كله أهمَّ وأكثر القضايا التي كانت أساسا للدراسات النحوية بالنسبة للأجيال التالية»[1]، فكانت محاولة ابن اسحاق من قبيل التأسيس للفكر النحوي العربي الذي حمل لواءه الخليل بن أحمد(ت175هـ)، ومن بعده سيبويه (ت180هـ).

2- مصطلحاتُها:

إن مركزية البنية النحوية في النحو العربي جعلت النحاة يولونها أكبر عناية واهتمام في كتبهم مما جعلها تتسمى بمسميات ومصطلحات مختلفة، ذلك لأن الشيء إذا عظم شأنه كثرت مصطلحاته وتعددت صفاته، ولقد انفتحت البنية النحوية على جملة من المصطلحات وهي:

- **البنية النحوية :**

أ- **البنية لغة:** قال ابن منظور: «والبِنية والبُنية: ما بنيته، وهو البِنى والبُنى؛ وأنشد الفارسي عن أبي الحسن:

أولئك قومٌ، إن بنَوْا أحسنُوا البُنَى، ** وإن عاهدُوا أَوْفُوا،وإن عقَدُوا شَدُّوا

وقال لبيد:

فبنى لنا بيتاً رفيعا سَمْكُه *** فسَما إليه كهلُها وغُلامُها

وقال ابن الأعرابي: البِنِي الأبنية من المدر أو الصوف»[2]

ب- **اصطلاحا:** هي عكس الجزء«وهي كل يقوم على ظواهر مترابطة العناصر، ماهية كل عنصر ووظيفته وقف على بقية العناصر، فلا يتعين أحدهما إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى»[3]، ويوحي الترابط في هذا المفهوم إلى وضع عنصر إزاء عنصر آخر استنادا إلى علاقة وظيفية بينهما، وهو مفهوم يتقارب مع المفهوم اللغوي لكلمة البنية الذي هو البناء وما يستوجبه البناء من إحكام وانْتظام.

وليس التصور العربي للبنية وما يسميه اللسانيون البنيويون(Structure) شيئاً واحدا، ولكنهما مختلفان تماما؛ «فهذا أساسه الاختلاف في الصفات المميزة(ولا يسميها **دي سوسير** بنية بل نظاما). وذاك ناتج عن التركيب. والخطأ الذي وقع فيه هؤلاء البنيويون أصله اهتمام دي سوسير المفرط بالاختلافات وجعله اللغة كلها نظاما من الاختلافات وهي نظرة فلسفية أكثر منها علمية. وهذا لايوجد ما يماثله عند النحاة

[1]- حسن عون، تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1970م، ص27.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، دت، دط، مج 14، ص94.

[3]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1986م، ص31.

المبدعين»[1]، فالفكرة التي تأسست عليها البنية العربية هي فكرة تعالق وتآلف المفردات، وهذا ما جعلهم لا يهتمون بتقطيع الكلام إلى أصغر ذراته الدالة، ولا بجعل كل مستوى مشتملا لما تحته ومندرجا فيما فوقه كما هو صنيع الغربيين، ولكنهم ينطلقون من ائتلاف عناصر البنية وتعالقها بما يسبقها وما يليها، بخلاف البنية القائمة على الصِّفات والسِّمات التَّمييزيَّة التي تظهر الخلاف بين وحدة وأخرى، وهي ما يطلق عيها سوسير النظام"Structure "، وهذا ما يجعلها أكثر اقترابا من الطرح العلمي»[2]، فانتظام اللغة عند سوسير ليس بنيويا، ولكنه قبل كل شيء نظام تفاضل (الصِّفات)، وليس فيه أي بناء؛ إذ انتظام عناصر اللغة يحصل عنده خاصة بانتمائها إلى فئات متقابلة ومتقاطعة وليس في ذلك أي تركيب من وجهة نظر دي سوسير»[3].

والبنية العربية في نظر عبد الرحمن حاج صالح(1928- 2017م) تحكمها علاقتان:[4]

1- علاقة تبعية: وتتفرع إلى علاقتين:

أ- علاقة تلازمية: وهي العلاقة بين العامل والمعمول الأول؛ أي بين الفعل وفاعله، وبين الابتداء والمبتدأ، وإن وأخواتها مع معمولها الأول، وهي ليست علاقة بناء؛ بل علاقة لزوم واقتضاء، أما إطلاق النحاة دلالة البناء على التركيب؛ «فهو خطأ لأن البناء الخاص بالكلام هو مفهوم أخص من التركيب ومن العمل أيضا.

أما ما نلاحظه عند سيبويه فهو تحفُّظُه الكبير من التَّخليط المشار إليه ويظهر ذلك بوضوح في امتناعه المطلق من تسمية الرابط بين الفعل وفاعله بناء»[5].

ب- علاقة بناء: وهي العلاقة بين العامل والمعمول الأول وبينهما والمعمول الثاني، وهي كما سماها سيبويه بالمبْنِي والمبْنِي عليه.

2- علاقة اندراجية: وهي ناتجة عن التفريع، وهي اندراج الجزء داخل الكل كاندراج الألف واللام وحروف الجر داخل الاسم، وهذه العلاقة ليست الأساس؛ إذ الأساس في ذلك العلاقة التبعية.

---

[1]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب(4)، دط، دت، ص20.

[2]-نفسه، ص74 بتصرف.

[3]- نفسه، ص24.

[4]- نفسه، 265 وما بعدها.

[5]-نفسه، ص130.

ومن هنا فإن مفهوم البنية العربية في رأي عبد الرحمن حاج صالح هي بنية علاقات؛ علاقات أساسية كعلاقة العامل بالمعمول سواء كانت علاقة إسنادية أو إفضالية وسماها التبعية، أو كانت علاقة غير معتمدة وهي الاندراجية

أما علاقة اللزوم أو الاقتضاء فعبر عنها النحاة بشدة الاتِّصال، قال الفارسي: «وأن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ بالخبر»[1]، وشبهوا علاقة الفعل بفاعله«كجزأَيْ كلام لا يستغني أحدهما عن الآخر»[2].

وليست علاقة اللزوم علاقة بناء، ولقد خطَّأ حاج صالح ما قام به بعض النحاة كابن السراج والسيرافي حين أطلقوا البناء على علاقة اللُّزوم، ورأى أن سيبويه أطلق لفظة البناء على المبتدأ والخبر، ولم يرد في كتاب سيبويه تسمية الرابط بين الفعل وفاعله بناء.

وتقتضي البنية العاملية أن تكون العلاقة بين العامل والمعمول الأول زوجاً مرتباً، سواء كان الابتداء مع المبتدأ أو الفعل مع فاعله، وإن وأخواتها مع معمولها الأول علاقة تلازم، وينبني على الزوج المرتب من(العامل والمعمول الأول) المعمول الثاني، فتنتج علاقة البناء.

ومن المفاهيم الرياضية التي استخلصها حاج صالح من العامل وما يعمل فيه والعلاقات التي تربطها في كل الجمل العربية ما نمثل له في الشكل التالي:

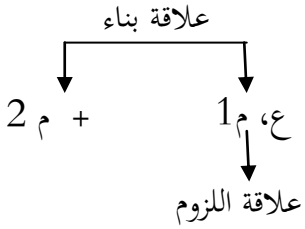

الشكل رقم1: علاقة البناء واللُّزوم.

وتتفرع عن هذه البنية مجموعة من البني(عامل،معمول1)+معمول2)، أو(عامل، معمول2، معمول1)أو (معمول2، عامل، معمول1)»[3].

والبنية والبناء مصطلحان ورد ذكرهما في كتاب سيبويه في مقابل مصطلح الجملة؛ إذ لم يتعرض سيبويه لمصطلح الجملة في عرضه لتشكل وتآلف أجزاء البنية إلا مرة واحدة في الكتاب، وذلك في قوله:

[1]- أبو على الحسن بن أحمد الفارسي، الإغفال، تح: عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دط، 2003م، مج2، ص38.

[2]- الأشموني، حاشية الصبان على ألفية بن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، دط، دت، ج2، ص63.

[3]- ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص130، 134.

«وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأن هذا موضع جُمَل»[1]، ويرى مرتاض«أن مصطلح "الوجه"كان شائعا بصورة عادية بين نحويّي ما بعد منتصف القرن الثاني الهجري ولعله سطع قبل القرن الثاني نفسه»[2]، كما قد توحي كلمة "جُمَلٍ" إجمال الشيء؛ أي جمعه لا المعنى الاصطلاحي للجملة، وهذا لا يعنى أن كتاب سيبيويه خِلوٌ من مفهوم الجملة، ومن يقف على جملة من أبواب النحو من الكتاب يجد أنه صرح بمفهومها في أبواب شتَّى؛ كالخبر والاستثناء والموصول والحال والنعت والشرط والقسم، وأول من أشار إلى مصطلح الجملة بعد سيبويه المبرد(ت 286هـ)، قوله: «ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره»[3]، ولم يكن ليصل هذا المصطلح إلى المبرد بصفته العمليَّة والإجرائيَّة لولا تلك المراحل القبلية التي هي بمثابة الجانب المُمارَسي العملي للجملة وإن لم يصرح بها مصطلحا؛ لأن«النحاة الذين سبقوا المبرد أو عاصروه لم يركزوا مفهومهم على مصطلح الجملة بعينه تركيزا أكثر مما يستحق في نظرهم؛ لأنه على مستوى الممارسة الفعلية كانوا يتعاملون بصورة مألوفة وعادية مع التراكيب برمتها باعتبارها وجوها وضروبا أو أنماطا أو نماذج أو ظواهر متمايزة دون إطلاق محدد على صفتها»[4]، والفرق بين البنية والبناء أن البنية مصطلح تشترك فيه صيغة الجملة، وصيغة الأسماء والأفعال، أما البناء؛ فله مدلول خاص عند النحاة«ويعني النحاة بالبناء كمصدر التركيب والتأليف لعدد من العناصر المؤدي إلى إنشاء وحدة جديدة على صيغة معينة. وتكون منتمية إلى المستوى الذي هو فوق العناصر التي تأتلف منها»[5]، إلا أن النحاة بعد سيبويه توسعوا في مفهوم البناء فجعلوه في مقابل الإعراب، فقالوا: «البناء ضد الإعراب»[6]، وعرفوه بأنه: «لزوم آخر الكلمة ضربا واحداً من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل»[7]، كما خصَّصُوه لدراسة أحوال المفردات، ومن هؤلاء النحاة المازني (ت 249هـ) في كتابه **"التصريف"**، فتحول مصطلح البناء من

---

[1]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر، سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام مُحَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1408هـ، 1988م، ج1، ص32.

[2]- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة، الجزائر، ط2، 2009م، ص187.

[3]- أبو العباس مُحَّد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: مُحَّد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1415هـ، 1994م، ج1، ص157.

[4]- عبد الجليل مرتاض، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص187.

[5]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص10.

[6]- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م، ج1، ص58.

[7]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: مُحَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج1، ص37.

دراسة أبنية الكلام المتمثلة في الإفراد والتركيب إلى دراسة أبنية الكلم باعتباره قسما قائما بذاته – يتعلق بأحوال المفردات إعلالا وإبدالا واشتقاقا...الخ– منفصلا عن أبنية الكلام.

وتركزت دراسة البنية عند سيبويه على أحوال المفرد داخل التركيب، ولم يهتمَّ بالجملة إلا إذا عوضت المفرد، مثل: جملة الشرط والحال وجملة الوصف والجملة الواقعة خبراً، ولم يصنف أبواب النحو إلى العوامل والمعمولات والشكل الإعرابي، ولم يفصل بين النحو والصرف، وهذا خلافا لما دأب عليه النحاة بعد سيبويه، ولقد اقتفى الزمخشري(ت 538ه) منهجه؛ حيث أولى عناية بأحوال اللفظ المفرد وأحوال التركيب اللغوي، فجاء تأليف كتابه **"المفرد والمؤتلف"** تلخيصا لوجهة نظره في النحو باعتباره كل الأحكام المتصلة بالكلمة من بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب، كما أن الزمخشري في كتابه المفصل الذي شرحه ابن يعيش لم يلتفت إلى فكرة التصنيف التي كانت شائعة عند من سبقه، ولم يتأثر بنظرية العامل ولا المعمول، ولم يفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف، ولم يدرس أحكام المفرد بمعزل عن أحكام التركيب.

- **مفهوم الكلام:**

عرّف ابنُ هشام(ت 761ه) الكلام بقوله: «الكلام: هو القول المفيد بالقصد.

والجملة بقوله: عبارة عن الفعل وفاعله.

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال: ((ويسمى جملة)). والصواب أنها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة؛ وكل ذلك ليس مفيدا، فليس كلاما»[1]، وهذا يعني أن الجملة عند ابن هشام هي الفعل والفاعل أي؛ المسند والمسند إليه، سواء أفادت أم لم تفد، وبالتالي فهي أعمُّ من الكلام. فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاما، كما أن التراكيب التي تدخل تحت مصطلح الجملة لا تكون دائما تراكيب نحوية، ويختلف تحليل الكلام عن تحليل الجملة عند النحاة العرب القدامى؛ حيث إنهم يحلِّلُون الكلام من وجوه مختلفة، «فقد حللوه حسب (1): طبيعة أركانه الأولية و(2): طبيعة كبره وصغره ثم(3): طبيعة الدور الوظيفي الذي تقوم به»[2]، والدور الوظيفي هو الفارق بين الجملة والكلام.

ولقد اشترط النحاة في الكلام عنصرين اثنين:

[1]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، ط1، 1421ه، 2000م، ج5، ص7، 8.

[2]– مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط1، 1987م، ص27.

أ- الاستغناء بنفسه عن غيره.

ب- الإفادة، و«الأصل الإفادة فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الجملة بالقرآئن حين أمن اللَّبس»[1].

وزاد النحاة القصد وهو ما ذكره ابن هشام آنفا في تعريفه للكلام، وكذا السيوطي(ت 911ه) في المزهر عندما أشار إلى ما يخرج الكلام عن كونه كلاما، أو تغير معناه بالتقييد«فإنك إذا قلت: (قامَ الناسُ)، اِقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم. فإذا قلت:(إنْ قامَ الناسُ) خرج عن كونه كلاما بالكلية، فإذا قلت:(قامَ الناسُ إلا زيداً) لم يخرج عن كونه كلاما، ولكن خرج عن اقتضاء قيام جميعهم إلى قيام ماعدا زيداً. فعلم بهذا أن لإفادة(قامَ الناسُ) الإخبار قيام جميعهم بشرطين: أحدهما ألا تبتدئَه بما يخالفه. والثاني ألا تختمه بما يخالفه. وله شرط ثالث أيضا، وهو: أن يكون صادراً عن قصد؛ فلا اعتبار بكلام النائم والساهي»[2]، ولابد لشرط الإفادة من شرط القصد، والمتكلم هو الذي يبدئُ الكلام ويختتمه، وهو الذي يفيد لا الكلام، «وجملة الأمر أن الخبر وجميع معاني الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع بها عقله، وتوصف بأنها أغراض ومقاصد»[3].

ويستثنى من الكلام ما لا تتحقق إفادته اصطلاحا، ولقد استثنى ابن أمّ قاسم المرادي(ت 749ه) خمسة أشياء: «الكلمة نحو"زيد" والمركب تركيباً تقييدياً نحو"غلام زيد" أو تركيباً إسنادياً لايُجْهَل"كالنار حارة" أو لم يقصد ككلام النائم أو قصد لغيره لا لذاته كالجملة الموصول بها، فلا يسمى شيء من ذلك كلاما في الاصطلاح لكونه غير مفيد الإفادة الاصطلاحية، وهي إفهام معنى يحسن السكوت عليه»[4]، فالكلام قد يصح تركيبا؛ أي على مستوى الجملة، لكنه لا يصح إفادة وإفهاما وقصدا، كجملة الموصول والشرط، فسلامة التركيب أساس في تحقق إفادة الكلام لكن ليس شرطا؛ إذ قد يكون التركيب مستقيما لكن لا تتأتى به الإفادة، ولقد بوب سيبويه في **الكتاب** بابا أسماه "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"فقال:

«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن؛ فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غداً.

---

[1]- تمام حسان، الأصول، ص121، 122.

[2]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، دت، ج1، ص39.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود مُحَمَّد شاكر، دط، دت، ص 543.

[4]- ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422ه، 2001م، ج1، ص268.

وأما المحال؛ فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب؛ فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح؛ فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب؛ فأنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

وما ذكره سيبويه إن صح تركيبا فإنه لايصح تأليفا وتوليفا، لأن الذي يحقق الإفادة إنما هو التأليف الذي يُعْنَى بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإذا اجتمع للمتكلم سلامة التركيب وسلامة التأليف بلغ الغاية من إفادة مقصوده للسامع.

- **الفرق بين الكلام والجملة:**

اختلف النحاة في تحديد معنى الكلام والجملة، فاعتبرهما ابنُ هشام مفهومين متغايرين، ضابط التفريق بينهما هو الإفادة والعمومية في الكلام، وعدم الإفادة والخصوصية في الجملة، وجمهور النحاة يرونهما شيئاً واحداً، والتغاير عندهم إنما هو بين الكلام والقول، وهذا ما يوحي إليه كلام سيبويه في الكتاب، فهو لم يصرح بمصطلح الجملة في الكتاب، وإنما ألمح إلى مفهومها في تحديده لمعنى الكلام بأنه لا يكون إلا مفيدا فقال: «واعلم أنَّ((قُلْتُ)) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما يحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولاً، نحو قُلْتُ: زيدٌ منطلق لأنه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلق، ولا تدخل((قلت))»[2]، وأوضح أبو سعيد السيرافي(ت 368ه) مقصود سيبويه بالكلام فقال: « وأما قوله (وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاما.

يعني: ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض»[3].

وانتهج ابن جني(ت 392ه) في الخصائص في مسألة الفصل بين الكلام والقول منهج التوسيع لما أجمله سيبويه؛ حيث اعتبر الكلام والجملة مفهوما واحداً، «أما الكلام؛ فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجملة»[4]، وهو الأمر نفسه الذي ذهب إليه ابن يعيش(ت 643) في المفصل،

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص25، 26.

[2]- نفسه، ج1،ص 122.

[3]- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسين مهدلي وعلي السيد علي المختون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008م، ج1، ص 457.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص97، 98.

ونصه: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك "زيد أخوك" و"بشر صاحبك" أو في فعل واسم نحو قولك "ضرب زيد" و"انطلق بكْرٌ" ويسمى الجملة»[1].

ولقد اتَّضح التغايرُ بين الكلام والقول بصفة أجلى عند النحاة المتأخرين كابن مالك(ت 672)، قال في التسهيل: «والكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته»[2]، وتوحى كلمة الإسناد في النص إلى دخول الجملة باعتبارها نتاج عملية الإسناد.

بناء على ما تم سرده من أراء النحاة في مسألة ترادف الكلام والجملة وعدمها، نرى أن ابن هشام ركَّز على عنصر الإفادة والإفهام، أو ما يسمى بالدور الوظيفي، وغيره من النحاة اعتمدوا عنصر الإسناد في انتفاء الترادف، ولا يعني ذلك أنهم يهملون الدَّوْر الوظيفي؛ بل هو معتبر عندهم.

فثمرةُ الخلاف هي في اعتبار الإفادة أساسا للتفريق بين الكلام والجملة وعدم اعتبارها، أما الإسناد؛ فلا غنى لهما عنه بحال من الأحوال، وقد يكون قصد ابن هشام إنما هو التفريق بين الكلام واللغة، أو بين الأداء وضوابط الأداء، ذلك لأن الجانب التحليلي لا يتعلق بالكلام وإنما يتعلق بالجملة، وهذا ما جعله يعرف الجملة بكونها فعلا وفاعلا، وباعتبارها بناء مجرداً تحكمه قوانين وعلاقات بغض النظر عن تمثيلها الدلالي والتداولي، كما أن نفْيَ الترادف بين الكلام والجملة الوارد في كلام ابن هشام إنما هو تمييز بين منهجين لسانيين في الدراسة؛ لسانيات الكلام، وذلك بِعَدِّ الكلام نشاطا لغويا وتنفيذا واقعيا للمخزون اللغوي لدى الجماعة اللغوية، وهذا هو السر في استعمال سيبويه لمصطلح الكلام، ولسانيات الجملة التي هي عبارة عن معايير وقوانين الصناعة النحوية، وليس من قبيل الإفادة وعدمها؛ إذ كل منهما يحقق فائدة في مجاله.

ومع بزوغ فجر الدرس اللساني الحديث على يد فريدنان دي سوسير ميَّز بين اللسان والكلام وهو تمييز يختلف عما وضعه النحاة عندما فرَّقوا بين الجملة والكلام، فالتمييز بين اللسان والكلام عند سوسير، هو تمييز بين الجماعي والفردي وبين الجوهري والثانوي العرضي، وبين علم خاص باللسان أطلق عليه لسانيات اللسان، linguistique de langue ولسانيات الكلام linguistique de parle »[3]، والكلام في مفهوم Ferdinand de saussure هو نشاط فردي عرضي خارج عن إطار البنية ولكنه مصدر

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، دط، دت، ج1، ص 18. وكذا الزمخشري، المفرد والمؤتلف، تح: علي بن موسى بن مُحَمَّد شبير، دط، دت، ص265. وأبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، دط، دت، ص42.

[2]- جمال الدين ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد و مُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1410هـ، 1990م، ج1، ص05.

[3]- مصطفى غلفان، البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2013م، ص162.

أساسي لوجود اللسان وتطوره. ولقد استلهم اللسانيون من بعد سوسير بمختلف توجهاتهم ثنائيتي اللسان والكلام، ولم تعُدْ نظرة اللسانيين إلى الكلام لتقف عند مفهوم الفاعل النفسي غير القابل للإدراك كما هو الشأن في لسانيات "Ferdinand de saussure"؛ بل ظهرت لسانيات التلفظ عند " émil benvenist"، والواصلات عند "Roman Jakobson " ، والأصواتية والصِّواتة، والدِّقة والتَّجريد عند "Louis Hjlamslev"، "Noam chomsky" في ثنائيته القدرة والإنجاز»[1].

- **مفهوم القول:**

عبر النحاة عن القول بأنه عام يشمل الكلمة والكلام، قال ابن أمِّ قاسم المرادي معلقا على قول ابن مالك:

واحدُهُ كلمةٌ والقولُ عَمْ ** وكِلْمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمْ

«يعني عَمَّ الكلمة والكلم والكلام فيطلق على كل واحد من الثلاثة قولا حقيقة، ويطلق مجازا على الرأي والإشارة وما يفهم من حال الشيء وهو أخص من اللفظ (لأنه لا يطلق) على المهمل»[2]، ويطلق القول على حديث النفس«فقالوا: قلت في نفسي كذا وكذا، ومن هذا الضرب في التنزيل: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُۚ﴾الحديد، آ: 8، والكلام لا يكون إلا بحرف وصوت، فلذلك لا يجوز: تكلمت في نفسي، كما جاز: قلت في نفسي.

ومنها أنهم استعملوه في الاعتقاد والرأي، فقالوا: هذا قول الخوارج، أي اعتقادهم ورأيهم.

ومنها أنهم استعملوه بمعنى الحركة والإيماء بالشيء، فقالوا: قال برأسه كذا فنطحني، وقال بيده كذا فطرف عينه، وقالت النخلة كذا فمالت، فعبَّروا بالقول عن الفعل الذي هو الحركة.

وقد أسندوا القول إلى ما لا يصح منه نطق من الجمادات وغيرها، كقول الراجز:

اِمتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي ** سَلاً رُوَيْداً قد ملأتُ بَطْني

[1]- المرجع السابق، ص167.

[2]- ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج1، ص274.

وإنما أراد أن الحوض لما امتلأ فلم تبق فيه سَعَة لزيادة، عبر عنه بأنه قال: قطني، أي حسبي، فسُلَّ الماءَ مني سَلا رفيقا، فقد ملأت بطني، وإنما أراد أنه لو كان للحوض عقل وصح منه نطق، لقال هذا القول»[1]، وهذا كله دليل واضح على عمومية القول وخصوصية الكلام.

- **الفرق بين الكلام والقول:**

حاصل الفصل بين الكلام والقول عند ابن جني نوعان:

1- فصل من حيث التصريف والاشتقاق وهو فصل دلالي بين القول والكلام، وهذا عند تعرضه لتصريفهما واشتقاقهما متبعا في ذلك نظام التقليبات، فيدل القول«على الخُفُوف والحركة...وذلك أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمْذَلان به. وهو ضد السكوت.. ومنه الكَلَم للجرح. وذلك للشدة التي فيه...وقالوا، الكلام، ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته وقوته»[2].

2- الفصل بين القول والكلام من حيث الاستقلال والإفادة وذلك فيما يلي:[3]

- الكلام لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه.

- القول لفظ غير مستقل بنفسه وقد لا يتم معناه إلا بغيره.

- يوصف القرآن بكلام الله ولا يقال قول الله؛ لأن الكلام أصوات تامة مفيدة، والقول قد يكون أصواتا غير مفيدة وآراء معْتقَدة.

- القول قد يكون كلاما إن أفاد فكل كلام قولٌ وليس كل قول كلاما.

ومن المفاهيم المغايرة لما جاء عند النحاة في مصطلح القول، أنه«مصطلح من المصطلحات التي تطلق على ما ينجزه المتكلم من الكلام»[4]، وهذا انتقال بالقول من كونه عاما أو غير مفيد وهو ما عليه النحاة، إلى اعتباره إنجازا للكلام، ولقد سعى الدرس التداولي إلى توظيف القول في الإطار الاستعمالي للغة وخاصة الكشف عن ما خفي من مقاصد المتكلمين التي يقتضيها ظروف الخطاب كمتضمنات القول وغيرها من المباحث التداولية، ولقد حاول مُحَمَّد الأوراغي تأصيل مسألتَيِ الْكلام والقول تأصيلا ابيسْتمُولوجيا، وذلك

---

[1]- هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري، تح : محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م، ج2، ص50،51.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص85. وأما كلمة كلام وما تقلب منها؛ «فمعناها الدلالة على القوة والشِّدة»، نفسه، ج1، ص93.

[3]- ينظر: نفسه، ج1، ص85، 97، 98 بتصرف.

[4]- مُحَمَّد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1421هـ، 2001م، ج2، ص615.

بالاعتماد على رأي النظار من الفلاسفة والمتكلمين من أمثال الغزالي(ت 505ه) الذي يمثل الكلام عنده واسطة بين النطق والقول، ومن ذلك قوله: «وأما كلام الآدميين، فيقال للعبارة المحصلة المنظومة الصادرة عن الفكر النطقي، والحدس العقلي، قبل إلقاء القول عليه،كلام. فما دام المعنى مخفيا مستوراً في حجر الفكر يسمة نطقا. فإذا صدر عن الفكر، ودنا عن القول يسمى كلاما. والكلام يحتاج إلى عبارة ونظم ليصير قولا، والقول يحتاج إلى حركة وآلة وقطع وصوت ليصير حديثاً»[1]، وهذا الرأي فيه حسم للخلاف الدائر بين الكلام والقول باعتبارهما مقولتان متباينتان من حيث التأصل العلمي، فالكلام أصله قوى النفس الداخلية أو المعبر عنه بالنفس الناطقة، بينما القول هو تجسيد واقعي سطحي لما تضمنه الكلام في النفس، قال السهيلى(ت 581ه): «وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات»[2].

- **مفهوم الجملة:**

عرَّف النحاة الجملة بأنها: «عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك:"زيد قائم" أو لم تفد كقولك:"إنْ يُكْرِمْنِي" فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعمَّ من الكلام مطلقا»[3].

وعرفها مهدي المخزومي(ت 1993م) بأنها: «هي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه»[4].

إن المتأمل في كتب النحاة من سيبويه إلى الزمخشري لا يكاد يقف فيها على دراسة خاصة للجملة من حيث أنواعُها وعناصرُها ووظائفُها، ولا يعني انها خِلْوٌ من الإشارة إلى الجملة ولكنها ركزت على دراسة المفردات، ولا يكترث للجملة إلا إذا عوضت المفرد، مثل جملة الحال والنعت والخبر والشرط وجوابه والمضاف، فإذا عوضت الجملة المفرد، وقُدِّر لها حكم من أحكامه من رفع ونصب وجر وجزم كان لها محل من الإعراب، والجمل التي لا يمكن أن تجري عليها هذه الأحكام لا محل لها من الإعراب، إضافة إلى أن النحاة«إنما عنوا بظاهرة الإعراب وتفسيرها، وفكرة العمل والعامل، ولا يظهر في الجملة اثر العامل، كما يظهر في الكلمات

[1]- أبو حامد الغزالي، المعارف العقلية، تح: عبد الكريم العثمان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1383ه، 1963م، ص 53، 54.

[2]- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل احمد عبد الموجود، وعلي مُحَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1412ه، 1992م، ص49.

[3]- السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تح: مُحَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت، ص70.

[4]- مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط1، 1406ه، 1986م، ص31.

العربية المعربة»[1]، ولعل منهج النحاة في الاهتمام بالمفردات من حيث كونُها معمولات فوت عليهم توسيع البحث في الجملة ودلالتها وأساليبها، ومن ثم فإن وظيفة الجمل مقرونةٌ بالوظيفة التي يؤديها المفرد، دون أن تفرد لوحدها بالدراسة. وأن الجمل التي لا تؤول بمفرد لا يتحقق لها الترابط بينها وبين عاملها، ومن ذلك مسألة الإلغاء والتعليق، «وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل مفرد، فمعنى زيد علمت قائم: زيد في ظني قائم، فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقع المفرد موقعها، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل»[2].

وعلى الرغم من تلك الجهود التي بذلها ابن هشام في دراسة الجملة في كتابه المغني وما أضافه من التنويع والتفريع والتقسيم، إلا أنه لم«يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية، ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنه لا يضيف شيئا إلى ما حصل بعد ولا تعتبر تلافيا لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية لا يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة»[3].

ولقد انتهج الزمخشري منهج سيبويه، إذ نجده في حديثه عن وظيفة المسند يشير إلى الجملة من حيث إنها في موقع المفرد وآخذة حكمه بقوله: «وتقع الجملة موقعه فتأخذ حكمَيْه: أنها حديث عن الأول، وذلك بسبب يصل بينها وبينه من ضمير يرجع منها إليه، وأن محلها محكوم عليه بإعرابه وهو الرفع»[4]، وفي موضع تعويض الجملة للصفة يقول: «وتقع الجملة موقعها، كما في خبر المبتدأ، فتأخذ حكميْها: الوصفية بالسبب الواصل بينهما وهو الضمير الراجع منهما إليه، واتِّصافَ محلها بإعرابها رفعا ونصبا وجرا، كقولك: هذا رجل أبوه كريم، ورأيت رجلا يجري به فرسُه، ومررت برجل وجهُه حسن»[5].

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الكلمة المفردة هي المدخل الأساس لدراسة الجملة العربية، وليست المفردات منعزلة، ولكن ضمن تعالقها وتآلفها داخل التركيب، وهذا ما جعل الزمخشري يجمع بين المفرد وما يتألف منه في كتابه**"المفرد والمؤتلف"**، فبدأ بالمفرد وقال: «اِعلم أن لسان العرب مفرد ومؤلف.

فالمفرد ثلاثة: اسم ، وهو الدال على معنى يصح الإسناد إليه ك(زيد).

وفعل، وهو الدال على اقتران حدث بزمان ك(ضرب).

---

[1]- المرجع السابق، 34.

[2]- شرح الرضي، الكافية، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996م، ج4، ص156.

[3]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي،دم، ط1، 1993م، ص32، 33.

[4]- الزمخشري، المفرد والمؤتلف، ص244.

[5]- نفسه، ص247.

وحرف، وهو الدال على معنى في غيره كـ(هل)»[1]، ثم عمل على إفراد كل نوع من أنواع المفرد بالشرح مبينا وأحوالهم ومواقعهم من التركيب، فبين أحوال الاسم من حيث تمكنه وعدم تمكنه، والإعراب والبناء، والتثنية والجمع، والإضمار والإظهار، والتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، ثم أردفه الفعل مشيرا إلى أحواله من التعدي واللُّزوم، والناقص، والإعراب والبناء، ثم ذكر الحرف وبين ما يكون منها عاملا وما لا يكون، وكلها أحوال للمفرد داخل التركيب، وما فعله الزمخشري إنما هو محاولة منه لتخليص المفردة بالدراسة، وتسليط الضوء على وظيفتها والعلاقة التي تربطها بما قبلها وما بعدها، وهو نفس النهج الذي اعتمده علماء البلاغة في دراستهم لأحوال المسند والمسند إليه، كما يفهم من كلامه أن الاسم الذي هو المسند إليه لا يكتمل معناه بدون مسند وهو الفعل الذي بدوره لا يستغني عن فاعله؛ لأن وقوع الحدث لابد له من فاعل يحدثه، فكانت الدراسة الوصفية للبنى النحوية تقوم على«إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة ومعناها، وإعرابها، وشروطها الصرفية، وأوضاعها المختلفة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير..الخ، لذلك وصف نحْوَ العرب بأنه نحوُ مفردات»[2]، ولم يقتصر اهتمامهم بالمفرد مقياسا لتحديد الوظائف؛ بل من حيث موضعُه وموقعُه من البنية أيضا.

ويرى بعض الدارسين أن منهج النحاة في قياسهم الجملة على المفرد فيه جانب من التصور الشكلي على حساب المنحى الوظيفي، فميَّزوا بين الجمل الحالية والنعتية على أساس تعريف الاسم وتنكيره، رغم كونهما لهما نفس المعنى، كما أن الجمل الحالية تعبر عن كثير من المعاني منها الحال والسبب والغاية وتحديد الزمن والمقابلة، وأيضا فوت عليهم منهجُهم عدمَ الانتباه إلى معاني كثير من الجمل التي لا يقاس عليها المفرد ولا يشاركها في خصائصها؛ كالجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجمل الواقعة فاعلا، أو مبتدأ، وجملة الاعتراض»[3].

[1]- المصدر السابق، ص217.

[2]- لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في تقعيد الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، ط1، 1414هـ، 1994م، رسالة ماجستير، ص143.

[3]- ينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص41.

- **الجملة العربية بين التقسيم الشكلي والوظيفي:**

قسَّم النحاة الجملة العربية إلى جملة اسمية وفعلية، وهو تقسيم لا تشذُّ عنه لغة من اللغات، وهذا التقسيم يتلاءم مع مقاصد المتكلم، «ولا شك في أن وجود النوعين المذكورين تقتضيه حاجة الإنسان إلى ما يمكنه من التعبير عن صنفين من المفاهيم لكل واحد منهما مواطنه الخاصة وغاياته المضبوطة»[1].

وليس النحاة على رأي واحد في تحديد الجملة الاسمية والفعلية، فالجملة الاسمية ما افتتحت باسم والفعلية ما كان صدرها فعلا عند نحاة البصرة، والاسمية ما خلت من الفعل، والاسمية ما تضمنت فعلا تقدم أو تأخر عند نحاة الكوفة. يقول ابنُ هشام في تقسيم الجملة:

– الاسمية: هي التي صدرها الاسم كـ(زيد قائم)،و(هيهات العقيق)، و(قائم الزيدان)، عند من جوزه وهم الأخفش والكوفيون.

– والفعلية: التي صدرها فعل كـ(قام زيد)، و(ضُرِبَ اللصُ)، و(كان زيد قائما)، و(ظننته قائما)، و(يقوم زيد)، و(قم)»[2]، هذا عن المذهب البصري، والفرق الجوهري بين نحاة البصرة والكوفة هو في موضع الفاعل من الجملة، جاء في تعريف الفاعل عند الكوفيين: «الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه، نحو: كان زيد عالما، وقائم زيد. وحقه أن يلي الفعل وقد يتقدم عليه إلا إذا كان نكرة إلا إذا أفاد، نحو:

مَا لِلْجِمَال مِشيتُها وئِيداً *** أَجنْدلاً يحْمِلْنَ أمْ حديداً»[3].

وتفيد (قد) هنا معنى التقليل؛ لأنه أشار إلى الأصل ثم ذكر الفرع عنه ليدل هذا على أن« أصل وضع الجملة العربية مسند إليه ومسند(الجملة الاسمية)أو مسند ومسند إليه(الجملة الفعلية)»[4].

ويعتبر المسند والمسند إليه محوران أساسيان في الجملة العربية، يمثل الأول منهما محور الحديث، والثاني الموضوع الذي يريد المتكلم أن يتحدث بشأنه، وهو المفهوم نفسه الذي تناولته **نظرية براغ الوظيفية** في اللسانيات الحديثة.

ويستند نحاة البصرة في تقسيمهم للجملة على عدة اعتبارات :

---

[1]– عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، حوليات الجامعة التونسية، مطبعة الجمهورية، 1968م، العدد: 5، ص 7.

[2]– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج5، ص13.

[3]– السيد صدر الدين الكنغراوي الأستانبولي الحنفي، الموفي في النحو الكوفي، تعليق مُحَّد بهجة البيطار، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة المجمع العلمي العربي سابقا، www.almaktabah.net، ص560.

[4]– تمام حسان، الأصول، ص121، 122.

– أن علامات الإعراب تؤدي المعاني المختلفة في الجملة، والاسم المرفوع لا يؤدي وظيفة الفاعلية إلا إذا تأخر عن الفعل، ذلك لأن تقدمه عنه يعرضه لحالات النصب والجر.

–تحليلهم للجملة على أساس المحل الإعرابي، واعتبار الضمائر المتصلة بالأسماء لها محل من الإعراب، ويستلزم هذا نفي وجود فاعلان لفعل واحد.

– والاسم المرفوع قبل الفعل لا تربطه به دائما علاقة الفاعلية، فقد تكون علاقة مفعولية، أوعلاقة إضافة، وهذا ما يجعله يصرف إلى المبتدأ»[1]، ويمكن القول إن تقسيم الكوفيين للجملة يتماشى مع الدرس اللساني الحديث الذي يحدد الوظائف النحوية بعلاقة الاسم بالفعل بغض النظر عن نوع العلامة الإعرابية التي يحملها، «وهكذا يتضح أن اعتبار الجملة المبدوءة باسم أردف بفعل اسمية اعتبار لا تؤيده المعطيات الملموسة ولا يبرره الواقع اللغوي وليست لها أيَّة مزية منهجية سوى أنه يدعو إلى التشبث بالشكليات من ناحية أولى، ويتسبب في الالتباس من ناحية ثانية، ويجر إلى التعقيد من ناحية ثالثة»[2].

ويرى بعض الباحثين أن تقسيم النحاة للجملة يغلب عليه الجانب الشكلي على المضمون أو المعنى، «فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة وكان من نتائج ذلك الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلية دون أن تقبلها، دون أن يكون لهذا الحشر ما يبرره أو يستفاد منه، كما في **هيهات العقيق** التي هي جملة فعلية مع أنهم يسمون هيهات اسم فعل، ومع أنها لا تقبل علامات الاسمية ولا علامات الفعلية، ولا تشير إلى حدث أو زمن ولا علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها»[3]، والجملة من حيث تقسيمُها الشكلي تنقسم إلى قسمين:

1– الجملة الاسمية: هي التي يكون صدرها اسما صريحا مرفوعا أو مصدرا مؤولا في محل رفع، أو اسم فعل أو كان صدرها حرفا مشتبها بالفعل لم تدخل عليه ما الكافة عن العمل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ البقرة، آ: 6، ونحو "أنْ تفعل المعروف خير لك"،"هيهات العقيق"، "إن مُحَمَّداً رسول الله"، "قائم الزيدان" (عند الكوفيين والأخفش).

[1]– ينظر: عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، العدد: 5، ص11، 12.

[2]– نفسه، ص 12، 13.

[3]– خليل أحمد عمايرة، نحو اللغة وتراكيبها، ص81.

2- الجملة الفعلية: هي التي صدرها فعل تام أو ناقص فالجملة من قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ الأحزاب، آ:26، وجملة "يا عبد الله"، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة، آ: 6، وقوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ النحل، آ: 5، وقوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ الليل، آ:1، كلها أفعال؛ لأن في صدرها أفعالا، والتقدير: أَدْعو عبد الله، وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، وخلق الأنعام خلقها، وأقسم والليل»[1]، وذهب بعض الدارسين إلى أن هناك اعتبارات أخرى في تقسيم الجملة تجاوزها النحاة منها؛ اعتبار النفي والإثبات، والخبر والإنشاء، والدعاء، والتمني، والترجي، مما اهتمت به البلاغة العربية في علمي البيان والمعاني... واهتمام النحاة بتقسيم الجملة حسب ما تبدأ به فوت عليهم تقسيمات دلالية أخرى مثل الزمنية وغير الزمنية، ووجودها في الخارج وعدم وجودها[2].

وعلى الرغم من كل هذا لا يمكن إطلاق التسليم ومسايرة هذا الرأى في أن النحاة كانوا شكلانيين صوريين في تحليلهم للبنى النحوية، وتقليلهم لجانب المعنى، فمن أوتي حظا من الاطلاع على كتاب سيبويه يدرك تمام الإدراك أن سيبويه لم تكن لتغب عنه فكرة المعنى عند مناقشته لمسائل البنية في كتابه، أما التقسيم حسب الشكل؛ فهو تقسيم منهجي علمي توصلت إليه قرائح النحاة بعد إعمال النظر في المدونة اللسانية العربية، وإن حصل تقديس للشكل على حساب المعنى فإنما هو نتاج وصنيع النحاة من بعد سيبويه.

ومن معايير تحديد معاني الجمل معيار الثبوت والحدوث؛ حيث تدل الجملة الاسمية على الثبوت والجملة الفعلية على التجدد والاستمرار، وهو بالاستناد إلى تقسيم النحاة معيار شكلي محض، لأن الذي يوصف بالثبوت أو الحدوث ليس الجمل، وإنما الاسم والفعل، و«لو كانت الجملة هي التي تدل على الثبوت أو الحدوث لم يكن هناك فرق بين قولنا (مُحَمَّد منطلق) و(مُحَمَّد ينطلق) و(مُحَمَّد انطلق) إذ كل هذه الجمل اسمية وهو ما تردُّه طبيعة اللغة واستعمالاتها والمفهوم من دلالاتها»[3]، وهذا لا ينفي كونها اسمية أو فعلية وإنما ينفي استواء دلالة الثبوت بين جملتين اسميتين: الأولى منهما: "مُحَمَّد منطلق"، تفيد الثبوت، والثانية "مُحَمَّد ينطلق"، تفيد الحدوث.

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص50. وابن هشام، مغني اللبيب، ج5، ص15، 16.

[2]- ينظر: عبد الستار الجواري، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط، 1394هـ، 1974م، ص11، 12.

[3]- فاضل صالح السامرّائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 1427هـ، 2007م، ص163. وكذا مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص41، 42.

ولقد أدخل علماء اللغة المعاصرون تحديدا آخر للفصل بين الجملتين إلى ما تؤديانه من معان. فهذا **بنفنيست** يرى أن «المعنى المستفاد من الجملة الفعلية يتسم بأنواع من التخصيص تؤهله ليكون صالحا لظروف محدودة وزمان مضبوط مسندا لضمير معين. أما الجملة الاسمية فمعناها في نظره خال من كل ذلك إذ هي تسند إلى موضوع Sujet الكلام، وهي صفة لا تخصص بزمان ولا بغيره من وسائل التخصيص، ولا علاقة نسبية بينها وبين الزمن الذي يحيط بالمتكلم فهي عبارة عن موازنة (equation) تحصل بين المسند إليه والمسند، فتُبرز التماثل التام أو الجزئي بين هذا وذاك، والمسند في هذه الحالة يمثل ناحية من ذات المسند إليه؛ وهذا ما يؤهلها للتعبير عن الحقائق العامة والمبادئ القارة، ويجعلها ملائمة للحِكَمِ والأمثال. ويفسر استعمالها للاحتجاج وتقديم الأدلة لا لسرد الأخبار واستعراض الأحداث»[1]، وما توصل إليه **بنفنست** من اعتبار دلالة الزمان ووجود مخصصات وسياقات تتميز بها الجملة الفعلية عن الاسمية لم يكن ليتجاوز المعاني الظاهرة التي لا تختلف كثيرا عن إشارات النحاة أثناء تصنيفهم للجمل. والتفريق المعنوي بين الجمل أعمق من هذا بكثير، فهي تتجاوز حدود الزمن إلى خطاب يشترك فيه كل من المتكلم والمخاطب والخطاب وهو ما أسَّسته البلاغة العربية قديما وسارت على نهجه التداولية حديثا، والتمييز بين الجمل لا يتحدد«بنوع العناصر المكونة لها بقدر ما يتميز بالمعنى الذي تؤديه»[2].

هذا عن التقسيم الدلالي، وهناك تصنيف آخر مغاير تماما للتصنيف العربي والتصنيف الدلالي الذي أشار إليه **"إميل بنفنست "**، ألا وهو التصنيف التداولي الذي جاء به كل من**Austin/ و Searle** اللذان تجاوزا مفهوم الفلسفة الوضعانية المنطقية التي تحصر الجمل في دلالة واحدة تحتكم فيها إلى معيار الصدق والكذب، إلى تنويع الجملة بغض النظر عن اسميتها أو فعليتها إلى«(العبارات الخبرية أو الوصفية) الذي يقوم على وصف الحدث وتعيينه مقارنة بما يحيل إليه، ويمكن وصفه بالصدق أو الكذب. يمكن أن نصنف نوعا آخر، هو (العبارات الإنجازية أو الأداتية)»[3]، فالجمل نوعان: جمل تصف الواقع، ويتحدد معيار صدقها أو كذبها بمدى تطابقها مع الواقع، وهذا مفهوم وضعاني منطقي للجملة. أما النوع الثاني؛ فهو جمل يراد منها

[1]-167 151 .p Prcbleémes de linguistique générale ، نقلا عن عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، العدد: 5، ص 8.

[2]- عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، العدد: 5، ص 8.

[3]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009م، ص90.

إنجاز فعل ما، وهي التي يطلق عليها أفعال الكلام وعليها يرتكز الدرس التداولي، فالجملة في الإطار التداولي ينظر إليها على أنها تأثير في المتلقي وتغيير لموقعه، وهي أفعال منجزة من المتكلم أو المتلقي على حد سواء.

وخلاصة تصنيف الجمل في الدرس اللساني والعربي و الغربي ما يلي:

- التقسيم الشكلي البنيوي وهو تقسيم النحاة؛ حيث تصنف الجمل حسب الشكل، الاسمية: [اسم + اسم/ اسم+ فعل]، والفعلية:[فعل + اسم/ اسم + فعل]، وهذا تقسيم لفظي كما ألمح إليه ابن يعيش وأسنده إلى أبي علي، فقال: «وأما الجملة الاسمية أن يكون الجزء الأول منها اسما كما سميت الجملة الأولى فعلية لأن الجزء الأول فعل»[1].

- التقسيم الدلالي؛ وهذا حسب الأدوار الدلالية للجملة التي يحددها تزمين الجملة، وهي التي تشتمل على الزمن والحدث، أو عدم تزمينها وهي التي تخلو من الزمن والحدث، ولعل تصنيف **إميل بنفنست** أقرب ما يكون إلى التنميط منه إلى تحديد الوظائف الدلالية.

- تقسيم تداولي؛ تصنف فيه الجمل إلى جمل إخبارية، وأخرى إنجازية أدائية يراد منها تحقيق التواصل والتأثير على المتلقي وتغيير موضعه.

- مفهوم التأليف:

التأليف «هو وقوع الألفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب»[2]، وينقسم إلى قسمين:

أ- تأليف بنيوي: وهو الذي يتأتى من ائتلاف عناصر البنية، وبدونه لا يتحقق وجودها كالمسند والمسند إليه، مثل المبتدأ والخبر، والفعل مع الفاعل أو نائب الفاعل، «وهما مما لا يُغْنِي واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا»[3]، ومقتضى التأليف البنيوي عند النحاة«أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين، أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة؛ لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد من طرفين: مسند ومسند إليه.

وزعم أبو علي الفارسي: أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو: يا زيد وأجيب بأن (يا)سدَّت مسد الفعل وهو (أَدْعُو)أو (أُنَادي).

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص89.

[2]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، دم، دط، دت، ج1، ص18.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

وزعم بعضهم: أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو: ما قام، بناء على أن الضمير المستتر لايعد كلمة»[1]، ومما لايتأتى منه التأليف ما احترزه ابن الحاجب من الإسناد وهو «ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاثة، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل، أوحرف، أو حروف مع حرف»[2].

ويذكر ابن السراج ضوابط التأليف بين أقسام الكلم الثلاثة فقال: «والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت: (**أَمِنْ**) تريد ألف الاستفهام و(مِنْ)التي يجر بها لم يكن كلاما، وكذلك لو قلت : **ثم قد**، تريد "ثم" التي للعطف و"قد" التي تدخل على الفعل لم يكن كلاما، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: **أيقوم**، ولم تجد ذكر أ حد ولم يعلم المخاطب انك تشير إلى إنسان، لم يكن كلاما، ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام، لو قلت: أزيد كان كلاما غير تام.

والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: "الله إلهنا"، ويأتلف الاسم والفعل نحو "قام عمرو"، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما»[3].

والإسناد عند الرضي هو بمعنى الرابطة«ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً، ومسنداً إليه؛ والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما»[4].

ب- تأليف دلالي: وهو الذي يتأتى من التركيب والتعالق مثل: معنى الخبرية في الجمل الفعلية أو الاسمية التي تأتي في موضع الخبر المفرد، أومعنى الاختصاص والتبيين في الإضافة، أو الانضمام، كانضمام الصفة إلى الموصوف، أو التوطئة؛ أي توطئة الأول للثاني في البدل والمبدل منه، أو إزالة الاشتباه عن الأول في بدل الغلط، والاشتراك في المعطوف والمعطوف عليه، أو بيان هيئة حدوث الفعل في صاحب الحال مع الحال، أو رفع الإبهام بالثاني عن الأول في المقدار مع مميزه، أو الدخول في معنى الاستثناء في المستثنى والمستثنى منه، أو

---

[1]- السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، ج1، ص46.

[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص33.

[3]- أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 ،1417ه، 1996م، ج1، ص41.

[4]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص33.

تاكيد المفعول أو توقيتُه، ووقوع الفعل عليه أو فيه أو معه أو لأجله، ويضاف إلى ذلك المعاني الحاصلة من دخول الحروف على الأسماء والأفعال.

وهذه المعاني هي معان ناتجة عن تعالق بين عنصرين لا يستغي الأول منهما عن الثاني، ولا يمكن لها أن تكون بنية إلا إذا تحقق فيها عنصر الإسناد.

فالتأليف هو اختيار للمعاني أولا ثم اختيار وجه من وجوه الترتيب بغبة تحقيق الإفادة؛ لأن« الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا من التأليف ويعم دأبها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. فلو أنك عمدت إلى بيت شعر أو قصب نثر فعددت كلماته عدّاً كيف جاء واتَّفق وأبطلت نَضَدَه ونظامه الذي بني عليه وفيه أفرغ المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد، وبنسقه المخصوص أبان المراد...وأخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان»[1].

والتأصيل المنطقي يقتضي أن يكون التأليف أولا ثم الترتيب، استنادا إلى ما قاله الطُّوسي في الإشارات والتنبيهات: «والتأليف أقدم من الترتيب بالذات، والترتيب أخص من التاليف، لا بأن يوجد تأليف من أشياء لها وضع ما: عقلا أو حسا، من غير ترتيب-فإن ذلك لا يمكن، بل ربما لا يعتبر فيه الترتيب- بل بأن الترتيب المعين يستلزم الترتيب المعين، والتاليف المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يستلزم ترتيبا ما، مما يمكن وقوعه في تلك الأجزاء»[2].

- **مفهوم التركيب :**

لم يرد ذكر التركيب عند سيبويه وشيوخه ومعاصريه، باستثناء ما ورد عند المتكلمين من استعمال هذا المصطلح ومنهم الجاحظ، ونجد السهيلي يورده في سياق تحديد معنى العلم والفرق بينه وبين المعرفة فيقول: «وأما علمتُ فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل، وذلك أنك تعرف زيدا على حدته، وتعرف معنى القيام على حدته، ثم تضيف القيام إلى زيد، فإضافة القيام إلى زيد هو التركيب، وهو متعلق العلم.

فإذا قلت علمتُ، فمطلوبها ثلاثة معانٍ: جوهر وهو المحل، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل: الجوهر منها معروف وماهية الصفة معروفة على حدتها، والحدث

[1]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المدني، جدة السعودية، ط1، 1412هـ، 1991م، ص04، 05.

[2]- ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تح: سليمان دنيا، مؤسسة النعمان، بيروت، دط، 1413هـ، 1992م، القسم الأول، ص129.

الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات»[1]، ولا يخفى ما في هذا المفهوم للتركيب من مسحة عقائدية، ولم يعرف طريقه إلى النحو، وأخْذِه محل البناء إلا في القرن3هـ، ويضيف ابن الحاجب مفهوما آخر للتركيب، وهو تناظر أحد جزأيْ أو أجزاء التركيب مع الجزء الآخر في اتجاه واحد، بمعنى أن التركيب لايكون بمجموع الأجزاء المكونة للبنية، وإنما بتركيب اللفظ مع غيره، ويطلق على شيئين:

- على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخرى، كما يقال في: ضرب زيد: مثلا، إن زيدا مركب إلى ضرب، وضرب مركب إلى زيد، فهما مركبان.
- ويطلق على المجموع فيقال: ضرب زيد، مركب من ضرب ومن زيد»[2]، ويرى الرضي أن ابن الحاجب يرجح المعنى الأول للتركيب على الثاني، وهو في نظره معنى خاصاً به، ولا علاقة له بما اصطلحه النحاة على التركيب؛ إذ التركيب عندهم بالمجموع.

والتركيب هو نتاج التأليف، والتأليف لا يكون إلا بالبناء والتعالق وجعل الكلم بعضه سببا لوجود بعض ومحصول ذلك هو«أن تعمِد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمِد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع الاسم اسما على أن يكون صفة للأول، أو تأكيدا له، أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضُمنت معنى ذلك الحرف، وعلى هذا القياس»[3]، فالكلمات عندما يضبطها ضابط التأليف والتركيب تصبح ذات علاقات (كالإسناد، والتعدية، والوصف، والتوكيد، والحال، والتمييز، والاستثناء، والنفي، والاستفهام، والتمنى)، وكلها سبب من أسباب اختلاف المعاني في التراكيب، والإعرابُ أثرُ هذا الاختلاف.

واللفظة لا معنى لها بمعزل عن التركيب، «لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضعين، فبناء المفردات وإن كانت أصولا للمركبات عارض لها؛ لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي»[4]، ثم إن إفادة الكلام لا تحصل بالتركيب، «والكلام إنما وضع للفائدة،

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، ص261.
[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص51.
[3]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص55.
[4]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص65.

والفائدة لا تُجْنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول»[1]، كما أن الإعراب إنما هو إفصاح عن المعاني مثل: الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه«المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب»[2]، ولا تتحقق المعاني الموجبة للإعراب بمطلق التركيب؛ بل لابد من كونها معمولات لعوامل،كالتركيب الإضافي والنعتي، «فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل: معربا؛ بل الاسم المركب إلى عامله، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا؛ بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله»[3].

إن الوقوف على هذه المصطلحات يجعلنا نرصد مقاصد النحاة في توظيفها عند تأسيس بنية النحو العربي، ولقد تجلَّى لنا من خلال هذا التعدد المصطلحي رغم ما يتسم به من تقارب كبير من حيث المفهوم، انفتاح النحو العربي من بعد سيبويه على العلوم المجاورة مثل: المنطق وعلم الكلام والبلاغة، ولم يعد مصطلح البنية هو نفسه الذي وظفه سيبويه في الكتاب؛ بل توسع ليشمل بنية الكلمة مما هو من اختصاص علم الصرف، وتوسعت مدارك النحاة وتعددت وجهات نظرهم، واختلفت استعمالاتهم تبعا لهذا التأثر، فكانت مصطلحات: الكلام والقول والجملة والائتلاف والنظم أكثر ما تداوله النحاة عند حديثهم عن البنية النحوية العربية.

المبحث الثاني: إطارها المعرفي وتوصيفها اللساني:

1- الإطار المعرفي:

ترتكز البنية النحوية على خلفية معرفية يتجلى من خلالها انتظامها ووظيفتها وهي تتكون من هويتين: محور الهوية الذاتية، ثم محور الهوية الوظيفية»[4]، وتُعنى الهوية الذاتية بتأليف عناصر البنية وفق مجموعة من القوانين والسنن والضوابط التي اصطلح عليها القدماء اسم المعيار أو القاعدة، ومن المبادئ الضابطة للبنية من حيث ذاتُها مبدأُ الكلية، ومعنى الكلية أن البنية تتركب من«أجزاء تتآلف فتتفاعل عضويا طبق السنن المقررة والقوانين المستنبطة، وأي عدول عن النمط القائم يحل التنافر محل الائتلاف، فتندك الصورة الكلية وتتفكك الظاهرة في

[1]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص331.

[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص53.

[3]- نفسه، ج1، ص52.

[4]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1986، ص26. وكذا ابن سينا، الشفاء المنطق، 1 المدخل، تح: مجموعة من الأساتذة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص118.

بنائها، فتنخرم وظائفها بانخرام أعضائها»[1]، ولقد قرر المناطقة قديما أنَّ تصور المعاني لا يتأتى إلا عن طريق الائتلاف، يقول ابن سينا: «وأما التصور فإنه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما سيطرح لك في موضعه، وذلك في قليل من الأشياء، ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ورديء؛ بل الموقع المتصور في أكثر الأشياء معان مؤتلفة، وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة، وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة، ففي كل تأليف أشياء واحدة والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطا»[2]، فهو يوظف المقدمات المنطقية للوصول إلى نتيجة كلية للبنية؛ حيث إنها تبدأ من ائتلاف عناصر مختلفة متباينة تحكمها علاقات دلالية تتميز بالتطابق والتوافق بين المتعالقين، لتتحول إلى وحدة متماسكة الأجزاء تنتظم في نظام كلي مركب تتحقق فيه الوظائف.

ونجد الأمر نفسه عند علماء الكلام وبالخصوص عند القاضي عبد الجبار (ت 415هـ) في كتابه المغني الذي ربط بين وجود الحياة والبنية فقال: «وإنما نحيل وجود الحياة إلا مع بنية مخصوصة لأمر يرجع إلى المجاورات التي توجد البنية معها، لا لأن التأليف يجب أن يقع على وجه مخصوص ليصبح وجود الحياة معه، ولا لأن التأليف لا يصح وجوده إلا مع مجاورات مخصوصة، بل يصح وجوده مع جميعها. وإن كان من حق الحياة ألا توجد فيه إلا وقد تجاوزت الجواهر ضربا مخصوصا من التجاور وبنبت بنية مخصوصة»[3]، ويعلق أحمد حساني على نص القاضي بقوله: «تهدي القراءة العميقة لهذا القول إلى أن القاضي عبد الجبار قد أدرك جيدا أن البنية حقيقة كلية تقوم على ائتلاف عناصر مكوناتها وتجاورها وفق نظام معين تقتضيه طبيعة حياة البنية ووجودها»[4]، ويمكن القول إن مفهوم الحياة الذي جاء في النص إنما هو ما يحقق وجود الإنسان في الوجود الذي هو الكلام، فلا حياة للإنسان بدون تخاطب وتواصل، ولقد نقل القاضي عن شيخه أبي علي ما يفسر هذا المعنى فقال: «كان شيخُنا أبو علي* رحمه الله يقول في الكلام: إنه يحتاج في وجوده في المحل إلى بنية مخصوصة و إلى حركة.

وكان يعتل في حاجة الكلام إلى البنية، بأنه يوجد على طريقة واحدة فيما يختص بالبنية، ويستحيل وجوده فيما لا بنية له.

---

[1]–المرجع السابق، ص26.

[2]– ابن سينا، الشفاء المنطق، 1المدخل، المطبعة الأميرية، تح: مجموعة من الباحثين، مكتبة سماحة آيات الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، ايران ط2، 1433هـ، 2012م، القاهرة، ص114.

[3]– القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسدآبادي، المغني في أبواب العدل والتوحيد، دن، دم، دط، دت، ج7، ص33.

[4]– أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي، قراءة لسانية سيميائية، دار وجوه، الرياض، ط1، 1436هـ، 2015م، ص179.

*– أبو علي الفارسي ابن أحمد بن عبد الغفار النحوي ت 370هـ. ينظر: ابن النديم الفارسي، الفهرست، ص64.

ولأن الكلام يوجد في الهواء في مكان دون مكان، فلو لم يحتج إلى بنية لصح وجوده في كل مكان على حدٍّ واحد»[1].

وفي الدراسات البلاغية الإعجازية ردَّ علماء البلاغة إعجاز القرآن الكريم إلى دقة نظمه وحسن تأليفه، يقول الخطابي: «وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر لأنها لجام الألفاظ وزمام المعاني وبه ينتظم أجزاء الكلام ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صور في النفس يتشكل بها البيان»[2]، وبنية الكلام ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات، واعتبرها الخطابي أنها تقوم على ثلاثة أشياء: «لفظ حامل ومعنى به قائم ورباط لهما ناظم»[3].

وليس النظم ضم الشيء إلى الشيء كيف ما جاء واتَّفق كما بين ذلك الجرجاني، ولكن نظم الكلم عنده هو مراعاة قوانين النحو، وذلك بأن«تضع كلامك الوضع الذي تقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها»[4]، هذا من جهة ومن جهة أخرى«أنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب تركيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»[5]، وصنيع الجرجاني هذا إنما هو من قبيل إعطاء الجانب الدلالي والتواصلي قيمته المغيَّبة عند النحاة الذين وقفوا عند حدود القواعد والقوانين الضابطة لتشكل البنية في جانبها الداخلي وإهمال لجانبها السياقي أو الاستعمالي.

وتتحدد القيمة الوظيفية للبنية النحوية انطلاقا من انتظام علاقات عناصرها بأن تتجاور أفقيا وتتراكب عموديا، وهذا ما يجعلنا نقف على هويتين في تحليل الظاهرة اللغوية: «هوية الأجزاء التي تتظافر على تعريف الظاهرة تعريف عضويا؛ إذ تحصر معطيات البنية الذاتية، ثم هوية العناصر التي يتألف منها تعريف الظاهرة وظيفيا بحيث تقدر منزلة الأجزاء المساهمة في تركيب الكل من حيث تحويل البنية الذاتية إلى وظيفة إنجازية»[6]، وتحليل البنية من حيث ذاتُها إنما هو انتقال باللغة كما يقول المسدِّي: «من الوجود الطبيعي الذي هو

---

[1]- القاضي عبد الجبار، المغني، ج7، ص32.

[2]- الرماني، الخطابي، عبد القاهر، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ص36.

[3]- نفسه، ص27.

[4]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخالجي، القاهرة، ط5، 2004، ص49.

[5]- نفسه، ص49.

[6]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص24.

الاستعمال إلى الوجود المعقْلَن»[1]، فتكون البنية إذن أمام منطقين: منطق صوري، ومنطق طبيعي، والفرق بينهما أن«المنطق الطبيعي يعنى بتطابق العقل مع الواقع والمنطق الصوري يعنى بتطابق العقل مع نفسه بواسطة قواعد عامة وأشكال محددة، والفرق بينهما فرق ما بين السلوك والحكم على السلوك وفرق بين الاستعمال والمعيار أو فرق بين العقل ونقد العقل، والمنطق الطبيعي هو تركيب العقل نفسه بما فيه من قوانين الفكر الأساسية (الهوية، عدم التناقض، والثالث المرفوع)»[2].

والمتتبع للنحو العربي والبنية منه بصفة خاصة يرى أنه خضع لمنطقين؛ منطق طبيعي آت من طبيعة اللغة نفسها غير متأثر بأي نزعة منطقية أخرى، فهو منطق عربي خالص*، أنتجته العقلية العربية الخالصة، ويوصف بكونه«مستمدا من المعطيات اللغوية والتفكير في التراكيب العربية التي جمعت جمعا لا يقوم على الاختيار، وإنما يقوم على الاستقصاء والاستقراء والتصفح والتتبع، ولطف النظر وطول التدبر»[3]، وهذا ليس قاصرًا على اللغة العربية فحسب؛ وإنما هو حاصل في كل اللغات ونتاج وتكوين العقل الانساني بمختلف انتماءاته، واللغات لا تختلف في المعاني؛ لأن مصدرها واحد وهو العقل، وإنما تختلف في الأنحاء، يقول أبو حيان التوحيدي: «النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي، وجل نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الإخلال بالألفاظ التي لها كالحلل والمعَارض، وجل نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الإخلال بالمعاني التي هي كالحقائق والجواهر...، ويجب أن تعلم أن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب بالقصد الأول، قاصرة على عادتهم بالقصد الثاني، والمنطق مقصور على عادة جميع أهل العقل من أي جيل كانوا وبأي لغة أبانوا»[4].

ويقتضي المنطق الطبيعي تطابق العقل مع الواقع، أو بعبارة أخرى تطابق المعيار مع الاستعمال، وإن كان الاستعمال أسبق في الوجود من المعيار؛ لأنه له بمثابة الفرع للأصل، والمتبوع للتابع، والمستقر للمجهول حملا على الاستقرار، ورغم أصالة الاستعمال إلا أنه مضبوط بقانون المعيار يعتبر الخروج عنه انحرافا وفسادا،

---

[1]- المرجع السابق، ص39.

[2]- تمام حسان، الأصول، ص48.

*- وهذا ليس محل اتفاق بين الدارسين والباحثين، ولقد جزم أنيس فريحة أن العرب تأثروا بالنحو السرياني الذي تأثر هو بدوره بالإغريق، وأن النحاة كانوا يعيشون جوًّا من الفلسفة والاعتزال كما هو الشأن عند حنين بن إسحاق الذي كان صديقا للخليل لازمه حتى أتقن العربية». أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط2، 1981، ص87 ، 121.

وعلى هذا الرأي ذهب أمين الخولي الذي يرى أن النحو تأثر بالروح الهيلينية التي سيطرت على المناطق التي نما فيها». أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، سلسلة الأعمال الفكرية، 2003، ص55.

[3]- محمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، دت، ج1، ص68.

[4]- أبو حيان التوحيدي، المقابسات، تح: حسن السندوسي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط1، 1447هـ، 1929م، ص171.

فنحن إذن أمام منهجين: منهج اللسانيات التي«تقر للاستعمال مراجعة المعيار، والنحو يقبض على الاستعمال أنفاسه تحت وطأة المعيار الذي هو في أصله وليد الاستعمال»[1].

ولعل الإشكال الملحوظ على المنهج النحوي أنه ليس هناك تطابق بين المعيار والاستعمال في النظرية النحوية العربية؛ حيث إن القواعد لا تتوافق مع النصوص التي انطلق منها النحاة لوضع المعيار، مما يجعلها تبتعد عن المنطق الطبيعي للغة وتدنو من المنطق الصوري، وهذا ما سوغ للأوراغي بناء نظرية اللسانيات النسبية والتي من مبادئها تحقيق الانسجام بين الآلة المنهجية الواصفة والنسخة الموصوفة، معتبرا منهج سيبويه «محصورا أولا في معرفة القواعد التي اعتاد المتكلم على استعمالها من أجل التواصل الشفوي أو الكتابي شعرا أو نثرا، وثانيا في التعبير عن تلك القواعد بلغة واصفة من وضعه الخاص في إطار نظرية من صنعه أيضا»[2]، ورأى أن سيبويه اخترع الحركة الإعرابية وفسَّر وجودها في اللغة بكيفيات معينة فكانت الضمة والفتحة والكسرة، وأدخل في اللغة ما ليس منها كالعامل والضمير المستتر والاشتغال وأسماء النواسخ والفعل الصناعي ونائب الفاعل...الخ، وحصل حينئذ عدم المطابقة بين توقعات وتنبؤات النظرية اللسانية العربية وموضوع اللغة، فاضطر النحاة إلى تأويل اللغة لكي توافق النظرية وكان مسوغا لفتح باب الخلاف* وكثرة الاجتهادات التي عجَّت بها كتب النحو»[3]، ويصف عمله بأنه من قبيل المنهج النفسي المنتج لمعرفة عادية غير نسقية، والتي تقوم على«تعليل الوصف بالرأي المستنبط في الحين بدل تفسيره بمبادئ عامة مسطرة من قبل...والتعليل في المنهج النفسي يكون بما يلوح في الذهن لأول وهلة»[4]، ولقد أشار الزجاجي إلى منهج الخليل في اصطلاح الآلة الواصفة للغة العربية موردا قول الخليل لما سئل عن العلل عن العرب أخذتها أم اخترعتها فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست...فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما

[1]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص41.

[2]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431هـ، 2010م، ص29.

*- يرى الأوراغي أن كثرة الخلاف في النحو العربي دليل على أنه لم يبن على أساس نظري، وخاصة الخلاف بين المدرستين البصرة والكوفة، مع أن الخلاف«إنما كان وليد الاجتهاد الجزئي في تصنيف بعض الأصول وتنزيلها على الفروع والتعليل لها، كما كان وليد الفروق الجزئية التي أفردتها الثقافة الخاصة لكل نحوي، ولم يكن الاختلاف في الأصول النظرية أو منهج التفكير». مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص152.

[3]- ينظر: نفسه، ص22.

[4]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص31.

ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1]، ويعتبر رأي الخليل مسوغا لإعادة النظر في الجهاز الواصف للغة العربية وإنشاء نظرية لسانية بديلة تستوعب صواب وصف سيبويه وتصحح خطأه وتتجاوز هفواته.

ومن مؤاخذات اللسانيين على النحو العربي قضيتان اثنتان:

الأولى: أنه معياري: والمعيار يصدر الأحكام على الاستعمال فهو تحكيمي حتمي، واللسانيات تستند إلى الوصف والمعاينة، فهي«تتمسك عن إصدار الأحكام وعن التقييم سواء كان منه في ذلك مدحا أو تهجيناً، ولأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب ولا إلى مقولة الحسن والقبيح»[2]، فمعيارية النحو العربي هي وصف للغة في مرحلة زمنية من تاريخ استعمالها. لكون الاستعمال سابق من حيث الوجود للمعيار وهو مستمر ما استمر أهل اللغة في التواصل بها، فسيادة المعيار على الاستعمال تجعله في مواقف الزاجر المانع لكل ما يخالفه، معتبرا إياه مروقا وخروجا عن نظام اللغة ومن ثم فسادها، فالنحو في جوهره معياري واللسانيات تعتمد على الوصف ومعاينة اللغة في إطارها الاستعمالي، والمنهجان؛ المعياري والوصفي ليسا متنافريْن بحيث يستلزم الأخذ بالمنهج الوصفي الطعن والنقد للمعياري، وإنما هما«مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي ولا إلى نفس الحيز التصوري فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى، فليس لزاما ما أن تقوم بينهما علاقة ما من تواز أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى»[3]، فليس هناك إذن مجال للقول بأن المعيارية ظهرت في فترة بعد فترة الوصفية، ولقد كان سيبويه وصفيا حين يدخل الدرس النحوي في باب الملاحظة والاستقراء، ومعياريا في باب التقعيد والتعليل والقياس»[4].

وتتجلى الفروق الدقيقة بينهما في كون الاستعمال يستمد قوته من عامل الزمن والمعيار يستمدها من قيم خارج الزمن. الوصف يعتمد على فلسفة غائية، والمعيار على فلسفة علية. الوصف اختياري، والمعيار تحكمي. اللسانيات تقوم على ما هو كائن، والنحو على ما يجب أن يكون. النحو موقف لا من اللغة ذاتها وإنما هو من خصائصها الملازمة لها، فهو إذن موقف من تغير اللغة وليس موقفا من الظاهرة اللغوية»[5].

---

[1]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن لمبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م، ص66.

[2]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص14.

[3]- نفسه، ص 15.

[4]- ينظر: محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص87.

[5]- ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص39، 40.

ومن هنا يظهر أن العلاقة بين النحو واللسانيات أو بين المعيار والاستعمال ليست علاقة تضاد وإنما علاقة تمايز وتغاير في المنهج، والعلوم إذا اختلفت في المنهج اختلفت في الهوية، واللسانيات«لا تنفي علم النحو ولا تنقضه، بل إن وجودها متوقف قطعا على وجوده، إذ لا معنى للبحث اللساني ما لم تستنبط نظام اللغة عن طريق استخراج مؤسستها النحوية، فنسبة ما بين النحو واللسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع»[1].

إن ما قام به الخليل بن أحمد وسيبويه يصنَّف ضمن الجهود الأولى لوضع الإطار النظري للغة العربية، فكان الجمع والاستقراء وإعمال النظر في تلك المدونة اللغوية واستخراج القواعد التي تضبط نظامها، ووضع أصول نظرية تضمن استمرارها وشموليتها كالقياس والعلة لهو من قبيل الدراسة الوصفية المعهودة في المنهج اللساني المعاصر، والمعيارية إنما حدثت عند من جاء بعد سيبويه من أولئك النحاة الذين قدَّسوا المعيار ورأَوْا خرقه انحرافا عن نظام اللغة وسياقها، ولم يكن حظ البنية النحوية عند النحاة بعد سيبويه من نصيب سوى التبويب والتصنيف والتقسيم ووضع الحدود وهو عمل معياري مخالف للمعهود، باستثناء بعض المحاولات التي اتَّسمت بالتجديد مثل ما قام به الزمخشري(467هـ-538هـ) في كتابه المفصل، إذ عده بعض الباحثين* باعثا لتراث سيبويه، وابن مضاء القرطبي في كتابه إحياء النحو، وهي محاولات لا تخرج في إطارها العام عن النظرية النحوية التي أرسى دعائمها الخليل وسيبويه.

بناء على ما ذكر فالمعيارية ليست عيبا في النحو العربي ولا يعاب النحو باتِّصافه بها، فهي منهج قائم بذاته له ما له وعليه ما عليه، وليس بندٍّ للوصفية ولا العكس، ومن هنا تسقط إحدى مؤاخذات اللسانيين.

أما المؤاخذة الثانية؛ فهي أن النحو تأثر بالمنطق الأرسطي، وهي مقولة ليست مسلمة على إطلاقها؛ إذ لا يمكن نعت النحو العربي في جهوده العقلية الأولى بأنه منطق أرسطي، وإنما هو «نتاج تكوين العقل الانساني الذي منحه الله للعرب واليونان وسائر الأمم والشعوب»[2]، ومن نتائج العقل الكوني أن«التفكير البشري إذا استجاب لمبادئ العقل الكونية تشاكل منهجا وإن تغايرت موضوعاتها وتباعدت أزمنته وأمكنة أصحابه»[3]،

---

[1]- محمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص30.

*- "إن الزمخشري لم يهتم بنظرية العامل ولا المعمول ولا الفصل بين النحو والصرف، فهذه النظريات هي التي أربكت النحاة، ويعرف النحو عند الزمخشري بأنه كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي وهذا بخلاف ما كان عليه النحاة من تصنيف النحو إلى النظر في المفرد والمركب كل على حده". ينظر حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص84.

[2]- تمام حسان، الأصول، ص49

[3]- نفسه، ص48.

والمنطق الذي بني عليه النحو العربي طابعه فطري، يدركه الإنسان بطبيعته في أي زمان كان دون إمكانية اعتباره مقترضا من منطق ثقافات أخرى.

ويرى عبد الرحمن حاج صالح، أن البنية النحوية تأسست تحت مظلة المنطق الرياضي الذي اهتدى إليه الخليل بن أحمد وأصحابه، وأتى الخليل بمفهوم القسمة وسماها سيبويه قسمة التركيب، وذلك لأن«أبنية اللغة كأبنية تكون ذخيرة سابقة الوجود.. وهي تنتمي إلى ميدان رياضي. وهي محدودة فليس كل ما تحتمله القسمة يوجد في المواضعة أولا وفي الاستعمال ثانيا، ولا يتحدد هذا الميدان إلا بقوانين هذه القسمة أصولا وفروعا»[1]، وهذه القسمة كما يشير حاج صالح ليست«إلا استفراغا لجميع الوجوه من التراكيب لعدد معين من العناصر في مستوى الجذور»[2].

وعلى الرغم من أصالة منطق النحو العربي إلا أنه لا يمكن نكران تأثيره بالفكر اليوناني بداية من منتصف القرن 3هـ، ولقد كانت مناظرة أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متى إعلانا بدخول المنطق الأرسطي باب النحو»[3]، ويُسْند تمام حسان ظهور المنطق اليوناني في النحو العربي إلى الانفتاح على الحياة العقلية وبزوغ الترجمة في عهد الخليفة المأمون، وإن اقتصر هذا التأثير على الحدود والتعريفات والشروح والتعليقات ومسائل الجدل وعرض المسائل النحوية على القسمة العقلية دون المساس بالهيكل البنيوي الكامل، وظهر هذا التأثر عند طائفة من النحاة مثل الرماني وابن السراج والزمخشري في كتابه المفصل وشرح ابن يعيش في القرن7هـ.

وتتمحور مدْخلات المنطق الأرسطي في النحو العربي في ما يلي:

- مجال الحدود والتعريفات، إذ حاول النحاة أن يقدموا أبواب النحو بحدود صورية تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل.
- اعتماد بعض النحاة في عرضهم للمسائل على القسمة العقلية، وقد يكون أحد طرفي القسمة لا وجود له في النحو، فيشير النحوي إلى ذلك ويثبت الطرف الآخر.
- استعمال مصطلحات المنطق في عرض المسائل وفي التقسيمات.

[1]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب، '4' منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص36.

[2]- نفسه، ص13.

[3]- أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة الهنداوي، دم، دط، دت، ص120 وما بعدها.

- تعليقات الشراح وأصحاب الحواشي على عبارات المتون والشروح تشتمل على إشارات إلى الأقيسة المنطقية بأشكالها المحددة، وأسمائها التي تعرف بها في متون المنطق»[1].

وهذه المدخلات الأرسطية وإن اعتبرها بعض الباحثين مجرد ادِّعاءات وتخمينات مستدلين على أن اعتبار القياس والتعليل والفاعل والأصل والفرع من نتائج ظهور ترجمة علوم اليونان يدحضه حضور هذه الأصول في كتاب سيبويه، كما أن اتِّجاه الدرس النحوي إلى الإيغال في التقسيمات والتفريعات ليس مقصورا على النحو فحسب؛ وإنما هو اتِّجاه عرفته الدراسات الإسلامية في هذا العصر. بالإضافة إلى ثقل الحمولة اللغوية وشساعتها وتعدد الآراء حولها، وامتلاك العقل العربي حظه من التقنين والترتيب والتقسيم، وهو تأثر بالمنهج الذي كونه الفقهاء وعلماء الكلام. فانتقل النحو إلى الاهتمام بجماليات الخطاب ووضع ضوابطه»[2]، ولقد اعتبر ابن هشام القسمة الثلاثية للكلمة محل تشارك بين لغات عده، ناقلا عن ابن الخباز قوله: «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل على الانحصار في الثلاثة عقلي والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللغات»[3]، ورغم هذه الردود إلا أن جانبا من هذا التأثر لا يمكن نكرانه وجحوده لأن تلاقي الثقافات ومحصلات الأفكار ونتائج العقول لا يسلم من تسلل أحدهما إلى الآخر بقصد أو عن غير قصد، وما كان يدور في مجالس النحاة وحلقاتهم خير دليل، فهذا أبو علي الفارسي(ت 337هـ) يقول عن زميله الرماني من أجل إسرافه في المنطق ما معناه: لو كان النحو ما معه، فليس معنا منه شيء ولو كان النحو ما معنا فليس معه منه شيء...»[4].

وخلاصة القول في ما ذكر إن معيارية النحو العربي ليست بنشاز يصوغ الطعن فيها كلما ذكرت الوصفية، بل هي منهج سار النحاة في منهجه بعد سيبويه، وإن جهود الأوائل مثل الخليل وسيبويه لا تقل أهمية عن منهج الوصف وإجراءاته الواضحة في البحث اللساني المعاصر.

ثم إن منطق النحو العربي هو منطق طبيعي في أصله لكونه يستند إلى استدلالات طبيعية مثل السماع والرواية والمشافهة. وإن تحول إلى الوجود المعقلن فهو عقل عربي خالص، وإن صح تأثره بالمنطق الأرسطي فهو تأثر لا يمس جوهر الدرس اللساني العربي والبنية منه على وجه الخصوص، وإنما مجاله الحد والشرح والتعقيب.

---

[1]- تمام حسان، الأصول، ص53.

[2]- ينظر: مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص71، 75.

[3]- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، ص11.

[4]- أمين الخولي، مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ص55.

2- **توصفها اللساني:**

لم تكن مسائل النحو وقضاياه والبنية منه على وجه الخصوص لتتشكل تشكلا منهجيا وموضوعيا قبل منتصف القرن 2هـ؛ أي قبل ظهور كتاب سيبويه، رغم أن جهود النحاة الأوائل اشتملت على أهمِّ القضايا التي كانت أساسا للدراسات النحوية في عصر سيبويه وما بعده، وهو ما أشار إليه الزَّبيدي في الطبقات ملخِّصا عمل النحاة قبل سيبويه؛ حيث ذكر أن «أول من أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابا، وأصَّلوا له أصولا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف, وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السَّبق وشرف التقدُّم، ثم وصل ما أصَّلوه من ذلك التَّالُون لهم الآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم الفضل بحسب ما بسط من القول ومدَّ من القياس، وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل»[1]، وهي من الأصول التي انْبَنى عليها الدرس النحوي، وهي أصول لا تخرج عن المنهج الإسلامي في الاستدلال.

وبعد ظهور كتاب سيبويه انتقل الدرس اللغوي النحوي إلى«مرحلة تنظيمية جديدة لا ترتبط بالكلمات ولا تتوقف على السماع والمشافهة؛ بل على الآراء المسجلة، والملاحظات المدونة، والقواعد والأحكام المكتوبة، والمناقشات المسطرة»[2]، فكان هدف سيبويه من الكتاب«ليس مجرد عرض لقواعد العربية كما هو معروف؛ بل هو عملٌ خليليٌّ علميٌّ؛ لأنه دراسة موضوعية لمجاري كلام العرب كما ورد على ألسنة العرب، وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه، فهو عمل علمي؛ لأنه وصف تحليلي وتصنيف وتفسير لهذه المجاري من جهة ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى»[3].

ولقد اعتمد سيبويه في وصف البنية النحوية على حقيقتين موضوعيتين:

- النظر في اللغة كظواهر؛ أي الظواهر اللغوية وهي ههنا كلام العرب كما سمع ونطقوا به في الجانب الاستعمالي والاجتماعي، ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة.

[1]- أبو بكر مُحَّد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: مُحَّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، دت، ص11، 12.
[2]- حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص49.
[3]- نفسه، ص42.

- النظر فيما يلزم من العمليات لصوغ الوحدات اللغوية فيما سمَّوْه بالحدود وهي ضوابط العربية»[1]، فاتَّصف عمله بالشمول ولم يعمل تركيبا استعملته العرب إلا وذكره، وفوق ذلك يصطنع تراكيب لأغراض خاصة فيما أطلق عليه حاج صالح بالتمارين العملية.
- ولقد اعتمد سيبويه في وصف البنية على فكرة الإسناد وأطلق عليها البناء، وجاء في الكتاب«هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًّا فمن ذلك:

1- الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه وهو قولك عبد الله أخوك، أو هذا أخوك.

2- ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء»[2]، ولم يرد مصطلح الجملة في الكتاب ولم يتعرض سيبويه إلى«أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة، وإنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يُكْترث لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض المفرد، ولذا نجد حديثا عنها في بعض الأبواب مثل التي تخص دراسة الحال والنعت والخبر والشرط وجواب المضاف»[3]، فكان اهتمامه بالبنية النحوية يتشكَّل في جانبين:

- الجانب الشكلي للبنية وما يقتضيه من تعالق أجزائها وتركيبها مقيدة بنظرية العامل.
- الجانب الاستعمالي الوظيفي الذي يحدده دور المفردة أو موضعها داخل التركيب وذلك بالنظر إلى معناها ووظيفتها وصلتها بغيرها من مفردات الجملة، «والربط بين الوضع والوظيفة النحوية، وسيلة وصفية يتخذها سيبويه في تحليل التراكيب النحوية في مواضع متعددة من كتابه»[4].

ويتأسس التَّخطيط الداخلي للبنية في كتاب سيبويه على أساس التعالق بين أجزاء البنية، وعلى أساس الوظيفة، أما التَّصنيف على أساس العامل والمعمول والشكل الإعرابي؛ فلم يرد إلا عند النحاة بعد سيبويه.

ولم يقتف النحاة بعد سيبويه منهجه في عرض البنية النحوية، فبعد أن اعتمد سيبويه في عرضها على ذكر النماذج اللغوية مبيِّنا طرق الاستعمال العربي ووجه إعرابها ورأي النحاة فيها، أصبحت تهتمُّ

[1]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص03.
[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص67.
[3]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1993م، ص32.
[4]- نور زاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بن غازي، ط1، 1996م، ص246.

بصياغة القاعدة والحدود أولا، ثم التَّقسيمات والتَّصنيفات وصولا إلى النماذج، وهو منحى متأثر بالنَّزعة الفلسفية التي دخلت النحو العربي ابتداء من النصف الأول من القرن 3هـ، على أن النحاة بعد سيبويه لم يأتوا بشيء جديد على مستوى بنية النحو سوى تصنيفها وتبويبها وتقسيمها، فظهرت العوامل والمعمولات والحركة الإعرابية التي تأسَّست عليها أبواب النحو، فكانت المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، وتوسعوا في العامل والتعليل وقدسوا الشكل على حساب المعنى.

والمتأمِّل في حركة النحو بعد سيبويه يرى أنها تنحصر في اتجاهين:

1- اتِّجاه الجمع والتصنيف وأسلوب العرض، يمثل هذا الاتِّجاه؛ المبرد وابن السراج.

2- اتِّجاه تكفل ببيان ما استغرب وما غمض وكشف أسرار النحو وتعليل قواعده وأحكامه، يمثل هذا الاتجاه؛ ابن جني»[1]، واقتفى الزمخشري في المفصل أثر سيبويه، فلا وجود في المفصل لأبواب ولا فصول تتحدث عن الجملة وأنواعها ووظائفها، كما تخلَّى عن الحشو والاستطراد وكثرة الخلافات والتعليلات المنطقية، فكان عمله إحياءً للكتاب ونسجا على منواله.

ويمثل كتاب مغني اللبيب لابن هشام، تغيرًا وحدثًا هامًا في مسار البنية النحوية.حاول ابن هشام أن يعطيَ مفهوما جديداً للجملة من حيث تقسيمُها وتصنيفُها، إلا أنه كما يقول عبد القاهر المهيري: «إن ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية، ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنه لا يضيف شيئا إلى ما حصل بعد ولا يعتبر تلافياً لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة»[2].

وإن نظرة عجْلى إلى الدرس النحوي بعد سيبويه نجد أنه لم يكن ليخرج في إطاره العام عن المنهج الذي رسمه سيبويه، باستثناء تقسيم ما كان مجموعاً وجمع ما كان متفرقاً، حتى مسائل الخلاف بين المدرستين لم تكن في الأصول النظرية وإنما كانت في الفروع، فـ«البصريون والكوفيون سواء في الاستدلال بالأصول وإن اختلفوا في تنزيل الفروع عليها وتعليلها»[3].

[1]- حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص66.

[2]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث العربي، ص53.

[3]- مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص120.

ومن النحاة الذين خرجوا عن أصول النظرية النحوية نجد"قطرب مُحَمَّد بن المستنير" في دعوته إلى إلغاء الإعراب معتبرا إيَّاه«لم يدخل لعلة وإنما دخل تخفيفا على اللسان»[1]، وتطور هذا بشكل واسع عند ابن مضاء(ت 592هـ) القرطبي في دعوته إلى إلغاء العامل وإسناد العمل للمتكلم لا للألفاظ، كما دعا إلى إلغاء التقدير والتأويل والعلل والقياس، وهذه الآراء أخذ ابن مضاء كثيرا منها عن الزجاجي في كتابه **الإيضاح**، وابن جني في **الخصائص**، إضافة إلى أن ثورة ابن مضاء على الفكر النحوي«لا تصلح أن يكون قطيعة تقيم أساسا لبناء نظرية نحوية جديدة، إذ لا يعدو أن يكون هدماً وإنكاراً لما في تراثنا النحوي من عمل تنظيري»[2]، وذلك لأن بناء نظرية يستلزم التصور الشامل والتحليل المتكامل لكل جوانب المادة الموصوفة، وإلا تحولت إلى مجرد تخمينات وتصورات جزئية.

ونظرا لنزوع البنية النحوية بعد سيبويه إلى الاهتمام بجانبها الشكلي على حساب المعنى، ظل تحليل البنية خاضعا لمصطلحات ومفاهيم معينة كالتقدير والتأويل والتعليل والعامل والعلامة الإعرابية، وهي بمثابة قوانين ضابطة للبنية من حيث هيكلُها وشكلُها لا معناها.

وانسحب هذا التوجُّه على البلاغيين في ق4هـ، إذ أنهم اعتمدوا على حسن اللفظ وجماله، والمحسنات البديعية، ووضعوا قوانين ومقاييس يقيسون بها قوة وضعف الأعمال الأدبية، فظهر ما يسمى بمدرسة الصناعة اللفظية، وهي مدرسة شكلانية هدفها«استنباط مواطن الضعف والقوة في النصوص الأدبية وتطور الأمر إلى تعسُّف بعض النقاد المتأدبين لهذا الألوان واتَّخذوها أساسا لتكون قواعد يقيسون بها الشعر، ويجعلها الشعراء والأدباء نصب أعينهم عند تأليفهم»[3]، وتمثل هذه المدرسة ارتباطا للبلاغة بالنقد في تلك المرحلة خصوصا لدى طائفة من النقاد والأدباء؛ مثل الجاحظ (ت255هـ)، وابن قتيبة 276هـ، وثعلب(ت291هـ).

ويعد ظهور كتابيْ دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة في ق5هـ أحدثا تحولا كبيرا في علم البلاغة، من بلاغة المقاييس والمعيار إلى بلاغة الفن والجمال؛ إذ سعى الجرجاني من خلال كتابيْه إلى إضفاء المِسْحة الذوقية والفنية على البلاغة بعد أن كانت حبيسة ممارسة شكلانية، والجرجاني لم يهمل الألفاظ، وإنما يرى أن البيان لا يقوم

[1]- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح السيد سليم، مكتبة الأداب، القاهرة، ط3، 1428هـ، 2007م، ص71.

[2]- مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص147.

[3]- علاء الدين رمضان السيد، نقد البنية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة علامات، الجزء23، المجلد6، ذوالقعدة، 1417هـ، مارس1997، ص398، 399.

بالألفاظ لوحدها، وأنها«لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»[1].

ولقد تأسست نظرية النظم عند الجرجاني على إعادة الاعتبار للمعاني وترتيب الألفاظ على حسب ما تقتضيه من المعاني في النفس، قال الجرجاني: « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتَّفق، ولذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير»[2]، والمعاني عند الجرجاني لا تتأتَّى من نفسها وإنما بمراعاة قوانين النحو ووضع الألفاظ وفقها، وفي ذلك يقول: «اعلم أن ليس النظم إلا تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها»[3]، ومن هنا يتضح أن الجرجاني يلتفت إلى قوانين النحو الضابطة للبناء والتركيب والترتيب في البنية النحوية، وينظر في الوقت ذاته إلى ما توحي إليه من المعاني وحسن الصياغة والتصوير الجمالي، وهذا ما جعله يجمع في كتابه دلائل الإعجاز«بين أصول النحو التي هي قوانين التركيب التي حصرها في مدخل دلائل الإعجاز وعلم النحو الذي يحاول عبد القاهر أن يرسي قواعده، والذي يقوم عليه كتاب الدلائل كله على تفصيله»[4].

ومن هنا فإن فكرة التأليف تستند إلى دعامتين:

- قوانين وقواعد النحو وهو ما استحوذ على فكر النحاة.
- معان منتظمة ناتجة عن انتظامها في النفس والعقل وهو ما استدرك الجرجاني على النحاة.

أما وصف البنية في الإطار اللساني العربي الحديث؛ فيمكن رصدها في اتجاهين: اتِّجاه إصلاحي تيسيري رغم تفاوته بين ما هو تجزيئي وشمولي، تقليدي وحداثي، فهؤلاء لم يغادروا منهج سيبويه، واتِّجاه حداثي ذو نزعة غربية في المنهج والإجراء، وما يميز الاتِّجاه التيسيري الإصلاحي وخاصة في نقدهم للنحو العربي، أنه«لم يكن في حقيقة أمرها إلا إحياء لبعض جوانب التراث النحوي العربي أكثر مما هي نقد له»[5]، فهي على شاكلة ابن

[1]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المدني، جدة، السعودية، ط1، 1412هـ، ص04.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص49.

[3]- نفسه، ص81.

[4]- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014م، ص160.

[5]- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص253.

مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل، ومُحَمَّد بن المستنير قطرب إلى إلغاء الإعراب، وابن الطراوة (ت528هـ) إلى اعتبار المعنى هو الأساس ونفي أي ترابط بين المعنى وعلامات الإعراب، ولم تكن مقترحات المحدثين«بمخرجة للفكر اللغوي العربي من أزمته المستحكمة، فلم يميزوا التَّمييز الصارم بين تبسيط النحو الموصوف أو الوصف، وأن التبسيط لا يعني التخفيف الانتقائي من أقوال النحاة في كل باب من أبواب النحو أو الصرف، فيحتفظ ببعض العبارات الواصفة ويصوب غيرها ويترك الباقي، فبساطة الوصف تستلزم إرجاع الظواهر اللغوية إلى مكوناتها الأولية المحصورة في بضع أوليات تامَّة الوضوح»[1].

وفي نفس السياق اتَّجه مجموعة من اللسانيين اتِّجاها مغايرا، إذ بدا التأثر الواضح بالنظريات اللغوية التي ظهرت في أوروبا وأمريكا في القرن العشرين، واقتفى اللسانيون العرب نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، واعتبروا أن ما صح من نقد الأروبيين لتراثهم النحوي ينسحب على نقد التراث العربي القديم، وأن هذا التراث تضمن نفس الهفوات والعيوب التي تضمنها النحو التقليدي الأوروبي.

وكان من آثار هذه التَّلْمذة على الغرب أن انقسم هؤلاء اللسانيون إلى اتِّجاهات:

- اتِّجاه ينظر إلى اللغة العربية في ضوء الدراسات الغربية، وكان تأليف كتاب اللهجات العربية والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس خير ما يمثل هذه المرحلة وخاصة كتاب اللهجات العربية الذي يعتبر قراءة وصفية لها في ضوء الوصفية الغربية.
- واتَّجهت محاولات أخرى إلى نقد التراث النحوي العربي وخصوصا البنية النحوية كما هو صنيع عبد الرحمن أيوب الذي دعا إلى رفض العامل وعلل البناء والإعراب، معتمدا منهجه الشكلي في تقسيم البنية متأثرا بالنظرية التوزيعية في التحليل الشكلي، وتصنيف الوحدات اللسانية داخل الجملة على أساس شكلي.
- واختار فريق آخر منهج التحليل البنيوي في تحليل اللغة إلى مستويات صوتية، صرفية، نحوية، معجمية، ودلالية، وهو ما حواه كتاب مناهج البحث في اللغة لتمام حسان، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران الذي اهتم فيه بعرض أصول النظرية الوصفية البنيوية.
- وانتهجت أبحاث أخرى مسلك تطبيق النظرية اللغوية الحديثة على اللغة العربية وخصوصا نظرية السياق مثل ما هو الشأن في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الذي سعى في كتابه

[1]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص169، 170.

إلى إعادة وصف مستويات التحليل اللغوي العربي في ضوء النظرية الفيرثية السياقية، كما سعى إلى ربط الشكل بالمعنى الذي أهمله الشكلانيون»[1].

وما يلاحظ عن هذه الأبحاث رغم تعدد مشاربها أنها ظلت حبيسة مقولات شائعة كثر تداولها وترديدها مثل: إلغاء العامل، وإلغاء الإعراب، والتعليل والتقدير والتأويل، وإعادة تقسيم أبواب النحو، وهي مقولات تتسم بالانتقائية والاجتزاء مما يجعلها تفتقر إلى الوصف الشامل الذي يرقى بها إلى المستوى النظري المضبوط.

واتَّخذ بعض اللسانيين اللهجات العربية ملاذًا وميدانا خصبا لتطبيق النظرية اللسانية الغربية، ويعود سبب اهتمامهم بها إلى أصلين[2]:

- أولهما يقوم على مفهوم اللهجة الذي يفيد في عرف اللسانيين نسقا من القواعد في طور التكوين يعايش ما تفرع منه. وهو حينئذ يختص باستمرار الوضع والدخيل، وبعدم استقراره الذي يحصل عادة بوصف النحاة لقواعده.
- وثاني الأصلين يضمن إمكان تحقيق التوافق بين توقعات اللسانيات الغربية ووقائع لغوية يسهل إدخالها في اللهجات العربية.
- وهذه دعوات صريحة لاستدعاء النظريات الغربية وتقديمها كإطار وصفي ينسجم مع اللهجات، وإقصاء لسانيات التراث وإخراج اللغة العربية الفصيحة من موضوع الوصف.

وفي ظل عدم وصول هؤلاء اللسانيين إلى وصف شاف وشامل لبنية النحو العربي نظرا لعدم وضوح الإطار النظري عندهم، سواء المردِّدين للفكر التراثي، أو المتتلمذين على النظريات اللسانية الغربية، وهذا ما أوقعهم في التجزيئية وحصر الوصف في بضع مقولات بدل الوصف الشامل للبنية النحوية العربية، ومن نتائج صنيعهم هذا ظهور أزمة في الفكر اللساني العربي استلزمت التفكير في إعادة بناء إطار نظري لساني بديل يضمن وصفا شاملا وموضوعيا للنحو العربي، وهو الميدان الذي يتنافس فيه اللسانيون لإقامة نظريات يرجى منها تحقيق الكفاية الوصفية والتفسيرية للغات.

ومن النظريات المقامة من ميدان التنافس نظرية اللسانيات النسبية التي تأسست على محورين:

[1]- عبد العزيز دراج، الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، 1424هـ، 2003م، ص143 وما بعدها.

[2]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص42.

محور استبدالي: بأن تكون نظرية اللسانيات النسبية بديلا عن اللسانيات الكلية، ومحور تجاوزي: ينطلق من أزمة في الفكر اللساني سواء تعلق الأمر بلسانيات تشومسكي أو لسانيات التراث، وكان الباعث على هذا التجاوز في نظر الأوراغي هو قصور النظريات اللسانية والنماذج النحوية عن إيجاد حل لأزمة متجذرة في حقل الدراسات اللسانية العربية.

وعلى المحور الاستبدالي قامت اللسانيات النسبية على أنقاض اللسانيات الكلية؛ حيث سعى الأوراغي إلى هدم المبادئ المؤسسة للنظرية بدْءاً من الفرضية الطبعية«التي تُسلِّم بوجود مبادئ لسانية مرْقُونة في خلايا عضو ذهني يسميه الملكة اللغوية، وهذه المبادئ عبارة عن معارف طبعيه منسوجة خلقة في تلك الملكة لا تكتسب ولا تُتَعلَّم، وإنما تنتقل من الخلف إلى السلف بموروثات بيولوجية، وهي مبادئ ذات طبعية صورية غير مادية بعيدة عن الدلالة والتداول، كما أنها كلية فهي مرقونة في كل اللغات البشرية»[1]، وهذا الاتِّجاه المنطقي الذي تمسك به تشومسكي هو عبارة عن قوانين مسيطرة على الطبيعة، و«هذه القوانين كما يراها الاصطلاحي هي خلقنا الحر وهو ما يبدو في اختراعاتنا وقراراتنا التعسفية واصطلاحاتنا، ذلك لأن العلم الطبيعي النظري بالنسبة للاصطلاحي ليس صورة للطبيعة، وإنما هو مجرد تركيب منطقي، وليس خواص العالم هي التي تحدد هذا التركيب، وإنما على العكس من ذلك، فإن هذا التركيب هو الذي يحدد خواص العالم الصناعي»[2].

وفي هذا الكلام ما يشير إلى فلسفة المذهب الاصطلاحي في رؤيته للعالم واكتساب المعرفة في مقابل المذهب الإمبريقي الذي يردُّ اكتساب المعرفة إلى الحس لا إلى العقل كما هو الشأن عند الاصطلاحيين، يقول كارل بوبر: «إنه عن طريق التفكير فقط لا يستطيع الإنسان أن يضيف حرفا لمعرفته بعالم الوقائع، وهكذا فإن الخبرة المدركة ينبغي أن تكون هي مصدر المعرفة الوحيد لكل العلوم الإمبريقية وكل ما نعرف عن عالم الوقائع يجب التعبير عنه في صورة قضايا "حول خبراتنا"»[3]، فاكتساب المعرفة إذن يسير وفق موجودين: النفس الإنسانية أو العالم الخارجي، أو بمعنى أعمق إما أن تحصل المعرفة بأصول مصدرها ذات القوى النفسية، وإما أن تحصل المعرفة فيه بأصول مصدرها العالم الخارجي وقوى النفس المهيأة لاقتناصها، وتنحصر أفعال النفس في وظيفتين اثنتين:

---

[1]- المرجع السابق، ص82.

[2]- كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبد القادر محمد، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص118.

[3]-نفسه، ص136، 137.

أ- ما تكون وظيفته مطبوعة فيه؛ بحيث لا يمكن البتة أن يتولد عنه إلا فعل واحد في الزمان كله كالأفعال الغريزية صناعية أو سلوكا.

ب- ما هو مهيَّأٌ لأن ينقل ما يوضع فيه من خارج ذاته، فتقدره تلك الموضوعات إلى توليد أفعال جديدة، أو مما يتغير ويتجدد في الزمان وهي أفعال استنباطية وضعية في مقابل أفعال الأول الغريزية الطبعية»[1]، ويترتب على هذا أن قدرة الإنسان على اكتساب المعرفة إما أن يكون مصدرها ذات قوى نفس الإنسان، وحينئذ «لا يجوز في قدرة الإنسان التواصلية اعتبارها أبنية يابسة مطبوعة في حيز من دماغه، إذ يلزم منه رفع الفارق بينها وبين قدرة الحيوان»[2]، وإما أن يكون مصدرها«استعدادا محضا لقوى النفس لأن تأخذ إليها العلوم الأولية ومبادئها من خارج ذاتها»[3]، والمصدر الأخير هو الذي تأسَّست عليه الفرضية الكسبية المؤسسة لنظرية اللسانيات النسبية.

وإذا كانت النظريات«شباك لاقتناص ما قد نسميه العالم»[4]، وكان التصريح بفرضية العمل المؤسسة التي هي بمثابة 'اللغة العلوية'meta-languageضرورية لتماسك النظرية وتحقيق الانسجام الداخلي بينها وبين موضوعها، Object-language فإنه يشترط في النظام العام القائم على أسس منطقية ما يلي:

- أن يكون النظام خاليا من التناقض Contradiction .
- أن يكون النظام تاما مستنفداً Exhausteur .
- أن يكون النظام قابلا للتحقق ومناسبا وبسيطا Simple، واحتواء النظام على تناقض يهدم قيمته المنطقية بل لا يعد صالحا حتى في التطبيق»[5].

وهذه الأسس في نظر الأوراغي لا وجود لها في نظرية اللسانيات الكلية، فمبدأ التناقض صريح في هذه النظرية؛ حيث إن انطلاق تشومسكي من فرضية أجبرته منهجيا على استخدام مبدأ التعميم لتعدية ما في بعض اللغات إلى جميعها»[6]، وليس كل اللغات تستجيب لهذا المبدأ، وهذا ما جعل تشومسكي يستعين **بالبرامترات** وهي فرضيات عينية مُبَرْمَتَةٌ لحل تناقض فرضيته في بعض اللغات، إضافة إلى ذلك أن نظرية

[1]- مُحَمَّد الأوراغي، اكتساب اللغة، دار الكلام، دم، دط، دت، ص28.

[2]- نفسه، ص39.

[3]- نفسه، ص11.

[4]- كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، ص97.

[5]- ياسين خليل، منطق اللغة، نظرية عامة في التحليل اللغوي، دن، دم، دط، دت، ص11، 12.

[6]- مُحَمَّد الأوراغي، اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص153.

تشومسكي هي نظرية صورية، «ولا يمكن لنظرية لسانية أن تنجح في وصف اللغات البشرية إذا تأسست على مبدأ الصورية المولد لمشاكل مغلوطة»[1].

ويفترض في النظرية اللسانية البديلة القائمة على الفرضية الكسبية أن تصحح أخطاء النظرية المتجاوَزَة، فجاء الأوراغي بمبدأ التنميط في مقابل التعميم، وهو مبدأ يتأسس على أن«ما صح في لغة معينة يحتمل أن يكون نمطيا يستغرق بوجه ما كل اللغات البشرية التي تتقاسم وسيط ل1، ويصح نقيضه في النمط المتبقي من اللغات التي تشترك في نقيض الوسيط ل2، مبدأ التنميط يجنب نظرية اللسانيات النسبية جميع أشكال التعسُّف اللغوي الذي يوفره مبدأ التعميم في اللسانيات الكلية»[2]، ويجعل توقعات النظرية اللسانية النسبية مطابقة لموضوعاتها، لأن«كل ما تتكهن به اللسانيات الكلية متضمن في توقعات اللسانيات النسبية وبعض تنبؤات هذه الأخيرة لا يكون في حسبان السابقة»[3].

والمبدأ الصوري في النظرية اللسانية النسبية هو أحد المبادئ الأربعة التي تقوم عليها النظرية بالإضافة إلى المبدأ الدلالي والتداولي والوضعي، وهي مبادئ معروفة عند القدامى، إذ أشار أبو حامد الغزالي في المستصفى إلى هذه الأصول عندما عد مراتب اللفظ:

1- حقيقته في نفسه.

2- ثبوت مثال حقيقته في الذهن وهو الذي يعبر عنه بالعلم.

3- تأليف [مثاله بصوت وحروف] تدل عليه وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس.

4- تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة.

فالكتابة تابعة للفظ إذ تدل عليه واللفظ تبع للعلم إذ يدل عليه والعلم تبع للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه.

وهذه الأربعة متطابقة متوازية إلا أن الأولين وجودان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم، والأخيرين وهو اللفظ والكتابة يختلفان في الأعصار والأمم لأنهما موضوعان بالاختيار»[4].

وفي هذا إشارة إلى وجوب التفريق بين ما هو كلي وهما: الكون الوجودي والكون الذهني أو ما يطلق عليه الأصل الدلالي والأصل التداولي، وبين ما هو وضعي كالكتابة واللفظ، «واللغات مهما اختلفت بنيتها

[1]- المرجع السابق، ص84.

[2]- نفسه، ص161.

[3]- نفسه، ص17.

[4]- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة ظهير حافظ، (المقدمات المنطقية والأحكام)، ج1، دط، دت، ص65، 66.

النمطية فهي عالم رمزي يعكس بصدق انتظام الأشياء في عالم تصوري مطابق لعالم واقعي، واللغات من جهة ما تعكس يجب أن تتوحد ولا تختلف، فهي واحدة من جهة المعَبَّر عنه ونمطية من جهة العبارة»[1]، وكل لغة من اللغات تنمط عبارتها وتعرب عن وظائفها بوسائط لغوية منضبطة بما يسمح به الثالث المرفوع؛ إما العلامة الإعرابية في اللغات التوليفية كالعربية، أو الرتبة المحفوظة في اللغات التركيبية الشجرية كالإنجليزية وغيرها.

ووصف البنى النحوية في ضوء النظريات اللسانية إنما هو محل اختبار للجهاز الواصف من حيث مطابقتُه للموضوع الموصوف، حتى لا يكون في النسخة الموصوفة ما ليس له وجود في النسخة الواصفة، وإلا انتفى الانسجام وحل محله التعارض والتناقض.

وكان هدف الأوراغي من تأسيس نظريته اللسانية المؤسسة على فرضية كسبية منهجيتها قواعد البرهان الرياضي ونموذجها النحوي التوليفي، هو إعادة وصف البنية النحوية العربية، ومقتضى هذا الوصف أن ينطلق من آلة منهجية يبنيها من اللغة ثم يتوسل بها إلى دراسة اللغة حتى إذا انكشفت له أعاد بناءها في نموذج نحوي مطابق لها بنية ووظيفة»[2]، وهذا يعني أن التطابق يكون في اتجاهين: الأول من اللغة إلى النظرية، والثاني من النظرية إلى اللغة فهي مزدوجة الاتِّجاه، بخلاف نظرية اللسانيات الكلية ذات الاتِّجاه الواحد من النظرية إلى اللغة، و«اللغات البشرية باعتبارها موضوعات لِلّسانيات يفترض فيها أن تكون مطابقة تمام المطابقة للموضوع الموصوف حتى لا يدخل في النسخة الواصفة ما ليس من اللغة ولا تغفل النسخة الواصفة عن شيء كائن في اللغة الموصوفة»[3]، ولم يكن وصف الأوراغي للبنية النحوية العربية من قبيل اللسانيات الخاصة التي تنفرد بوصف واحدة من اللغات دون سواها كما هو الشأن في لسانيات التراث، وإنما يحصل وصفها من حيث كونُها لغةً من اللغات التوليفية المنمَّطة بنمط تخالف فيه نمط اللغات التركيبية، وتقر اللسانيات النسبية بنموذجين اثنين لا ثالث لهما؛ نموذج توليفي لوصف اللغات التوليفية ونموذج توليدي تحويلي لوصف اللغات الشجرية.

إن وصف البنية النحوية في إطار النحو التوليفي يستند إلى كفايات أربع:

- كفاية وصفية: أن يكون الوصف بلغة اصطلاحية مطابق للموضوع الموصوف؛ لا يتضمن شيئا ليس في الموصوف ولا يترك شيئا غير موصوف.
- كفاية تفسيرية: البرهنة على صدق الوصف.

[1]- محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص196.
[2]- نفسه، ص97.
[3]-نفسه، ص 97.

- كفاية نفسية: أن يأتي الوصف مطابقا لفهم المتكلم»[1].
- ورابعها الكفاية الحاسوبية.

ويرتكز وصف البنية النحوية في نظرية اللسانيات النسبية على أربع بنيات:

- البنية المكونية؛
- البنية الإعرابية؛
- البنية الدلالية؛
- البنية التخاطبية أو الموقعية؛

فكان عمل الأوراغي على مستوى البنية المكونية حصر المقولات اللسانية في ثمان: (فعل تام، فعل ناقص، اسم تام، اسم ناقص، مصدر، صفة، خالفة، أداة) وحصر البنية الإعرابية في حالتين تركيبيتين: حالة الرفع للمسند والمسند إليه وحالة النصب للفضلات، كما اعتبر العاملية العلائقية بديلا عن العاملية اللفظية عند سيبويه، أما بالنسبة للبنية الوظيفية؛ فهي مزيج من البنية الإعرابية والعلاقات الدلالية، وأدخل المكون التداولي المحكوم بعلاقة المتكلم بمخاطبه.

وسعت هذه النظرية إلى إعادة وصف كثير من مسائل النحو العربي وقضاياه مثل: النواسخ، والبناء والإعراب، والعامل والمعمول، والرتبة و(التقديم والتأخير) والازدواج الوظيفي، والتعدي واللزوم، وتصنيف الجمل الفعلية والاسمية، وغيرها من القضايا.

واقتضت طبيعة العمل في فصول هذه الرسالة أن أتناول في الفصل الأول قضايا البنية النحوية في النحو العربي محاولا وضع مباحثه حسب رؤية الأوراغي لمفهوم البنية النحوية في النحو التوليفي، وجاء الفصل الثاني عرضا للبنية النحوية في النموذج التوليدي، وهو نموذج متجاوَز على المحور الاستبدالي، وعلى أنقاضه تأسست اللسانيات النسبية، وخصصت الفصل الثالث لنظرية اللسانيات النسبية مبرزا دواعي نشأتها وخصائصها ومنهجها وقضاياها ونظرتها إلى البنية النحوية العربية، وكانت خلاصة العمل هو عرض البينية النحوية في نماذجها الثلاثة واستخلاص الجديد الذي جاءت به اللسانيات النسبية ونموذجها النحوي التوليفي.

[1]- مُحَمَّد الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1439هـ، 2018م، الجزء2، ص15.

الفصل الأول: البنية النحوية

مفهومها وقضاياها في النحوالعربي

المبحث الأول: البنية النحوية في المستويين: النظري والتحليلي

المبحث الثاني: البنية الدلالية

المبحث الثالث: البنية التداولية

الفصل الأول: البنية النحوية مفهومها وقضاياها في النحو العربي

المبحث الأول: البنية النحوية في المستويين النظري والتحليلي

أولا: المستوى النظري:

لقد أقام النحاة نظرية النحو العربي على أصول نظرية تمثل الدعامة الأساسية لتماسكها وصدق توقعاتها والبرهنة على صحة نتائجها، وسنفرد القول في نظريتين اثنتين: العامل والإعراب.

1- نظرية العامل:

يؤدي العامل دور الهيكلة والهندسة للبنية النحوية العربية تركيبا ودلالة، متخذاً من العلاقات النحوية أساسا لتماسكها وتحديد وظائفها، دون إغفال للعناصر الأخرى غير النحوية الصرفية والدلالية والمقامية، ولقد وُضِعت أبواب النحو كلها على نظرية العامل، ولا يتأتى تحليلها إلا تحت ظلاله.

ولقد تأسَّست فكرة العامل على يد الخليل بن أحمد(ت 175هـ)، ثم بسطها سيبويه في الكتاب، فكان عمله بمثابة جهد عربي محض نابع من منهج علمي عربي أصيل صافٍ صفاء القرائح التي أنتجته، وحاول النحاة من بعد سيبويه أن يؤسِّسوا خطابا نحويا متكاملا في ضوء نظرية العامل، واكتملت مناقشات النحاة حول العامل على يد عبد القاهر الجرجاني الذي استوعب في كتابه "العوامل المائة" خلاصة ما كان يدور حول العامل قبل ق5هـ.

وتبلورت فكرة العامل بصفة أجلى في القرن الثالث والرابع الهجريين«بسبب تأثير الفلسفة وعلم الكلام، فأصبح الإعراب لايكون إلا بعامل ملفوظ؛ فإن غاب خطّاً، قدر عقلاً»[1]، وسعى النحاة إلى تصنيف العوامل من حيث الأصالة والفرعية، والقوة والضعف، فجعلوا«الأصل في العمل للفعل والحرف؛ أما الأسماء فهي معمولات تقع عليها علامات الإعراب(لتدل على معان كثيرة تتوارد عليه كالفاعلية، والمفعولية، والحالية، والظرفية، والغائية، والبدلية، والتفسير، والتوكيد، ولذلك صار الإعراب وسيلة تعبيرية فيه. أي الاسم. أما الحروف والأفعال؛ فهي فاعلة فيه»[2]، وألزمهم هذا التصنيف أن يكون في البنية النحوية عامل ومعمول وأمارة تدل على أثر العمل بالمعمول.

أ- **العامل لغة:** وهو من يعمل على الدوام وإن قلَّ، والفاعل أعمُّ منه.

---

[1]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2002م، ص8.

[2]- نفسه، ص11.

وفي اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا – أو ساكنا»[1]، فكونه دائما هو الأصل في العمل، والانقطاع فرع عنه، وكونه فاعلا فهو الفاعل لحركات الإعراب وهو المتحكم والمؤثر فيما بعده صوتا وتركيبا، إن غاب لفظا قدر معنى، و«ليس مؤثرا في الحقيقة، حتى يلزم تقدمه على أثره، بل هو علامة»[2]، وقال الرضي أيضا: «إن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات»[3].

وتأتي أهمية العامل من حيث هو أمر« ضروري، لا يمكن إسقاطه ولا إبطال دوره. وما دام في اللغة فهو قوامها، إذ لا يعقل قط وجود علامات إعرابية متباينة لا يكون لها سبب، إن العامل موجود في العربية، لأنه هو الذي يرسي نظامها اللغوي ويفسره، وتقسيمه إلى لفظي ومعنوي يقره العقل، لأنه إذا كان المتكلم هو صاحب المعاني، فإن أداة الجزم أو أحرف الجر اللفظية. على سبيل المثال. واسطة للوصول للجزم والخفض»[4]، ولقد اتَّخذت فكرة العمل عند النحاة مفهومين اثنين:

– مفهوم حسِّي، وهو العلامة الصوتية التي تمايز بين المعاني النحوية من(فاعلية، مفعولية، إضافة).

– مفهوم معنوي، ويتمثل في التعالق البنيوي بين الكلمة الرأس ومتمماتها»[5]، وهذا التعالق هو تعالق معنوي بين عناصر البنية يولده العامل وتتغير طبيعة هذه العلاقة باختلاف العوامل، فيكون الإعراب علامة من علامات هذا التغير.

وحاصل ما يمكن قوله عن فكرة العمل إنها«علاقة اقتران بين عامل ومعمول، تظهر من خلاله المعاني الموجبة للإعراب، أعني : الفاعلية، والمفعولية، والإضافة»[6]، وفي هذا دليل «على أن المنوال الذي أقاموا عليه نظرية العمل منوال أساسه المعنى»[7].

ولم تكن فكرة العامل لتلقى القبول خصوصا مع بداية القرن الرابع الهجري؛ حيث عرفت رفضا تاما لمنهجها ولما بنيت عليه، خصوصا عند ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى طرح فكرة العامل والاستعاضة عنها

[1]– عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة في أصول العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي (ت 905)، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص 73.

[2]– الرضي، شرح الكافية، ج1، ص66.

[3]– نفسه، ص277.

[4]– شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص44

[5]–نفسه، ص110.

[6]– عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي،ج2، ص53.

[7]– مُحَمَّد الشاوش، أصول النظرية النحوية، ج2، ص736.

بالمتكلم، وهذا في حقيقة الأمر لم يكن بِدْعاً من ابن مضاء، وإنما سبقه إلى ذلك ابن جني والزجاجي»[1]، فإنه اعتمد في كثير من أرائه عليهما، ويرى بعض الباحثين أن سيبويه لم يسند العمل للألفاظ في الحقيقة بل للمتكلم مستدلين على ذلك بنصوص من الكتاب، وأن ابن مضاء لم يفهم كلام النحاة في هذا الباب»[2].

ولَئن كانت فكرة العامل لاقت اعتراضا كبيرا من حيث كونُ العامل لفظا مؤثرا في معموله، فإن الاعتراض بلغ أشُدَّه في العامل المعنوي وخاصة عند النحاة المتأثرين بالفلسفة الذين لم يستسيغوا أن يؤثر شيء معدوم في شيء موجود، «والواقع هو أن هذا الخلو ليس خلوا مطلقا أو عدم محض بل هو نسبي، وهو خلو الموضع من العلامة أو العامل، فهو مكافئ للصفر في العدد، وللصفر دور كبير جدًّا في النظام العشري للعدد وفي الرياضيات عامة»[3]، وهذه العاملية هي عاملية رياضية ترجع مفاهيمها الأساسية إلى عاملية الخليل بن أحمد، واستدل حاج صالح بالموضع على وجود العلامة، ولا يعني خلو الموضع من العلامة انعدامها؛ لأن الموضع هو غير الموقع المحسوس، كما أن«الموضع رتبة في كل ترتيب كما أن الصفر العددي هو خلو الرتبة في مقابل وجود عدد آخر فيها»[4].

ب– المعمول: وهو القابل للأثر، ويدل مصطلح الأثر في النحو العربي على أنه نتيجة ارتباط العامل بالمعمول، ويكون إما أثراً صوتيا وهو العلامة الإعرابية؛ ظاهرة أو مقدرة، أو أثراً دلاليا وهو الوظائف المعجمية للتركيب(حالاتها ووظائفها)، وارتباط العامل بالمعمول ينتج علاقتين مهمتين: علاقة الإسناد، وعلاقة الإفضال، عبر عنهما النحاة بالعُمَد والفضْلات، ولذا نجدهم يقسمون العلامات الإعرابية إلى ثقيلة وخفيفة، فجعلوا«الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعمد وهي ثلاثة الفاعل، والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر.

وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها؛ لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها.

---

[1]– ينظر: ابن جني الخصائص، ج1، ص 110، و الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93.

[2]– ينظر: مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ص144.

[3]– عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص52.

[4]– نفسه، ص53.

ثم أريد أن يميز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يبقي من الحركات غير الكسر، فميز به، مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة.

فصار معنى كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف: معنى آخر منضما إلى المعنيين المذكورين علامته الجر»[1].

وإذا ما رمنا مناقشة الرضي في تصنيفه للعلامات الإعرابية، يتجلى لنا أن حصره لعلامة الإعراب في الأثر الصوتي، وصرف نظره عن الأثر الدلالي أو الوظيفي للعناصر المعجمية في التركيب، جعله يخرج الفعل من العمد، ولذا نجده يسند الأثر الصوتي (الرفع)إلى الفاعل دون الفعل مع أنه يشترك معه في نفس العلاقة (المسند والمسند إليه)، وهذا راجع إلى ما أثبتوه من أن المبني لا تعتوره المعاني، وهذا يستلزم إعادة النظر في بناء الفعل عند النحاة، لأن الفعل يمثل أحد ركني عملية الإسناد التي هي عمدة البنية النحوية، وهذا ما يجعله يتلقى نفس العلامة التي يتلقاها الفاعل أو المبتدأ والخبر؛ لأن الرباط الذي يجمعهم واحد ألا وهو الإسناد، «وإذا استقر في الذهن أن الرفع هو علاقة الإسناد، فإن حق الفعل أن يكون مرفوعا لو استحق أن يكون معربا يتغير آخره تبعا لموقعه من الكلام، ... وهذا الموقع لا يقتضي الفعل أن يتغير آخره إذا كانت حركة آخره هي دليل موقعه من التركيب، لكن الفعل في معانيه إنما يتخذ سبيلا أخرى، هي سبيل الدلالة على الأزمنة المختلفة»[2].

ثم إن تقسيم النحاة للجملة بحسب ما تبدأ به، وإسنادهم المعاني إلى الجملة الاسمية، وتصنيفهم للعمد إلى ثلاثة: الفاعل والمبتدأ والخبر، وإخراجهم الفعل من العمد فوت عليهم النظر إلى كون الفعل نفسه يقع عمدة إذا كان خبراً للمبتدأ، وبالتالي فإنه يأخذ حكم خبر المبتدأ لاشتراكهما في ركن المسند.

ويضاف إلى ما تم ذكره أن علامة الكسرة التي تؤدي معنى الإضافة لم تكن لتسقل بنفسها بل اعتبرها النحاة تابعة للعمدة أو الفضلة، وهذا ما يجعلها تعود إلى أصلها في حالة العطف عليها فيما أطلق عليه النحاة العطف على المحل، فيتلخص لنا أن العلاقات التركيبية منحصرة في علاقتين:**علاقة الإسناد وعلاقة الإفضال**.

واعتمد النحاة على الحركة في تصنيف أبواب النحو: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات دون أن يكون لهذا التصنيف مراعاة لجانب المعنى، «فحشروا في باب المنصوبات أسماء لا علاقة تجمعها إلا علامة

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص62.

[2]- عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص23، 24.

النصب،كالجمع بين المصدر النائب عن فعله والمصدر الواقع بيانا أو صفة أو توكيدا لفعله، وكالاختلاف بين الاسمين المجرورين :المجرور بالإضافة والمجرور بالحرف»[1].

وهذه العناصر المكونة لفكرة العامل تمثل أساس التركيب وانتظامه في النحو العربي؛ إذ لا يمكن حشر الألفاظ دون رباط يجمعها ولا ضم بعضها إلى بعض كيف ما جاء واتفق، وهذا ما حرص عليه النحاة منذ جهود التَّأسيس، من ذلك تلك المناقشات التي كانت تدور في مجالس النحاة ونواديهم، فقد روى أبو عمرو بن العلاء:أن ابن أبي إسحق سمع الفرزدق ينشد:

وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدَعْ ** من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَفُ[2]

فقال له ابن أبي إسحق: على أيِّ شيء ترفع أو مجْلَفُ؟ فقال: على ما يسوءُك وينوءُك. قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق: أصبت. وهو جائز على المعنى أي أنه لم يبق سواه مجلف»[3]، والذي جعل ابن ابي إسحاق يسأل عن رفع "مجْلَفُ" إدراك النحاة من أن الألفاظ لا تتجاور مجرد التجاور مع بعضها، بل لا بد أن يكون أحدها عاملا والآخر معمولا، «وليست العلاقة بينهما علاقة آلية مجردة، وإنما هي علاقة يقتضيها المعنى، ومنطق العقل، وتمليها طبيعة الحس، وتفرضها طبيعة تراكيب اللغة»[4].

2- الإعراب في الدرس النحوي:

انطلاقا من تلازم الإعراب والرتبة في النحو يجدر بنا أن نفحص مفهوم الإعراب واختلاف النحاة في اعتباره لفظا أو معنى وكذا اختلافهم في وضع حركاته لندرك حقيقته ومقصود النحاة منه.

2-1- مفهوم الإعراب:

الإعراب لغة: مصدره أعربتُ عن الشيء إذا أوضحتُ عنه، وفلان مُعْربٌ عما في نفسه أي مبيِّنٌ له وموضِّح عنه.

اصطلاحا: عرفه ابن جني بقوله: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما عن صاحبه»[5]، أما هدفه والغاية منه؛ فهو«إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من

---

[1]- المرجع السابق، ص14.

[2]- جاء في الديوان أو مُجْرَفُ. ديوان الفرزدق، شرح وضبط علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407ه، 1987م، ص386.

[3]- أبو البركات ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الادباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405ه، 1985م، ص28.

[4]- مُحَمَّد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج2، ص12.

[5]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص35، 36.

الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك»[1]، أو هو «الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[2].

2-2- الإعراب بين اللفظ والمعنى:

اختلف النحاة في حقيقة الإعراب هل يدرج في باب اللفظ أم في باب المعنى، فذهب أبو البقاء العكبري في بعض كتبه* (مسائل خلافية في النحو) إلى أن الإعراب لفظ لا معنى، يقول العكبري: ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندي...ألا ترى أنك إذا قلت لإنسان فرِّقْ بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في نحو قولك: ضرب زيدٌ غلام عمرو فإنه إذا ضم أولا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفاظ لا عن طريق المعنى فإنك قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ فدل على أن الإعراب هو لفظ الحركة»[3]، ولم يكن أبو البقاء ليستقر على رأيه في إسناد الإعراب إلى اللفظ حتى نجده في كتاب آخر*، يسند الإعراب إلى المعنى لا إلى اللفظ، ويستدل على ذلك من أربعة أوجه:

- أن الإعراب هو الاختلاف على ما سبق في حده والاختلاف معنى لا لفظ.
- أنه فاصل بين المعاني والفصل والتمييز معنى لا لفظ.
- أن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات إعراب وضمة إعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه.
- أن الحركة والحرف تكونان في المبني وقد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه، وقد يكون السكون إعرابا وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى»[4].

ولا شيء يفسر لنا هذا التضارب في كلام العكبري سوى ما يمكن قوله من اختلاف هدف تأليف الكتابين؛ ففي الكتاب الأول لعل غرض العكبري كان انتصارا لمذهبه البصري على غيره، وفي الكتاب الثاني

---

[1]- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح السيد سليم، مكتبة الأداب، القاهرة، ط3، 1428هـ،2007م، ص71.

[2]- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1986، ج1، ص328.

*- مسائل خلافية في النحو.

[3]- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص79، 80 .

*- وقع الخلاف بين الدارسين في نسبته إلى مذهب معين، فنسبه البعض إلى المذهب الكوفي، وهناك من رأى أنه بغدادي وذهب آخرون إلى أنه بصري. ينظر :المدارس النحوية شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط7، دت، ص279.

[4]-أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء و الإعراب، دار الفكر، دمشق سورية، ط1، 1416هـ، 1995م، ص54.

الذي يمثل عصارة مِؤلفاته لعله انتصر لمذهب غيره أو أن الكتاب الثاني هو كتاب علل لا كتاب خلاف، أو أنه رجح المذهب الكوفي على مذهبه.

وتظهر ثمرة الخلاف في المبني هل هو معرب أم لا، فإذا اعتبرنا ما ذهب إليه العكبري في كتابه مسائل خلافية في النحو من أن حركات الإعراب لا تفيد معنى وإنما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى، فإن المبني اسما كان أو فعلا لا يحمل معنى في التركيب، وعلة عدم الإعراب أن اللفظ المبني لا تعتوره المعاني ولذلك لم يعرب، وهذا ليس مما تفرد به أبو البقاء وإنما هو رأي جمهور البصريين، يقول: «إنه لفظ لا يفرق بإعرابه بين معنى ومعنى فلم يكن معربا كالحرف.

والدليل على هذه الجملة أن الإعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى، وفعل الأمر لا يحتمل المعاني يفرق الإعراب بينها فلم يحتج إلى إعراب»[1].

والكوفيون على خلاف البصريين في حقيقة الإعراب إذ يعتبرونه معنى لا لفظا بدليل إعرابهم لفعل الأمر رغم بنائه.

2-3- علامات الإعراب:

اتفق النحاة على أن حركات الإعراب إنما وضعت لتنبئ عن المعاني، يقول الزجاجي(ت 337هـ) معللا وضع حركات الإعراب«إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليه، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»[2]، ولم يشذ عن هذا إلا قطرب واسمه مُحَمَّد بن المستنير واصفا الإعراب بأنه "لم يدخل لعلة وإنما دخل تخفيفا على اللسان»[3]. ولقد رد أبو البقاء على دعاة التمسك بالرتبة وإهمال الإعراب في بيان المعاني من ثلاثة أوجه:*

- أن في ذلك تضييقا على المتكلم وإخلالا لمقصود النظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.
- أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع؛ ألا ترى أنك لا تقول ضرب غلامُه زيداً إذا لم يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول وكذلك قولك ما أحسنَ

---

[1]- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص81.

[2]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م، ص69.

[3]- العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص71.

*- لكنه اقتصر على وجهين.

زيداً فـ(ما) في الأصل فاعل ولا يصح تقديم الفعل عليه فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جدا فحمل على الأصل المعلل ليطرد الباب...لأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر فإذا جعلت الحركة فارقة اطردت في الملتبس وغيره»[1]، ومعنى كلام العكبري أن لزوم الرتبة وإلغاء الإعراب مع أمن اللَّبس قليل، ولزوم الإعراب فيما فيه لَبْس كثير جدا، فينبغي الحمل على الأصل المعلل ألا وهو ما يلتبس مع وجود علامات الإعراب.

2-4: الفعل بين الإعراب والبناء:

عرَّف الرضي المعرب بقوله: «المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل»[2]، وقصده من مبني الأصل ما جاء مبنيا على الأصل غير موجب للإعراب نحو الفعل الماضي والأمر والحرف، ويحتمل من تعريف ابن الحاجب للمعرب أن غير المعرب ليس مركبا كالفعل والأسماء المبهمة والمبنية وغيرها، وهذا يجعلنا ندقق النظر في مفهوم التركيب عند النحاة، خاصة إذا تعلق الأمر بالفعل الماضي أو الأمر بصفتهما أحد ركني الجملة الفعلية والاسمية لتمثيلهما المسند فيهما.

ولما كانت الأسماء أوسع انتشارا في أبواب النحو خُصَّت بالإعراب، وأُفْردت بالتركيب، وكأن التركيب لا يحصل إلا بالأسماء، وقد سبق وأن أشرنا إلى أن التركيب عند ابن الحاجب هو تركيب الأسماء إلى الأفعال، ولعل المتتبع لطريقة عرض النحاة لباب المعرب والمبني لا تجدهم يتحدثون عن الأفعال إلا قليلا، وهذا نابع من تأصيلهم الإعراب في الأسماء والبناء في الأفعال، فجعلوا الإعراب فرع عن المعنى وأصلوه في الأسماء، ولما افتقر البناء إلى المعاني أصلوه في الأفعال وسموه مبني الأصل.

والبناء في الأسماء فرع عن الأصل، كما أن الإعراب في الأفعال فرع عن الأصل، «والأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن أصل كل اسم أن يكون معربا»[3].

والاسم يخرج عن أصله في حالتين:[4]

- يُبْنى لعدم موجب الإعراب؛ أي لا تتعاقب عليه المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذا خارج عن إطار التركيب، كأسماء العدد وحروف التهجي.

---

[1]- المصدر السابق، ص71.

[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص51.

[3]- نفسه، ج1، ص 65.

[4]- نفسه، ص53.

- يُبنى لموجب الإعراب لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبني، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والمركبات وبعض الظروف.

ويضاف إلى هاتين الحالتين إمكانية«أن يرد ذلك إلى لزوم الاسم معناه ومدلوله من دون أن يدل على مسمى من الناس أو الأشياء، بحيث يصح أن يتصرف في ما تتصرف فيه المسميات، من استخدام الأدوات على اختلافها للدلالة على معانيها ومواقعها من الكلام»[1]، ويفسر النحاة الإعراب تارة بتعاقب المعاني، فقالوا في سبب إعراب الاسم«ليدل على المعاني المعتورة عليه»[2]، وأخرى بتغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل، قال ابن الحاجب: «وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا أو تقديرا»[3]، و«الإعراب ما اختلف آخره به»[4]، ويدرجون المبني الموجب للإعراب مع المعرب المركب مع عامله تتعاقب عليه المعاني، شأنه شأن المعرب.

ومن هنا فليس الإعراب بمعنى تغير الأواخر هو سبب توالد المعاني، ولكن الإعراب عنصر مساهم في تحديد الوظائف بالإضافة إلى التأليف والتركيب، وهذا ما يفسر توارد وتعاقب المعاني على المضمرات والمبهمات رغم بنائها.

أما الأفعال فإنها لم تحظ بالاهتمام كالأسماء فلا تكاد تجد«في كتبهم بحثا عن الفعل إلا من حيث تغير آخره بفعل عوامل الإعراب، أما تصرفه في المعاني المختلفة وتصريفه للدلالة عليها، فموضع بحثه عندهم علم الصرف. وفي هذا ما فيه من إهمال لدراسة التركيب، وإغفال لركن من أهم أركانه»[5].

ولم يكن حديث النحاة عن الأفعال إلا من حيث الأصل والفرع أي البناء والإعراب، ولعل ما سجلته كتب النحو وكتب الخلاف يظهر طبيعة اهتمامهم بالفعل؛ حيث لا تقف إلا على اختلافهم في بناء وإعراب فعل الأمر، أو اختلافهم في علة إعراب الفعل المضارع، أما دور الفعل في التركيب، ودلالته والمعاني التي تعتوره فلا وجود لها.

وسبب إعراب الفعل المضارع هو اتِّساع دلالته، فقد ذهب الكوفيون«إلى أنها إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة»[6]، ومقصودهم من الأوقات الطويلة الأزمنة غير المحددة، بخلاف الزمن المقيد

[1]- عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص25.
[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص57.
[3]-نفسه، ج1، ص55.
[4]-نفسه، ج1، ص56.
[5]- عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص21.
[6]- أبو البركات ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع القاهرة، دط، دت، ج2، ص101.

كزمن الفعل الماضي المحدد زمنه بزمن التكلم، وهو سبب بنائه ولهذا أعربوا الفعل المضارع لاتِّساعه في الدلالة، كما أنهم علَّلُوا إعراب فعل الأمر رغم خلوه من المعنى الزمني والحدث«لكثرة استعماله للمواجَهِ في كلامهم»[1]، وإذا كان موجب الإعراب في الأفعال يستدعي أن يكون الفعل يجري في الدلالة مجرى الأسماء شكلا ومعنى، كما هو الشأن في الفعل المضارع، فإن إعراب الكوفيين لفعل الأمر لا يجري مجرى الأسماء، وبالتالي فإعرابه غير موجب لمعنى، وهذا هو سبب بنائه عند البصريين، ولعل الخلاف راجع إلى مفهوم المدرستين للمعنى، فالكوفيون ينظرون إلى المعنى نظرة أوسع من البصريين، «فالمعاني التي يفيدها ليست في نظرهم مجرد الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة؛ بل هي أيضا الدقائق المعنوية الناتجة عن كيفية أداء الفعل لمعناه والتي ليست رهينة وظيفية نحوية»[2]؛ لأن الوظائف النحوية للفعل لا تتغير، فوظيفة الزمن قاسم مشترك بين الأفعال جميعا ولكن الذي يتغير إنما هي الدقائق المعنوية، «ومما لا شك فيه الآن أن ما يفيده المضارع من مختلف الدقائق المعنوية لا يشعر بها المتكلم أو السامع بفضل الإعراب، وإنما بفضل الأداة المقارنة للفعل بصفة أعم بسياق الكلام وخاصة بنية الجملة»[3].

وعلةُ إعراب الفعل المضارع عند البصريين أقرب إلى الشكل منها إلى المعنى، ولهذا حدَّدوا إعرابه بثلاثة أوجه:[4]

- أن الفعل المضارع يكون شائعا فيخصص، كما أن الاسم يكون شائعا فيخصص.
- أنه تدخل عليه لام الابتداء.
- أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه.

وإن نظرة فاحصة لما أورده النحاة من بناء الفعل الماضي والأمر، يتجلى لنا أنهم جعلوا البناء مقابلا للإعراب من جانب الشكل لا من حيث المعنى؛ لأن الأفعال لاتختلف عن الأسماء إلا من حيث الزمن، قال ابن عصفور: «فالاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بنيته لزمان...والفعل يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان»[5]، فالشيء الذي تتميز به الأفعال عن الأسماء هو معنى الزمن، وما يجعل الأفعال

[1]- المصدر السابق، ص85.

[2]- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، 1993م، ص72.

[3]- نفسه، ص82.

[4]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص101.

[5]- علي بن مؤمن ابن عصفور، المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ، 1972م، ج1، ص45.

معربة هو تصريفها على معاني الزمن المختلفة، تماما مثل ما يحدث في تصريف الأسماء ووقوعها في مواقعها مختلفة.

ثانيا: المستوى التحليلي:

إن منهج النحاة في تحليل البنية النحوية العربية يقوم على:

أ- تحليلها إلى وحداتها الأساسية التي تتألف منها، كما أنهم اعتمدوا على النظام العلائقي الذي تحكمه نظرية العامل والمعمول، ولقد بين ابن يعيش طبيعة هذا التحليل ومن ذلك قوله في العامل الفعلي وعاملية الفعل على الفاعل رغم كون الفعل مخبرا عن الفاعل«...لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيدٌ قائمٌ وعبدُ الله ذاهبٌ، فلما لم يجب ذلك في كل خبر علم أنه إنما لأمر وراء كونه خبرا وهو كونه عاملا فيه ورتبة العامل أن تكون قبل المعمول وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه فاعرفه»[1]، فكان من مظاهر التعالق كون القَولِات بعضها عامل في بعض.

ب- الموضعية: أو الموقعية وهي نظرية اعتمدها النحاة أساسا في فهم التراكيب النحوية وانتظامها ومجاريها والتمييز بينها، والربط بينها وبين وظائفها. والموضع موقع الكلمة من التركيب، ومنه قوله تعالى: ﴿ **يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ** ﴾النساء،آ:46، وهو بمثابة«اللبنة الأساسية في الصرح الذي بناه النحاة العرب الأولون وليس بالضرورة موقعا محسوسا... وهو موقع الوحدة في تسلسل الكلام؛ أي مجيئها في سياقات خاصة من الوحدات أو في محيط خاص يكون على ترتيب وهيئة معينة»[2]، والكلمة تأخذ وظيفتها من موضعها، فإذا اختلف موضعها تغيرت تبعا لذلك وظيفتها وأثر في معناها أيضا.

ولقد اعتمد سيبويه في الكتاب على نظرية الموضع في تحليل التراكيب وتحديد وظائفها في غير ما موضع من الكتاب، ومن ذلك قوله في باب دخول الرفع على الأفعال المضارعة: «اعلم أنها إذا دخلت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على المبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها»[3]، فليست المضارعة والمشابهة للاسم سببا أو علة في إعراب الرفع للفعل المضارع، بل كذلك موضعه موضع ما يشبه حالة الاسم في التركيب، وهذا ما يجعل التراكيب تتمايز وتتعدد وظائفها.

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص74.

[2]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص62.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص9، 10.

وفي موضع آخر من الكتاب يقول سيبويه: «وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنه يقول: ما أتينا فتحدثُنا، والجزاء ههنا محال. وإنما قبح الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء»[1].

ولقد استثمر كثير من اللسانيين الغربيين "الموضع" في تحليل البنى، فاعتمد عليه بلومفيلد الأمريكي في استخراج الوحدات الصغرى الدالة، وعرف عند كينيت بايك(k.pikeبمفهوم التاكميم(Tagmem)، وهو عنده الموقع أو المواقع التي تقع فيها الوحدات في درج الكلام، مضيفا إليه مفهوم الوظيفة لا كما يتصورها الوظيفيون؛ بل بكيفية امتاز بها عنهم.

ويتميز الموضع عند النحاة العرب بخاصيتين:

- تغير مجرى الألفاظ إذا انتقلت من موضع إلى موضع آخر، لتصير بذلك فردا من جنس آخر.
- ليس بالضرورة أن الموضع محسوسا؛ بل يكون محسوسا وغير محسوس (معنوي) كالابتداء والضمير المستتر.

وفي ضوء هذين العنصرين تتولد قضايا البنية النحوية بمجرد خرق لأصل من أصولها والعدول عنه إلى فرع يستلزمه الاستعمال والتداول، فأصل وضع الجملة ما جاء على نمط تتحقق به الإفادة، فأصل الوضع في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، وفي الجملة الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب الفاعل، ويشتمل أصل وضع الجملة أيضا على أصول أخرى مثل الذكر، الإظهار، الوصل والتضام، والربط، والرتبة، والعامل، ويمكن العدول عن هذه الأصول بالحذف والإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب»[2]، وكل هذه الفروع قضايا بحثها النحاة والبلاغيون في كتبهم وجوبا وجوازا ومنعا، وسنقصر البحث على ثلاث قضايا أساسية في تحليل ووصف البنية النحوية العربية وهي:

1- الرتبة في الدرس النحوي:

1-1- مفهومها:

تتحد مفهوم الرتبة في الجملة العربية انطلاقا من موقعية عناصرها؛ إذ يمثل ترتيبها من اليمين إلى اليسار الأصل لمجموع تراكيب اللغة، وما خالف الترتيب فهو فرع عن الأصل، قد يكون جائزا أو ممتنعا وفق ما

[1]-المصدر السابق، ج3، ص97.

[2]- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص130.

تقتضيه قواعد الصناعة النحوية التي وضعها النحاة لضبط صلاحيتها. وهناك أصول أربع حكمت الرتبة العربية مادة وتقعيدا وهي:

أ- التمسك بالفصل بين نمطي الجملة العربية الأساسيين: الاسمي والفعلي؛ ومن ثم يمنع نحاة العرب والبصريون على وجه الخصوص ما يقوم به نحاة الكوفة من جواز تقدم الفاعل على فعله.

ب- أمن اللَّبس، فالنحاة لا يجيزون ذلك إذا انعدمت القرينة الدالة التي تميز الفاعل من المفعول به.

ج- عدم الإحالة بالضمير إلى الاسم الظاهر المتأخر عنه لفظا ورتبة.

د- التزام تصدير ماله الصدارة بذاته كأسماء الشرط والاستفهام وتأخير ما يجب التأخير بذاته كالاسم المحصور»[1].

يتراءى للناظر في هذه الأصول الأربع أن قضية العامل هي الدافع الأساس في تقديم بعض عناصر الجملة وتأخير الآخر، وهو ما ألمع إليه الرضي الأستراباذي(ت 686هـ) عندما برر تقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل من حيث لفظُهما دون معناهما يقول: « وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل- وألغي الأمر المعنوي- أعني تقديم المحكوم عليه في الحكم- لأن العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه»[2]، فلا عبرة بالترتيب المعنوي عنده والبصريين خاصة، ثم يقول معللا تقديم الفعل على الفاعل لفظا "وإنما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا إلى الاسم في الكلام واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل-وقصدوا أيضا الإيذان من أول الأمر أنها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من أول الأمر، إذ أمكن صيرورته كلاما باسم آخر»[3]، ولم يكتف الرضي بالتعليل العاملي وإنما أشار إلى التعليل المنطقي لإقرار مبدأ الرتبة، متمسكا بما شاع عند النحاة مثل قاعدة رتبة العامل قبل المعمول، لذلك نرى أن كثيرا من المسائل والمقولات المتعلقة بالرتبة تستند إلى هذه القاعدة، وهذا ما سنبسط القول فيه من خلال مجموعة منها:

[1]- إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، جماليات الرتبة في اللغة العربية، مجلة أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 8، العدد: 25(2017م)، ص81، 97.

[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص257.

[3]- نفسه، ج1، ص257.

1-2-مسائلها:

نستطيع القول إن مسائل الرتبة في النحو العربي كلها متفرعة عن الأصول الأربع السالفة الذكر، وهذه أهمها:

أ- ففي مسألة تحديد أصل صدر الجملة (اسم أو فعل) اعتبر ابن هشام (ت 761هـ)الأصلين معا، وعند انشطار الجمل إلى اسمية، وفعلية رأى أن الصدر إما أن يكون فعلا أو اسما. يقول ابن هشام: «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف»[1]، وتعني الصدارة عنده وعند غيره من النحاة المبتدأ(المسند) أو الفعل (المسند إليه)، ولا يمكن للفاعل أن يكون صدر الجملة، ولقد رد المبرد (ت685هـ) على من ادَّعى صدارة الفاعل وهم الكوفيون والأخفش ما نصه: «فإذا قلت (عبد الله قام)، فعبد الله رفع بالابتداء و(قام) في موضع خبر، والضمير الذي في (قام) فاعل؛ فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات:

- منها أن (قام) فعل ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الاشتراك؛ نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبد الله وضميره.
- ومن ذلك أنك تقول: عبد الله قام، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.
- ومن ذلك تقول: ذهب أخواك ثم تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملا كعمله مقدما لكان موحدا»[2]، وهو المعنى ذاته الذي نجده عند ابن السراج (ت 316هـ)، «المبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما بدأت بزيد وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأت بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن ذكرت الحديث»[3].

ويستدل أبو البقاء العكبري(ت 1212هـ) على أن الذي يلزم الصدر المبتدأ وليس الفاعل بوجهين:

---

[1]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص421.

[2]- ينظر : أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، دط، 1415هـ، 1994م، ج4، ص128.

[3]- أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ، 1996م، ج1، ص56.

- إنه اسم تصدر الجملة به والفاعل يتأخر عن الصدر.
- إن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل إذا تقدم عن الفعل صار مبتدأ لا غير»[1]، فلم يمكن للنحاة باستثناء الكوفيين أن تستسيغ لهم عامليتهم أن يتقدم المعمول على العامل إلا ما أجازوه وخرَّجوه.

وفسر عبد الرحمن حاج صالح العلاقة التراتبية بين الفعل والفاعل بالمفهوم الرياضي وأطلق عليها اسم الزوج المرتب، بحيث لا يخلو الأول من الثاني والفاعل لا يتقدم على عامله أبداً»[2].

ب- ومن مسائل الرتبة: قاعدة أمن اللَّبس التي ألزم فيها النحاة ترتيب مكونات الجملة، واعتبرها تمام حسان من القواعد التي تحقق الإفادة في الكلام "لأن الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة ثم تليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الفائدة من القرائن»[3]، ووجود اللبس يعيق الإفادة إلا أن تمام حسان يدرج الرتبة ضمن القرائن التي يتحدد بها موضع الفاعل والمفعول بالإضافة إلى قرينة الإعراب والإسناد وغيرها.

ويرد ابن جني(ت 392هـ) على تمسك النحاة بقاعدة أمن اللبس في إلزام تقديم الفاعل على المفعول إلى انعدام الإعراب وعدم وضوح الدلالة، قال ابن جني: «فإن انعدم الإعراب كان تقديم الفاعل على المفعول مقام بيان الإعراب نحو: ضرب يحي بشرى، وإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحي كمثرى، وكذا إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو: ضرب البشريين اليحيون، أو أوْمَأْت إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا، فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بيان لما يغني، أو نحو: ولدت هذه هذه أو كان فيه ضربا من الاتباع نحو: كلم بشرى العاقلَ معلَّى»[4]، يتبين من قول ابن جني أن هناك ثلاثة جوانب تتحقق بها الدلالة:

- الإعراب سواء كان بالحركات أوبالحروف.
- قصد المتكلم المرتبط بحال الخطاب.
- دلالة الفعل نفسه على الفاعل والمفعول، مثل: ولدت، أرضعت.

[1]- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص124.
[2]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص133.
[3]-تمام حسان، الأصول، ص124.
[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

ومن هنا نرى أن لزوم الرتبة أو العدول عنها يتحكم فيها صحة المعنى ووضوح الدلالة، وهو السر الذي جعل ابن هشام يفرق بين قانون الصناعة ومقتضيات المعنى، ويرى أن مراعاة«ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى، كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك...وأول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفردا أو مركبا»[1]

ج- وثالث مسائل التزام الرتبة في النحو العربي ما منعه النحاة من تقديم الضمير على الظاهر المتأخر عنه لفظا و رتبة.

د- ورابع هذه المسائل تصدير ماله الصدارة بذاته وما أوجب النحاة له الصدارة، ولقد حصرها ابن السراج في ثلاثة عشر موضعا وهي : «الصلة على الموصول والضمير على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز[وما عمل فيه معنى الفعل،] وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»[2]، ولقد وضع ابن السراج بنظرته الثاقبة الأصل النظري الذي تتأسس عليه الرتبة في النحو العربي، وهذه الجمل التي ذكرها غير حرة في تبدلاتها بحيث لا يسمح للعنصر أن يتحرك يمين موقعه.

هذا ويعد عمل ابن السراج تلخيصا لمذهب البصريين في مسألة تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير، وأغلبها حالات تركيبية ترتيبية يؤدي التصرف فيها تقديما أو تأخيرا إلى اختلال الدلالة واستحالة التداول، وتقتضي الدلالة التبعية أو ما عبر عنه مُحَمَّد الأوراغي بالانتماء الدلالي، وهو أن«أن يتأخر الدال على جنس المعنى وأن يتقدم ما دل على جنس المعنى وذلك لكون عامل الرتبة ذو طبيعة دلالية، وعامل الرتبة في تركيب الإسناد تداوليا»[3]، انطلاقا من مبدأ الانتماء الدلالي لا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول؛ لأنها كبعضه، ولا الصفة على الموصوف؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، والإضافة تتحول إلى المضاف إليه شيئا

[1]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج2، ص582.

[2]- ابن السراج، الأصول، ج2، ص222، 223.

[3]- مُحَمَّد الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان الرباط، ط1، 1421هـ، 2001م، ص675.

واحدا، والنحاة ليسوا سواء فيما ذكره ابن السراج خصوصا الكوفيين منهم، ولعل الداعي إلى الخلاف هو وجود نصوص لغوية تعارض ما قرره البصريون من القواعد.

وقضايا التقديم والتأخير هي من الدعاوى التي يلجأ إليها النحاة لتأويل النصوص المخالفة لأصل الرتبة، ومن أمثلة التأويل بالتقديم والتأخير:

إلزام النحاة صدارة أدوات الشرط في الجمل التي تدخل علبها فلا يجوز عندهم أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولكن ورد من النصوص ما يخالف هذه القاعدة ومن ذلك قول زهير بن مسعود:

فلم أَرْقِهِ إن ينجُ منها وإن يمت ** فطعْنةُ لاغُسٍّ ولا بمُغَمِّر[1]

وقولِ رؤبة: يا حَكَمَ الوارثِ من عبد المِلِكْ ** أَوْدَيْتَ إنْ لم تحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ[2]

ولقد اضطر النحاة إزاء هذه النصوص إلى التأويل وادَّعوا أن زهيرا أراد: إن ينج منها فلم أرْقِهِ، وأن رؤبة أراد: إن لم تحب أوديت، وأن المتكلم أيضا إذا قدم الجواب فإنما يريد في الواقع تقديم الشرط»[3]، وبعيدا عن تأويلات النحاة لِما عَدلَ فيه عن الأصل وما فرعوه من المسائل في باب التقديم والتأخير، يطرح عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) مفهوما آخر للتقديم والتأخير؛ حيث إنه ربطه بالمعاني البلاغية والإعجازية، يقول الجرجاني: «هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لايزال يفتر لك عن بديعة ويفضي بك إلى لطيفة ويلطف لديك موقعه إن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان»[4]، والجرجاني كغيره من النحاة لا يرى تقديم الفاعل على فعله ولكن من الوجهة البلاغية أومأ إلى جواز ذلك، وذلك في قوله تعالى:﴿ قَالُوٓاْ ءَآنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾الأنبياء،آ:62، في استفهام التقرير" فإذا قلت: أَأَنْت فعلت ذلك كان غرضك بأن تقرر بأنه الفاعل»[5]، وبعد أن بين حالات تقديم الفاعل على فعله الماضي

[1]- أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص154.مادة (غسس)

[2]- هذا البيت فيه تلفيق بين صدره وعجزه، والبيت في ديوان رؤبة بن لعجاج التميمي البصري:

فرُبَّما نَجَيْتَ من تلك الدُّرَكْأَوْدَيْتُ إنْ لم تحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ**. مجموعة أشعار العرب، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، دت، دط، ص118.

[3]- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2007م، ص290.

[4]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

[5]- نفسه، ص113.

والمضارع قال: واعلم أن حال المفعول كما ذكرنا كحال الفاعل»[1]، ومن هنا نفهم أن منع تقديم الفاعل على فعله إنما هو من فعل الصناعة (الرتبة والعامل) لا من شأن المعاني والدلالة.

1-3- التقديم والتأخير:

تعتبر قضية التقديم والتأخير من القضايا التي برع فيها النحاة في تحليلهم للبنى النحوية، ذلك لأن مجمل مباحث البنية من حذف وإضمار واشتغال وإغراء كلها قضايا خارقة للنمط المألوف في البنية، و«الجملة عندما تطرد على النسق المألوف قد لا تسترعي الانتباه ولا تثير التأمل، لكنها عندما تكسر البناء الشائع وتؤثر عليه بناء آخر، تحتاج إلى أنات وريث، وتوقف للتساؤل عن هذا الخروج وسره»[2].

إن مبحث التقديم والتأخير وثيق الصلة بموضوع الرتبة في النحو العربي، وهو فرع عن الأصل؛ إذ الأصل تقديم ما حقه التقديم وتأخير ماحقه التأخير، وقد يلحق تشويش بهذا الأصل لأغراض كلامية تسهم في إعادة ترتيب عناصر الجملة يمينا ويسارا، وهو على ضربين: أحدهما ما يقبله القياس. والآخر ما يسهله الاضطرار»[3].

ما يقبل القياس:

- يجوز تقديم المفعول، والظرف، والحال، والاستثناء على الفاعل.
- يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وخبر كان على اسمها، وعليها نفسها، وتقديم خبر ليس عليها.
- يجوز تقديم المفعول له على فعله الناصب له.
- لا يجوز تقديم المفعول معه على فعله، والاسم المميَّز على فعله.
- لا يجوز تقديم الفاعل أو ما أقيم مقامه على الفعل.
- لا يجوز تقديم الصلة وما اتَّصل بها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا المعطوف على المعطوف عليه.
- ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا شيء مما اتصل به، ولا الجواب على المجاب، شرطا كان او قسما أو غيرهما»[4].

---

[1]-المصدر السابق، ص121.

[2]- محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص46.

[3]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 382.

[4]- ينظر: نفسه، ج2، ص382 وما بعدها.

– وما لم يتم ذكره فهو داخل في النوع الآخر الذي هو السهولة والاضطرار الذي يستوجبه الغرض البلاغي أو التداولي، وهو تغير في البنية الوظيفية والدلالية انطلاقا مما يلوح في الذهن من أفكار ورغبات وحالات نفسية، وانسجاما مع معطيات اجتماعية ثقافية وحضارية تجعل من اللغة كائنا حياً.

والملاحظ أن النحاة شدَّدوا في التزام الرتبة في المتلازمين اللذين يستدعي وجود الأول منهما وجود الآخر تبعا له ومتأخرا عنه، كتلازم الصفة والموصوف، والمضاف والمضاف إليه، والبدل والمبدل منه وغيرها مما أشار إليها ابن السراج، وهي ترتيبات لا خلاف فيها عند النحاة، وإنما اختلفوا في رتبة أو حرية حركة العُمَد أو الفضْلات في البنية النحوية.

1–4: اختلاف النحاة في تأصيلها:

إن تأصيل الرتبة قضية تتجلى للناظر في كتب النحو أنها ليست محل اتِّفاق بين النحاة، فهناك منهم من يؤصل الترتيبة التالية :

فا – فع – مف منهم سيبويه، والمبرد، وابن السراج، ومنهم من يؤصل الترتيبة:

فع – فا – مف: منهم الزمخشري، وابن يعيش، ومنهم يرى الرتبة حرة، منهم ابن جني ومُحَمَّد الأوراغي من المحدثين.

1 –4–1– ترتيبة: فا – فع – مف :

يرى سيبويه أن الجملة الاسمية هي الأصل، جاء في باب المسند والمسند إليه من الكتاب«وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسم والمبتدأ والمبني عليه. واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ»[1]، فسيبويه يعتبر أول أحوال الاسم الابتدائية وليس الفاعلية، ويعلل الزجاجي الابتداء من الأسماء بقوله: « قال البصريون الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا، والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه والفاعل سابق لفعله»[2]، فالأسماء سبب في وجود الأفعال ولذلك علل الزجاجي تقديمها، ومثل هذا يعلل أبو البقاء العكبري الابتداء بالأسماء بوجهين:

[1]– سيبويه، الكتاب، ج1،ص23، 24.

[2]– الزجاجي، الإيضاح، ص83.

أحدهما أنها أصول الأفعال والثاني أنها أصل إعراب الأفعال، وإنما بدأ بالمرفوع لأن الجملة المفيدة تتم بالمرفوع ولا منصوب معه ولا مجرور ولا نجد منصوبا ولا مجرورا إلا ومعه مرفوع لفظا أو تقديرا»[1].

1-4-2- ترتيبة: فع – فا – مف:

على خلاف ما ذهب إليه سيبويه نرى أن المبرد مع أنه حديث عهد بسيبويه إلا أنه افتتح أبواب النحو في كتابه المقتضب بباب الفاعل، لما فيه من إشارة إلى تغيير نمط ترتيب الجملة، ومن النحاة الذين اقتفوا نهج المبرد نجد الزمخشري، وابن يعيش في المفصل؛ حيث يرى أن الأصل في ترتيب الجملة الفاعل وليس المبتدأ، وجعل الزمخشري الرفع علم الفاعلية، وقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لاسيما المبتدأ لمشاركة في الإخبار عنه بذلك؛ «لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام، من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع اللبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا أو مفعولا، ورفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل كان من أجل الاستحسان والتشبيه، فالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبر عن الآخر وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله»[2]، ولقد علل ابن يعيش علة اتخاذ الفاعل أصلا من دون المبتدأ لأن رفعه فارق بين المعاني والمبتدأ ليس كذلك، وفي تعريف الفاعل قال ابن يعيش قال صاحب الكتاب: «هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا»[3]، ومن اللسانيين المحدثين الذين وافقوا الزمخشري وابن يعيش في هذه الترتيبة (ف.فا.مف) عبد القادر الفاسي الفهري، ووضع عدة مؤشرات على أن الجملة العربية من هذا النمط منها:

1- عدم إمكان اللَّبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب مثل: ضرب موسى عيسى، ضرب عيسى موسى.

2- بعض قيود الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا أو رتبة، مثل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾البقرة،آ:124.

[1]- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ص124.

[2]- علي بن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص73.

[3]-نفسه، ج1، ص74.

3- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد»[1].

1-4-3- الترتيبة الحرة:

كان لدعوى إلغاء مفهوم العامل في النحو العربي أثر بالغ على كثير من قضايا النحو منها الرتبة، ولعل ابن جني أول من ألمع إلى تغير في فكرة العامل، يقول ابن جني: «فأما الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو المتكلم نفسه لا شيء غيره»[2]، وهذه النظرة جعلت ابن جني يعيد النظر في كل ما أخضعه النحاة من المسائل لسلطة العامل، وما يترتب عليه من فساد قوانين الصناعة عندهم، فنجده يجعل كلا من الفاعل والمفعول قدم أحدهما على الآخر كلاهما أصل في موضعه كما سبقت الإشارة إليه.

لقد كان للتحرر من فكرة العامل أثر ظاهر في التخلص من كثير من القيود التي فرضها النحاة على الجملة. يقول ابن مضاء: «ونحن لا نقرأ بابا في النحو حتى نجدهم يعرضون لما يصح وما لا يصح مستلهمين نظرية العامل لا حقائق اللغة في كل ما يعرضون.

فإن قيل (زيد قام) ودل اللفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يُضْمر شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها»[3]، وسار على نهج ابن مضاء إبراهيم مصطفى، فبعد أن عرض لمسائل من التقديم والتأخير عند النحاة وأحكامهم عليها قال: «فالحكم إذن نحوي صناعة لا أثر له في الكلام وليس مما يصح به أسلوب أو يزيف، وإنما هو وجه من أوجه الصناعة النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه بل يجب أن نتحرر منه»[4].

ولعل الفرق بين الترتيبين الأولين والترتيب الأخير أن نحاتهما يؤصلان الرتبة بين عناصر الجملة وقد يعدل عنهما إلى التقديم والتأخير، أما الترتيب الثالث؛ فهو لا يعترف بالرتبة ابتداءً، ومن ثم لا قيمة للتقديم والتأخير إلا في ما يحققه من غرض تداولي، لأن كل الرتب فيه مؤصلة.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة والعربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1988م، ص107.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص210.

[3]- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1366ه،1947م، ص103.

[4]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، دط، دت، ص44 .

وتبع ابن الحاجب الزمخشري في أصل ترتيب الجملة، وهي عندهما فعل + فاعل+ مفعول، وهذا خلافا لسيبويه. قال: «وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنه أصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علم الفاعلية»[1].

2- الإضمار في الدرس النحوي:

2-1- مفهومه وأنواعه:

أطلق النحاة على مصطلح الإضمار معنيين: أ) الإضمار بعلامة ب) إضمار بلا علامة، قال سيبويه: «وأما الإضمار؛ فنحو: هو، وإياه، وأنت...والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك...»[2]، وبين المبرد معنى قول سيبويه " الإضمار الذي ليست له علامة"، فذكر أن«من المعرفة المضمر، نحو: الهاء في "ضربته"و"مررت به" والكاف في "ضربتك"و"مررت بك"...والمضمر الذي لا علامة له نحو قولك: زيد قام، وهند قامت، وهو الذي يظهر الألف في تثنيته فتقول: قاما، وقامتا، [والواو في] قاموا الرجال [والنون في] قُمْن النسوة والياء في قولك أنت تقومين»[3]، واستعمل سيبويه مصطلح الإضمار بلا علامة للدلالة على الحذف الذي هو في مقابل الذكر في غير ما موضع من الكتاب، والفرق بين الإضمار والحذف، أن الإضمار في الأسماء، والحذف في الأفعال والجمل، قال ابن مضاء: «والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون – أعني حذاقهم –:إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء»[4]، والعلة في استعمال سيبويه الإضمار في موضع الحذف، «أن الفعل لم يذكر أصلا، ولذلك لم يقل بحذفه، لأن القول بحذفه يشعر بسبق ذكره، وهذا ما لم يكن»[5]. وهذا ما لمسناه في مواضع متفرقة من كتاب سيبويه، فوجدناه يستعمل الإضمار في:

- إضمار الفعل المستعمل إظهاره.
- إضمار ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره، أو المصدر المستعمل أو المتروك إظهاره.

---

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص185.

[2]- سيبويه، الكتاب ،ج2، ص6.

[3]- المبرد، المقتضب، ج4، ص279، 280.

[4]- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص83، 84.

[5]- مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص223.

- إضمار المبتدأ والخبر ظاهر.

- إضمار أن في الحروف التي لو لم تضمر لكان محالا لأن ´اللام´ و´حتى´ لا تدخل على الأفعال.

أما الحذف؛ فيستعمله في:

- الحذف لكثرة الاستعمال.

- الحذف للاستخفاف.

- حذف آخر المفردة للترخيم.

- حذف ما في آخره حرف أو حرفان.

وهذا يدل على أن سيبويه لا يصطلح عبثا، وإنما يختار منها أدقها وأمكنها لأداء المعنى المراد، فكل ما ذكر فيه الإضمار في الكتاب يدل على عدم ذكره أصلا في البنية النحوية، والقصد منه تلبية مطلب دلالي أو تداولي، وما ذكر فيه الحذف فيه معنى الحذف بعد الذكر.

والحاصل أن هناك نوعين من لإضمار:

- إضمار بعلامة، وسماها سيبويه علامات المضمرين »[1]، وهو الذي يؤدي دور الربط بين أجزاء البنية أو الخطاب، ولذا نجد النحاة يلزمون الجمل التي هي مبتدأ في المعنى أن تحتوي على ضمير يربط بينها وبين المبتدأ، وهو معنى قول ابن مالك في الألفية»[2]:

ومفرداً يأتي، ويأتي جملة **حاويةً معنى الذِي سِيقَت له

وعرفه السكاكي بقوله: «اعلم أن الضمير عبارة عن الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم أو إلى المخاطب أو إلى غيرهما بعد سبق ذكره»[3]، يفيد تعريف السكاكي للضمير أنه إشارة إلى شيء وليس دلالة على شيء، والفرق بينه وبين الاسم الظاهر أن الظاهر يدل على مدلوله والضمير يشير إليه ولا يدل عليه.

- إضمار بغير علامة، وهو تقدير الضمير بعد حذفه، ومن أمثلته:

الإضمار في ليس وكان، «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار ما في إنه، واستشهد بقول حُمَيْد الأَرْقَط:

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص352.

[2]- ينظر: بهاء الدين عبد اللهين عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، دن، دم، ط20، 1400هـ، 1980م، ج1، ص203. وابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت، ج1، ص198.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص116.

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهِم ** وليس كلَّ النَّوى تُلْقِي المساكينُ

فلو كان **كل** على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل، ولكنه انتصب على تُلقِى »[1]، قال ابن عقيل معلقا على قول ابن مالك:

ومضْمرَ الشأنِ اسماً انْوِ إنْ وقَع ** مُوهِمُ ما استبان أنَّه امْتنَع

يعني أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها، فأوِّله على أن في كان ضميرا مستترا هو ضمير الشأن»[2]، وهو إضمار بغير علامة، ويكون في حذف الأفعال والأسماء والحروف وقد سبقت الإشارة إليه في موضوع الحذف.

والذي يعنينا من الإضمار، إضمار الضمير سواء كان بعلامة وهو الضمير الظاهر أو بغير علامة وهو المستكن والمستتر، ومن المسائل الجديرة بالإشارة في هذا الباب إضمار الضمير في الفعل بالنية، قال سيبويه: «الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار»[3].

2-2- قضايا الضمير في البنية النحوية العربية:

- استتار الضمير:

إن المقصود بالاستتار في باب الضمائر هو ضمائر الرفع قال الرضي: «اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجَوَّزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار: استتار الفاعل، لأن الفاعل، وخاصة الضمير المتصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه»[4]، ولقد اختلف النحاة في صدارة المبتدأ أو الفاعل، فذهب الكوفيون والأخفش إلى صدارة الفاعل، وذهب البصريون إلى صدارة المبتدأ؛ لأن الفاعل في نظرهم متصل بفعله لا يتقدم عليه، قال ابن جني في خاطريَّاته: من اتِّصال الفاعل بالفعل أنك تضمره في لفظ إذا عرفته نحو:قم؛ ولا تحذفه كحذف المبتدأ»[5]، وإضمار الفاعل في الفعل، وما ذهب إليه البصريون في الإضمار ليس محل اتِّفاق بين النحاة قديما وحديثا، فهذا ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة يقول: « فإن قيل(زيد قام)؛ ودل اللفظ (قام)على

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص70.
[2]- ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص281.
[3]- سيبويه، الكتاب، ج2ص54.
[4]- الرضي، شرح الكافية، ج2، ص426.
[5]- الزركشي، البرهان، ج3، ص115، 116.

الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها»[1]، ويعلل ترك الإضمار بقوله: «لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار»[2]، وهو ما جعله يعمق الخلاف في تحديد الجملة الاسمية والفعلية، وتحويل الجمل من بسيطة إلى مركبة. ويعتبر ابن مضاء مستندا ومرجعا للسانين العرب المحدثين الذين أجادوا التَّلمذة عليه؛ فنجدهم يستلهمون كثيرا من أفكارهم من كتاب ابن مضاء، ونجد هذا عند إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي وغيرهم، معتبرين أن إضمار الضمير في الفعل هو نتيجة سلطة العامل، والعامل لا بد له من معمول، والفعل لا بد له من فاعل وإن غاب قدر ضميرا، وهذا كله بحسبهم من تأثير الفلسفة والمنطق في كون العلة تسبق المعلول »[3].

تقديم الضمير على الظاهر في اللفظ والمعنى:

لقد عدَّ النحاة الضمير بمثابة المراقب لتحركات عناصر البنية، وصحة بعضها دون الآخر؛ فقد منع النحاة تقديم الضمير على الظاهر المتأخر عنه لفظا ورتبة – وإن كانت ليست محل اتِّفاق عند النحاة – والأصل عندهم أن يتأخر الضمير عن ظاهره، يقول ابن السراج: «أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرا في معناه أو مرتبته، وذلك نحو قولك: ضرب غلامَهُ زيدٌ، كان الأصل ضرب زيدٌ غلامَه، فقدمت ونيتك التأخير ومرتبة المفعول أن تكون بعد الفاعل»[4]، ويعلل ابن السراج ما ذهب إليه النحاة في منع تقديم الضمير على المتأخر لفظا ومرتبة قوله: إنما جئت بالمضمر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته لم يجز، لأنك قدمت المضمر على الظاهر والمرتبة، لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي ما كان في غير موضعه موضعَه فافهم هذا فإن هذا الباب عليه يدور»[5]، والمقصود باستغناء إعادة الضمير الواردة في النص، كونه جاء على الأصل فإذا خالف الأصل فمقتضى القاعدة ألا يعود على متأخر لفظا ورتبة.

وحاصل كلام ابن السراج في الضمير ثلاثة أوجه:

– أن يعود على متأخر لفظا لا رتبة ، فهذا جائز .

–أن يعود على متقدم لفظا لا رتبة، فهذا جائز.

---

[1]– ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص82.

[2]– نفسه، ص82.

[3]– ينظر: ابراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص56. ومهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

[4]– ابن السراج، الأصول، ج2، ص238.

[5]– نفسه، ص12.

– أن يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فهذا ممنوع.

وما أشار إليه ابن السراج وغيره من النحاة لم تلق الإجماع، فقد جوز ابن جني ما منعه النحاة من تقديم الضمير على الظاهر والمتأخر عنه لفظا ورتبة، فبعد أن ذكر بيتا للنابغة الذبياني وتخريجات النحاة للضمير في هذا البيت:

جزى ربُّه عني عُدِيَّ ابنَ حاتم ** جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعَلْ

قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله (جزَى ربُّه عني عُديَّ بنَ حَاتِمٍ) عائدة على (عُدَيَّ) خلافا للجماعة»[1]، والذي دفع ابن جني إلى مخالفة النحاة في هذه المسألة وفي غيرها في مسائل التقديم والتأخير عدم القول بأصل سبق الظاهر على المضمر ولا الفاعل على المفعول، معتبرا أن كلا منهما أصل في موضعه، ويرى أن " تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل أيضا هو الأصل»[2].

وهذه من الأصول التي انبنى عليها فكره وجعلته يشق طريقا آخر في تأصيل كثير من القضايا النحوية غير الذي سلكه النحاة، ويفهم من هذا التأصيل أن العبرة بالمعاني المقصودة بالكلام وليس بالتزام الترتيب فحسب، يقول ابن جني: «فاعلم أنه لا تنقض رتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه»[3].

تقدير الضمير:

يضيف النحاة قسما ثالثا من أقسام الإضمار، وهو الإضمار بالنية وقد سبق ذكره عند سيبويه، ويتميز عن الإضمار بغير علامة ظاهرة من حيث إنه إضمار بغير علامة ظاهرة ولكنه غير مستتر، وأيضا من حيث إن الأول يختص بالأفعال والثاني بالحروف وخاصة الظروف، ويتميز بـ«أنه لا موضع له لعدم قيامه على بنية عاملية إعرابية، وأخذه بعين الاعتبار لا يبطل وحدة الاسم ولا ينقله إلى بنية إثنينية العناصر.

وقد بدا لنا حمل هذا الضرب من الإضمار في النية على المقومات الدلالية المتوفرة في بعض الأسماء المشتقة أقرب من حمله على سائر المضمرات التي تمثل كيانا لغويا قائما بذاته»[4]، ويحقق هذا النوع من الإضمار ترابط البنية، مما يجعلها تنتظم على المستوى العلائقي وتؤدي دلالتها على المستوى الوظيفي.

[1]– ابن جني الخصائص، ج1، ص294.

[2]–نفسه، ج1، ص298.

[3]–نفسه، ج1، ص300.

[4]– محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية، ج2، ص1102.

ومن إشارات سيبويه إلى هذا النوع من الإضمار قوله في باب **ما يُنْتَصَب فيه الاسمُ لأنه لاسبيل له إلى أن يكون صفة**: «ومثله مررت برجلٍ مع امراةٍ ملتزمين، فله إضمارٌ في **مع** كما كان له إضمار في معه، إلا أن للمضمر في معه علما وليس له في مع امرأة علم إلا بالنية»[1]، ومن الإضمار في الظرف قول سيبويه: «وإذا قلت إن زيدا فيها وعمرو، جرى عمرو بعد (فيها) مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف، وفي هذا إضمار.ألا ترى أنك تقول: إن قومك فيها أجمعون وإن قومك فيها كلهم، كما تقول: إن قومك عرب أجمعون وفي فيها اسم مضمر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون. وقال جرير :

إن الخلافةَ والنبوةَ فيهم ** والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ

وإذا قلت: إن زيدا فيها، وإن زيدا يقول ذاك، ثم قلت نفسَه، فالنصب أحسن. وإن اردت أن تحمله على المضمر فعلى: هو نفسُه»[2]، ويتبين للمتأمل فيما ذكره سيبويه أن هذا النوع من الإضمار لا يغير من البنية العاملية شيئا بقدر ما يساهم في التأثير في البنية الدلالية.

ولهذا النوع من الإضمار حضور واسع في كتب النحو بعد سيبويه، نكتفي بذلك في ما قرره النحاة من لزوم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على ضمير رابط يعود على المبتدأ يجوز إضماره إذا كان موضعه معلوما غير ملتبس كقولهم " السمن منوان بدرهم"التقدير: "منوان منه" بدرهم"»[3].

نستخلص من مسألة الإضمار أن النحاة لم يولوا عناية بطبيعة اللغة الموصوفة بقدر عنايتهم باللغة الواصفة؛ أي سلطة القواعد المعيار التي جعلوها حكما ينطلقون منها في تحليل البنى النحوية، وإليها يردُّون ما خرج عنها بالتأويل والتخريج والتقدير، ولقد نقل السيوطي في الاقتراح عن أبي حيان أن«التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادَّة، فيتأول»[4]،

وقصد السيوطي من الجادَّة قواعد النحو التي تمثل المعيار.

المبحث الثاني: البنية الدلالية.

لم يقف النحاة بدءاً من سيبويه على الجانب الدلالي باستفاضة، «وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خالص بالتحليل النحوي البنيوي الشكلي للغة العربية، لقد ترك الأمر للبلاغيين الذين شرحوا بشكل مستفيض

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص57.

[2]-نفسه، ج2، ص145، 146.

[3]- ابن يعيش، المفصل، ج1، ص 91. وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص 203.

[4]- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، دم، دط، 1426هـ، 2006م، ص158.

وموسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية»[1]، وجاء البلاغيون وعلى رأسهم الجرجاني فأعادوا النظر في التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية والمسلك الوظيفي، وخاصة في مبحث التقديم والتأخير، بحيث أعيد الاعتبار لقصد المتكلم وظروف السامع، وما يستلزم هذا من تغاير في الأدوار الوظيفية للتراكيب، ولقد توقف سيبويه في إبراز الوظائف الدلالية لتراكيب التقديم والتأخير على العناية والاهتمام قال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول، وتقديم المفعول على الفعل: «كأنهم [إنما] يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعا يُهمانهم ويَعنيانهم»[2]، وفي باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل فقال: «والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيدٌ عمراً وضرب عمراً زيدٌ»[3]، والملاحظ أن الدلالة التي أشار إليها سيبويه في التراكيب المقدم أحد عناصره على الآخر واحدة لا تختلف باختلاف التركيب، فالاهتمام بتقديم الفاعل أو تقديم المفعول لا يُخرج كلا التركيبين عن دلالة واحدة تجمعهما.

وعلى نفس نهج سيبويه سلك ابن جني في الخصائص فقال: «فأما المعاني؛ فأمر ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلا، وإن سئلت عن زيد من قولنا: زيد قام سميته مبتدأ لا فاعلا، وإن كان فاعلا في المعنى. وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السِّمة، فأما المعنى فواحد. فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى»[4].

ويقتضي التأمل في ما جاء من دلالة التراكيب عند النحاة والبلاغيين أن الدلالة تتنوع إلى نوعين:

أ- التركيب الدلالي العام: هناك تراكيب نحوية مختلفة تمثل تركيبا دلاليا عاما واحدا، ويمثل هذا الاتِّجاه (ابن جني)

ب – التركيب الدلالي الخاص المحدد: هناك تراكيب دلالية مختلفة تولد وظائف دلالية محددة، ويمثل هذا الاتِّجاه (الجرجاني)، ويظهر من هذين النوعين مفهوم الدلالة عند النحاة والذي تتميز بالانحصار والضيق الدلالي، ومفهومها عند البلاغيين وهو أوسع وأشمل من مفهوم النحاة.

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية، ص43.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 34.

[3]- نفسه، ج1، ص80، 81.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص343.

وعلى الرغم من أهمية البنية الدلالية السيمانطيقية باعتبارها دراسة مفردات البنية من وجهة نظر معانيها، إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن البنية التركيبية التي تمثل القانون الضابط للعلاقات النحوية، فمنطلق تحليل التراكيب اللغوية«يهدف إلى وضع القواعد العامة لتلك اللغة أو يكشف النقاب عن الخصائص الصورية التي يتجلى بها نظام اللغة من حيث أنه يمثل شبكة مؤلفة من وحدات وعلاقات لغوية. أما تحليل المعنى أو الدلالة؛ فيهدف إلى معرفة خصائص اللغة وما تشير إليه من معانٍ ودلالات»[1].

1- العلاقات الدلالية:

1-1: علاقة السببية:

ويطلق عليها علاقة الإسناد، ذهب بعض الكوفيين إلى أن الفاعل يرتفع بإحداثه الفعل»[2]، ومعنى إحداثه للفعل، كون الفاعل سببا في حدوثه.

إن من المفاهيم الأساسية الضابطة لبنية النحو العربي مفهوم الإسناد«وهو حكم تعليقي دلالي لا يتحقق إلا في الجملة كما أن الجملة لا تكون إلا بتحققه»[3]، ولقد عبر عنه سيبويه بمعنى البناء في مواضع من كتابه، ففي باب "المسند والمسند إليه" مثَّل لعملية الإسناد، فقال: «الاسم المبتدأ والمبني عليه الخبر »[4]، وهذا التمثيل فيه نوع من الإجمال؛ حيث لم يبين ما يكون مسندا وما يكون مسندا إليه، ثم فصل ما أجمله في موضع آخر؛ حيث يذكر أن«المبتدأ مسندا والمبني عليه مسندا إليه، فقد عمل هذا فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده»[5]، وكذا في باب الابتداء«والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه»[6]، والذي يظهر من كلام سيبويه في شرحه لقضية الإسناد حين اعتبر المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه، أن هذا التحديد خلاف مشهور النحاة من بعده، وهو ما ذهب إليه مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف[7]، والمتأمل في كلام سيبويه يدرك أن السياق الذي اعتبر فيه المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه، هو سياق الإعمال؛ أي إعمال المبتدأ في الخبر، وإسناد العمل للمبتدأ في الخبر.

---

[1]- ياسين خليل، منطق اللغة نظرية عامة في التحليل اللغوي، دن، دم، دت، دط، ص15.

[2]- مُحَمَّد أبراهيم يوسف شيبة، النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، رسالة ماجستير1408هـ، 1988م، ص49.

[3]- لطيفة النجار، منزلة المعنى في النحو العربي، ص181.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

[5]- نفسه، ج1، ص78.

[6]- نفسه، ج1، 126.

[7]- ينظر: مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، دط، 2003م، ص33.

ويطلق النحاة على الإسناد مصطلح العمدة، ويحوي هذا المصطلح مجموعة من الوظائف النحوية التي تدخل في باب المرفوعات وهي: «الفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل لكن يشبه بها بعض العمد فضلة، كاسم إن وخبر كان وأخواتها، وخبر ما ولا»[1].

- دلالة المسند إليه (ضمير الشأن أو القصة).

إن الدلالة العامة في وضع المضمرات هو رفع الالتباس وتفسير الإبهام، ويخرج بعضها إلى دلالات أخرى تفهم من السياق، ومنها على سبيل المثال: ضمير الشأن، ويأتي ضمير الشأن في موضع المبتدأ أو اسم كان الناسخة، ويؤدي مقاصد دلالية وأغراض مقامية مخصوصة، ولقد وضح الرضي دور ضمير الشأن في كونه مفسراً لمبهم ضمن حوار بين مخاطب ومستمع، فقال: «وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلا هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن؟ فقيل : هو الأمير مقبل، الشأن هذا...والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير: تعظيم الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما ويعنى به، فلا يقال، مثلا، هو الذباب يطير»[2]، فهذه الجملة وإن سلمت نحويا، لكنها لا تسلم دلاليا لأن ما بعد ضمير الشأن وهو المفسر لا يدل على التفخيم والتعظيم.

وذهب الجرجاني إلى دلالة أخرى غير التفخيم والتعظيم، وهي التوكيد فقال: «وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غُفْلا، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار.

ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾، الحج،آ:46، فخامة وشرفا وروعة، لا نجد منها شيئا في قولنا:"فإن الأبصار لا تعمى"، وكذلك السبيل أبدا في كل كلام كان فيه ضمير قصة»[3].

- **دلالة المسند:**

الأصل في الخبر أن يكون نكرة والمبتدأ معرفة، وقد يخرج الخبر من التنكير إلى التعريف لأغراض دلالية، وفرق الجرجاني ما يُتوهم أنه في الدلالة سواء، ومثَّل لذلك بـ(زيد منطلق، وزيد المنطلق)، فقال: «فالقول في

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص183.
[2]-نفسه، ج2، ص464، 465.
[3]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص132، 133.

ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بيْن الكلامين فصل ظاهر.

وبيانه أنك إذا قلت:((زيد منطلق)) فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أَمِن زيد كان أم من عمرو؟، فإذا قلت:((زيد المنطلق))، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع أنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز»[1].

1-2: علاقة الإفضال:

ولا تعني علاقة الإفضال الزيادة وعدم الفائدة فيكون حذفها وذكرها سواء، «ولكن هذه المصطلحات للتفريق بين العنصر الذي تتكون به الجملة وغيره فلا يمكن أن تتكون جملة من (مبتدأ + تمييز) أو من (فاعل+حال)»[2]، والفضْلات ليست من دعامتَيِ الجملة ولكنها من دعائم الكلام وبها تتم فائدته، ولقد التفت النحاة إلى هذا المعنى من الفضلة، فنجد هذا عند الأشموني عندما علق على قول ابن مالك في الألفية في باب الحال[3]:

الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبٌ*** مُفْهِمُ في حالٍ كـ فرْداً أذهبُ

قال: المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو. وقد يجب ذكره لتعارض كونه سادًّا مسدَّ عمدة **كضْربيَ العبدَ مُسيئاً**، أو لتوقف المعنى عليه كقول عدي بن الرعلاء الغساني:

إنما الميْتُ من يعيشُ كئيباً*** كاسفاً بالُه قليلَ الرجاء

ولا يحصل المعنى إلا بذكر كلمة(مسيئا)، و (كئيبا) التي تدلان على الحال.

وتجمع علاقة الإفضال مجموعة من الوظائف النحوية، ويسميها النحاة معمولات منها المفعولات، ويطلق عليها بعض الباحثين تقييدات نظرا لما تقوم به من تخصيص الفعل بجهات ودلالات مختلفة؛ فالمفعول به تقييد لجهة وقوع الفعل، والمفعول فيه تقييد لزمان ومكان حدوث الفعل، والمفعول لأجله بيان علة حدوثه، والمفعول معه بيان المصاحب لحدوثه، والمفعول المطلق المبين للنوع والعدد تقييد للجهة وبيان عدد مرات حدوث الفعل، وكلها تقيد وتحدد دلالة الفعل في جهة من الجهات، باعتبارها مفعولات للفعل، باستثناء

[1]- المصدر السابق، ص186.

[2]- مُحَمَّد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص34.

[3]- مُحَمَّد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دت، دط، ج2، ص252.

المفعول المطلق المؤكد للفعل، فهو مفعول لفاعله، لأنه إعادة للحدث من غير نفس صيغة الفعل»[1]، ولقد بين الأشموني(ت 929هـ) هذه العلاقة، فبدأ بالمفعول المطلق؛ لأنه على خلاف المفعولات، فقال: «وإنما سمي مفعولا مطلقا لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة، لأنه مفعول الفاعل حقيقة، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل. وتسمية كل منهما مفعولا إنما هو باعتبار إلصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه. فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر بخلافه»[2]، ويلحق بالمفعولات في علاقة الإفضال المنصوبات وهي مفعولات ويقسمها النحاة إلى قسمين: أصلا في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولا عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك »[3]، وتؤدي هذه المنصوبات الفضلة وظائف مثل الحال والتمييز والاستثناء.

- دلالة الحال : تشبه الحال المفعول به من حيث تقييد حدوث الفعل على جهة معينة فهي تشتبه «بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضي الجملة ولها بالظرف شَبَه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول»[4]، ويشتبه الحال أيضا بـ«الصفة من جهة أنها تفرق بين هيئتين أو هيئات كما أن الصفة تفصل بين موصوفين أو موصوفات»[5]، والمقصود بالصفة هنا وصف هيئة الفاعل، «ومعنى وصف هيئة الفاعل أن الفعل متى أسند إلى فاعله، فلا بد أن يسند إليه وهو على هيئة من الهيئات»[6].
- دلالة التمييز: اعتبر النحاة التمييز كلاما، والكلام حسن السكون والإفادة، ويؤتي بالتمييز للتفسير والتبيين وإزالة الاحتمال ورفع الإبهام وتحديد جهة نسبة الفعل إلى الفاعل، «وجملة التمييز أنه كلام مفتقر إلى مميِّز ومميَّز، فالمميَّز مبهم يحتمل أجناسا كثيرة، فتُبينه بأحدها، والمبين به هو المميِّز»[7].

---

[1]- ينظر: محمد عبد اللطيف حماسة، بناء الجملة العربية، ص61.

[2]- الأشموني، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج2، ص161.

[3]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص 294.

[4]- ابن يعيش، المفصل، ج2، ص55.

[5]- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه)، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، دن، دم، دت، دط، ج2، ص51، 52.

[6]- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، المرتجل، تح : علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، دط، 1392، 1972م، ص160.

[7]- ابن الخشاب، المرتجل، ص157. والمفصل، ج2، ص70.

- دلالة الاستثناء: هو إخراج اللفظ من العموم إلى التخصيص، و«هو المفعول بشرط إخراجه»[1]، ويحمل الاستثناء معنى المجاز في بنيته العاملية من حيث ذكر الكل وإرادة الجزء، «وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت قام القوم إلا زيدا تبين بقولك إلا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا، وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعضٌ من كلٍّ؛ أي إخراجه من أن يتناوله الصدر»[2]، وتفيد دلالة التخصيص تقييد حدوث الفعل من أن يكون عاما، وقصده من كلمة الصدر(ع، م1) أي فعل وفاعل، وحاصل البنية العاملية للاستثناء ما يلي:[(ع، م1) +الأداة+(م2).

1-3: علاقة التبعية:

يطلق على هذه العلاقة، علاقة الانتماء؛ أي انتماء جزء إلى الجزء الآخر وكونه تابعا له من غير فصل بينهما، وقد أشار ابن السراج في باب التقديم والتأخير إلى مواضع تدخل ضمن هذا الباب، وهذه العلاقات التبعية انطلاقا من كلام ابن السراج خمسة: «التوكيد والنعت والطف البيان والعطف بالحروف »[3]، وعرفها النحاة بأنها هي «الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له»[4]، والذي يتبين من هذا التعريف أن ابن يعيش يبدو موافقا لما ذهب إليه ابن السراج في تصنيف التوابع وهو ما عليه جمهور النحاة، لكنَّ ما استدركه عبد الرحمن حاج صالح على النحاة استنادا إلى ما جاء في الكتاب، أن الصفة تختلف عن بقية التوابع من حيث كونُها مقصودة وبها يتم الكلام وليست بفرع وليس فيها تكرار لموضع الاسم.

ويحسن بنا أولا أن نميز بين الصفة والنعت، لكونهما مصطلحين مترادفين، فالنعت«يرادفه الصفة والوصف»[5]، ورغم وجود الترادف إلا أنهما ينمازان عن بعضهما، فقد أشار بعض النحاة إلى أن«النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل، وعلى الثاني يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته، والذي في القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص295.
[2]- ابن يعيش، المفصل، ج2، ص76.
[3]- ابن السراج، الأصول، ج2، ص19.
[4]- ابن يعيش، المفصل، ج3، ص38.
[5]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح على ألفية بن مالك لابن هشام الانصاري، دار الفكر، دم، دط، دت، ج2، ص107.

تطلق مصدرا بمعنى الوصف، واسماً لما قام بالذات كالعلم والسواد»[1]، فمن حيث الاصطلاح نجد أن النحاة من بعد سيبويه لا يرون فرقا بينهما، إلا من جهة الاصطلاح.

ومن وجهة نظر عبد الرحمن حاج صالح فإن الصفة لا تنتمي إلى التوابع إلا من جهة أن الصفة تبع للموصوف في الإعراب، واعتبر أن من سمة التوابع غير الصفة الانفراد والتثنية والتكرار لموضع الاسم، أما الصفة فهي جزءٌ من الاسم وتمامٌ له «فليست الصفة تثنية أو تكريرا للاسم أو موضع الاسم، فهذه هي الميزة الأساسية للتوكيد والبدل وغيرهما»[2]، واستدل على ماذهب إليه بقول سيبويه: « أن الصفة تمام الاسم، ألا ترى أن قولك : مررت بزيد الأحمرِ كقولك مررت بزيد، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزيد وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول الأحمرِ، لم يكن ثم الاسم، فهو يجري منعوتا مجرى مررت بزيد، إذا كان يعرف وحده، فصار الأحمر كأنه من صلته»[3]، وهذا يعني أن الصفة كالصلة مع الموصول لا يفصل بينها وبين موصوفها، ولا تتقدم على موصوفها ولا يمكن الوقف على الموصوف دون صفته، فهي مع منعوتها كالاسم الواحد، وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله: «وأما النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجل ظريف قبْلُ، فصار النعت مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد»[4]، ورأى حاج صالح أن«النحاة في نهاية القرن الثالث الهجري قد أدخلوا الصفة في مجموعة ألفاظ التثنية من توكيد وبدل وعطف نسق بدعوى أنها كلها توابع للاسم في الإعراب، وأن الصفة هي نفس الموصوف مثل التوابع الأخرى غير العطف، فصار ذلك أصلا في ترتيب أبواب النحو إلى يومنا هذا»[5]، وليس هذا هو رأى جميع النحاة بعد ابن السراج*، فابن هشام رغم إدراجه إياه مع التوابع إلا أنه ورد في التصريح على التوضيح ما يوحي إلى أنه مدركا للفرق بين الصفة وغيرها من التوابع، وجاء هذا واضحا من خلال تعريفه للنعت بقوله: «هو التابع الذي يكمل متبوعة بدلالة(ولعله أراد بدلالة) أنه على معنى فيه أو فيما يتعلق به، فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فإنهما لايكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص...وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فإنهما لا يدلان على

[1]- الأشموني، حاشية الصبان، ج3، ص82.

[2]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص205.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص88.

[4]- نفسه، ج1، ص421.

[5]- حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص205.

*- ويعد ابن السراج أول نحوي بعد سيبويه سعى إلى إدراج الصفة ضمن التوابع

معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به، أما البيان؛ فإنَّ ثاني الاسم هو عين الأول. أما التوكيد، فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه»[1].

أما دلالاتها؛ فهي تؤدي دلالات تقتضيها مقاصد معينة ومقامات مخصوصة، وتتفرع دلالة الصفة إلى فرعين:

دلالة أصلية: وهي التخصيص والإيضاح، و«التخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييده المطلق بالصفة، وقيل الإيضاح هو رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات»[2].

دلالة فرعية: تؤدي هذه الدلالة مقاصد إضافية، و«تتفرع عنها أبعاد دلالية تفصيلية دقيقة مشروطة بمواطن مخصوصة، واستعمالات محددة»[3]، تفهم من السياق، فتأتي« لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين، أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أوللتعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي، أو للإبهام تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للترحم نحو اللَّهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة»[4]، والفرق بين المدح والذم وغيرها وبين التوكيد إنما يكون لمجرد الثناء والذم إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب...وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن»[5].

- دلالة التوكيد: يتميز التوكيد والعطف والبدل عن النعت، فالبدل«ثان يقدر في موضع الأول»[6]، والتوكيد تكرير اللفظ وتكرير المعنى»[7]، وقول سيبويه «ولكنه ثنى الاسم توكيدا...ولاتثني الاسم توكيدا وليس بالأول ولاشيء منه، فإنما تثنيه وتؤكده مثنَى بما هو منه أو هو هو»[8]، فيه إشارة إلى التكرار والتثنية، واصطلح عليها حاج صالح مصطلح الإطالة، فقال:«وأما الإطالة بالتثنية لما يحتوي عليه

[1]- خالد الازهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص108.
[2]- نفسه، ج2، ص108.
[3]- لطيفة إبراهيم محمَّد النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص77.
[4]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص108، 109.
[5]- لطيفة ابراهيم محمَّد النجار، منزلة المعنى في النحو العربي، ص77، 78.
[6]- ابن يعيش، المفصل ، ج3، ص63.
[7]- نفسه، ص39، 40.
[8]- سيبويه، الكتاب،ج1، ص150، 151.

الموضع – أيا كان الموضع – فهو يحصل بتكرير ما يقع في الموضع بصورته الأصلية أو بصورة أخرى إلى ما لا نهاية من الناحية النظرية.

إن الإطالة والتكرير على قسمين: إما أن يكون بتكرير مؤكد لمحتوى الموضع، أو بتكرير الموضع وحكمه لإفادة معنى. فأما الأول فيكون لمجرد التأكيد أو ما يقرب من التأكيد، كالتوضيح والتحقيق–فيما يسمى التوكيد والبدل وعطف البيان– وأما الثاني فيكون بزيادة المعاني في نفس الموضع بتكريره وبنفس الحكم الإعرابي والاشتراك عند سيبويه وأتباعه بمعنى عطف النسق»[1]، وكثيرا ما يطلق النحاة التوكيد على الصفة، ولكن سيبويه فرق بينهما، فجعل الصفة تحلية بها يكون تمام الاسم، والتوكيد الإحاطة والشمول، ومن ذلك قوله: «ولكن لها أسماء تعطف عليها، تعم وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل أو قرابة نحو أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المبهمة، ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه، فلذلك قال النحويون صفة. وذلك قولك مررت بهم كلهم أي لم أدع منهم أحدا، ويجيء توكيدا كقولك لم يبق منهم مخبِر وقد بقي منهم. ومثله أيضا مررت بهم أجمعين وأكتعين »[2]، فالتوكيد والبدل ليسا بوصف ولا يشبهان الصفة إلا من حيث الإعراب.

ومن وظائفه إقرار الأمر وإزالة الشك، ولقد عرفه الرضي بأنه: «تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول»[3]، ومعنى الإقرار الأمر«أي جعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره، فرب لفظ دال وضعا على معنى، حقيقة فيه، ظن المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله، إما لغفلته، أولظنه بالمتكلم الغلط، أو لظنه به التجوز»[4]، فدلالة التوكيد يأتي لإظهار حال السامع ودرجة تقبله للخطاب ومنزلته عند المتكلم، كما أنه «تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل»[5]، كأن السامع تتعدد المعاني في نفسه ويلحقه التردد في قبول المعنى فيأتي التوكيد مثبتا ومحددا للمعنى في النفس.

ومن هنا فإن معاني التوكيد تتحصل فيما يأتي:

– تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه منه وإزالة الشبهة.

–توهم المتكلم من السامع غفلة عن اسم المخبَر عنه أو شرودا عما يريده.

---

[1]– عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص201.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج2، ص11.

[3]– الرضي، شرح الكافية، ج2، ص357.

[4]– نفسه، ج2، ص357.

[5]– ابن يعيش، المفصل، ج3، ص40.

-الإحاطة والشمول والمبالغة، وخاصة في لفظ كل وأجمعون.

أما البدل؛ فهو«ثان يقدر في موضع الأول»[1]، ويختلف البدل عن الصفة في كون البدل مستقلا بنفسه منقطعا عن المبدل منه وليس من تمامه ولا مطابقا له في التعريف والتنكير، بخلاف النعت؛ «لأن النعت من تمام المنعوت وتحلية له، والبدل منقطع من المبدل منه يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدل من المعرفة، والنكرة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة»[2]، وهذا لايجوز في النعت.

ويدل البدل على البيان وإزالة التوهم، فهو إما أن يكون:

- هو الأول في المعنى ووظيفته بيان ما يجهله السامع، وذلك إذا عرف أن لك أخا ولا يعلم أنه زيد، نحو مررت بأخيك زيد، أوعرف زيدا ولا يعلم أن له أخا، نحو مررت بزيد أخيك أو يكون يعرف زيدا ولا يعرف أنه رجل صالح نحو مررت برجل صالح زيد.
- بعض الأول في المعنى، ووظيفته بيان القصد وتنبيه السامع إليه، نحو قولك: رأيت زيدا وجهه وأنت تقصد موضع الرؤية منه وليس زيدا.
- تضَمُّنُ واشتمال الأول للثاني، ووظيفته إفهام السامع أن المراد غير المبدل منه نحو: أعجبني زيد علمه، فأنت لا تقصد زيداً بذاته، وإنما ما يشتمل عليه من معنى»[3].

ويضاف إلى هذه المعاني معنى التوكيد؛ لكون المبدل منه توطئة للبدل وباجتماعهما يكون البيان والتوكيد، وخلص سيبويه بعد أن ذكر أنواع البدل إلى أنه توكيد، قال: «وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بنِي زيدٍ ثلثيْهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفتُ وجوهها أولها فهذا يدل على أنه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثيْ قومك وصرفتُ وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم توكيدا»[4].

وخلاصة القول إن العلاقات الدلالية من إسنادية وفضلية وتبعية، تفضي إلى معان دلالية ومقاصد تعكس نوايا المتكلمين ومقاصدهم وتفصح عن أحوال ومقامات خطابية متنوعة.

---

[1]- المصدر السابق، ج3، ص63.

[2]- نفسه، ج3، ص68.

[3]- ينظر: نفسه، ج3، ص63.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص150.

1- دلالة العامل:

يساهم العامل بصفة كبيرة في تماسك تعالق عناصر البنية النحوية الناشئة عن التركيب وتمييز بعضها عن بعض، فهو«معلم من معالم البنية، وأهم شيء يقوم به هو أن يسهل على السامع التعرف على الباب الذي ينتمي إليه الضرب من الكلام بالبنية، وأما غرض المتكلم فبالقرائن»[1]، وهو المحدث للإعراب والإعراب فرع عن المعنى، وبالتالي فالعمل هو المعنى قبل أن يكون علامات إعراب، قال ابن الحاجب: و«العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى»[2]، والمعاني المقتضاة هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ثم أشار الرضي إلى أن العوامل ما هي إلا آلات محلها الأسماء مسندا بذلك حدوث المعاني إلى المتكلم، وهو رأي تبعه فيه ابن جني واستثمره ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء العامل، قال الرضي: «ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء؛ إذ كل واحد منهما صار عمدة للآخر»[3]، ويستخلص من هذا أن دور العامل الدلالي يتمحور في أمرين:

أ- إسناد الوظائف إلى الألفاظ بواسطة الإعراب:

ينطلق النحاة من مسلمة مفادها أن المعاني لا تتأتى إلا بالتركيب بواسطة العامل، فأسندوا للعامل دور الواسطة في تحقيق الوظائف النحوية، وليس هو الجالب للحركة فحسب؛ بل هو الجالب للمعنى كذلك، وعليه فـ«إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء»[4].

فالعامل أساس التكون الدلالي في البنى النحوية، قال ابن الحاجب: «والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى. فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة:كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، هي كالأعراض

[1]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص137.
[2]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص72.
[3]- نفسه، ج 1، ص63.
[4]- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، القاهرة، دت، دط، ج1، ص57. والرضي، شرح الكافية، ج1، ص227.

القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل...والعامل هو الذي يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب»[1].

فعلامات الإعراب هي دلالات وأمارات يستدل بها على الوظائف النحوية الناتجة عن علاقة التركيب بواسطة العامل، و« المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب»[2].

وعلى الرغم من كون العلاقة التركيبية التي يقتضيها ارتباط العامل بالمعمول هي الأساس الذي تشكلت في ظلاله البنية النحوية العربية، إلا أنها تتعدى حدود هذه العلاقة إلى ضوابط صرفية ودلالية أخرى تتمثل في التناسب والتوافق الدلالي بين مكونات البنية.

ب- تحقيق التعالق الدلالي بين الوحدات:

الفرق بين العلاقات التركيبية والعلاقات الدلالية هي أن الأولى تراكبا بين العامل والمعمول، والثانية تناسبا وتوافقا بينهما، و«العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة، بل مقيدة بقيود، ومشروطة بشروط تتمثل في الضوابط التي توجِّه بناء النظرية النحوية وصياغتها على وجه مخصوص.

وقد تفطن النحاة إلى أهمية هذه الضوابط ودورها المؤثر في تقييد حركة العامل والمعمولات في التركيب، فلم يقتصروا في وصفهم للغة العربية على بيان العلائق الوظيفية التي تربط العامل بمعمولاته بواسطة الوظائف النحوية، بل تجاوزوا ذلك إلى القيود التي تقيد تلك العلائق التي أصبحت، فيما بعد، ضوابط عامة وأصولا رئيسية قامت عليها نظرية النحو العربي»[3]، ومن هذه الضوابط ما يأتي:

أ- الاقتضاء

انطلاقا من تعريف ابن الحاجب للعامل وما ألمح إليه من كونه سببا في حصول المعاني المقتضاة، ندرك أن النحاة ركَّزوا على البعد الدلالي للعامل، لذلك وردت في كتبهم كثير من المصطلحات التي تصب كلها في هذا المنحى كمصطلح الاقتضاء والاحتياج والطلب والتشبث، وعلى هذه الفكرة صنف النحاة العوامل إلى ما يقع عاملا وما يقع معمولا، وما هو أصل وفرع، فكان معيار العمل هو احتياج العامل إلى معموله لإتمام الدلالة، ومن ضوابط العمل لدى النحاة ما قرُّروه في كتبهم:

---

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص72.

[2]-نفسه، ج1، ص53.

[3]- لطيفة النجار، نظرية المعنى في النحو العربي، ص187.

- ومن حيث الأصل والفرع، ما أورده السيوطي نقلا عن ابن النحاس في التعليقة: الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل»[1]، فجعلوا الأفعال والحروف أصولا في العمل.
- من حيث الاقتضاء الدلالي، فمما ورد في نصوصهم:

«الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إما فاعل، وإما مفعول»[2].

«وإنما يعمل العامل في الجنس إذا استبدَّ به دون غيره وهذا أصل في العوامل»[3].

«إن عمل الفعل في الفعل غير سائغ لأن الفعل لا يقتضي الفعل ولا عمل اقتضاء العامل للمعمول»[4].

«اعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل في الأفعال والحروف»[5].

«والحرف لايدخل على حرف مثله»[6].

ويظهر الاقتضاء الدلالي بصفة أكثر جلاء في باب الاختصاص خصوصا في إعمال الحروف وإهمالها، فالاختصاص شرط في أصالتها وإعمالها، ومن نصوص النحاة في ذلك:

«ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه لأن الألفاظ تابعة للمعاني، كما تشبث الحرف بما دل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا وهو العمل»[7].

«وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص، كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل...عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا بطل الاختصاص كموجب للعمل»[8]

---

[1]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص515.

[2]- الرضي، شرح الكافية، ج4، ص147.

[3]- ابن الوراق، علل النحو، ص257.

[4]- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص52.

[5]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص515.

[6]- ابن الخشاب، المرتجل، ص234.

[7]- السهيلي، نتائج الفكر، ص59.

[8]- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج1، ص515، 516.

«إعلم أن الحروف إذا دخلت على الاسم والفعل لم يكن لها عمل نحو هل وبل وهمزة الاستفهام وما أشبه ذلك، فما أصلها أن تعمل شيئا لأنها بمنزلة ما ذكرنا في الدخول على القبيلين»[1]

«الاشتراك يدفع الإعمال»[2]

ومن ذلك قول حمدون بن عبد الرحمن السُّلمي[3]:

إذ كان منك اختصاصٌ بي قويْتَ على ** ما شئت منّي بتفصيل وإجمال

وإذا غدوت مشاركا ضَعُفْت فلم ** تعمل وأُهمِلْت عندي كل إهمال

كالحرف عند اختصاصه له عمل ** وفي التَّشارُك لم يفز بإعْمال

وإن نظرة عجلى فيما ورد سرده من نصوص النحاة نجدها تنم عن الجهود المبكرة لديهم في وضع الضوابط الفكرية والأسس النظرية لمسألة العامل، ولم تكن لتغب عن فكرهم الملامح الدلالية أو الحمولة الدلالية التي يحملها العامل والتي بمقتضاها تستوجب معمولا موافقا له في الدلالة، فالاقتضاء بعد دلالي يدل على حاجة العامل للمعمول ليتم به جزءاً من معناه عن طريق الارتباط به بعلاقة نحوية مخصوصة تعبر في النهاية عن الدلالة العامة للتركيب.

ب- التَّسلط

لا يمكن تسلط العامل على المعمول إلا إذا تحقق شرط التوافق الدلالي بينهما»[4]، وهو ما يطلق في الدراسات اللغوية الحديثة بالانتقاء، وإذا ما وجد في النصوص ما يتعارض مع التوافق الدلالي لجأ النحاة إل التأويل من أجل التخلص من النشاز بين العامل والمعمول وتحقيق الترابط، ومن شواهد النحاة على هذا، قول الشاعر :

عَلفْتُها تِبْناً وماءً بارداً ** حتى شَتَتْ همَّالةً عيْناهَا

وقال الراعي النميري:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً ** وزَجَجْن الحواجبَ والْعيونا[5]

أي: وكحَلْن العيون، والجامع بينهما التحسين

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد على شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1982م، ج1، ص429.

[2]- ابن الخشاب، المرتجل، ص 234.

[3]- حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي، سلسلة ذخائر التراث الأدبي المغربي (1)، دط، دت، ص344.

[4]- لطيفة النجار، منزلة المعنى في النحو العربي، ص202.

[5]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج4، ص364.

فلم يتفق النحاة في تفسير النشاز الدلالي في هذين البيتين، فقد ذهب الفراء والفارسي إلى إضمار فعل ناصب للاسم بعد الواو والتقدير وسقيتُها ماءً، وكحلْن العُيون، وذهب جماعة من النحاة منهم الجرمي، والمازني، والمبرد وغيرهم إلى أنه لاحذف وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابة واحدة، فيؤوَّل زججن بحسن لأن التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب ويؤوَّل علفتها بأنلتها لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين»[1]، والذي جعل النحاة يخضعون إلى التأويل لأن العامل لا يدل بمعناه على معمولاته فاستعيض عنه بعامل يصح تسليطه دلاليا على معمولاته.

وفي باب ظن وأخواتها ربط النحاة بين جملها ربطا دلاليا لكونها متسلطة على جزأيها، بخلاف الأفعال التي يتسلط لفظها، فهي لا تعمل فيما تدخل عليه، قال الرضي: «اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو، لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: قلت ضرب زيد، أو زيد ضارب، ولا يعمل فيها القول، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكيِ؛ والثانية، المقصود منها معناها، دون لفظها، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناها بمضمونها»[2]، فلما كانت العوامل التي لاتتعلق بمعمولاتها إلا من حيث اللفظُ، كما في جملة مقول القول امتنع عمل فعل القول فيها، وفي هذا دلالة على أن شرط الإعمال تحقق المعاني لا ارتباط الألفاظ فحسب، ولعل أوضح مثال على تسليط العامل على المعمول، وإن ظهر من حيث المبنى عدم التَّسلط، ما أشار إليه النحاة في مسألة التعليق«فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظا، عامل معنى وتقديرا، لأن علمت لزيد قائم، علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين، على الجملة المعلق عنها، نحو علمت لزيد قائم، وبكرا قاعدا»[3].

وعبر السهيلي عن التعالق الدلالي بمصطلح التشبث، فقال : وأما نصب (علمت) و(ظننت) لمفعولين، فليسا هما مفعولان في الحقيقة، وإنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر، ويلغى الفعل لأنه لا تأثير له في الاسم، وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم المفرد تعيينا وتمييزا، ولكنهم أرادوا تشبُّث علمتُ بالجملة التي هي الحديث، كيلا يتوهم الانقطاع بين

[1]- خالد الأزهري، التصريح على التوضيح، ج1، ص346.
[2]- الرضي، شرح الكافية، ج4، ص147.
[3]-نفسه، ج4،ص159.

المبتدأ وبين ما قبله، لأن الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال علمتُ فيه ونصبه له إظهارا لتشبثها»[1].

انطلاقا مما تم ذكره من نصوص عملية عن فكرة العمل في النحو العربي، نخلص إلى أن النحاة تعاملوا مع نظرية العامل في اتجاهين: اتجاه نظري غرضه وضع القواعد والقوانين الضابطة لنظرية العامل، واتجاه آخر اهتم بالجانب العملي والممارسي، ولم يكن الاتجاه الأول ليسلم من التأثر بالمنطق والفلسفة، فتعلق بالفكر والعقل على حساب اللغة مما جعله عرضة للنقد قديما وحديثا، وأما الثاني فهو محاولة لإنقاذه من سلطة العقل إلى واقع اللغة، والانتقال به من جالب للحركة إلى منتج للدلالة.

2- دلالة الإعراب:

إن المعاني التي يدل عليها الإعراب هي معان نحوية، ودور الإعراب هو«الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[2]، والإفصاح عن معانيها في تراكيب معينة، «لأن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها»[3]، والعلامات الإعرابية التي يحدثها العامل بالإضافة إلى وظائفها النحوية لها دلالات أخرى، فقد«أجمع النحاة على أن النصب يدل على الغاية؛ أي ما يقصد مثل المفعول به أو ما يقوم مقامه مثل المنصوب بـ(أن) وأخواتها وهو غير واجب بخلاف الرفع فإنه يدل على الواجب؛ أي على علم المتكلم بحصوله أو عدم حصوله فيما مضى أو مستقبلا. أما الجزم فيدل على المنتفي أي ما لم يقع بالفعل ومنه ما هو مشروط أو مفترض، أما الجر فيدل دائما على إضافة شيء لشيء ومنها ربط الفعل الحادث بما يؤثر فيه»[4]، وهذا من قبيل الدلالة العامة لعلامات الإعراب بغض النظر عن اختصاصها بموضع أو آخر.

وليس تجلية المعنى قاصرا دائما على توارد الحركات الإعرابية نتيجة اختلاف العوامل؛ بل تفسر الحركات الإعرابية دلاليا وتداوليا بغض النظر عن عواملها، كما تتحدد المعاني بالموضع والمحل.

ولقد وجَّه النحاة كثيرا من العلامات الإعرابية توجيها دلاليا وتداوليا بعيدا عن تأثير العوامل اللفظية، قال ابن جني في توجيه حكم الرفع في كلمة (قليلٌ) في البيت التالي:

---

[1]- السهيلي، نتائج الفكر، ص262.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص35.

[3]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص28.

[4]- عبد الرحمن حاج صالح، البنى النحوية العربية، ص226.

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ** كفاني ولم أطلبْ **قليلٌ** من المال

قيل لم يجِبْ هذا في هذا البيت شيء يرجع إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى»[1].

ومما جاء عند النحاة معربا إعرابا دلاليا:

1- النصب على دلالة المدح والذم، وذلك نحو« قولهم: مررت بزيد، الرجلَ الصالحَ.نصبت (الرجل الصالح على المدح).

وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾،النساء آ: 162 ، ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾البقرة، آ: 177، قال الشاعر:

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ** سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النَّازلينَ بكل مُعْتَرَكٍ ** والطَّيبين مَعَاقِـــــدَ الأُزْرِ[2]

نصب النازلين والطيبين على المدح.

ومما جاء في الذم: من ذلك قولهم: مررت بأخيك، الفاجرَ الفاسقَ. نصبت (الفاسق الفاجر) على الذم. وعلى هذا ينصب هذا الحرف، في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾المسد،آ:4.

.ومثله﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾النساء،آ:143.، ﴿مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾الأحزاب،آ:61، منصوبة على الذم. وقال عروة بن الورد العبسي:

سَقُوني الخمرَ ثم تكَنَّفُوني ** عُداةُ الله، من كَذبٍ، وزُورِ[3]

2- النصب على الترحم، ومن ذلك قولهم: مررت به، المسكينَ. نصبت (المسكين)، على أنك رحمته.قال المهلهل:

ولقد خبَطْتُ، بُيوت يَشْكُرَ خَبْطةً ** أخوالَنا وهُمُ بَنُو الأعمَام[4]

أخوالَنا على الترحم

[1]- ابن جني، الخصائص، ج 2، ص387.

[2]- البيتان لِخِرْنِق بنت هفان، من بني قيس بن ثعلبة بن عكاية، الكتاب،ج1،ص202.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص70.

[4]-ديوان مهلهل بن ربيعة، شرح طلال حرب، الدار العالمية، دم، دط، دت، ص77. وجاء في الديوان، أخوالُنا بالرفع.

3- النصب على الاستغناء وتمام الكلام، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ ﴾الذاريات، آ:15، فنصب **آخذين** على الاستغناء وتمام الكلام، لأنك إذا قلت: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴾المرسلات، آ: 41، ثم سكت، فقد تم الكلام واستغنى عما يجيء بعده. فنصب ما يجيء بعده وهو آخذين على الاستغناء.

4- النصب على الدعاء، ومن ذلك قولهم: تبًّا لهم وسُحقاً وتُرْباً له وجَنْدلاً، أي: لقاه الله تُرْبا وجندلا اقال الشاعر:

هنيئاً لأربابِ البيوتِ بيوتُهُم ** وللعَزَبِ المسكينِ ما يتلمَّسُ [1]

5- الرفع بالحمل على المعنى

قال الشاعر:

بادَتْ وغيَّرَ آيَهُنَّ مع البِلَى ** **إلاَّ رواكدُ**، جَمْرُهُنَّ هَباءُ

ومشَجَّجٌ، أمَّا سَواءُ قَذالِهِ ** فَبَدا، وغيَّرَ سَارَهُ المِعْزَاءُ[2]

فرفع **رواكدُ**. وكان حده النصب على الاستثناء، كما تقول: فَنِيَ المالُ إلا أقلُّه. ولكنه رفعه على المعنى، لأنك تريد : بقي أقله. وسارُه بمعنى سائرُه»[3].

ومن أمثلة الرفع على المعنى قول سيبويه في الكتاب معلقا على بيت امرئ القيس:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ ** كفاني ولم أطلبْ **قليلٌ** من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا، وإنما كان المطلوب عنده المُلك وجعل القليل كافيا، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى»[4].

6- النصب بالحمل على المعنى.

قال الشاعر ابن الرُقيَّات:

لَنْ تراها ولو تأمَّلْت إلا ** ولها في مَفارِق الرَأْسِ طِيباً

---

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص318.

[2]- نفسه، ج1، ص173، 174. وأورد البيت بفتح كلمة **رواكدَ**.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م، ص61، 63، 64، 79، 86، 145.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص79.

وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقتْه [و] قال لن تراها، فقد عُلِمَ أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما المعنى»[1]، فطيبا ليست منصوبة بتقدير الفعل رأيت، وإنما هو داخل في الرؤية في قوله: (لن تراها)، قال أبو سعيد السيرافي في قول الشاعر"لن تراها ولو تأملت" «إنما يصفها بأن الطيب لا يفارقها، وقد عُلِمَ ذلك من مقصده فجاز استغناؤه باللفظ الأول عن إعادة الفعل فأضمر: إلا رأيت لها»[2].

7- النصب على طول الكلام، في المنادى المضاف والنكرة الموصوفة، ولقد نقل سيبويه رأي الخليل فقال: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام»[3].

وانطلاقا من عرض هذه النماذج من الإعراب الدلالي يتبيَّن لنا جليا أن سيبويه لم يعتمد في تعليل الظواهر التركيبية على التفسير المباشر فحسب؛ بل فسر كثيرا منها بالرجوع إلى المعنى، وهذا ما لامسناه في كثير من الشواهد التي يكسر فيها تسلط العامل من أجل إرضاء مقاصد الخطاب.

3- **دلالة الحذف:**

أ- الحذف لغة : الإسقاط ومنه حذفت الشَّعَر إذا أخذْتَ منه.

ب- اصطلاحا: إسقاط جزء الكلام أو كله بدليل، والحذف بغير دليل يسمى اقتصاراً أو إيجازاً.

والفرق بين الحذف والإيجاز أن الحذف مقدر، والإيجاز عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني الجمة بنفسه»[4].

والأصل في الجملة الذكر ولا يعدل عنها إلى الحذف إلا إذا دل الدليل على حذفه، وينبني على هذا الأصل فرعان:

1- إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه.

2- إذا دار الأمر بين قلَّة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى»[5].

---

[1]- المصدر السابق، ج1، ص285.

[2]- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ج 2، ص183.

[3]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص182.

[4]- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار الفكر، بيروت، دط، 1429هـ، 2009م، ج3، ص115.

[5]- نفسه، ج3، ص 119.

ولا يكون إلا بقرينة تدل على المحذوف، وذلك«لأن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أوغيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل»[1]، ولا حذف إلا بقرينة دالة على المحذوف، من ذلك«الحال قد يحذف عامله إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إما قرينة حال أوْ مقال، فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع سفرا أو أراد حجا فتقول (راشدا مهديا) وتقديره اذهب راشدا مهديا، ومثله أن تقول لمن خرج إلى سفر(مُصاحَبا مُعانا) وتقديره اذهب أو سافر مصاحبا معانا فدلت قرينه الحال عن الفعل وأغنت عن اللفظ به»[2]، فتوديع الحاج والدعاء له بالسلامة وطلب العون له من الله، وكذا تجمهر الناس وترقبهم للهلال وسماع تكبيراتهم، وتسديد السَّهم نحو جهة معينة ثم سماع صوته، كلها قرائن حال يمكن من أن يُستغنى بها عن اللفظ بالفعل نظرا لارتباط السياق بموضوع الحدث لا بالحدث في حد ذاته.

والحذف من القضايا المشتركة بين النحو والبلاغة؛ فالنحو ينظر إليه من جهة الصناعة الإعرابية ما يحذف وما يذكر، والبلاغة تبحثه من جهة إدراك أسراره وما يحدثه في النفس من أثر فـ«البلاغة تقرر أن تحذف المبتدأ من نفسك، والنحو يقرر أن تقدره في لفظك»[3]، وينقسم الحذف إلى ثلاثة أقسام:

- حذف جزء الجملة.
- حذف الجملة.
- حذف أكثر من جملة

ويقصد بحذف جزء من الجملة حذف المسند والمسند إليه، أو حذف متعلقات الفعل؛ أما حذف الجملة أو أكثر منها فهو من باب الأيجاز بالحذف »[4]، وتقدير الحذف في اللفظ أساسه الصناعة النحوية، وذلك بخلاف تقريره في النفس الذي أساسه المعاني البلاغية.

وعلى الرغم من أن أغلب مباحث الحذف ألصق بعلم البلاغة منها بالنحو، إلا أن الجرجاني لم يشر في دلائل الإعجاز إلى السر البلاغي الكامن وراء اطِّراد الحذف وكثرته في كلام العرب بعد استشهاده على ما يطرد حذفه من المسند إليه، غير قوله بعد أن استشهد بأبيات لعمرو بن معْدِ يكْرب:

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص152.

[2]- نفسه، ج2، ص68.

[3]- محمَّد محمَّد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص174.

[4]-نفسه، ص154.

وعلمتُ أنِّي يوم ذا ** ك منازلٌ كَعْباً ونَهْداً

قومٌ إذا لَبِسُوا الحديِ** د تنمَرُوا حَلَقاً وَقِدَّا

قال: «فتأمل الآن هذه الأبيات كلَّها، واستقْرِها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها من نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فَلَيْتَ النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تُحسُّ به»[1].

أغراض الحذف:

إن حذف العامل أو المعمول في البنية النحوية شائع في النحو والغرض منه إما الاختصار أو تنميق الأسلوب أو تجنب الإطالة في الكلام بشرط تحقق الإفادة، وهو«ظاهرة طبيعية في اللسان الناطق، يتعرض لها العامل والمعمول على حد سواء. والعرب إليه أميل، وإلى الإيجاز والاختصار إليه أرغب، حتى لاتطيل فتكون الفصاحة، ولا تطنب في التعبير فتحدث الجودة وتتحقق البلاغة»[2]، ولم يضع النحاة قواعد الحذف في النحو العربي تعسفا، وإنما كان ذلك تبعا لظواهر وظروف الاستعمال، ولقد أشار سيبويه إلى مقتضيات الحذف عند العرب في الكتاب، ومن ذلك:

- إضمار الفعل وأحوال إضماره، قول سيبويه: «فاعرف فيما ذكرت لكأن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجارٍ فعل مُظهَر لا يحسُنُ إضماره وفعل مضْمَر مستعمل إضمارُه وفعل مضمر متروكٌ إظهارُه، فأما الأول؛ فله أن تَنْتَهِي إلى رجل لم يكن في ذِكْرِ ضَرْبٍ ولم يخطُر بباله فتقول: زيداً. فلا بد له من أن يقول: اضْرِب زيدا...أو يكون موضعا يَقْبحُ أن يُعرَّى من الفعل نحو أن وقد...أما الموضع الثاني؛ فنحو قولك: زيداً لرجل في ذِكْرِ ضَرْبٍ، تريد: اضْرِبْ زَيْداً...وأما الثالث؛ فمن الباب الذي ذُكِرَ فيه "إياك" إلى الباب الذي آخرُه ذِكْرُ مرحبا وأهلا»[3].

فيكون الحذف في الأول والثاني باعتبار حال المخاطب من جهله أوعلمه بالخطاب، أما الثالث؛ فالحذف فيه لكثرة استعمالهم وكونه كالمثَل.

- حذف المبتدأ لمعرفة المتكلم بالمخاطب، «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتا فعرفت صاحب

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص148، 150.

[2]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص22.

[3]- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص296، 297.

الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي. أو مَسِسْتَ جسداً أو شَمِمْتَ ريحا فقلت: زيدٌ، أو المسكُ. أو ذُقت طعاما فقلت: العسلُ»[1].

- الحذف لكثرة الاستعمال، استشهد سيبويه فيما يحذف لكثرة الاستعمال بقول الشاعر ذي الرُّمة :

ديارَ ميَّة إذْ مَيٌّ مُساعفَة *** ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: أَذْكُرُ ديارَ ميَّة. ولكنه لا يذكر أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه»[2].

و ورد ديارٌ بالرفع مع حذف للمسند إليه لكثرة الاستعمال في الكلام، ومن ذلك قول امرئ القيس:

ديارٌ لهند والرَّبَابِ وفَرْتَنَى ** ليالينا بالنَعْفِ من بَدَلانِ

لياليَ يدْعوني الْهوى فأُجيبُه ** وأعيُنَ من أهوى إلَيَّ رَوَانِ

والتقدير تلك ديارٌ، أو هي ديار، والحذف في هذا الباب يمكن رده إلى حالة ركينة في النفس، ذلك «أن الديار والمنازل من المثيرات التي تهز النفس فتتزاحم فيها الخواطر والأطياف والأحلام التي بدَّدْتها الأيام في طغيان قاس عنيف، فالشاعر في هذا الموقف يكون ممتلئ النفس أعظم الامتلاء متوتر الحس أشد التوتر، وهذه حال تدعو إلى أن تكون الصياغة مركزة أشد التركيز ليكون الأسلوب أشبه بالنفس»[3].

قال سيبويه: «وما حذف من كلامهم لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل مِنْ طعامٍ؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعامٌ، فمن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان ما أتاني من رجل في موضعِ ما أتاني رجل. ومثله جوابه: ما من طعام»[4].

- حذف المسند إليه في القطع والاستئناف، وذلك أن العرب«يبدؤون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره، ثم يدَعُون الكلام الأول، ويستأنفون كلاما آخر. وإذا فعلوا ذلك أتَوْا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ، مثال ذلك قوله: عمرو بن معد يكرب»[5]:

- وعلمتُ أني يوم ذا ** كَ منازلٌ كَعْباً ونَهْداً

قومٌ إذا لَبِسُوا الحديــ** د تنمَّرُوا حَلَقاً وقِدَّا

[1]-المصدر السابق، ج2، ص130.

[2]-نفسه، ج1، ص280.

[3]- محمد محمد أبو موسى، خصائص االتراكيب، ص164.

[4]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص130.

[5]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 148.

وفي حالة الحذف لغرض القطع والاستئناف، قطع الشاعر الحديث واستأنف وأراد(هم قوم)«وبنى هذا الاستئناف على الحذف لقوة الدلالة عليه ولأنه مناسب –كما أشرنا– إلى قوة الانفعال بهذا الجزء من المعنى، فإن الإحساس بالفروسية يعظم حين تكون الملاقاة مع عدو موفور العدة عظيم الاقتدار، وحين يقوى التأثير بالمعنى ويعظم الإحساس به يكون السياق سياق إيجاز ولمح، مادام ليس هناك ما يدعو إلى النص على شيء معين وإبرازه»[1].

– الحذف استخفافا لكثرة كان في الكلام، ومن ذلك قوله: «وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطَبُ ما تعني، أنه لا بأس عليك،[ولا ضر عليك]، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون هذا في غير لا عليك. وقد تقول إذا كان غداً فأْتني...والمعنى أنه لقي رجلا فقال[له]: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأْتني، ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع.

وقد تقول: إذا كان غداً فأْتني، كأنه ذكر أمراً إما خُصومة وإما صُلحا، فقال: إذا كان غدا فأتني»[2]، ففي المثال الأول فيه حذف لمرفوع "كان"، والثاني حذف للفعل وفاعله، قال السيرافي: «يريد حذفوا المرفوع بـ "كان" في قولهم: "إذا كان غدا فأْتِني"، والمرفوع به "ما نحن عليه من السلامة "أو غيرها، كما حذفوا "في حينئذ الآن" والذي حذفوه:كان هذا حينئذ واسمع إليَّ الآن»[3].

– الحذف للإيجاز والاختصار، ومن سنن العرب في كلامها الحذف والاختصار، يقولون(والله أفعلُ ذاك) يريد لا أفعل. ومنه في كتاب الله جل ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾يوسف،آ:82. أراد أهلها﴿عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ ﴾يونس،آ:83. أراد من آل فرعون. ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ ﴾الإسراء،آ:75. أي ضعف عذابها... ﴿ أَنِ إِضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ﴾،آ:63. أي فضرب فانفلق..»[4]، وقد يكون الإيجاز

[1]– مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص 165.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص223، 224.

[3]– أبو سعيد السيرافي، شرح الكتاب، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ج2، ص118. وينظر: الكتاب، ج2، ص257، 258، 273 ، 318، 322.

[4]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: مُحَمَّد فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1414هـ، 1993م، ص211.

موافقا لضيق المقام وخاصة في«سياق الضجر والشدة حين ينزع المتكلم إلى الإشارات اللَّماحة لفرط ما يجد من هذا وهو مشهور قوله: "قال لي كيف انت؟ قلتُ عليل".

والأصل: أنا عليل ولكنه حذف المسند إليه لأن العليل يثقل عليه الكلام فهو نازع إلى الإيجاز دائما»[1].

ومن ذلك حذف الفاعل في الفعل المبني للمعلوم، قول الشاعر(حاتم):

أمَاوِيَّ ما يُغني الثراءُ عن الفتى *** إذا حشْرجَتْ نفس وضَاقَ بها الصَّدْرُ[2]

أراد إذا حشرجت الروح، والحشرجة صوت يردده المريض في حلقه وهو مأخوذ من الحشر نظرا لضيق مكان النفس في هذه الحال، والحذف هنا أيضا لشدة ظهور المحذوف، وللإشارة السابقة ولأن الشاعر يصف مقام ضيق وشدة، والحذف فيه أدل على قصر النفس وأكثر وعيا بمعنى الحشرجة»[3].

ومما يرد فيه الإيجاز والاختصار ما جاء على صيغة المثل؛ «لأن الأمثال لا تتغير، من ذلك قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، أي هي قضية، وقولهم: شنشنة أعرفها من أخزم، والشنشنة الطبيعة والعادة، والأخزم ابن قائل المثل، وكان عاقا لأبيه فلما مات تواثب أبناؤه على جدهم فأدموه فقال:

إن بنِيَّ ضَرَّجُوني بالدَّم ** شِنْشِنة أعرفها من أخْزَم

أي عادة أعرفها من أبيهم»[4].

لقد أدرج ابن جني الحذف في باب شجاعة العربية؛ حيث قال: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[5]، وحالات الحذف في اللغة العربية كما في كتاب الخصائص ما يأتي:

- حذف الجملة: ومن دلالة حذف الجملة: القسم، الأمر، النهي، التحضيض، الشرط، وأمثلته في ما يأتي:

قال تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾الأنبياء،آ:57.

- زيداً، إذا أردت اضْرِب زيدا.

- إياك إذا حذرته؛ أي اِحْفظ نفسك ولا تُضِعْها.

---

[1]- محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص175.

[2]- ديوان حاتم الطائي، شرح وتقديم أحمد رشاد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دت، دط، ص23.

[3]- محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص178.

[4]-نفسه، ص176.

[5]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص360.

قال تعالى:﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا اَوۡ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٌ مِّن صِيَامٍ اَوۡ صَدَقَةٍ اَوۡ نُسُكٍ ﴾ البقرة، آ:196، وجملة جواب الشرط المحذوف تقديرها (فحلق ففدية).

- حذف المفرد، ومن دلالة حذف المفرد الاتِّساع، لدلالة الحال.

- حذف المضاف للاتساع، ومنه قوله تعالى﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾البقرة،آ:189، تقديره (ولكن البرَّ بِرُّ من ءامن بالله).

- حذف الصفة لدلالة الحال عليها، ولقد نقل ابن جني عن سيبويه قول بعض العرب(سير عليه ليل)، وهم يريدون ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك»[1].

وجملة ما ذكره سيبويه من دواعي الحذف وما يحويه من مزايا لم تكن لتخرج عن ما أثاره البلاغيون فيما بعد، ويمكن حوصلة هذه المزايا فيما يأتي:

-الاختصار أو الإيجاز.

- الاستخفاف و كثرة الاستعمال وعبَّر عنه ابن جني بالاتِّساع.

-إثارة الفكر والحس والتعويل على المستمع في إدراك المعنى.

فالمزية الأولى والثانية في الحذف لفظيتان شكليتان لتعلقهما بذكر اللفظ وحذفه، لأن«ذكر الكلمة التي يدل عليها سياق الكلام ثقل، وتَرَهُّلٌ في الأسلوب، وهي شبيهة بالعبث وليست عبثا»[2].

والمزية الثالثة معنوية وهي المعول عليها في الدرس البلاغي والقصد منها«بعث الفكر وتنشيط الخيال، وإثارة الانتباه؛ ليقع السامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرآئن والأحوال، وخير الكلام ما يدفعك إلى التفكير، ويستفز حسك وملكاتك، وكلما كان أقدر على تنشيط هذه القدرات كان أدخل في القلب، وأمس بسرائر النفس المشغوفة دائما بالأشياء التي تومض ولا تتجلى، وتتقنع ولا تتبذل»[3].

بناء على ما سبق تبين أن العرب لا تتكلف ولا تتعسف الحذف في كلامهما، وإنما كانت تمليه ظروف التخاطب والاستعمال، بل إنهم جعلوه أبلغ من الذكر«فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت

[1]- ينظر: المصدر السابق، ج2، ص360، 371.

[2]- محمَّد محمَّد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص160.

[3]-نفسه، ص 160.

عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تَبِنْ»[1]، ولا يصار إلى الحذف إلا بقرينة لفظية أومعنوية، و«وإما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[2].

ومجمل القول في موضوع الحذف أنه من الأبواب الأساسية التي اعتمدها النحويون في تفسير ما يعترض البنية النحوية من إسقاط في إحدى عناصرها أو كلها، فيسعى النحوي إلى إيجاد توجيهات وتأويلات تسهم في استقامتها على وجه من وجوه النحو، بينما يجتهد البلاغيون في إحقاق المعني من خلال مسالك دلالية وسياقية معينة.

المبحث الثالث: البنية التداولية:

1- تداولية المتكلم:

يراد بتداولية المتكلم، متكلم صانع الكلام وفاعله، ولقد أسند إليه ابن جني وضع علامات الإعراب «فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه»[3]، فالمتكلم وهو المالك الحقيقي للعبارة من حيث بنيتُها وشكلها، ومن حيث معناها ودلالتها، وهو الأدرى بمقاصدها، وأحوالها وظروف الخطاب «والأمور التي يقصد بها المتكلم إفادة السامع من كلامه هي إما تصور في مفردات تسند ويسند إليها، ويفضي بعضها على بعض، والدالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والحروف، وإما تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدل عليها بتغير الحركات، وهو الإعراب وأبنية الكلمات»[4].

فقصدية المتكلم هي الضابطة للإفادة في الكلام، وهي ما عُنيت به التداولية أول ظهورها معتبرة إياه مصدرا لأوامر يجب تنفيذها، وهناك من يجعلها موضوعا حواريا بين المتكلم والمتلقي ولا فرق بينهما إلا من الأخذ بزمام المبادرة، وهناك من يرى أن القصدية يتحكم فيها المتلقي، والمتكلم خاضع لرغباته وناطق بلسانه»[5]، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن قصد الكلام يعود إلى منشئه الأول وهو المتكلم أو المرسل – بغض النظر عن دور المتلقي في كونه مشاركا أومتحكما في الخطاب– «إذ يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص146.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج2، ص381.

[3]-نفسه، ج1، ص110.

[4]- ابن خلدون، المقدمة، ج3، ص244.

[5]- ينظر :مُحَمَّد مفتاح، دينامية النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 1990م، ص 46.

قصده، وانتخاب الاستراتجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى»[1]، وهذه الاستراتجية هي الخطوة الأولى للمرسل في الإنتاج، والمرسل إليه في التأويل، ويشترط في المتكلم«أن يمتلك اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي، وذلك بمعرفته العلاقة بين الدوال والمدلولات، وكذلك بمعرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالاتها، وعلى الإجمال معرفته بالمواضعات التي تنظم إنتاج الخطاب بها»[2]، والكلام موضوع بوضع الواضع والمتكلم هو الذي يفيد، وهذا معنى قول السيوطي: «وضْع الواضع له معناه أن جعله مهيأ لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على وجه الخصوص، والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم، واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك»[3].

ولقد تناولت كتب النحاة قديما والبلاغيين صورا من قصد المتكلم في إنشاء البنى النحوية، نحو: تقديم المسند وتأخير المسند إليه أو تنكيره وتعريفه.

1-1: تقديم المسند إليه وتأخيره:

فرق الجرجاني بين المبتدأ والخبر المعرفتين يتقدم أحدهما الآخر، بحيث يحتمل أن يكون كل واحد منهما مبتدأ والآخر خبرا له، وذلك مثل: " زيد المنطلق" ، و "المنطلق زيد"، مبينا في ذلك قصد المتكلم في تقديم أحدهما على الآخر، فقال «وأما قولنا :"المنطلق زيد"، والفرق بينه وبين أن تقول "زيد المنطلق"، فالقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر.

وبيانه: أنك إذا قلت:"زيد المنطلق"، فأنت في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد أمن عمرو؟ فإذا قلت "زيد المنطلق"، أزلت عنه الشك وجعلته يقطع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز.

وليس كذلك إذا قدمت المنطلق فقلت: "المنطلق زيد"، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك، فلم تُثْبِته، ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك"المنطلق زيد"، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعْد هو زيد»[4]، فقصد المتكلم واضح من كلام الجرجاني إلا أنه في الأول قصد فيه

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دارالكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2004م، ص180.

[2]-نفسه، ص183.

[3]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1،ص39.

[4]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص186.

مراعاة حال السامع ودرجته، أما في الثاني ففيه مراعاة قصد المتكلم وحاله أثناء الكلام، وهو تقديم لا على نية التأخير.

ومن ذلك أيضا، الاستفهام بالهمزة كان الفعل ماضيا أو مضارعا:

أ – الاستفهام بالهمزة في الفعل الماضي، وذلك«أنك إذا قلت:"أفعلت؟"، فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت: "أأنت فعلت؟"، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه»[1]، ووظيفة همزة الاستفهام هي تقرير الفعل أو تقرير الاسم، ومنه قوله تعالى حكاية عن قول نمرود ﴿ءَآنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾الأنبياء،آ:62، لاشبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له على الفعل في قولهم: ((أأنت فعلت هذا؟))، وقال هو عليه السلام في الجواب:(بل فعله كبيرهم هذا)، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب:"فعلت، أو لم أفعل"»[2]، فيكون حينئذ الشك في الفعل وليس في فاعله، فإذا قال:"أفعلت؟" فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنه لايدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة، وإذا قال:"أأنت فعلت؟"، كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفس الفعل تردد، ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أكان الفعل أم لم يكن، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه»[3]، فقصد الآية وما ورد من الأمثلة هو بمثابة تقرير الفعل وإنكار له لم كان، أو تقرير الفاعل وتوبيخ له على ما فعله.

ب – الاستفهام بالهمزة في الفعل المضارع، فيكون قصد المتكلم فيه تقريرا أو إنكارا على حسب حال الخطاب حالا أو استقبالا، فإذا كان الخطاب في الحال كان القصد هو التقرير، «وذلك أنك إذا قلت:"أتفعل؟" و"أأنت تفعل؟"لم يخل أن تريد الحال أو الاستقبال. فإن أردت الحال كان المعنى شبيها بما مضى في الماضي...وإن أردت بـ "تفعل " المستقبل، كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم أنه لا يكون، ولا ينبغي أن يكون، فمثال الأول:

[1]–المصدر السابق، ص111.

[2]– نفسه، ص113.

[3]–نفسه، ص114.

قول امرئ القيس:

أيقتلُني والمشرفيُّ مُضاجعي ** ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوال؟

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدَّدَه بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه.

ومثال الثاني، قولك للرجل يضيع الحق:"أتنسى قديم إحسان فلان؟ أتترك صحبته وتتغير عن حالك معه لأن تغير الزمان؟" كما قال الشاعر عمارة بن عقيل :

أأترك أَنْ قَلَّتْ دراهمُ خالد ** زيارتَه؟ إنِّي إذا للئيمُ»[1]،

والقصد إنكار ما يكون في البيت الأول وإنكار ما لا ينبغي أن يكون في الثاني.

وإذا قصد المتكلم تقدم الاسم الذي هو الفاعل على الفعل المضارع، فالإنكار أن يكون هو بل غيره، ومثله«أنك إذا قلت:" أأنت تمنعني؟"، "أأنت تأخذ على يدي؟"، صرت كأنك قلت: إن غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي، ولست بذاك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك هذا، إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز، ولأنه ليس في وُسعه»[2].

ج – قصد المتكلم في تقديم المفعول به في جملة الاستفهام إنكار وقوع الفعل عليه«فإذا قلت:"أزيداً تضرب؟"، كنت قد أنكرت أن يكون "زيد" بمثابة أن يضرب، أو بموضع أن يجترأ عليه ويستجاز ذلك فيه، ومن أجل ذلك قدم "غير"في قوله تعالى ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا﴾، الأنعام، آ: 14.

وقوله عز وجل :﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ الأنعام،آ:40. وكان له من الحسن والمزية والفخامة، ما تعلم أنه لايكون لو أخر فقيل :"قل أأتخذ غير الله وليا؟"و"أتدعون غير الله؟" وذلك لأنه قدر بالتقديم معنى قولك:"أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك؟ وأيكونَ جهلٌ أجهلَ وعمًى أعمى من ذلك؟"..»[3].

د – ويتضح قصد المتكلم في الجمل المنفية اسمية كانت أوفعلية، ومثال ذلك «أنك إذا قلت:"ما قلت هذا"، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك وكنت نوظرت في شيء لم يثبت انه مقول؟

وإذا قلت:"ما أنا قلت هذا"، كنت نفيت ان تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول

[1]– المصدر السابق، ص116، 117.

[2]–نفسه، ص118.

[3]–نفسه، ص121، 122.

ومنه قول المتنبي:

وما أنا أسقمتُ جسمي به ** ولا انا اضرمتُ في القلب نارا

والمعنى، كما لايخفى، على ان السقم ثابت موجود، وليس القصد بالنفي إليه، ولكن أن يكون هو الجالب له، ويكون قد جرَّه إلى نفسه»[1].

هـ- تقديم المفعول به وتاخيره في الجملة المنفية، فإذا قلت :"ما ضربت زيدا"، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا.

وإذا قلت:"ما زيدا ضربت"، فقدمت المفعول،كان المعنى على ان ضربا وقع منك على إنسان وظُن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت ان يكون إياه»[2].

1-2: التعريف والتنكير:

أ- التعريف: تختلف أغراض التعريف عن أغراض التنكير سواء كان ضمير خطاب أوغيبة أو اسم موصول أو إسم إشارة أو معرفا بالألف واللام، وكلها معارف يختار منها المتكلم ما يتوافق مع قصده في الخطاب، ومن الأمثلة على قصد المتكلم:

- قصد المتكلم بالتعريف بالإضافة الاختصار والإيجاز؛ «لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها، كقول جعفر بن علبة، وكان مسجونا بمكة فزارته صاحبته مع ركب من قومها فلما رحلت قال:

هوايَ مع الركب اليمانين مُصعِد *** جَنيبٌ، وجُثماني بمكة مُوثَق

وأراد بقوله:(هواي):الذي أهوى وأطلق الهوى على المهوى مجازا، قالوا وحسن هذا الاختصار لان الشاعر ضائق وسجين وهذا أخصر طريق يؤدى به المعنى»[3].

- قصد المتكلم من التعريف باسم الإشارة التحقير في القرب والتعظيم في البعد، «وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقير، كقوله تعالى﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ

[1]-المصدر السابق، ص 124، 125.

[2]-نفسه، ص126.

[3]- مُحَمَّد مُحَمَّد أبو موسى، خصائص التركيب، ص211. والقزويني الإيضاح، ص 49. وعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، دط، 1367هـ، 1949م، ج1، ص120.

ءَالِهَتِكُمْ ﴾الأنبياء،آ:36. وربما جعل البعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾يوسف، آ:32. لم تقل "فهذا" وهو حاضر؛ رَفعاً لمنزلته في الحسن، وتمهيدا للعذر في الافتتان به»[1]، فتوظيف الإشارة القريبة أو البعيدة لا يستند فيها على شيء سوى قصد المتكلم، ومثل هذا في كتاب الإيضاح كثير.

ب- التنكير: يأتي المسند إليه نكرة لأن قصد المتكلم إفادة معنى النكرة، وتفيد معنى الإفراد والنوعية وهما الأساسيان في قصد المتكلم، ويتولد عنها معان أخرى يقصدها المتكلم حسب الحال والمقام، ومنها التعظيم والتهويل والتحقير، والتقليل والتكثير، ومن أمثلة قصد معنى التنكير: التنكير للإفراد أو للنوعية، قال تعالى﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾القصص، آ 20؛ أي فرد من أشخاص الرجال، أو للنوعية كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾البقرة آ:7؛ أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

ويضاف لقصد النوعية قصد التعظيم، قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾البقرة، آ 179، «فيحتمل النوعية والتعظيم؛ أي لكم في هذا الجنس من الحكم – الذي هو القصاص – حياة عظيمة؛ لمنعه لما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى قدروا، أو نوع من الحياة، وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص، فإن الإنسان إذا هم بالقتل تذكر القصاص فارتدع، فسَلِم صاحبه من القتل وهو من القَوَد، فتسبب لحياة نفسين»[2].

2- تداولية المخاطب :

تأتي مركزية المخاطب في الدرجة الثانية بعد قصد المتكلم، الذي غايته تحقيق الوضوح والإفهام للمخاطب، فإذا كانت تداولية المتكلم هي القصد فإن تداولية المخاطب الإفادة وحسن السكوت، يقول ابن فارس: «أما واضح الكلام – فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب»[3]، ولا يعتبر الكلام كلاما إلا إذا حقق الإفادة والإفهام، «والكلام ما سُمع وفُهم»[4]، والمعتبر عند النحاة كلاما ما يحسن السكوت عليه، إيماء

[1]-القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص39، 45، 46.
[2]-نفسه، ص49، 51.
[3]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص73.
[4]- نفسه، ص81.

منهم إلى مراعاة أذن السامع، والمتكلم لا يمكن فصله عن السامع؛ لأن العملية الحوارية التواصلية تقتضي وجود متكلم وسامع، والذي بدوره يكون متكلما والعكس.

ومن الأمثلة على ذلك:

2-1: الإيضاح بعد الإبهام:

وهذا النوع لايُعْمد إلى استعماله إلا لضرب من المبالغة، فإذا جيء به في كلام فإنما يفعل ذلك لتفخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنه هو الذي يطرق السمع أولا. فيذهب بالسامع كل مذهب»[1]، وله عدة أغراض منها:

- رؤية المعنى في صورتين مختلفتين.
- تمكن المعنى في النفس فضْلَ تمكن، فإن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال والإبهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه على ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقي كذلك تمكن فيها فضْلَ تمكن، وكان شعورها به أتم.
- اكتمال اللَّذة بالعلم به. فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألَمٌ، وإذا حصل الشعور به من وجه دون وجه، تشوفت النفس إلى العلم بالمجهول، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة، وبسبب حرمانها عن الباقي ألم. ثم إذا حصل لها العلم به: حصلت لها لذة اخرى، واللذة عقب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم.
- الإيضاح بعد الإبهام في باب نعم وبئس؛ إذ لو لم يقصد الإطناب لقيل: نعم زيد وبئس عمرو.
- تفخيم الأمر وتعظيمه، قال تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾الحجر آ: 66، ففي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر، وتعظيم له»[2].

قال الزمخشري في الكشاف: «وفسَّر((ذلك الأمرَ)): بقوله:((أن دابر هؤلاء مقطوع))، وفي إبهامه وتفسيره تفخيم للأمر وتعظيم له»[3].

وترتكز تداولية المخاطب على قصد المتكلم إلى إبهام معنى متقدما في الخطاب وترك السامع في حيرة وتفكر وتشوق إلى معرفته، ثم يصرح به ويفسر، ولا يفسر الإبهام دائما بل قد يرد الكلام مبهما ولا تفسير له

[1]- ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2، دت، القسم الثاني، ص196.

[2]- ينظر: القزويني، الإيضاح،ص151، 152. وكذا أحمد مطلوب، بحوث بلاغية الفصاحة البلاغة. المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، دت، ص131، 132.

[3]- الزمخشري، الكشاف، ج3، ص413.

ويترك المجال للمخاطب للتفسير والتأويل، ومثل هذا في القرآن كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾الإسراء، آ9، أي للطريقة، أو الحالة، أو الملة التي هي أقومها وأشدها، وأي ذلك قدر لم تجد له مع الإفصاح ذوق البلاغة الذي تجده مع الإبهام، وذلك لذهاب الوهم فيه كل مذهب، وإيقاعه على محتملات كثيرة.

وفي قوله تعالى: ﴿ فَغَشِّىٰهَا مَا غَشِّىٰ ﴾، النجم، آ: 54، فأبهم الأمر الذي غشاها به، وجعله عاما، وذلك أبلغ؛ لأن السامع يذهب وهمه فيه كل مذهب.

ومنه قول الشاعر دريد بن الصمة:

صبا ما صبا حتى علا الشيبُ رأسَه *** فلما علاه قال للباطل ابْعَدِ

فقوله:(صبا ما صبا) من الإبهام الذي لو قدَّرْت ما قدَّرت في تفسيره لم تجد له من فضيلة البيان ما تجد له مع الإبهام»[1]، وفي هذه الأمثلة وغيرها مما لايمكن حصره ندرك أن الكلام يرتكز على عنصرين لا غنى لأي كلام عنهما :

- قصد المتكلم الذي لابد منه في تحقق الكلام؛ إذ لا يصح كلام النائم والساهي لغياب عنصر القصدية فيه والإفادة وحسن السكوت، وللمتكلم الحرية في أن يختار ما يناسبه حسب مكانة مخاطبه ومقام الخطاب.
- اجتهاد المخاطب في فهم مراد المتكلم من الخطاب، فيجنح إلى التأويل بحثا عن قصد المتكلم، وهذا ما يؤدي إلى تعدد التفسيرات بتعدد اجتهادات المخاطَبين، وكلها تروم الوصول إلى قصد المتكلم.

2-2: الحذف.

يرجع سر حسن التراكيب وجمالها في كثير من الأحيان إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف إحدى عناصر مكونات الجملة قصد إبراز قوة العبارة وحسن حبكها وإيحائها، واستدلالا على قوة نفسه وقدرته على البيان وصفاء قريحته وصحة ذكائه وصدق فطرته، ذلك لأن المستمع المتذوق«لا يجد متاع نفسه في السياق الواضح جدا، والمكشوف إلى حد التعرية، والذي يسيء الظن بعقله وذكائه، وإنما يجد متعة نفسه حيث يتحرك حسه وينشط؛ ليستوضح ويتبين ويكشف الأسرار والمعاني وراء الإيحاءات والرموز، وحين يدرك مراده، ويقع على طلبته من المعنى يكون ذلك أمكن في نفسه وأملك لها من المعاني التي يجدها مبذولة في حاق

[1]- ابن الأثير، المثل السائر، القسم الثاني، ص198، 201.

اللفظ»[1]، وفي هذا السياق يقول عبد القاهر في الحذف «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ»[2].

ويعتبر الحذف من أجل المباحث التداولية التي يولَى الاهتمام فيها بالمخاطَب (السامع)، ولذلك اشترط البلاغيون في الحذف حضور القرينة وحال المستمع بالدرجة الأولى، و«الحذف لا بد له من قرينة»[3]، لأن الحذف فرع عن أصل ولا يصار إليه إلا بقرينة، وقرينة الحال مرتبطة أشد الارتباط بحال السامع، وذلك«إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره – نحو قولك – إذا رأيت رجلا قد سدد سهما فسمعت صوتا: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاس، أو رأيت قوما يتوقعون هلالا، ثم سمعت تكبيرا قلت: الهلالَ والله، أي: رأوا الهلال»[4].

ومن أمثلة تداولية الحذف:

ما جاء في كتاب سيبويه: **باب الحذف لعلم المخاطب ما يعني فجرى مجرى المثل**: من ذلك قوله: « وحذفوا كما قالوا: حينئذ الآن، وإنما يريد حينئذ واسْمَعْ إليَّ الآن، فحذف "واسمع"»[5].

ومن ذلك حذف المستثنى فيه بعد (ليس إلا)، و(ليس غير)«كأنه قال ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني»[6].

– حذف الفعل لاستغناء المخاطِب عنه، « وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسَه. وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما فيه عن عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيدٍ.أو رأيت رجلا يقول: أَضْربُ شرَ الناس، فقلتَ: زيداً»[7].

ومن المعاني التداولية التي جاء ذكرها في كتب البلاغة ما أورده الجرجاني في دلائل الإعجاز معلقا على قول البحتري وهو يذكر محاماة الممدوح عليه، وصيانته له، ودفعه نوائب الزمان عنه :

---

[1]– محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص153، 154.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 146.

[3]– القزويني، الإيضاح، ص77.

[4]– المبرد، المقتضب، ج 4، ص129.

[5]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص 223.

[6]– نفسه، ج2، ص344، 345.

[7]– نفسه، ج1، ص253.

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي من تحامُلِ حادث *** وسَوْرَةِ أيَّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْم

الأصل لا محالة: حزَزْن اللحم إلى العظم، إلا أن في مجيئه به محذوفا، وإسقاطه من النطق، وتركه في الضمير، مزية عجيبة وفائدة جليلة.

وذلك أن من حِذْقٍ الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعا يمنعه به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئا غير المراد، ثم ينصرف إلى المراد. ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال: "وسورة أيام حزَزْن اللحم إلى العظم"، لجاز أن يقع في وهم السامع إلى أن يجيء إلى قوله: "إلى العظم"،أنَّ هذا الحزَ كان في بعض اللحم دون كله، وأنه قطع ما يلي الجلد ولم ينته إلى ما يلي العظم. فلما كان كذلك ترك ذكر "اللحم" وأسقطه من اللفظ، ليبرئ السامع من هذا الوهم، ويجعله بحيث يقع المعنى منه في أُنُف الفهم، ويتصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم حتى لم يردَّه إلا العظم»[1].

3- **تداولية الخطاب:**

لقد أولى الدَّرْسان: النحوي، والبلاغي على وجه الخصوص عناية كبيرة بتداولية الخطاب في كثير من المباحث وخاصة تلك التي تهتم بانتقال دلالة الأساليب من دلالات أصلية إلى دلالات فرعية يقتضيها الخطاب، مثل أسلوب الاستفهام والأمر والنهي والتمني والنداء، وخروج الألفاظ عن خلاف مقتضى الظاهر، بالإضافة إلى مباحث أخرى كالتقديم والتأخير.

فأسلوب الاستفهام ينتقل من السؤال إلى دلالات أخرى بحسب ما تراءى من قرائن الأحوال، «فيقال ما هذا؟ ومن هذا؟ لمجرد الاستخفاف والتحقير، ومالي؟ للتعجب قال تعالى حكاية عن سليمان: ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾النمل، آ:20، وأيما رجل؟ وكم دعوتك؟ للاستبطاء، وكم تدعوني؟ للإنكار، وكم أحلم؟ للتهديد، وكيف تؤذي أباك؟ للإنكار، والتعجب والتوبيخ»[2]، فهذه المعاني كلها من مقتضيات أحوال الخطاب.

وكثيرا ما يعدل بالخطاب وذلك بأن يخرج عن مقتضى الظاهر من الإضمار إلى الإظهار والعكس، وهذا لعدة معان يقتضيها الخطاب، ويأتي الضمير في موضع الظاهر مكان الشأن والقصة؛ « ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون، فيتمكن

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص171، 172.

[2]- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ، 2000 م، ص424.

المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة، قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾، الاخلاص،آ:1، وقال: ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾المومنون، آ:117. وقال: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾الحج، آ:46، وقد يكون العكس فيوضع الظاهر موضع المضمر، فتنتج كثيرا من الدلالات الخطابية منها:

- كمال العناية بتمييزه وتخصيصه بالحكم، ومنه قول ابن الراوندي:

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيت مذاهبه ** وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة ** وصيَّر العالم النِّحريرَ زنديقا

الشاهد فيه: وضع المظهر الذي هو اسم إشارة موضع المضمر لكمال العناية بتمييز المسند إليه لا لاختصاصه بحكم بديع عجيب الشأن، وهو هنا جعل الأوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا.

- الادعاء على كمال ظهوره كأنه محسوس بالبصر ومنه قول الشاعر:ابن الدُّمَيْنَة:

تعالَلْتِ كي أشجى، وما بكِ علةٌ ** تريدين قتلي، قد ظفرتِ بذلكِ

الشاهد فيه: وضع اسم الإشارة موضع المضمر، لا دعاء كمال ظهوره، وإن كان من غير باب المسند إليه.

وإذا كان الظاهر غير اسم إشارة أفاد:

- التمكين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾الإسراء، آ: 105.
- إدخال الرَّوع في ضمير السامع وتربية المهابة.
- تقوية داعي المأمور، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾آل عمران، آ : 159.
- ويأتي للاستعطاف وومنه قول الشاعر:

إلهي عبدك العاصي أتاكا *** مقرًّا بالذنوب قد دعاكا

فإن تغفرْ فأنت لذاك أهلٌ ** وإن تطْرُد فمن يرحم سواكا

الشاهد فيه: وضع المظهر-وهو "عبدك"- موضع المضمر وهو "أنا" للاستعطاف، وهو: طلب العطف والرحمة، إذ ليس فيه ما في المظهر من استحقاق الرحمة وترقب الرأفة»[1].

[1]- ينظر: القزويني، الإيضاح، ص66، 67. وعبد الرحيم بن أحمد العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، ج1، ص 147، 159، 170.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾سبأ، آ 43.حيث جاء المظهر موضع المضمر لمعنى يقتضيه الخطاب الذي هو إظهار عناد الكفار واستمرارهم على الكفر، وفي هذا المعنى يقول الزمخشري في قوله تعالى: ((وقال الذين كفروا)) وفي أن لم يقل وقالوا، وفي قوله: ((للحق لما جاءهم)) وما في اللاَّمين من الإشارة إلى القائلين والمقول فيه، وفي لما من المبادهة بالكفر: دليل على صدور الكلام عن إنكار عظيم وغضب شديد، وتعجيب من أمرهم بليغ، كأنه قال : وفال أولئك الكفرة المتمردون بجراءتهم على الله ومكابرتهم لمثل ذلك الحق النيّر قبل أن يذوقوه((إن هذا لسحر مبين)) فبتوا القضاء على أنه سحر، ثم بتوه على أنه بيّن ظاهر لكل عاقل تأمله سماه سحرا.»[1].

ولا يقتصر العدول عن وضع الظاهر موضع المضمر وكذا العكس وما يصاحبه من عدول دلالي على هذا فحسب؛ بل هناك انتقال أو عدول آخر في أساليب الخطاب أسماه البلاغيون "بالإلتفات " وهو في تعريف ابن الأثير انتقال«عن صيغة إلى صيغة، كانتقال من خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أومن فعل ماض إلى مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض »[2]، والاستدلال على هذا كله كثير في كتب البلاغة قد لايتسع المقام للاستفاضة فيها.

والأصل في الخطاب تخصيصه، لكن قد يأتي خاصا ويراد به عموم تداولية الخطاب، «وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غير معين، كما تقول: "فلان لئيم، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك "فلا تريد مخاطبا بعينه، بل تريد، إن أُكرم، وإن أُحسن إليه، فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾السجدة، آ:12، أُخرج في صورة الخطاب لما أُريد العموم؛ للقصد إلى تفظيع حالهم، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راء مختص به، بل كل من تتأتى منه رؤية داخل في الخطاب»[3]، وفي الآية زجر لجميع الناس من أن يتبعوا سبيل المجرمين في كل جيل من أجيال البشرية، وعدم التعيين يقتضي أن يكون الخطاب عاما لا يختص بشخص دون غيره، مما يعطي فسحة للمتلقي من فهم

[1]- الزمخشري، الكشاف، ج5، ص129.

[2]- ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص168.

[3]- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، ص 42.

الخطاب وتأويله، وهذا ما جعل الزمخشري يُجَوِّز أن يكون الخطاب في الآية موجها للنبي عليه الصلاة والسلام والمراد منه التمني، كأنه خاطبه بقوله: وليتك ترى، ويجوز أن يكون الخطاب عاما لكل واحد»[1].

تداولية الخطاب في أساليب الجمل الفعلية والاسمية، وخاصة ما تعلق منها بأسلوب الإخبار بحيث يتم العدول من الأولى إلى الثانية لأغراض خبرية، قال ابن الأثير: «وإنما يعدل عن أحد الخطابين على الآخر لضرب من التأكيد والمبالغة. فمن ذلك قولنا: قام زيد، وإن زيدا قائم، فقولنا:[قام زيد]، معناه الإخبار عن زيد بالقيام، وقولنا:[إن زيدا قائم]، معناه الإخبار عن زيد بالقيام أيضا إلا أن في الثاني زيادة ليست في الأول، وهي توكيده بإن المشددة التي من شأنها الإثبات لما يأتي بعدها، وإذا زيد في خبرها اللام، فقيل: [إن زيدا لقائم]،كان ذلك أكثر توكيدا في الإخبار بقيامه»[2]، فحال المخاطب هو الذي يقيد توجيه الخطاب ويلزم المتكلم الانتقال من الفعلية إلى الاسمية، ومن الخطاب غير المؤكد إلى الخطاب المؤكد.

ومن الأساليب الخطابية التي بحثها النحاة أسلوب القسم، فقد أقاموا بنية القسم على الأدوار التخاطبية بين المتكلم والمخاطب وواقع الخطاب، ورغم اقتصار النحاة على ركنين أساسيين لخطاب القسم، إلا أنهما لايلبيان جميع ما يحتويه خطاب القسم من عناصر، وتتمثل هذه العناصر فيما يأتي:

1- القسم أو الحِلف أو العمل اللغوي الذي يأتيه المتكلم.
2- المقسِم أو الحالف، وهو المتكلم الذي يجري عمل القسم.
3- ما يجعل عرضة لليمين، وقد يطلق عليها موضوع الخطاب.
4- المقسَم له وهو المحلوف له، وهو المخاطب المقصود بالقسم.
5- المقسَم عليه أو المحلوف عليه، أو ما يسمى بجواب القسم.

وتجتمع كل هذه العناصر لتؤدي دورا تخاطبيا يتلخص في:

. متكلم ⟵ متكلم مقسم

مخاطب ⟵ مخاطب مقسم له.

كلام ⟵ مقسم عليه أو جواب القسم، وهو موضوع الخطاب.

[1]- ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج5، ص31.

[2]- ابن الأثير، المثل السائر، القسم الثاني، ص 234.

وقصد المتكلم من القسم هو دفع ما يكون في نفس المخاطب من شك أو تردد أو إنكار لما سيقوله المتكلم»[1].

وقصد المتكلم من خطاب القسم هو نفي ما تعلق بذهن السامع وتوكيد الخبر قال سيبويه: «اعلم أن القسم توكيد لكلامك»[2]، وقال ابن هشام في مغني اللبيب: «ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس»[3]، ونفيُ ابنِ هشام التأسيسَ عن جملة القسم دليل على أنها غير تامة الفائدة، وتمامها يكمن في جوابها، وهذا ما يجعلها جملة أو قولا، لا كلاما. قال ابن جني: «وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله؛ أي كان قسمي هذا لكان كلاما، لكونه مستقلا، ولو أردت به صريح القسم لكان قولا، من حيث كان ناقصا؛ لاحتياجه إلى جوابه. فهذا ونحوه من البيان ما تراه»[4]، ونجد هذا نفسه عند سيبويه ملمِّحا إلى أن جملة القسم لاتعد كلاما، «واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه»[5].

ومن المباحث التي عُنيت بتداولية الخطاب مبحث التقديم والتأخير، ولقد رد النحاة سبب التقديم والتأخير إلى العناية والاهتمام وهذا توجيه نمطي قاصر في نظر الجرجاني؛ لما فيه من تضييقٍ لهذا الأسلوب في معنى واحد وهو"الاهتمام والعناية" وجعله يسع كل خطاب، فدعا إلى تعميق الفهم وتجاوز قصور النحاة في المسألة، موردا لها من الأمثلة والشواهد ما يدل على عمقه البلاغي، قال الجرجاني: «واعلم أنَّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام...وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: "إنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم"، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم، ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر "التقديم والتأخير" في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى أنك ترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه نوع من التكلف »[6].

ويذكر الجرجاني ما يخرج إليه التقديم والتأخير من الوظائف غير وظيفة الاهتمام والعناية مجملا ذلك في وجهين:

- تقديم على نية التأخير.

---

[1]- محمد الشاوش، أصول النظرية النحوية، ج2، ص740، 744.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص104.

[3]- ابن هشام، مغني اللبيب، ج5، ص141.

[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص19.

[5]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص104.

[6]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص107، 108.

- تقديم لاعلى نية التأخير.

وفصل القول في هذين الوجهين مستخرجا منهما ما يتفرع عنهما من الوظائف فيما يلي:

- دلالة الإخبار، وهذا إذا تعلق الأمر في وقوع الفعل على إنسان بعينه، بغض النظر عن من أوقعه نحو "قتل الخارجيَ زيدٌ"، وقصد المتكلم الإخبار أن الخارجيَ قد قتل، وإن أريد الإخبار بالقاتل قدم نحو: قتل زيدٌ الخارجيَ.
- دلالة الشك والتردد، وذلك في الاستفهام بالهمزة في الفعل الماضي، نحو : "أفعلت هذا؟"، و "أأنت فعلت هذا؟"، فالتردد في الفعل والشك فيه يوجبه التقديم، والتردد في الفعل يوجبه مثل ذلك.
- دلالة التقرير، وذلك في استفهام التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿62﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾الأنبياء، آ:63، «لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا إلى الفعل بقولهم: ((أأنت فعلت هذا؟))، وقال هو عليه السلام في الجواب(بل فعله كبيرهم هذا)، ولو كان التقرير بالفعل كان الجواب(فعلتُ، أو لم أفعل)»[1]، والفرق بين تقديم الفعل أو الاسم أن تقديم الفعل يقره به من غير أن يردده بينه وبين غيره، وهذا بخلاف تقديم الاسم الذي يفيد تردد الفعل بينه وبين غيره.
- دلالة الإنكار والتوبيخ«وهو أن يكون الإنكار في كون الفعل قد كان من أصله، ومثاله قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾الإسراء، آ:40، وقوله عز وجل: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾الصافات، آ:153، 154. فهذا رد على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم. وإذا قدم الاسم صار الإنكار في الفاعل»[2].

وخلاصة القول فيما سبق ذكره يتبين للناظر في تلك النماذج التي تم عرضها في هذا المبحث أن القول عن البنية النحوية العربية إنها بنية صورية لا تحمل أي معنى أو دلالة، وأن النحاة لم يتجاوزوا حدود الشكل من البنية، هذا محض ادِّعاء بلا بينة ومجرد إطلاق الكلام دون إعمال النظر في نصوص النحاة، ولقد سلف وأن رأينا أن أبواب النحو العربي ومسائله وقضاياه كلها لا تخلو من الإشارة إلى المعنى.

[1]- المصدر السابق، ص 113.

[2]- نفسه، ص114.

كما لا يمكن لدارس البنية النحوية أن يغفل تلك الإشارات الدلالية والتداولية التي ترد عن النحاة أثناء عرضهم لمسائل النحو مثل إشارتهم إلى القصد، والإفادة وحسن السكوت، وكلها مفاهيم ذات حمولة تداولية، وقد بسطنا القول فيها داعمين إياها بنماذج من كتب النحاة والبلاغيين.

وهنا ينبغي أن نفرق بين البنية النحوية باعتبارها علاقات تحكمها قوانين، كالحديث عن العامل والمعمول وما يعتريهما من ذكر وحذف، وفصل وتقديم وتأخير، وبين البنية النحوية وهي آلية من آليات التواصل لا صلة لها بما يحدث في البنية سوى تحقيق الإفهام.

والبنية النحوية ينظر إليها من وجهات لسانية متباينة حسب اتِّجاهات البحث اللساني، فتتم دراستها ضمن إطار دلالي، انطلاقا من كون هذه العبارات الشكلية المتراكبة لها وظائف معينة. وضمن إطار تداولي، إذا ما روعي في البنية الفرد المتكلم والحالة الاجتماعية والنفسية، كما تدرس في الإطار الشكلي أو الصوري، وهو ارتباط الوحدات الشكلية مع بعضها في عبارات مركبة، كما هو شأن النموذج النحوي التوليدي التحويلي الذي سنبسط القول فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: البنية النحوية في النموذج النحوي التوليدي التحويلي

المبحث الأول:الأسس الفكرية والمسارات العلمية للبنية في النحو التوليدي

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنية النحوية في النحو التوليدي.

المبحث الثالث: البنية النحوية في المنجز اللساني التوليدي العربي

الفصل الثاني:البنية النحوية في النموذج النحوي التوليدي التحويلي

المبحث الأول:الأسس الفكرية والمسارات العلمية للبنية في النحو التوليدي

لقد اِتَّسم النتاجُ المعرفيُّ والنشاطُ العلميُّ في الحقل اللساني بالتراكمية، سواء على المستوى التعاقبي للنظريات أو على مستوى التعديل المستمر في إطار النظرية الواحدة، ومن هنا نستطيع أن نميز بين تصورين في تاريخ الفكر اللساني العلمي:[1]

- تصور تصنيفي.
- تصور تفسيري.

هذان هما المنهجان السائدان في الدرس اللساني، إذ يعتمد التصور التصنيفي على الملاحظة والتجربة والاستقراء، أما التصور التفسيري؛ فهو« يقوم على فكرة مفادها أن تطور العلم رهين بوضع فرضيات عامة كلية وشاملة يتم التحقق منها على ضوء المعطيات الواقعية»[2]، والتصور الافتراضي الذي تأسست عليه النظرية التوليدية هو تصور فرَضه وأملاه مقياس تقدم النشاط العلمي الذي«لا يرجع أساسا للتجارب المخبرية التجريبية والتحليلات التكنولوجية فحسب، بل إن النضج العلمي الذي وصلته كثير من العلوم البحثة راجع لكونها تقوم على تصور افتراضي في تفسير الظواهر المعروضة للتحليل العلمي»[3]، وهذا لا يعني استبعاد التجربة لأن كليهما مكمل للآخر، «ففي المنهج التجريبي تُعطى الأولوية للمعطيات التي تمكن من الوصول إلى القوانين. أما التصور الافتراضي؛ فالأولوية والحسم يكونان للمبادئ العامة التي تقوم على افتراض عام يفسر الظواهر المعروضة للدراسة. وطبيعي أن الافتراض لا تقلل من أهمية التجربة والمعطيات في كل نشاط علمي مهما كانت درجة إتقانه ومستواه التجريدي»[4]، والتصور الافتراضي يقوم على ركيزتين:

أ- الافتراض الكلي الشمولي.

ب- التنبؤ بوقوع ظواهر جديدة مماثلة في ضوء الظواهر المدروسة.

---

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من نموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م، ص13.

[2]- نفسه، ص14.

[3]- نفسه، ص14.

[4]- نفسه، ص15

فنحن إذن أمام مبدأين أساسيين في النظرية:

- مبدأ التعميم في التفسير.
- مبدأ التنبؤ في العلم.

أولا: الأسس الفكرية:

1- النماذج النحوية والكفاية اللسانية:

تبنى النماذج النحوية القائمة على وصف اللغات في إطار النظرية اللسانية التي تمدنا بالكيفية التي يكون عليها النحو في لغة معينة، وهذه الأخيرة ناتجة عن فرضية العمل المؤسسة لها، والمعول الأساس للنظرية في بناء نموذجها النحوي هو اللغة، وهي«عبارة عن جميع الجمل التي تولدها هذه اللغة، وهذه الجمل إما أن تكون جملا محدودة أو غير محدودة»[1]، وتقوم النظرية بتقديم النموذج الذي يتلاءم مع مادة لغة معينة، فيكون العمل بشكل تصاعدي كما في الشكل الموالي:

اللغة⟸النموذج النحوي⟸ النظرية اللسانية ⟸ فرضية العمل المؤسسة.

ومنهج تشومسكي في اللسانيات التوليدية يتجه في اتِّجاه واحد بشكل تنازلي كما هو موضح في الشكل التالي:

الفرضية المؤسسة(طبْعِية) ⟸ النظرية اللسانية (اللسانيات التوليدية) ⟸النموذج النحوي(التركيبي)اللغة(كل اللغات).

وهدف النموذج النحوي إنما هو الوصول إلى تحقيق كفايات ثلاث:

كفاية الملاحظة: ويقوم على الملاحظة المباشرة لجمل اللغة، وإعطاء وصف صحيح للمعلومات اللغوية، وتمييز نحوها من غيره.

كفاية وصفية: وهي تقديم وصف تام للقدرة اللغوية الكامنة وراء توليد الجمل النحوية في لغة معينة.

كفاية تفسيرية: وهي تقدم تفسيرا عاما لآلية إنتاج الجمل وتأويلها، وتفسير خاصية الإبداع اللغوي وطريقة اكتساب الطفل للغة، كما تفسر قدرة متكلم اللغة على إنتاج عدد لاحصر له من الجمل بعناصر

[1]- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م، ص94.

محدودة، وهذه الكفاية خاصة بالنحو التوليدي»[1]، وتختبر كفاية النموذج النحوي على مستوى تحليل البنية التركيبية في قدرته على تفسير جوانب التشابه والاختلاف واللَّبس في البنى التركيبية؛ بأن يفسر تعدد التأويلات الدلالية للبنية الواحدة، أو أن يكون لبنيتين مختلفتين تأويل دلالي واحد في البنية العميقة»[2]، ولا يقتصر دور التفسير على توليد البُنى النحوية في البنية العميقة انطلاقا من مبدأ الكفاية فحسب؛ بل لا بد أن ينظر إلى موافقتها لجانب الاستعمال أو الأداء الكلامي. وهذا من قبيل الشروط الخارجية، أما الشروط الداخلية فهي:

- التَّعميم بحيث تكون التصورات النظرية في استقلال تام عن اللغة المقعد لها.
- أما البساطة؛ فهي تعني تفسير أكبر قدر من المعطيات اللغوية بأقل عدد ممكن من القواعد والرموز، إلا أن معيار البساطة عند تشومسكي له مفهوم آخر وهو إقصاء واستبعاد الأنحاء المعقدة واختيار الأنحاء الملائمة والمناسبة»[3]، وهذا ما جعله يقصي كثيرا من اللغات من الدراسة ونعتها بالهامشية، من هذه اللغات: اللغة العربية.

ويجدر بنا أن نقف على مجموعة من الأسس الفكرية والمفاهيم العلمية التي انْبنى عليها النحو التوليدي، والتي تمثل اللبنة الأساس في نشأة النظرية التوليدية.

1-1- النحو الكلي:

إن منهج اللسانيات المعاصرة هو الاهتمام بالأنحاء الخاصة للغات وكشف أبنيتها، ولقد تجاوز تشومسكي هذا المفهوم إلى إنشاء نحو تشترك فيه كل اللغات البشرية، وسماه النحو الكلي أو العالمي، وكان منطلقه هو اعتبار اللغة والعقل آليتين مرتبطتين عند جميع البشر، ومشتركتين في تصور الواقع والتعامل معه، «ولا يقتصر عمل العقل اللغوي الإنساني على البنى النحوية المقبولة فحسب بل حتى الجمل غير المقبولة نحويا، وهذا عن طريق ما سماه تشومسكي بتقليب الظاهرة الواحدة لإنتاج العديد من الجمل المقبولة وغير المقبولة»[4].

مفهوم النحو الكلي(G. Générale): «هو مجموعة من القواعد الضمنية الموجودة في ذهن المتكلم السامع منذ ولادته وجودا فطريا، ثم تتفاعل والتجارب المتنوعة التي تعترض حياتهما؛ أي (المتكلم السامع)

[1]- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص22.
[2]-نفسه، ص23.
[3]- نفسه، ص23، 26.
[4]- ينظر : سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص174.

داخل المجتمع اللساني، فتتشكل لديهما المرحلة القارة من الملكة اللسانية الناضجة»[1]، ويرى غلفان أن النحو في نظرية تشومسكي يدل على معنيين:[2]

1- معنى عام: ويقصد به مجموع القواعد اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم...ويصفه بأنه آليةmécanisme؛ أي مجموع القواعد التي تعطي، على الأقل الخصوصية التامة والأوصاف البنيوية لمجموعة لامحدودة من الجمل النحوية.

2- معنى خاص: ويقصد به النظرية التي يسعى اللساني إلى بنائها، والقادرة على وصف الملكة اللغوية عند المتكلم بلسان معين وتوضيحها.

يمثل المعنى العام الحالة الأولية. والنحو الخاص الحالة المستقرة«فالحالة الأولية للذهن عبارة عن قواعد نحوية عامة ومشتركة تعد مدخلا للعمليات التي ستنطبق للتحول من حالة أولية إلى حالة خاصة مستقرة، وتعمل مجموعة من قواعد الخرج على تحويل اللغة المشتركة إلى لغة خاصة...وتولي نظرية النحو الكلي اهتماما بالغا برصد خصائص مستوى الوسيط الفاصل بين ما هو كلي في اللغات وماهو نحو خاص؛ أي نحو لغة بعينها، فكان من أهم ما أفرزه البحث في هذا المستوى نظرية المبادئ والوسائط (principles and parameters) لردم الهوة التي تقع بين النحو الكلي والأنحاء الخاصة»[3]، فالبرامترات أو الوسائط، هي عبارة عن فرضيات عينية صنعها تشومسكي ليفسر بها التغيرات والاختلافات البنيوية بين أنحاء اللغات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حماية النظرية من الإنهيار، ويقتضي النحو الكلي أن نميز بين نوعين من الأنحاء: نحو المرحلة الفطرية قبل أن يحتك بالتجارب، وهذا عام في كل اللغات، ونحو النواة أو الخاص يأتي بعد احتكاك النحو الكلي بالتجارب، فتبرز البرامترات التي تميز بين اللغات فتتشكل المرحلة القارة أو المستقرة من مراحل التعلم.

فهدف النحو إذا هو وصف الكفاية اللسانية أي قدرة الفرد المتكلم على التحكم في نظام خفي من القواعد لإنتاج الكلام. وإذا كانت الإبداعية اللغوية(créativité) في الإرث البنيوي الكلاسيكي "**سوسير وبنفنست**" عنصرا خارجا عن اللغة، فإنها عند **تشومسكي** مكونا داخليا محايثا للغة ومحكوما بالقواعد حتى

[1]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص57.

[2]- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص28، 29.

[3]-حسن بن علي الزراعي، اللسانيات وأدواتها المعرفية، تطبيقات نظرية وتجريبية على اللغة العربية، ط1، 2016م، ص41.

وإن كان انتهاكا لهذه القواعد»[1]، إلا أن ما عابه تشومسكي على البنيويين وقع فيه هو كذلك؛ حيث انتقل باللغة من فضاء الاستعمال إلى مستوى العرفان، فدراسة اللغة من أجل الوصول إلى حقيقة النفس، واعتبارها آلية من آليات الاستبطان هو منهج يدرس اللغة من خارجها وليس محايثا لها.

والفرق بين الجملة والنحو التوليدي أن الجملة هي النواة ومنطلق التحليل النظري والتطبيقي، أما النحو فهو آلية من آليات توليد الجمل وتمييز صحيحها من لاحنها.

ويتلخص النحو الكلي في مجموعة من القوانين المشتركة بين جميع اللغات، فهي لا تصف نحو لغة بعينها كما عهدت ذلك اللسانيات المعاصرة؛ بل اللغات البشرية جميعها منطوقها ومكتوبها.

وحقيقة النحو الكلي هو«عبارة عن نسق من الأوليات (Prinmitiyes) والمسلمات (Postulates) والمبادئ العامة (Principles). وهو مبني بشكل دقيق يعتمد قواعد استدلالية (rulesofinference) تجعل منه بنية استنباطية (deductive structure) مقيدة. وهو غنيٌّ بما يكفي من هذه العناصر مجتمعة لتمثيل ما يوجد من اختلافات بين اللغات وتغيرات داخلها. ويحوي علاوة على هذا برامترات(Praameters»[2].

1-2- الملكة اللسانية (La competancelinguisteique).

تمثل النظرية التوليدية تحولا وثورة في مناهج البحث اللساني وأسسه ومنطلقاته النظرية، فهي«تغيير من تركيز الاهتمام على السلوك ومنتجات السلوك إلى التركيز على نظام المعرفة الذي يكمن وراء استعمال اللغة وفهمها»[3]، وهي انتقال من اعتبار السلوك أساس اكتساب اللغة إلى المعرفة الضمنية للمتكلم بلغته، ووصف تشومسكي اكتساب اللغة عند السلوكيين – القائم على الإشراط ضمن مبادئ: المثير، الاستجابة، التعزيز– بالقصور؛ لأن المثيرات الخارجية لا يمكنها أن تلبي كل ما يحتاجه الطفل من المادة اللغوية المراد تعلمها، وأطلق عليه مرتضى جواد باقر 'فقر الاستثارة'، «وفقر الاستثارة نعني به المشاكل التي تكتنف المادة الداخلة "المدخلات" في عملية اكتساب اللغة، وتجعل من المستحيل تصور اكتساب الإنسان للغته عن طريق الإشراط

[1]– عبد الرزاق السومري، الجملة في النظرية التوليدية، قراءة في أعمال تشومسكي من النحو التوليدي إلى البرنامج الأدنوي، مقال، ص05، الموقع على الأنترنت: https:// anfasse.or على الساعة 00:00.

[2]– شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص57.

[3]– نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1413هـ، 1993م، ص19.

والقياس لوحدهما»[1]، فالمعطيات الخارجية مهما بلغت فهي محدودة، بخلاف القدرة الإبداعية للإنسان التي ليس لها تناهي، ويضاف إلى دوافع هذا التحول«الاهتداء إلى الجانب الخلاق في الظاهرة اللغوية وهو متصل بمرتبة الكلام من الظاهرة وهي مرتبة الأداء اللغوي، فهو إذن مقترن بالحقل اللغوي النفسي»[2]، وهو الحقل الذي يهتم بطبيعة اللغة واكتسابها واستخدامها.

والملكة اللغوية هي الخاصية الإبداعية التي يتميز بها النوع الإنساني عن النوع الحيواني، وانطلاقا من المبدأ الديكارتي يقرر تشومسكي أنه« لا يوجد مبرر جدي اليوم لتحدي الرأي الديكارتي القائل بأن القدرة على استخدام الإشارات اللغوية للتعبير عن الأفكار المكونة بحرية تشكل الفارق الحقيقي بين الإنسان والحيوان»[3]، ولا فرق عند تشومسكي بين اللغة وأي عضو من أعضاء جسم الإنسان، وهو ما صرح به من أنه«يمكن اعتبار اللغة بشكل معقول بمثابة عضو لغة بالمعنى الذي يتحدث به العلماء عن الجهاز البصري، أوجهاز المناعة، أوجهاز الدوران، بوصفها أعضاء من الجسم...نفترض على ذلك أن عضو اللغة يشبه الأعضاء الأخرى في أن خصيصته الأساسية هي تعبير عن المورثات والجينات»[4]، وبواسطة هذا العضو ينتج الإنسان جملا وتراكيب لغوية غير متناهية بقواعد نحوية محدودة، وتقتضي الملكة اللسانية عند تشومسكي أن الطفل مزود خِلْقة بجهاز اكتساب اللغة، انتقل إليه بيولوجيا لا دخل لإرادة الإنسان فيه، ومع تجاربه مع المجتمع اللغوي تتشكل لديه الملكة اللسانية القارَّة الخاصة بلغته التي يملكها والعناصر المشتركة بين ما يمكن تحققه من اللغات الإنسانية. وغالبا ما تسمَّى هذه النظرية اليوم بالنحو الكلي(UniversalGrammer) مطَوِّعين مصطلحا تقليديا لسياق جديد من البحث. ويمكن أن ينظر إلى النحو الكلي على أنه تحديد لسمات ملكة اللغة المحددة جينيا. كما يمكن أن ينظر إلى هذه الملكة على أنها (أداة اكتساب اللغة (AlanguageAcquisiiionDevice)؛ أي مكون فطري من مكونات العقل الإنساني يؤدي إلى إيجاد لغة خاصة عبر التفاعل مع التجارب الحاضرة، فهي أداة تحول التجربة إلى نظام مكتسب؛ أي إلى معرفة لغة أو أخرى»[5]، ويقتضي هذا أن نحو الأنحاء الخاصة يسند إلى قواعد نحوية مشتركة عند جميع البشر وفي كل اللغات، وهذه القواعد عبارة عن ملكات ذهنية لا تكتسب وإنما تنتقل إلى الإنسان جينيا وارثيا، فتنتج هذه

[1]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، عمان، ط1، 2002م، ص30.

[2]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص163.

[3]- تشومسكي، افاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار سورية، ط1، 2009م، ص33.

[4]- نفسه، ص35.

[5]- نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ص53.

الملكات قواعد نحوية عامة في كل اللغات، وما على الإنسان إلا الانغماس في المجتمع ليكتسب عن طريق التجربة بلغته الخاصة القارة انطلاقا من هذه القواعد العامة، والفرق بينها وبين النحو الخاصة في كون هذه تكتسب وتلك تنتقل وراثيا، وبناء على ما ذكر، فـ«الطفل يولد مزودا بمعرفة تامة بالنحو الكلي أو الكوني، ونعني بذلك أنه مزود بمخطط مثبت يستخدمه(...)لاكتساب اللغة)، فالطفل يمكن أن يكتسب أي لغة إنسانية كانت استنادا إلى معلومات جد ناقصة. ولذا اقتضى أن يمتلك الأشكال العامة المشتركة بين كل اللغات الإنسانية بوصفها جزءاً من تجهيزه العقلي الفطري. كما يلاحظ تشومسكي، كبرهان إضافي على وجود (ملكة اللغة) خاصة بالإنسان. إن أنظمة الاتصال الحيواني تختلف بصورة جذرية عن اللغات الإنسانية، فلهذه اللغات جميعا طاقة توليدية لا متناهية، ومن غير الممكن التكهن بعبارات اللغة التي يمكن أن تقال استنادا إلى المثيرات الخارجية. فهذه الصفة الإبداعية لاستعمال اللغة هي خاصة بالإنسان»[1]، وهذه الملكة اللسانية تمر بحالات متعددة: «حالة أولى فطرية(هي المرحلة الأولى للدماغ)، فحالات وسيطة توجد عند الطفل مثلا)، فحالة قارة نسبيا توجد عند الإنسان البالغ، ولا تأخذ التغيرات بعدها نفس البعد الذي تأخذه في الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة القارة»[2]، وهدف اللغوي هو وصف خصائص الحالتين: الأولى والثالثة؛ أما الثانية فغير مستقرة«ووصف ما في الحالة الأولى يقتضي بناء نحو كلي، لأنها حالة مشتركة بين اللغات البشرية. أما وصف الحالة القارة؛ فيعني بناء نحو خاص بلغة من اللغات. وهدف اللغوي،كذلك، معرفة الطريقة التي يتم بها بناء النحو الخاص الذي تتجسد فيه المعرفة اللغوية التي يمثلها نحو الحالة القارة. وهذا البناء يحصل في ظروف تجريبية معينة باعتماد مبادئ النحو الكلي»[3]، ولا يتم اكتساب الطفل للغته إلا إذا كانت قواعدها تتناسب مع قواعد الكفاية الفطرية؛ حيث«تؤكد الكفاية الفطرية عند الطفل وجود هذه الكليات وذلك لأن اللغة التي يفلح الطفل في اكتسابها هي، بالضرورة، اللغة التي تتناسب قواعدها مع قواعد الكفاية الفطرية المحددة. وقواعد الكفاية الفطرية، بالذات، بالإمكان أن تكون بحد ذاتها، نظرية اللغة الكلية التي تقدم للطفل معلومات حول شكل ومضمون القواعد التي من خلالها ينظم المعطيات اللغوية التي يتعرض لها، ومن ثم يكتسب لغته بصورة نهائية»[4].

[1]- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص136.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، ط3، 1993م، ص43.

[3]- نفسه، ص43.

[4]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغةالعربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م، ص73.

والقواعد الكلية هي عبارة عن كليات صوتية ودلالية وتركيبية في كل اللغات يؤلف بها الكلام و يعبر بها عن الفكر، بينما تمثل القواعد التوليدية التحويلية استنباطا لهذه القواعد، وتفسر الاكتساب اللغوي على أنه قدرات ذهنية فطرية محدودة ومتناهية تمكن الطفل بإنتاج تعبيرات غير متناهية، وهذه القدرات تمكن الطفل من فهم العبارات التي لم يسمعها من قبل والنسج على منوالها مما سماه تشومسكي بالقدرة الإبداعية، (Creativity) والتي من خلالها يتحقق التعلم بدون معلم، والاكتساب اللغوي عند تشومسكي إنما هو تحول من الحالة الابتدائية أو حالة العرفان إلى حالة اللسان الطبيعي، فاكتساب الطفل للغة لايأتيه من الخارج وإنما يأتيه من داخله لما يحمله من قدرات فطرية وقواعد لسانية كلية.

واكتساب أي لغة مهما كانت إنما يكون نتيجة تفاعل عاملين:[1]

- الحالة البدئية: وهي جهاز اكتساب اللغة وراثيا الذي يأخذ الخبرةكدَخْل (input) ويعطي اللغة كخَرْج(output)، يتم تمثله داخليا في العقل والدماغ.
- الخبرة: وهي التفاعل مع البيئة اللغوية.

1-3- المعرفة اللغوية:

مصدر المعرفة عند الإنسان في نظرية تشومسكي طبعية، بمعنى أن جهاز اكتساب المعرفة عند الإنسان مطبوع خلقة في خلايا الدماغ ينتقل إليه وراثيا لا دخل للإنسان فيه، وهي كما سماها تشومسكي «اليد الأصلية للطبيعة»[2]، كما أن أساس المعرفة اللغوية عند الإنسان أساس بيولوجي وراثي متنقل، و«يمكن تمثلها على أنها حالات ذهنية انتقالية. فالحالة الأولى(وهي عنصر من الهبة البيولوجية الفطرية التي تدعى أحيانا بالملكة اللغوية(LanguageEaculty)، تؤول في ظروف عادية للتفاعل مع التجربة المجتمعية(المحدودة)، إلى حالة قارة في مرحلة النضج، عبر حالات وسيطة. وتمثل هذه الحالات شكلا من أشكال اللغة المكتسبة، أونسق معرفة لغة بعينها»[3]، وبإدخال التجربة في اكتساب اللغة المعينة، فإن«معرفة لغة ما يرصدها نحو توليدي خاص، أو نظرية لحالة الذهن/ الدماغ في مرحلة معينة. وأما النحو الكلي، فهو نظرية للحالة الأولى، أو هو

[1]- تشومسكي، افاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص36.
[2]- تشومسكي، أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص34.
[3]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص18.

جهاز اكتساب اللغة الذي يتفاعل مع تجربة محدودة للوصول إلى لغة معينة»[1]، ولم يكن تشومسكي ليخرج التجربة المجتمعية ودورها في اكتساب اللغة، ولكنه أدرجها كمكون أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، فبالتجربة وقيم البرامترات تتحدَّد اللغة المراد تعلمها.

وتأتي التجربة في مركز الوساطة بين النحو الكلي الذي هو عبارة عن قواعد كلية في كل اللغات، ونحو توليدي خاص بحالة الذهن والدماغ في مرحلة معينة، ويختلف النحو الكلي عن التوليدي في كون الأول عبارة عن قواعد ضمنية فطرية في ذهن المتكلم/ السامع منذ ولادته، والثاني«يرسم بوضوح صور ودلالات عبارات اللغة. واللغة في هذا التصور، إجراء توليدي خاص يسند لكل عبارة في اللغة تمثيلا للشكل وللمعنى»[2].

1-4- القدرة الإبداعية:

يُعْنَى بالقدرة الإبداعية في مجال اللسانيات التوليدية قدرة الإنسان على إنتاج عدد غير متناه من الجمل وفهم ما ينتجه الآخرون استنادا إلى قواعد محدودة، ولا يفهم من الإبداعية الأعمال اللغوية والأدبية الخلاقة بل «الإبداعية في اللغة ظاهرة عادية يمتاز بها الإنسان بصورة طبيعية، ولا يجب بالتالي، حصرها فقط في الأعمال الخلاقة في مجال الإبداع اللغوي أو الأدبي. ففي الواقع، كل إنسان يتكلم لغة ما قادر على أن ينتج جملا متجددة لم يسبق له سماعها من قبل واستعماله لغته في مختلف المجالات التواصلية اليومية، هو في الحقيقة استعمال إبداعي في ظل مفاهيم الألسنية التوليدية والتحويلية»[3]، وليس مفهوم الإبداع وليد نظرية تشومسكي، فقد تنادى إليه لسانيون آخرون من قبل مثل: «**همبولت**Humboldi، وسوسير. غير أن الجديد عند تشومسكي، هو أنه جعل النظر في الإبداع أساسا من أسس بناء نظريته. وركنا من أركانها»[4]، ويفرق تشومسكي بين مفهومين اثنين في عملية اكتساب اللغة؛ الكفاية اللغوية والأداء الكلامي.

أ- الكفاية اللغوية:

يميز تشومسكي بين مرحلتين من إنتاج اللغة مرحلة الكفاية اللغوية(Compétence)أوالقدرة اللغوية، وهي كفاية المتكلم والسامع المثالي على ربط الأصوات الكلامية المسموعة بمعانيها، وإنتاج إشارات

[1]- المرجع السابق، ص18.

[2]-نفسه، ص18.

[3]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية، ص 31، 32.

[4]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص174.

كلامية ذات حمولة دلالية يراد التعبير عنها، و« يمكن تحديد الكفاية اللغوية بأنها معرفة الإنسان الضمنية باللغة، أو بالأحرى، هي معرفة الإنسان الضمنية بقواعد اللغة التي تقود عملية التكلم بها »[1]، والكفاية اللغوية من حيث كونُها قواعد ضمنية هي معرفة المتكلم المستمع بقواعد لغته، وتمر الكفاية عبر مهارات ذهنية متعددة وهي«التصور، ثم التنظيم الذي يجعل كلامنا منظما، ثم التتابع الذي يجعل المهارات الذهنية قادرة على البقاء والاستمرار، ثم الاستدعاء الذي يجعلنا قادرين على انتقاء التعبير المناسب لكل موقف، ثم التقويم الذي يجعلنا نحكم على سلامة لغتنا أو خطئها»[2]، وهذه العمليات كلها تتم على مستوى العقل.

ب- الأداء الكلامي(performaence): أو الإنجاز الذي هو استعمال اللغة، «فالأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين، وفي الأداء الكلامي يعود متكلم اللغة، بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية، كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف التكلم. فالكفاية اللغوية، بالتالي، هي التي تقود عملية الأداء الكلامي»[3]، وينظر إلى الأداء الكلامي على أنه التطبيق الفعلي للكفاية اللغوية، فهو انعكاس للبنية الداخلية أو العميقة، إلا أنه لايمكن أن يكون مثاليا لما يلحق الأداء الكلامي من تغير وانحراف، لذا يمكن وصفه بكونه انعكاسا حاصلا في عملية التكلم والكفاية اللغوية، لأننا« عندما نقول إن الإنسان يستعمل حين يتكلم كفايته اللغوية، أي معرفته الضمنية بتنظيم قواعد لغته، لا يعني كلامنا هذا أنه يستعملها، بصورة تامة ومتكاملة في عملية التكلم. وذلك لأن الأداء الكلامي وإن لم يكن ناجما عن الكفاية اللغوية فإنه يشمل عامة على عدد من المظاهر الخاصة التي لا ترتبط بالتنظيم اللغوي، والتي تعزى إلى عوامل بالغة التشابك وخارجة عن إطار اللغة»[4]، ورغم أهمية الإنجاز إلا أن تشومسكي يبعده عن موضوع اللسانيات، كما استبعد سوسير الكلام، لأن الإنجاز خارج عن القدرة الإبداعية، فهو تتحكم فيه عدة عوامل خارجية مثل: الظروف ومقام الكلام، والحالة النفسية للمتكلم، والتفاوت في المستوى الثقافي لدى الأفراد. فالقدرة أمر مشترك بين الأفراد جميعا والإنجاز يختلف باختلاف الأفراد والجماعات والبيئات، كما أنه لايخضع للتجريد والتعميم، مما يجعله من اختصاص علوم أخرى كعلم النفس والاجتماع، وأولى عناية باللغة بالقدرة وليس الإنجاز، حيث يقول: «إن الموضوع الأول للنظرية اللسانية هو المستمع المتكلم المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا

[1]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية، ص32، 33.

[2]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص178.

[3]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية، ص33.

[4]-نفسه، ص33.

والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنه لا يخضع للشروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة أوعدم الانتباه أو الأخطاء»[1]، ونظرا لكون الانجاز ينفتح إلى معطيات أخرى غير لغوية؛ نفسية واجتماعية«فإن معطيات الإنجاز غير قادرة على أن تضمن للبحث اللساني التجريد والتعميم في وضع قواعد القدرة، إلا أن فكرة تشومسكي لم تلق القبول المطلق من جمهور اللسانيين، ومن اللسانين الذين ثاروا على المنهج البنيوي والتوليدي في إبعادهم للمستوى التمثيلي للغة في الواقع، نجد "**لايبوف**" الذي دافع على أن يكون موضوع اللسانيات«ليس هو القدرة اللغوية كما يحددها تشومسكي، وإنما هو دراسة البنية اللغوية وتطورها في خضم السياق الاجتماعي الذي تشكله العشيرة اللغوية»[2]، واعتبر أن ما أطلقه دي سوسير على اللغة بكونها ذات طبيعة اجتماعية ليست هي الواقع الاجتماعي، وإنما كلمة اجتماعي تعني تعدد الأفراد»[3]، ولهذا نجد سوسير يرمز للبعد الاجتماعي للغة بالرمز 1+1+1+1...= I(نموذج جمعي)[4].

إن الوقوف على حقيقة الإنجاز يتطلب اللجوء إلى علوم إنسانية و اجتماعية أخرى. «وعلاوة على كل هذه الحيثيات التي تعقد التعامل الموضوعي مع الواقع اللغوي في شكله الفعلي، فإن دراسة الإنجاز؛ أي استعمال اللغة، بحسب تشومسكي، لن تكون ممكنة، من الناحية اللسانية على الأقل، قبل دراسة شاملة وتامة لطبيعة القدرة وخصائصها. كما أنه لايمكن انتظار الشيء الكثير من دراسة الإنجاز دون اعتماد دراسة شاملة ومعمقة للمعرفة الضمنية التي يتوافر عليها مستعمل اللغة»[5]، و تصعب الإحاطة والنفاذ إلى المعرفة الضمنية لمتكلم اللغة في راهن النظرية التحويلية التي تولي اهتمامها للغة من حيث هي وسيلة لنقل الفكر وتغمض الطرف عن دورها في تحقيق التواصل، وهذا ما أدى إلى ظهور البعد الوظيفي خاصة في النحو الوظيفي الذي يمثل امتدادا للنحو الكلي.

وتتميز الكفاية اللغوية عن الأداء الكلامي في ما يأتي:

– الكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية بقواعد اللغة التي تتيح للمتكلم إنتاج اللغة، وهي ملكة لاشعورية تتمركز في اللاوعي عند الإنسان، أما الكلام؛ فهو الكلام المنطوق الملحوظ.

---

[1]– N. chomsky , Aspects de la théorie syntaxique, p 12 ، نقلا عن مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص45.

[2]– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص 49.

[3]– نفسه، ص49.

[4]– أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005م، ص123.

[5]– مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص45.

– الكفاية اللغوية هي امتلاك لهذه الآلية اللغوية، أما الأداء الكلامي فهو تجسيد هذه الآلية وحصيلة عملها؛ حيث يكمن وراء السلوك الظاهر المتجلي في الأداء الكلامي التنظيم المحرك القائم في ذهن الإنسان ضمن كفايته اللغوية.

– الكفاية اللغوية ثابتة لا تتغير، بخلاف الأداء الكلامي الذي يتغير بتغير الأفراد ومستواهم وموضوع ومكان المحادثة، «لأن الإنسان عندما يتكلم بصورة طبيعية، لا يصوغ كلامه على نحو ينطبق تماما على الأصول اللغوية، إذ غالبا ما يطرأ تغير على جملة في نصفها، أويحصل ثمة وقف قبل انتهائها، أو تظهر زيادات وتردُّدات فيها غير متقيدة بمراعاة السياق، فأداء المتكلم والحالة هذه، يبرز بعض الأغلاط التي تنم عن توان وتكاسل لدى المتكلم. ترتدُّ هذه الأغلاط إلى عدة عوامل، نذكر منها هنا، محدودية الذاكرة وعدم الانتباه والانفعال والغضب والتعب والسهو»[1]، وهذا ما يجعل الكلام غير ثابت كما في الكفاية اللغوية، ويستطيع المتكلم السامع الذي حصلت له الكفاية اللغوية من لغته أن يميز بين ما هو من ضمن أصول لغته وما هو خارج عنها، «فالكفاية اللغوية هي التي تتيح لمتكلم اللغة الذي لا يمتلك، في الواقع، معرفة واعية بالقواعد التي تخضع لها عملية التكلم، أن يلم بصورة كافية بنواحي استعمال لغته بحيث لا يقع في الأخطاء، وأن يعلم أيضا إذا كان الكلام الذي ينطق به متكلم آخر في لغته كلاما صحيحا أم غير صحيح»[2]، فإذا كان اهتمام الباحث الألسني في الأداء الكلامي بالمواقف والدوافع السلوكية للكلام، فإن اهتمامه في الكفاية اللغوية بالقواعد الكامنة وراء إنتاج الكلام.

وعلى الرغم من تركيز البحث الألسني على الكفاية اللغوية واعتبار الأداء الكلامي ما هو إلا مجرد انعكاس لهذه الكفاية، وبالتالي تنحصر مهمة اللساني في الكشف عن بنية اللغة من خلال هذه القواعد الضمنية الثاوية في دماغ الإنسان منذ طفولته، إلا أن هذا يعني إهمال جانب الأداء الكلامي، ولكن ضرورة التحديد المنهجي تستلزم القول بأن«النظرية الألسنية متكونة من نظريتين مختلفتين ولكنهما متلازمتان. الأولى نظرية الكفاية اللغوية التي تتوسل اكتشاف تنظيم القواعد الضمنية الذي يمثل البنى اللغوية الكامنة ضمن الكلام العادي، والثانية نظرية الأداء الكلامي التي تتوخى دراسة الأسس التي يسلكها المتكلم في إنتاج الكلام وتفهمه، والتي تتصدى لدراسة مختلف العوامل السيكولوجية المتداخلة مع العوامل اللغوية في عملية إنتاج

[1]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية، ص33، 34.

[2]–نفسه، ص34.

الكلام»[1]، ولا يتأتى الوصول إلى القواعد الضمنية ولا الكشف عنها إلا عن طريق معطيات الأداء الكلامي، وفق ما تمليه هذه الفرضية التالية:[2]

- إن الإنسان الذي يتكلم لغة معينة يستطيع أن يفهم جمل لغته هذه، كما أنه يستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة من حيث الخطأ أو الصواب.
- إن الأحكام اللغوية التي باستطاعة متكلم اللغة إقرارها في ما يختص بجمل، هي بالذات التي تقود الباحث الألسني في سعيه إلى التوصل إلى وضع أصول تنظيم القواعد الضمنية، بالإضافة إلى هذين المستويين من القدرة الإبداعية تجدر الإشارة إلى مفهوم الحدس لما له من علاقة بكفاية متكلم اللغة ومعرفته الضمنية بقواعد لغته.

ج- الحدس اللغوي:

الحدس: هو قدرة المتكلم السامع على التمييز بين الصحيح والمنحرف من لغته، «وهو جزء من كفاية الإنسان اللغوية، أي جزء من معرفته الضمنية بقواعد اللغة. وذلك لأن الكفاية اللغوية لا تنطوي على مقدرة إنتاج جمل اللغة وتفهمها، فحسب، بل تتضمن أيضا، الحكم على أصولية الجمل»[3]، ويقصد بأصولية الجمل مطابقتها لما هو موجود في الاستعمال، ويعتمد في ذلك على حدس المتكلم، لا على المتن اللغوي كما هو المعهود في اللسانيات البنيوية، ذلك لأن المتن اللغوي مهما بلغ درجة من الشمول فإنه لن يحيط بكل الجمل الموجودة في لغة معينة، وهذا بخلاف القدرة الإبداعية القائمة عل الحدس، فهي تحيط بكل الجمل الحاضرة والغائبة، ومن ثم فإن السلوك اللغوي عند البشر ليس مناويل وقوالب جاهزة يعيد المتكلم تكرارها، وإنما هي قدرة إبداعية خلاَّقة تمكنه من إنتاج الجمل وتأويلها، وتمييز ما ينتمي إلى اللغة المدروسة وما لا ينتمي إليها بقواعد ورموز محدودة، «فالقواعد الكلية تنماز بخصائص طبعية بيولوجية، تحتوي على شروط يجب توفرها في كل اللغات الإنسانية، وتقوم هذه القواعد الكلية بتحديد الشكل الذي تتخذه هذه القواعد والقوانين التي تندرج تحتها والنمط الذي تصاغ عليه والعلاقات المتشابكة فيما بينها، كما أنها صورة معبرة عن جوهر اللغة، وكذا المبادئ الدائمة الثابتة

[1]- الرجع السابق، ص40.
[2]- نفسه، ص37.
[3]- نفسه، ص38.

التي لا تتغير بتغير البشر، ويشترط في قواعد اللغة الخاصة أن تكون ملائمة للمعطيات اللغوية الكلية، كما يشرط فيها احتواءها على نوع معين من القواعد وعلى نمط محدد من العناصر والفئات »[1].

وتهدف الكليات اللسانية إلى الكشف عن كيفية اشتغال الألسن والكشف عن خصائصها الطبيعية الممكنة والتي هي عبارة عن خصائص تشترك فيها جميع الألسن«أولها اشتراك هذه الألسن في نظام صوتي يقوم على الحروف والحركات التي تأتلف لتكون المقطع. ثانيها اقتضاء فعل العطاء ثلاثة مكونات إعرابية: الفاعل، المفعول والممنوح (المفعول به الثاني)، توافقها ثلاثة أدوار محورية: المنجز والمتحمل والمستفيد. والمستوى الثالث المشترك هو التعبير عن الحدث بالفعل والتعبير عن الأدوار المحورية بالاسم)»[2]، وتعتبر هذه الكليات مقاييس يُحدَّد بها مدى الكفاية التفسيرية للنظرية التي يتم من خلالها وصف أنحاء الألسن الطبيعية، ولقد ارتكز عمل تشومسكي على الاشتغال في وصف واختبار الكليات على اللغة الإنكليزية وتعدية ما صح فيها إلى اللغات الأخرى عن طريق مبدأ التعميم؛ لأن الطبيعة الفطرية للنظرية تقتضي أن الإنسان مجهز بهذه الملكات، «لذلك يكفي الاشتغال على لسان واحد للكشف عن خصائص اشتغال هذا الجهاز النحوي؛ أي أن المبادئ الفطرية التي يحملها الطفل لاكتساب لسان واحد كافية بالحدس باللغة عموما»[3]، فيكفي الاشتغال بنحو اللغة الإنكليزية لتأسيس النحو الكلي و«لكن قد يؤول النظر في ألسن أخرى إلى اكتشاف نمط جديد أو أنماط جديدة، وفي ذلك هدر للوقت. فلا ندري كم من مرة سنعيد الكرة لصياغة تعميم كلي يستوعب مختلف الألسن البشرية. ولا يعني أن النمط غير المثبت نمط مستحيل. لذلك فإن استقراء الظاهرة في لسان واحد أو في عدد قليل من الألسن لا يمكن أن يحقق الكفاية الوصفية التفسيرية»[4]، ومنهج تشومسكي من هذه الناحية يطاله القصور والمجازفة في التعميم، لذا تأسست النظرية الكليات الأنماطية (Typolpgy) التي أسسها غرينبارغ (Grenmber) في نفس الفترة التي تأسست فيها النظرية الفطرية من خمسينيات القرن الماضي، وانتهجت منهجا مغايرا في استخراج الكليات واكتساب اللغة، «وهي نظرية في تصنيف الألسن إلى أنماط لغوية بحسب سماتها المشتركة...فالكليات الأنماطية هي قوالب(pattens) انتظامية لما يلاحظ من تنوع في الألسن؛ إذ تسفر المقارنة بين أنحاء الألسن البشرية عن تنوع واضح تسعى الأنماطية إلى تقييده بقوالب تنوع

[1]- ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية(مرجع سابق)، ص 77، 78 بتصرف.

[2]- سمية المكي، الكليات اللغوية بين الأنماطية والتوليدية ، حوليات الجامعة التونسية، العدد : 58، 2013م، ص190.

[3]- نفسه،ص205.

[4]- نفسه، ص205.

نظامية)»[1]، وتعتبر الأنماطية ردة فعل على«النسبية القصوى التي ترى أن لكل ثقافة ولكل لسان خصائص متفردة...وعلى النظرة الأنثربولوجية التي تذهب إلى أن الألسن البشرية تختلف اختلافا اعتباطيا ولا وجود لانتظامات تجمعها»[2]، وهي تشبه ما حصل في الدرس اللساني المقارن في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ حيث حدث تحول جذري في اللسانيات المقارنة من حيث مجال المقارنة ومعيارها حيث عُدل عن القرابة السلالية إلى القرابة البنيوية. من هذا المنظور، أصبحت اللغات تصنف أنماطا على أساس تآلفها من حيث خصائصُها البنيوية، بغض النظر عن انتمائها السلالي.

وفي هذا التوجه«الذي يطلق عليه اللسانيات النمطية، لم يعد هناك تقاطع بالضرورة بين الانتماء السلالي والانتماء النمطي. دليل ذلك إمكان إدراج لغتين مختلفتين سلاليا في نفس الخانة النمطية كالجمع بين اللغة العربية ولغات أوربية باعتبارها لغات فاعلية في مقابل اللغات المبتدئة كاللغة الصينية مثلا»[3]، وتتفق النظرية الفطرية مع النظرية النمطية أو الأنماطية في كونهما ينطلقان من الكلية ويبدآن في التحليل بالبنية اللسانية من حيث كونُها موحدة كما أن أساس التفسير اللساني عندهما واحد وهو أساس بيولوجي. إلا أن التفسير البيولوجي في النحو التوليدي تفسير مادي: فالكليات اللغوية هي في النهاية خصائص فطرية للكائن البشري. أما التفسير البيولوجي في المقاربة الأنماطية فليس ماديا. إنه تفسير نشوئي، لكنه خاص بنشوء الأبنية اللغوية في الاستعمال اللغوي، وليس خاصا بالنشوء الوراثي البيولوجي للقدرة اللغوية البشرية»[4].

إن مبدأ التعميم الذي انطلقت منه النظرية التوليدية لتفسير طبيعة اللغات قاصر لايمكن تعميمه على العدد الهائل من الألسن، لذا كان طرح مبدأ بديل وهو التنميط الذي جاءت به النظرية الأنماطية، إلا أنه لا يخرج عن إطار الكليات اللسانية.

---

[1]- المرجع السابق، ص191.

[2]- نفسه، ص192.

[3]- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، دار الأمان الرباط، ط1، 1433هـ، 2012م ،ص18.

[4]-Croft,wiliam(2003)TypoiogyandUniversal ,Cambridgeuniversitypress ,2nd edition , pag286, نقلا عن سمية المكي،الكليات اللغوية بين الأنماطية والتوليدية، ص 203، 288.

وتختلف الأنماطية عن التوليدية فيما يأتي:

– الترتيب الأساس للألسن البشرية في التوليدية هو ترتيب اللغة الإنكليزية (فا ف مف) وكل اللغات تشبه اللغة الإنكليزية ولا تختلف عنها إلا في الصوت والمعجم، وإن اعتمدت لغات ترتيب آخر فهو مشتق من الترتيب الأساسي.

– أما الأنماطية؛ فتقوم بجمع عينة كبيرة من اللغات ثم تستقرئ الترتيبات الممكنة وتتكهن بالترتيبات الغائبة منطقيا ومن خلال تطبيق قسمة الثلاثي المنطقية نحصل على هذه الترتيبات الكلية الممكنة: (ف فا مف)، (فا ف مف)، (مف فا ف)، (فا مف ف)، (مف ف فا)، (مف ف فا)، (ف مف فا).

– الكليات الأنماطية هي قوالب(Patterns) انتظامية تسعى النظرية إلى تقييد تنوع أنحاء الألسن بقوالب نظامية.

– أما الكليات التوليدية؛ فهي نظام من المبادئ المحددة للحالة الابتدائية للغة، وهذه المبادئ مخزنة في الدماغ تمكن من المرور إلى الحالة النهائية وهي اللسان.

– تقوم الأنماطية على فرضية إبستمولوجية أساسها أن الألسن مشتقة تاريخيا من لغة أصل(Proto – language) ورثت عنها السِّمات الكلية. فتكون البنية اللغوية بمقتضى ذلك بنية موحدة عبر الزمن.

– أما النظرية التوليدية؛ فتقوم على فرضية أن الإنسان مجهز بيولوجيا بجهاز فطري أطلق عليه تشومسكي المقدرة اللغوية(languagefaculty). وتعرف المقدرة اللغوية على أنها برنامج في الاكتساب يمكن من الكشف عن النحو باعتماد التجربة اللسانية.

– الأنماطية تفسر الظاهرة اللسانية في ألسن عدة عن طريق المقارنة بينها.

– التوليدية تعتمد في تفسير الظاهرة اللسانية على لسان واحد.

– منهج النظرية الأنماطية استقرائي وكلياته استقرائية، بينما منهج النظرية التوليدية استنتاجي استنباطي وكلياته استنباطية.

– الكليات الأنماطية وظيفية؛ فهي تساعد على فهم المبادئ المتحكمة في التواصل في كل الثقافات، وتفسير البنيات اللسانية على أساس الوظائف.

– الكليات التوليدية كليات شكلية تقوم بتفسير البنية اللسانية بتوظيف المنوال الرياضي، وإعادة بناء الواقع اللغوي بناء رمزيا صوريا»[1].

وبعد ذكر هذه المفارقات المنهجية بين نظريتين تجمعهما ظروف تأسيسية واحدة وخلفية معرفية تكاد تكون واحدة، يمكن القول بأن نظرية الأنماط **الغرينبارغية** حاولت أن تسد ثغرات التوليدية وتطرح مفهوما بديلا لمبدأ تعميمي آخر لاينطلق من لغة واحدة، كما هو الشأن في اللغة الإنكليزية عند تشومسكي، وإنما من عدة لغات، ولا يتم تعميم الأنماط إلا باختيار عينة تتكون من عدد معتبر من الألسن تتقارب بنيويا؛ حيث تختار مجموعة من اللغات نمطا معينا وتختار أخرى نمطا مغايرا للنمط الأول، إلا أن مبدأ التنميط لايخرج عن المبدأ العام ألا وهو الكليات، كما يعتبر إدخال المبدأ الوظيفي في النظرية الأنماطية استدراكا للتحليل الشكلاني الصوري للبنية في النحو التوليدي.

إن مبدأ التنميط هو من المبادئ التي تركزت عليه اللسانيات النسبية خصوصا عندما تم إدراجه بديلا عن مبدأ التعميم عند تشومسكي، إلا أنه يمكن القول إن الأوراغي اعتمد مبدأ التنميط لكي يدخل نموذجه النحوي التوليفي في مقابل النموذج التوليدي وهو يشبه تنميط غرينبارغ في اعتماده على الاستقراء إلا أنه يختلف عنه في فرضية العمل المؤسسة أو فرضية الانطلاق.

ثانيا: التحولات والمسارات العلمية:

تعد البدايات الأولى للنظرية التوليدية امتدادا للمنهج البنيوي التوزيعي الذي يعتمد تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة، ولقد اعتبر كثير من اللغويين وفي مقدمتهم بنفنست أن تشومسكي معاديا للبنيوية«إلا أننا نجد جان بياجيه –مثلا– يطلق على نظرية تشومسكي في اللغة باسم البنيوية التحويلية مؤكدا أن اهتمام تشومسكي بالطابع الإبداعي للغة لا ينفي عن مذهبه صبغته البنيوية العامة»[2]، ظهر هذا الاتِّجاه عند بلومفيلد، ثم تطور بصفة أكثر عند هوكيت وهاريس وغيرهما، واتَّسمت طبيعة تحليل الجملة بالشكل الصوري وإقصاء تام للجانب الدلالي، وهو المنهج نفسه الذي سلكه تشومسكي في بدابة الأمر، إلا أن التطورات المتسارعة والمتوالية التي لحقت الجملة باعتبارها المحور الأساس في التحليل التركيبي، جعلت تشومسكي يعيد النظر في كثير من التصورات والآراء المتعلقة بالبنية وبالعلاقات البنيوية القائمة بينها، ولهذا نجده يدخل المكون

[1]– سمية المكي، الكليات اللغوية بين الأنماطية والتوليدية، ص191 وما بعدها بتصرف.

[2]– زكريا إبراهيم، مشكلات فلسفية، مشكلة البنية، مكتبة مصر، دط، دت، ص63.

الدلالي مع اختلاف بينه وبين أتباعه في تصوره، ولم تقف نظرية تشومسكي عند حدود اللغة؛ بل تجاوزتها إلى«أفاق العلوم الإنسانية والتطبيقية: علم الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، علم الأسلوب، علم أمراض الكلام، الترجمة الآلية، علوم الاتصال»[1]، إضافة إلى ربط اللغة بالرياضيات والحاسب الآلي، كما أفاد علماء الحاسوبيات من نظام توليد الجمل، وكيفية عمل النظام اللغوي.

وكان تأليف كتاب البنى التركيبية سنة 1957 بمثابة تجاوز إبيستمولوجي وانتقال تاريخي من اللسانيات البنيوية إلى اللسانيات التوليدية التحويلية، ومن التحليل اللساني المتقوم على الوصف والتصنيف إلى الوصف والتفسير، ومن موضوع اللغة إلى اللسان، فاعتبرت بحق من أعظم الثورات اللسانية، وقدوة لكل النماذج النحوية لمختلف اللغات؛ إذ أصبحت تقاس صلاحيتها وقوتها بمدى تتلمذها واقتدائها بالنموذج النحوي التوليدي.

إلا أن ما يغلب على طابع البنية النحوية في النحو التوليدي أنها لم تستقرَّ على«نموذج واحد وموحد متجانس ومتكامل. فالنحو التوليدي ليس نموذجا واحدا، بل هو نماذج وتيارات وتصورات مختلفة داخل التصور نفسه»[2]، فمنذ تأليف كتاب البنية النحوية في الخمسينيات من القرن الماضي والنظرية لم تعرف استقرارا، فهي في تغير متسارع على كافة المستويات الصوتية والدلالية والتركيبية، ولقد مرت النظرية منذ نشأتها بثلاث مراحل:[3]

1- مرحلة النموذج ما قبل المعيار:

بدأت هذه المرحلة بكتاب تشومسكي الثوري "البنى التركيبية" ركز فيه على النحو وأغفل الجانب الدلالي، وركز في تحليل البنية على مكونات ثلاث:

[1]- أحمد عبد العزيز دراج، الاتِّجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، دط، 1424هـ، 2003م، ص109.

[2]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص95.

[3]- ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص205. وكذا التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 1433هـ، 2012م، ص54.

– المكون التوليدي المركبي: ويتمثل في تمكين القواعد التوليدية من إعادة الرموز اللغوية* الفردية من أجل إنتاج سلاسل لغوية من خلال بنية عميقة مشجرة، تتفرع من الأعلى إلى الأدنى، بالإضافة على القواعد المعجمية التي تُعنى بالدلالة المعجمية والقراءة الصحيحة للكلمات.

– المكون التحويلي: وهو الذي يعمل على السلسلة اللغوية النهائية، والتي تكون إما جملة وجوبية (نواة)، وإما جملة جوازية (مشتقة)، وهي التي دخل عليها النفي والاستفهام.

– المكون الصوتي الصرفي :وهو الذي يشتغل على صياغة التركيب في شكله النهائي»[1]،فأساس تمثيل بنية الجمل في النحو التوليدي يكون في مستويين: «مستوى بنية العبارة، والمستوى التحويلي. و ينشأ عن ذلك وجود نوعين من القواعد: قواعد العبارة أو قواعد مكونات البنية، وقواعد التحويل. وعند وضع نحو ما للغة بعينها يكون على المرء أن يستعمل المستويين معا: مستوى وصف بنية العبارة ومستوى التحويل»[2]، وتعني بنية العبارة بقواعد إعادة الكتابة وهي إعادة كتابة رمز واحد في مرة واحدة، فتكون الرموز كالتالي:

S= NP +VP،

وتعاد كتابته في هذا الشكل الشجري

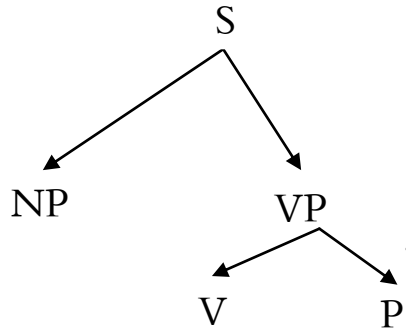

الشكل رقم2: مشجر قواعد إعادة الكتابة.

*– ويطلق عليها قواعد اعادة الكتابة وهي شبيهة بتقسيم الجملة إلى المكونات المباشرة، ويمكن تمثيلها على النحو التالي في مثل: لعب مُحَمَّد الكرة

ج (ف + م س+ م س)

ف (لعب)

م س(معرف+س)

معرف(ال)

س(ولد، كرة). مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية التحويلية،ص262.

[1]– ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 53.

[2]– ميلكا إفيتش، اتِّجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، دم، ط2، 2000م، ص382.

وتتم إعادة كتابة رموزها على النحو التالي جملة⟸ مركب اسمي+مركب فعلي

(الأداة + اسم) + (فعل +مركب اسمي)

(الأداة +اسم)

أما المستوى التحويلي؛ فيكون على مستوى البنية المشتقة من بنية العبارة النواة، فتعمل القواعد التحويلية على إحداث تغييرات في البنية الشجرية عن طريق إعادة الترتيب والزيادة والحذف، وهناك تحويلات وجوبية يجب تطبيقها ولا وجود للجملة بدونها، وهناك تحويلات جوازية؛ لأن تطبيقها أو عدم تطبيقها لا يؤثر على الجملة النواة.

ويشبه المكون المركبي عند تشومسكي تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة عند التوزيعيين، إلا أن الجمل التي يقع عليها التحليل هي جمل محققة سلفا، ولذلك أدخل تشومسكي المكون التحويلي الذي يسند إنتاج الجمل إلى حدس المتكلم وقدرته الإبداعية، لا إلى المتن اللغوي كما هو عند البنيويين الوصفيين، وليس في هذا النموذج أي إشارة إلى الدلالة، لأن طبيعة التحليل تنطلق من اعتبار البنية سلسلة متعاقبة لا دخل للمستوى النحوي في انتظامها، ولهذا دعا تشومسكي«القارئ أن يتنبه إلى أن هجاء الكلمات أو نطقها مستقل عن كونها وحدات نحوية»[1]، وهذا بخلاف اللغة العربية التي يتلازم فيها نطق الكلمة أو كتابتها مع الموقع النحوي، ومن أسباب تخلي تشومسكي عن هذا النموذج مايلي:[2]

– أن اعتماد هذا النموذج على القواعد النحوية المحدودة غير كافية لوصف ودراسة اللغات الطبيعية.

– هذا النموذج لايحتوي إلا على ميزات قليلة، فضلا عن بساطة تركيبه.

– أن توليد الجمل عن طريق سلسلة من الاختيارات تبدأ من اليسار إلى اليمين كما في اللغة الإنكليزية ليس بالنموذج المنشود، فضلا عن بساطة تكوينها، إضافة إلى أنه لا يمكن التعامل به مع بعض التراكيب في اللغة الإنكليزية.

[1]– جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغرية، ص101.

[2]– ينظر: نفسه، ص 109، 112.

2- مرحلة النموذج المعيار:

في هذه المرحلة حاول تشومسكي أن يتجاوز قصور المرحلة السابقة وألف كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" (Aspects of Theory of syntax) الذي أصدره 1965م وأطلق على هذه المرحلة النظرية النموذجية (standard Theory)، وأضاف تشومسكي أن البنية العميقة أو التركيب الباطني للجملة هو المؤهل لتفسير الجملة دلاليا، أما المستوى السطحي؛ فيعتني بشكل الجملة كظاهرة مادية، إلا أن المنحى الصوري الذي ركن إليه تشومسكي 1957م أوقعه في مزالق دلالية، ونظرا لوجود كثير من التراكيب التي لا يمكن قبولها دلاليا، وإن بدا قبولها نحويا مثل "ضربت الشجرة الكرة"، أدخل شيئين جديدين:[1]

- فصل المعجم عن التركيب، وتحديدا عن القواعد المقولية.
- تطعيم القواعد المقولية بجملة من الآليات التفريعية المتعلقة بطبيعة الانتقاء التركيبي والدلالي العام للمقولات التي تتضمنها القواعد المقولية.

ولقد استفاد تشومسكي من المبادئ الدلالية التي توصل إليها كل من **كاتز وفودور وبوستال** في تقليص الفجوة الدلالية في البنى التركيبية 1957م، ويحتوي النموذج المعيار على ثلاث مكونات:

المستوى المركبي: وهو الذي يعمل على مكونين:

أ - مكون توليدي مركبي ويحتوي على ثلاث قواعد:

- القواعد التفريعية

-القواعد التصنيفية

-القواعد المعجمية

ب -مكون تحويلي: وهو الذي يتألف من نوعين من القواعد:

- القواعد الوجوبية.
- القواعد الأسلوبية الجوازية»[2].

[1]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص263.

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص55.

المستوى الدلالي: وهو عبارة عن تفسيرات دلالية من خلال القواعد الدلالية التي تضم الأركان اللغوية من أجل إنتاج التمثيل الدلالي.

المكون الصوتي: وهو مستوى تفسيري يعمل على مستوى البنية السطحية مستعملا القواعد الصوتية لإنتاج التمثيل الصوتي (الفونولوجي)»[1].

والتحول الحاصل في نموذج المعيار هو أن المكون المعجمي وما يحمله من سمات صوتية صرفية تركيبية باستطاعته أن يحل مشكل الدلالة في البنيات التركيبية، هذا من جهة، وإدخال القواعد التفريعية التي تعتمد على المواقع والسياقات التي تحملها العناصر داخل البنية، من جهة أخرى.

3-مرحلة النموذج المعيار الموسعة:

وهي مرحلة انصرف فيه كلُّ وَكْدِ تشومسكي«إلى إبراز الدلالة المعجمية وتقديمها على القواعد التحويلية؛ بل إحلالها محلها؛ لأن القواعد التحويلية لا تبرز الدلالة المعجمية للكلمات»[2]، وأدخل تشومسكي في هذه المرحلة ثلاث أنماط من القواعد:

- القواعد التفريعية.
- القواعد التفسيرية: وهي التي تفسر التراكيب في المستوى التوليدي دلاليا، وربط المكون التوليدي بالمكون التركيبي.
- القواعد المعجمية: وتتمثل في تحديد الوظائف الدلالية للمفردات لتتواءم مع التركيب الصحيح، وهي عبارة عن مقالات جمعها في كتاب واحد بعنوان"دراسات دلالية في القواعد التوليدية"في سنة 1972م وأطلق على هذا التوجه النظرية النموذجية الموسعة(Extended Standard Theory).

وفي إطار تعديل النظرية أدخل تشومسكي تعديلات وفرضيات دلالية، تجعل القواعد التوليدية التحويلية، أكثر قدرة على تفسير العلاقات الدلالية أفضل مما كانت عليه في النموذج المعيار1965م، وتتمثل هذه الفرضيات في:

---

[1]- المرجع السابق، ص56.

[2]- سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث إربد، ط2، 2008م، ص184.

1- **الفرضية المعجمية:** وهي عبارة عن توسيع الإطار المعجمي للمفردات لتحتوي بالإضافة إلى منح التفسيرات الدلالية للمفردات الأصلية منحها كذلك للمفردات المشتقة، وهذه الفرضية جاءت نقضا للفرضية التحويلية، باعتبار المفردات ليست مشتقة تحويليا من الفعل ولكنها داخلة في المعجم؛ أي في المكون التوليدي المركبي.

2- الفرضية التحويلية

وانطلاقا من الفرضية المعجمية تتنوع المفردات إلى نوعين: مفردات أصلية ناتجة من الفرضية التحويلية، ومفردات مشتقة ناتجة عن الفرضية المعجمية، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم3: مفردات أصلية ومفردات فرعية.

3- **الفرضية التفسيرية:** وهي عبارة عن تفسير التراكيب المنفية وتراكيب كم العددية – التي يطلق عليها ما قبل الافتراض الذهني –. تفسيرا دلاليا من خلال البنية السطحية، وليس البنية العميقة كما كانت تفسر في النموذج المعيار.

وتتنوع القواعد التفسيرية عند تشومسكي إلى نوعين:

- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.
- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.

وفي هذا ردٌّ لتشومسكي على فرضية **كاتز وبوستال** في كون القواعد التحويلية لا تغير المعنى، معتبرا القواعد التفسيرية الجديدة يمكنها أن تغير المعنى»[1].

وأصبحت قواعد النحو التوليدي بعد ظهور نظرية المعيار الموسع تنقسم إلى قسمين:

[1]- ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 61، 64.

المعجم (Le lexique)

التركيب (Lasyntaxe) ويضم كلا من:

1- مكون القاعدة أو المكون الفئوي.

2- المكون التحويلي Le composant transformationel.

3- المكونات التفسيرية(les composantes interpretatives)وتشمل:

- مكون الشكل الصوتي(composant de forme phonetique FP).

- مكون الشكل المنطقي(composant de forme logique FL).

والشكل المنطقي«هو البحث في البنية العقلية الذهنية المستقلة والتي هي عبارة عن أنظمة متداخلة من القواعد الصوتية والدلالية والتركيبية»[1].

ويُعني المعيار الموسع بإدخال المكون المعجمي باعتباره الأساس لتحديد الأوسام المحورية للمداخل المعجمية انطلاقا من المكون الفئوي؛ أي الفئة التي تندرج فيها المقولة وهما: فئة الاسم أو الفعل أو الصفة أو الأداة، ثم يقوم المكون المعجمي بمعية المكون الفئوي بتحديد المكون القاعدي (البنية العميقة) التي تضبطها قواعد نظرية **س** وهي بمثابة التجسيد الحقيقي للوظائف النحوية، فتأخذ الكلمات وظائفها المحورية المناسبة، ثم يقوم المكون التحويلي عن طريق قاعدة حرك الألف إلى البنية الواسطة وهي أكثر تجريدا من البنية العميقة، وهي منطلق التفسير الصوتي والمنطقي، ثم تظهر البنية على السطح عن طريق المكونين: التفسيري الفونولوجي والمنطقي، فيتولد بعد ذلك التمثيل المنطقي الذي تتجلى فيه العلاقات الدلالية وهي قاسم مشترك بين كل اللغات، والتمثيل الصوتي الذي هو الخطاب المادي المنجز»[2]، فمجموع البنيات التي يتم من خلالها نقل الجملة من المستوى الذهني إلى المستوى الشكلي أو السطحي، هي كما يلي:

البنية العميقة: وهي المستوى التجريدي الأول للجملة، تحتوي على رموز تعكس الفئات النحوية مثل م.ف+م.إس

[1]- المرجع السابق، ص65

[2]- ينظر: شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص60، 61.

البنية الواسطة: وهي المستوى التمثيلي الأكثر تجريدا للبنية العميقة يتولد من قاعدة حرك الألف أو حول الألف؛ حيث تتحرك المكونات المعجمية تاركة فراغا يسمى الأثر، وتتفرع إلى بنيتين: منطقية وصوتية.

البنية السطحية: وهي الشكل النهائي للجملة، وفي هذا الشكل توضيح لمراحل انتقال البنية من العميقة إلى السطحية أو التفسيرية، وإقرار لدور الأثر.

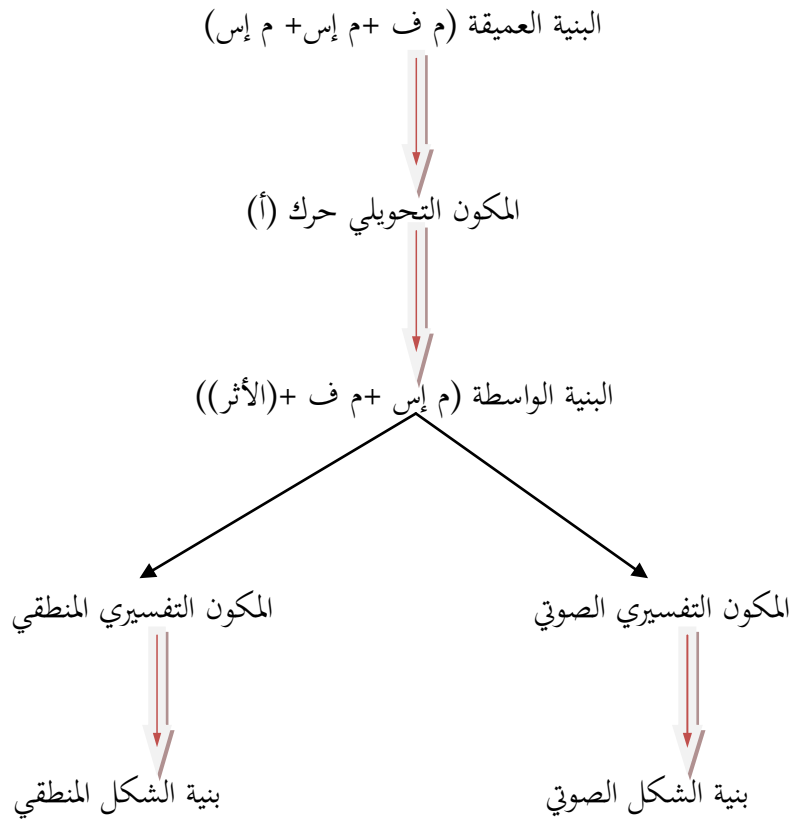

الشكل رقم4: مراحل انتقال البنية من العميقة إلى السطحية.

نستخلص من هذا الشكل أن البنية السطحية تحتوي على مستويين:

-مستوى تمثيلي دلالي، وهو المعبر عنه بالتفسير المنطقي.

-مستوى تمثيلي صوتي، وهو المعبر عنه بالتفسير الصوتي.

وهذان المستويان يمثلان«الحدود المشتركة (the hnterface) بين اللغة والأنظمة الإدراكية الأخرى، وينتجان من ثم صور تمثيل مباشرة للصوت من جانب وللمعنى من جانب آخر؛ حيث تتفاعل اللغة

والانظمة الأخرى بما في ذلك أنظمة الأداء والأنظمة المتعلقة بالإدراك الحسي، والأنظمة الفكرية والأنظمة البراجماتيةparagmatic»[1].

4- المنهج النحوي الدلالي:

تعد مرحلة النظرية النموذجية الموسعة بمثابة تصحيح لنموذج النظرية النموذجية المعروضة في كتاب "مظاهر النظرية التركيبية"1965م، حيث تؤكد النظرية الموسعة على أن «البنية السطحية يمكن وحدها، أن تلعب دورا مقررا في التأويل الدلالي، في حين ينحصر إسهام البنية العميقة في تعيين المعنى بتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية (Relations Thematiques). أي هذه العلاقات التي تقوم على أساس دلالي بين الفعل والأسماء المحيطة به»[2]، وسماها مدارية لأنها تدور حول الفعل ومتعلقة به، والفعل أساس وجودها، وتتمثل هذه العلاقات الدلالية في البنية العميقة في ما يلي:

[الفعل/ الفاعل /الموضوع / الهدف] ، نجدها في جملة : **علَّم المعلمُ التلميذَ الدَّرسَ**

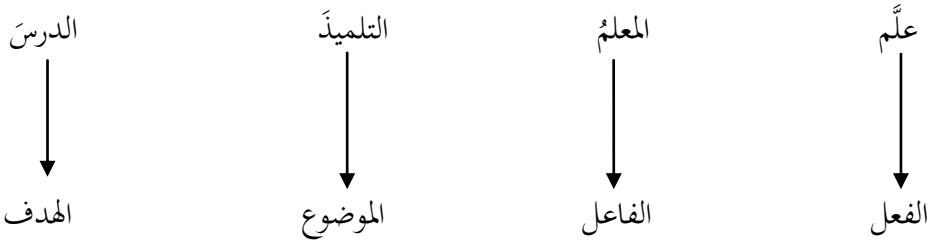

الشكل رقم5: العلاقات الدلالية في البنية العميقة.

فعلاقة الموضوع بالفعل (علَّم) مرتبطة بعلاقة (الهدف بالفعل)، وتمتزج هذه العلاقات لتشكل دلالة موحدة خلاصتها: أن هدف الفعل هو تعليم الدرس للتلميذ.

ويتجلى التأويل الدلالي في البنية السطحية بصفة أكثر في:

[1]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص145.

[2]- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص140.

أ- العوائد والمضمرات، «حيث تلعب العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحية للجمل العربية دورا مقررا في تعيين المعنى»[1]، ونستطيع أن نلمس هذا في جمل من اللغة العربية وخاصة في مسألة رتبة الضمير؛ إذ منع النحاة عود الضمير على المتأخر عنه لفظا ورتبة، نحو:

ضرب غلامُه زيداً

وأجازوا عود الضمير على متقدم لفظا لا رتبة، أو على متأخر لفظا لا رتبة، أو عوده على متقدم لفظا ورتبة، نحو:

ضرب زيدا غلامُه.

ضرب غلامَه زيدٌ.

ضرب زيدٌ غلامَه.

ب- **التنغيم الصوتي**: يرى «تشومسكي أيضا أن البنية السطحية هي التي تقرر من خلال التنغيم الصوتي ماهية المعلومات الجديدة أو الهامة التي تحتويها الجملة وكذلك ما تتضمنه من افتراضات مسبقة. ويدعو هذه المعلومة الجديدة بالبؤرة التي يرتكز فيها تنغيم الجملة»[2]،

ج - **الأثر**: وهو من المفاهيم الأساسية في النظرية النموذجية الموسعة، ويعرفه تشومسكي «بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية، غير أنه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين»[3]، ومثاله:

- رأيت زيدا - من رأيت (أ)؟

ولا يمكن تحديد الأثر إلا في البنية السطحية التي تجتمع فيها الدلالة والعلاقات المدارية [فاعل / موضوع /هدف]، وتستمر هذه العلاقات رغم حدوث التحويل، مثال ذلك:

لمنْ علَّم المعلمُ الدرسَ؟ ⟵ الهدف +الفعل + الفاعل + الموضوع

[1]- المرجع السابق، ص141.
[2]- نفسه، ص 141.
[3]- نفسه، ص141.

وعن طريق الأثر(أ) يتم الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدر في البنية السطحية "بما يشبه الخيط غير المرئي " يرتبط بالعنصر الذي حل الأثر محله، وذلك مثل:

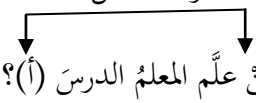

الشكل رقم6: قاعدة حرك الألف والتحكم المكوني.

ولقد حل الأثر محل الهدف الأصلي في البنية العميقة.«فالأثر نوع من الذاكرة أو الحافظة للبنية العميقة في البنية السطحية»[1].

ونظرا لتعذر القدرة على التفسير الدلالي للتركيبة العميقة خصوصا مع الضمير العائد الذي يعمل بشكل أكثر في البنية السطحية، سعى إلى توسيع المكون الدلالي ليشمل البنية السطحية، وعلى إثر هذا التحول انقسم أنصار النظرية « فنادى تشومسكي بتأويلية الدلالة، ونادى الفريق الآخر المنشق (**لاكوف، وروس وماكولي**) بتوليدية الدلالة»[2]، ومن أنصار تشومسكي في تأويل الدلالة نجد **جاكندوف**[3] (Jackandoff)، و«الفكرة المركزية لعلماء الدلالة التوليدية generativesemantics تؤكد على أن البنية العميقة للجملة هي الصورة الدلالية لها، وهي التي تتحول إلى البنية السطحية بينما تفصِّل النظرية النموذجية بين العميقة والتفسير الدلالي لها»[4]، وهذا الاختلاف في التصور الدلالي يطرح تساؤلات عن علاقة التركيب بالدلالة وأيهما يشتق من الآخر، وأي من البنيتين يقع فيها التوافق؟ هل في العميقة أم السطحية؟، يجعلنا أمام تصورين دلاليين:

- الدلالة التفسيرية: أو تأويل الدلالة كما نادى بها تشومسكي، ومقتضى هذا التصور«أن كلا من القواعد التحويلية والقواعد الدلالية يشكل آلية خاصة ومستقلة؛ مما يعني أن الجمل السطحية، التي ترجع إلى بنية عميقة واحدة لها المدلول نفسه. إذ التفسير يقع فقط على البنية العميقة المشتركة، وبالتالي لا تغير التحويلات من المعنى الأصلي شيئا»[5]، فلا فرق حينئذ من حيث الدلالة بين الجملة المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول؛ لكون البنية العميقة واحدة، إلا أن البنية العميقة ليست واحدة في كل اللغات، ولنأخذ مثالا للبنية

[1]- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية (مرجع سابق)، ص142.

[2]- عز الدين لعناني، تحولات الدرس اللساني من البنية إلى الوظيفة، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 06، العدد:4، 2015م، ص106.

[3]- يرى جون سيرل أن جاكندوف لعب دوراكبيرا في بلورة نظرية تشومسكي والدفاع عنها. جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص40.

[4]- أحمد عبد العزيز دراج، الاتِّجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، ص132.

[5]- عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1988م، ص54، 61.

العميقة في اللغة العربية، جملة: أكل الولدُ التفاحةَ، نلاحظ أن الفعل (أكل وهو المحمول) له موضوعان (الولدُ والتفاحةَ)، بينما الجملة العميقة في اللغة الإنكليزية هي جملة: الولدُ أكل التفاحةَ، نجد أن المحمول (الفعل أكل) أحادي الموضوع، وهذا ما جعل البنية العميقة لا تصلح لأغراض التمثيل الدلالي، وفتحت الباب أمام أنصار الدلالة التوليدية.

- الدلالة التوليدية: ليس هدف أنصار الدلالة التوليدية هو إجراء تعديلات على الدلالة التفسيرية فحسب، ولكنها محاولة لإعادة النظام اللغوي ككل وتكييفه حسب معطيات المقومات الدلالية. والرؤية الجديدة التي أتى بها أنصار الدلالة التوليدية هي أن«اشتقاق الجملة لا يبدأ بتوليد بنية عميقة نحوية، كما هي الحال عند تشومسكي، بل بتوليد بنية دلالية مجردة تعطي التمثيل الدلالي. ومن ثم تخضع هذه البنية إلى عدة تحويلات، يتم خلالها إدخال مفردات المعجم، إلى أن يتوصل أخيراً إلى البنية السطحية»[1]، والأمر الأساس أن التركيب الدلالي يسبق التركيب النحوي.

5- البرنامج الأدنوي: 1993 – 1995

إن التحول الحاصل في النظرية التوليدية عبر نماذج مختلفة أقل ما يقال عنه إنه«بدأ مشابها للخطاب العلمي في حقلي الفيزياء والكمياء وانتهى بتأثره بخطاب علم الحوسبة»[2]، والبرنامج الأدنوي لا يمثل قطيعة مع ما سبقه، وإنما هو امتداد لها وخاصة نظرية الربط، وينطلق البرنامج الأدنوي من وصف نظام اللغة عند الإنسان وما يختزنه من موروثات بيولوجية عامة في كل اللغات باستثناء بعض الاختلافات التي يتعرض لها مكتسب لغة معينة، وهدفه هو افتراض نظام يسهم في اكتساب اللغة في وقت وجيز كالوقت الذي يستغرقه الطفل لاكتساب لغته، ومن أبرز سمات هذا النظام الكلية والبساطة والاقتصاد.

عرَّف غلفان البرنامج الأدنوي بأنه: «محاولة لتبسيط النظرية إلى أبعد حدٍّ، سواء في مستوى الصياغة الصورية، أو في عدد مستويات التمثيل اللساني. ويلعب مبدأ الاقتصاد في صياغة القواعد وعددها ونوعيتها، وفي تشكيل الهيكل العام للنظرية واشتغالها دورا هاما، مما يعني ضرورة وجود عدد ضئيل – حد أدنى- من عمليات الاشتقاق والتمثيلات»[3].

[1]- المرجع السابق، ص61.

[2]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص189.

[3]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص199.

ويشتغل هذا البرنامج، على موضوعين أساسيين:

1- المعجم: وهو تعداد الكلمات التي يوفرها المعجم والمراد استعمالها بخصائصها الصوتية والنحوية والدلالية.

2- النحو: وهو آلية لصياغة البنى، وذلك بضم كلمتين لتكوين مركب فعلي، ثم ضم الكلمتين إلى مركب أعلى، وفق قانون نظرية العمل والربط، وتسمى هذه العملية بالدمجmergeأو المزج، ثم يعمل النظام النحوي على الفصل بين وصفين: الشكل الصوتي للبنية، وتمثيلها الدلالي، ويطلق عليها التهجئةspell out وهذان الوصفان هما اللذان يمثلان العالم الخارجي على المستوى الفيزيائي وعلى مستوى المفاهيم والمعاني»[1].

ويمثل البرنامج الأدنوي آخر التطورات التي آلت إليها النظرية التوليدية، وهو بمثابة امتداد للمفاهيم والنظريات السابقة لا سيما نظرية العمل والربط، وفي الوقت ذاته تخليص للنظرية من كثير من المفاهيم التي كانت سائدة في النماذج النحوية السابقة مثل النفي والإثبات، والمبني للمعلوم والمجهول، والإخبار والإنشاء الطلبي وغير الطلبي، والربط والحذف والاستبدال، والتقديم والتأخير، واختزالها في البرنامج الأدنوي أو الحد الأدنى المتكون من عمليتي المزج "merge"، والنقل"move".

وخلاصة هذا البرنامج أن «ملكة اللغة تشارك في الأجهزة الأخرى للعقل / الدماغ على مستويين بَيْنِيَيْن interface levels؛ واحد يتصل بالصوت، والآخر بالمعنى. يحتوي التعبير الخاص الذي تولده اللغة على تمثيل صوتي يكون مقروءا للأجهزة الحسية الحركية، وتمثيل دلالي يكون مقروءا للأجهزة المفاهيمية، والأجهزة الأخرى للتفكير والفعل»[2]، فهناك صورتان تربطان اللغة بالعالم الخارجي: صورة صوتية تصلها بعالم الأصوات وصورة منطقية تصلها بعالم الأفكار والتصورات، وهو الحد الأدنى للنظرية، ولا حاجة حينئذ للبنية العميقة؛ لكونها مستوى داخليا، ولا للبنية السطحية؛ لكونها مستوى خارجيا، فهناك إذا حالتان: حالة أولى وحالة نهائية، فـ«القدرة اللغوية حالة أولى تعبر عن المورثات وتخضع هذه الحالة لتطورات تستقر في حالة نهائية. الحالة الأولى تحددها مبادئ النحو الكلي، والحالة النهائية هي ما يعرف بالنحو الخاص. والنحو الخاص اختيار معين لقيم وسيطية وللمعجم»[3]، والبرنامج الأدنوي هو إعادة تطبيق ثنائيتيْ: القدرة اللغوية والتي تمثل الصوت

[1]- ينظر: مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص192، 194.

[2]- تشومسكي، أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص45.

[3]- مُحَمَّد الرحالي، تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2003م، ص13، 14.

والمعنى على وجه كلي، والإنجاز الذي هو استعمالها في المستوى الخارجي، وفيه تتفاوت الأنحاء في الوسائط والمعجم.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للبنية في النحو التوليدي:

1- البنية العاملية:

1-1- نظرية العامل:

إن من أولى النظريات التي تركزت عليها اهتمامات النظرية التوليدية في وصف وتفسير حركة البنى اللغوية نظرية العامل، فهي«المفهوم البنيوي المهيمن على مختلف النظريات والقوالب (les modules) المتفاعلة معه، والمكملة له. وهو الأساس. أيضا. الذي تقوم عليه المقولة الفارغة(Theorie de categorie vide) بأنواعها المتباينة»[1]، ذلك لأن المقولة الفارغة ينبغي أن يعمل فيها عمل مناسب يخصها دون سواها ضمن مبدأ«يمكن صياغته كالتالي: [الأثر]يجب أن يكون معمولا فيه عملا مناسبا»[2]، وفي إطار القالب العاملي والعلائقي البنيوي يتفرع العمل المناسب إلى نوعين من العلاقات البنيوية[3]:

- علاقة بين الفئة المعجمية والعنصر الذي تؤثر فيه كعلاقة الفعل بالفراغØ

- علاقة المراقبة بين العنصر الفارغ والعنصر السابق الذي يفسره كعلاقة الضمير بما يفسره.

وليس المقصود من العلاقة أو التعالق البنيوي بين القولات المعجمية انتظامها تركيبيا، وإنما هو تعالق على مستوى البنية العميقة التي« تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة conceptual structures. ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي. ولكن باعتبارها علاقات للتأثير والتأثر في التصورات العميقة»[4]، وتصنيف القولات المعجمية في النحو التوليدي وكذا في النحو العربي يخضع لقضية التحكم المكوني أو تأثير العامل في المعمول، وهو الأمر المتفق عليه بين النحوين، «وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء»[5]، وقد يكون هذا

[1]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص 92.

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص29

[3]- ينظر شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والاثر، ص 227.

[4]- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص147.

[5]- نفسه، ص148.

صحيحا من حيث شقه النظري، ولكن من حيث التطبيق والإجراء يختلف تماما؛ لأن التحكم المكوني عند التوليديين يعمل في اتِّجاه واحد انطلاقا من الرأس إلى متمِّماته وفق مبدأ الترتيب، وهذا خلاف للغة العربية التي لا يتحدد للرأس فيها موضع أو موقع، فهو يعمل فيما يسبقه وما يلحقه، باستثناء بعض الحالات التي يلتزم فيها بالموضع اجتنابا للَّبس، وهناك فرق آخر بين التحكم المكوني عند تشومسكي ونظرية العامل في النحو العربي وهو أن«العنصر النووي المشرف على الوحدات الاشتقاقية من حيث كونُه فعلا، اسما، حرفا، دونما اهتمام بتحديد الدلالات المنطقية ولا النحوية المترتبة عنه، أما العامل في النظرية الخليلية الحديثة فهو محور التركيب أي المهيمن (باعتباره نواة الكلام)، زيادة على الأصل فهو ذو وظيفة تركيبية»[1].

1-2- مبدأ العمل أو التحكم المكوني:

يعتبر مبدأ العمل (Le **principe de gouvernement**) بمثابة«علاقة بنيوية أساسها التحكم المكوني والعنصر العامل هو العنصر الذي يتحكم مكونيا في العنصر المعمول. ونقول إن عنصرا ما يتحكم مكونيا في عنصر آخر حين يتفرع الأول مباشرة من عقدة يتفرع منها العنصر الثاني»[2]، تسمى **"عقدة أوعجرة"** واحدة، وذلك مثل تحكم الفعل في المفعول به؛ لكونهما يتفرعان من عقدة أو عجرة واحدة وهي المركب الفعلي (م ف).

والتحكم المكوني هو الأساس في نظرية الربط العاملي التي هي عبارة عن علاقة بين صدر الجملة وباقي المكونات المرتبطة بها، ويقوم مبدأ العمل بمجموعة من العناصر التي تؤثر في غيرها وتعطيها الإعراب مثل الأفعال والحروف والمشتقات والمصادر، فهي عوامل تتحكم مكونيا في معمولاتها، ولا يعين الحالة الإعرابية إلا مبدأ العمل، فالمفعول يتلقى حالته الإعرابية النصب من الفعل، والفاعل يتلقى الرفع من التطابق والزمن، والاسم المجرور من حرف الجر، وعلى هذا لا تجد جملة تستلم الحالة الإعرابية بغير هذه العوامل، وإن وُجدت فهي جمل لاحنة، مثل:

- **مُحَمَّداً يعتمد على زيداً**
- **إياه ضرب فاطمةُ**

[1]- شفيقة العلوي ،العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي، مقال، ضمن حوليات التراث العدد:7، 2007م، ص8.

[2]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية اللسانيات التوليدية، ص137.

وفي هذه الأمثلة خرق لمصفاة الحالة كما أطلق ذلك تشومسكي، وهي تحقق العنصر صوتيا لكن لا يحتوي على حالة إعرابية.

ويوضح تشومسكي هذا المفهوم بالترتيبة المنطقية الآتية:

أ يعمل في ج

ب [...ج...أ...ج...]

حيث

أ= س

إذا كان ب إسقاطا أقصى، فإذا كان ب يعلو ج، فإن ب يعلو أ

أ يتحكم مكونيا في ج»[1]، مثال ذلك [م إس[م ف + م إس]، [المعلم [أكرم المجتهد]

فالمركب الفعلي (أكرم) يتحكم مكونيا في المركب الاسمي(المجتهد)، لأنهما من عجرة واحدة، والأداة (ال) تتحكم مكونيا في الاسم (مجتهد)، لكونها عاملة فيه.

العمل المناسب أو المقولة العاملة

ويوضحه تشومسكي في ما يلي:

. أ تعمل عملا مناسبا في ب إذاً

أ معجمية أو مقترنة بـ(ب)

وأدخل مفهومين جديدين للعمل وهما: العمل بالسابق(antecedentgovernment)، والعمل المحوري(thetx- government)، ويكمن مفهوم العمل المحوري في:

أ تعمل محوريا في ب إذا

- أ من مستوى س وتسم محوريا ب
- أ وب أختان

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص28.

أما مفهوم العمل بالسابق

أ تعمل سابقيا في ب إذا

- أوب مقترنتان
- أ تتحكم مكونيا في ب
- ليست هناك ج(ج إما مركب اسمي أو جملة) حيث أ تتحكم مكونيا في ج، و ج تعلو ب (إلا إذا كانت ب هي رأس ج)»[1].

1-3- نظرية الربط العاملي (theoriedu gouvernement du liage):

تعرف نظرية الربط بأنها«الإحالة المشتركة لتعبيرين اثنين وطبيعة السياق النحوي الذي يحكم هذا الاشتراك في الإحالة»[2]، فالعنصر في البنية يرتبط بالعنصر السابق عليه بقرينة لاشتراكهما في نفس السياق المحال إليه، ويكون حرًّا، حين لا يرتبط بشيء، والسابق يتحكم مكونيا في التعبير الذي يشترك معه في الإحالة، وهذه النظرية قد لايمكن تطبيقها إلا على لغات ذات ترتيبة معينة، ذلك لأن «اختلاف الظواهر الترتيبية من لغة لأخرى يشكل حقا العائق الأساس في وجه كل محاولة لتطبيق نظرية الربط العاملي على أية لغة غير الإنكليزية»[3]، نظرا لأن اللغة الإنكليزية من اللغات ذات الرتبة القارة.

وتنطلق نظرية الربط العاملي عند تشومسكي، من منطلقين أساسين، يتسم بهما عناصر التركيب النحوي، هذان الأساسان هما:[4]

1-3-1- الأثر"Trace":

والأثر أو المقولة الفارغة (The Emphy Category pridciple): وهو الفراغ الذي تتركه المكونات المعجمية عندما تتحول من مكانها، «ويأتي في صورة مركب اسمي أو مركب حرفي، وهو يشتمل على قرينة بالمواضعة. فحينما ننقل مركبا اسميا في التَبْئير مثلا من مكان المفعول إلى مكان البؤرة (بمعنى انتقاله من

[1]- المرجع السابق، ص29.

[2]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص171.

[3]- محمد أمقران، تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي: نقل الرأس، مقال ضمن كتاب: اللسانيات العربية النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات، العدد:4، جامعة المولى إسماعيل، كلية الأداب والعلوم الإنسانية مكناس، ص78.

[4]- ينظر: حسام البهسناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث(في مجال مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، 1441هـ، 1994م، ص54.

موضع المكمل النحوي إلى موضع المسند إليه) يترك هذا المنقول وراءه، مركبا اسميا يشغل موقعا لا يزيد عن كونه عنصرا معجميا، وليس مكونا من مكونات التركيب، يطلق عليه عجرة:"node"يزود هذا المركب بقرينة تدل على أنه مربوط إحاليا بالعنصر المعجمي، الذي انتقل إلى مكان البؤرة»[1].

ومبدأ المقولة الفارغة من ضمن المبادئ التي توظف مفهوم العمل المناسب ويصاغ هذا المبدأ فيما يلي: «الأثر يجب أن يكون معمولا فيه عملا مناسبا»[2]، وهي كذلك تساعد على التفسير الدلالي والمحافظة على الأدوار النحوية رغم إجراءات التحويل المختلفة.

- **نظرية الأثر والدلالة السطحية:**

تُعنى هذه النظرية بما حدث من تعديل في النظرية؛ حيث انتقل تشومسكي من النظرية التركيبية (1965)، والتي تحصر المحتوى الدلالي للجمل في البنية العميقة، بمعنى توليد الدلالة، إلى النظرية النموذجية الموسعة والتي تمكن البنية السطحية من التفسير والتأويل الدلالي وتحديد الأدوار النحوية التي كانت محصورة في البنية العميقة، فـ«في النظرية المعيار الموسعة، كانت المعلومات المضمنة في البنية العميقة والواردة دلاليا هي المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحورية، أي بالأدوار المسندة إلى كل موضوع من موضوعات المحمول. وتؤخذ هذه المعلومات انطلاقا من البنية الشجرية الأولى. لكن بما أن الأثر يسجل هذه المعلومة في البنية السطحية، فإن من الممكن أن تعرف كل العلاقات المحورية انطلاقا من السطح ومن ثَمَّة يمكن أن نقول إن البنية السطحية وحدها هي الواردة بالنسبة للتأويل الدلالي»[3].

1-3-2- المضمر"Pronominal"(في حالة كونه مستترا وليس له تمثيل صوتي):

ويعتبر المضمر«مكونا كبيرا Major Constituent يظهر في البنية المكونية Consttituent structure مكان المركبات الاسمية الظاهرة. إلا أن توزيعه يختلف عن توزيع المركبات الاسمية المملوءة معجميا، لأن هذه المركبات يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية: بينما هذا المضمر، ليس معمولا حتى يمكن أن يظهر في التركيب حالة كونه معربا.

[1]- المرجع السابق، ص54 .

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص29.

[3]- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، الكتاب الاول، ص 74.

ويتميز المضمر " Pronominal" كما يرى تشومسكي ، بأنه يتضمن إمكانية كونه مضمرا من جهة وعائدا "enaphor" من جهة أخرى، والمضمر كما هو معلوم لا يربط داخل الجملة »[1]، وبناء على هذا يتجلى لنا الفرق بين المضمر الذي ليس له تمثيل صوتي كالضمير المستتر في اللغة العربية ولا يقع إلا فاعلا، والضمير الفارغ معجميا الحر في مجاله الذي قد لا يحيل إلى مركب اسمي داخل الجملة، وقد تتحقق الإحالة، فنكون أمام نمطين من الإحالة :[2]

- إحالة منفصلة " disjoint reference" وهي المنفصلة عن الإحالة داخل الجملة، وميدان الإحالة المركب الاسمي أو الجملة وذلك مثل:

- زيدٌ ضربه

- أعطيت زيداً إياه

فالضمير المنفصل(الهاء)، والضميرالمنفصل(إياه) لا يعودان على شيء داخل الجملة، وهذا بخلاف الضمير في المثال التالي:

- زار زيدٌ مكتَبه

فالضمير المتصل(الهاء) منفصل إحاليا ولكنه انفصال داخل التركيب، وهذا ما يجعلنا نخلص إلى أن هناك نوعين من الإحالة:

- إحالة منفصلة خارجية

- إحالة منفصلة داخلية

والمضمر الفاعل، والضمير المفعول، لايشتركان في الإحالة ولا يكون الفاعل هو المفعول، كما أن المضمرات تتنزل منزلة المركبات الاسمية وتستلم خصائصها، وهي إما: ضمائر حرة لا تحيل ولا ترتبط بشيء، وإما مربوطة إحاليا، وهي على ضربين: أ) محالة إحالة داخلية، ب) محالة إحالة خارجية.

[1]- حسام البهسناوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص55.

[2]- نفسه، ص55.

ويقصد بالربط العاملي تحقق ارتباط المركبات الاسمية وعلاقتها البنيوية بما يسبقها أم لا، فهناك العوائد والمضمرات التي تتحكم فيها مبادئ الربط التالية:[1]

- كل عائد مربوط في مقولته العاملية.

- كل مضمر حر في مقولته العاملية.

- كل تعبير محيل حر.

وكل هذه العناصر المعجمية لا بد لها من عناصر تحيل إليها في مجالها؛ كما ينص على ذلك مبدأ قيد الفاعل المحدد(condition du sujet sépisifie –c s s)، «ويتطلب المبدأ المعروف باسم "قيد الفاعل المحدد"وجوباً، يكون الضمير حراً في مجال فاعله الأقرب»[2].

ويعتبر مبدأ الفاعل المحدد أو قيد السوج المعين كما اصطلح عليه الأوراغي من المبادئ الكلية التي تخضع له كل اللغات البشرية حسب رأي تشومسكي، وينص هذا المبدأ على أنه«يمتنع ربط المركب س الموجود داخل المركب ج بغيره الواقع خارج ج إذا كان ج يحتوي على سوج مغاير للمركب س»[3]، ويتجلى هذا الضابط في المركب البعضي (بعضهم بعضا)، وإذا ما رمنا تفعيلا لهذا الضابط في اللغة العربية فإننا نجد أن اللغة العربية تجوزه وتجوز غيره لأنها من اللغات ذات غنى نسق المطابقة، فتجوز العربية التراكيب التالية:

- أ) هم رأوا غربانا يتناول بعضهُم بعضا.

- ب) هم طلبوا منكم عدم إخراج بعضكُم بعضا.

- ج)هم وعدوا زوجاتهم بزيارة بعضهِم بعضا.

- د)هم أخبروكم بدعوة بعضهِم بعضا.

وسواء ارتبط فاعل الجملة الدامجة بالجملة السابقة كما في (ج و د)، أو لم يرتبط كما في (أ وب)، فإن اللغة العربية تجيز الجميع؛ لأن«العربية وغيرها من اللغات ذات الصرف الوزني قد لا تحتاج أصلا إلى المركب البعضي الذي منه اسْتُخْلص مراسيا شرط السوج المعين. إذ يمكن للعربية أن تعبر بالصيغة الصرفية الدالة على

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص29.

[2]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص204.

[3]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص185.

المشاركة المعبر عنها في الإنكليزية ونحوها الفرنسية بواسطة المركب البعضي»[1]، فالفاعل المحدد هو مركب اسمي يحتوي وحدة المعجمية أو ضميرا ليس عائدا وليس تحت مراقبه الفاعل؛ «لأن مجيء الاسم موسوما بإحدى الصفتين:[+ عائد] /[+ مراقب] يصيره كلمة مربوطة، محيلة في مجالها»[2]، وانطلاقا من المبادئ الثلاثة لنظرية الربط نهتدي إلى ثلاث فئات اسمية وهي :

- العوائد

- المضمرات

-العبارات المحيلة

1 – العوائد: وهي العناصر المعجمية التي تستلزم بالضرورة أن يسبقها مفسر وإلا اعتبرت الجملة لاحنة، «فالعائديات – خلافا للتعابير الإحالية – يجب أن تكون مربوطة بالأخرى، على حين أنه قد تكون الضمائريات مربوطة »[3]،

2- المضمرات: وهي تكون حرة في مجالها، لكنها قد تكون تحت مراقبة الفاعل كما في التركيب التالي:

- الطفلُ أعطاني كتابه.

فالضمير (الياء) في كلمة أعطاني حر في مجاله، لكن الضمير (الهاء) في كلمة كتابه غير حر؛ إذ هو مراقب بالفاعل.

3- العبارات المحيلة: وهي المحيلة بذاتها ما لم تكن ضميرا أوعائدا وتشمل الآثار والمتغيرات. أي آثار المركب الاسمي.

وخلاصة هذه الفئات الاسمية الثلاث أن معيار القيد والحرية هو الارتباط بالفاعل وعدمه، فالعائد يشترط فيه الربط بالفاعل الأقرب في حين أن الضمير الذي لا يرتبط بالفاعل هو حر في مجاله، لذلك«ينص قيد الفاعل المحدد على أن الضمائر حرة والعائدات مربوطة في مجال الفاعل الأقرب»[4]، وتتلخص في ما يلي:

[1]- المرجع السابق، ص 187.

[2]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص85.

[3]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 306.

[4]-نفسه، ص305.

- العائدي مربوط في المجال المحلي.

-الضمير حر في المجال المحلي.

- التعبير الإحالي حر (في مجال صدر سلسلته)»[1].

ويتضح مفهوم الربط في المركبات انطلاقا من أن المركب الاسمي (م إس) يحتوي احتواء أدنى أ وب أو الجملة التي تحويهما، وتتحدد علاقة الربط فيما يلي:

- أ تربط ب إذاً

- أ تتحكم مكونيا في ب

- أ مقترنة بـ ب»[2].

وإسقاطا لهذه الرموز نمثل لها بالقوالب التالية: [م إس [فع(أ) يتحكم مكونيا في م إس(ب)]، وفي جملة (سعيدٌ فتحَ البابَ) نجد أن الفعل (فتح) يتحكم مكونيا في المركب الاسمي الباب لأنهما يشتركان في عجرة واحدة (م ف)،كما أن الأداة تتحكم مكونيا في الاسم (ال + اسم)، إلا أن هذا التحكم دلالي لا بنيوي، ويعتبره تشومسكي ارتباطا مقوليا بين الصدر ومكملاته أو مخصصاته، «وإذا ما كانت المقولة a تعمل في الإسقاط الأقصى x بهذا المعنى عملت – أي المقولة – حينئذ في مخصص هذا الإسقاط وفي صدره الذي هو المقولةx. وهكذا، يعمل الصدرaفي تكملاته، وتلك الحالة هي جوهر العمل»[3].

وتتجلى هذه العلاقات البنيوية في البنية الواسطة الناتجة عن البنية العميقة عن طريق قاعدة حرِّك أ.

2- قاعدة حرك الألف أو أُنقل الألف:

حاول تشومسكي 1978م تقليص المكون التحويلي إلى قاعدة واحدة أسماها حرِّك الألف (move a) حيث (أ)مقولة كبرى. وهي المقولة التي شقت الدرس اللساني التوليدي بالاعتبار الدلالي شقين: أنصار توليد الدلالة، وأنصار تأويل الدلالة، أوالدلالة العميقة والدلالة السطحية، فـ«في النظرية النموذجية الموسعة كانت المعلومات المضمنة في البنية العميقة والواردة دلاليا هي المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحورية، أي

[1]-المرجع السابق، ص307.

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص29، 30.

[3]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص299.

بالأدوار المسندة إلى كل موضوع من موضوعات المحمول. وتؤخذ هذه المعلومات انطلاقا من البنية الشجرية الأولى. لكن بما أن الأثر أصبح يسجل هذه المعلومة في البنية السطحية، فإنه من الممكن أن تعرف العلاقات المحورية انطلاقا من السطح ومن ثمة يمكن أن نقول إن البنية السطحية وحدها هي الواردة بالنسبة للتأويل الدلالي»[1]، ولهذه القاعدة (حرك الألف)خاصية أساسية تميزها وهي:

– إن حوِّل(أ) تحدد العلاقة القائمة بين السابق والفراغ؛

فإما أن السابق مجرد من الدور المحوري أي(positin non)؛

وإما أن يكون الفراغ معمولا عملا مناسبا.

– إن النقل يتم دوما نحو موضع غير محوري، حتى لا يكتسب العنصر المعجمي (المحرك) دورين محورين ففي هذا خرق للمعيار المحوري»[2].

وهنا يتعلق الأمر بالمفعول به الذي انتقل إلى موضع سابق عن موضعه تاركا فراغا يدعى الأثر، إلا أن الدور الوظيفي (المحوري) يتسلمه الفراغ دون العنصر المحرَّك، حتى لا تتعدد الوظائف لعنصر واحد في البنية الواحدة، وإن كان السابق يتحكم مكونيا في الأثر، ففي البنية مثلا:

[مسكتُ القلمَ] ، فتصير بعد التحريك:

القلمَ مسكتُ (أ)

وهذان المفهومان أدخلهما تشومسكي 1986م وأطلق عليهما العمل بالسابق (antecedentgovveroment) والعمل المحوري(thets JJ goveroment). فأما مفهوم العمل المحوري فيصوغه كالتالي:

أ تعمل محوريا في ب إذاً

أ من مستوى س وتسم محوريا ب

أ وب أختان

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 74.

[2]– شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص97.

وأما مفهوم العمل بالسابق؛ فهو أساسا مفهوم لاسنيك وسايطو(1984م)lasnik and saito

أ تعمل سابقيا في ب إذاً

أ وب مقترنتان

أ تتحكم مكونيا في ب »[1].

3- المقولة الفارغة:

تتفرع المقولات إلى نوعين مقولات مشبعة مليئة وهي التي تتحقق معجميا، ومقولات فارغة أو الآثار التي ليس لها تجليات على المستوى الصوتي وهذه الأخيرة وإن كانت فارغة فإنها تحافظ على مواضعها ومحلاتها ويمكن تقديرها أو تأويلها انطلاقا من البنية العميقة أو المقولات النحوية الذهنية... فالمقولة la catégorisation نشاط عرفاني وجوهر العملية التوليدية للغة؛ لأن الذهن البشري يشتغل بالمقولات أو الخطاطات، فيسعى إلى تقسيم الموجودات وحمايتها من التشويش والفوضى في العالم الخارجي، إضافة إلى أنها من أيسر الطرق لتخزينها في الذاكرة، فتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف إنما هو من قبيل عملية المقولة أو التجريد، ونفس الشيء بالنسبة للجملة ومكوناتها، فكلما جنحت الأشياء إلى الفوضى لجأ الذهن إلى تصنيفها وتنظيمها وقولبتها في مناويل عرفانية وخطاطات ذهنية عملا بمبدأ المستوى القاعدي الأدنى niveau de base الذي تتفرع عنه مقولتان اثنتان:

- الحصول على قدر معتبر من المعلومات بمجهود عرفاني أدنى.
- كيفية هيكلة المعلومات وبنائها لأن المعارف المدركة من العالم هي منظمة وليست اعتباطية ومفاجئة»[2].

أما مفهوم المقولة الفارغة؛ فهي المقولة التي لاتتحقق صوتيا«ولكنها. رغم ذلك.تبدو محققة على المستوى الذهني لكل متكلم. سامع مثالي. ما دامت تمثيلا عقليا؛ أي عملية عقلية مجردة العلامات الخطية أو

[1]- الفهري، البناء الموازي، ص28، 29.

[2]- ينظر: عبد الرزاق السومري، الجملة في النظرية التوليدية، قراءة في أعمال تشومسكي من النحو التوليدي إلى البرنامج الأدنوي، مقال، ص11.

النطقية؛ تدرك ولا ترى، تفهم ولا تنطق»[1]، فالمقولة الفارغة على المستوى العرفاني هي مواقع شاغرة يمكن لأي قولة معجمية أن تملأ الفراغ بشرط استجابتها للقوانين النحوية والدلالية وإلا كانت لاحنة.

وتشبه المقولة الفارغة الضمير المستتر في نظرية النحو العربي، وكانت نشأتها في الحقل اللساني التوليدي التحويلي لغرض إيجاد حلول لمشكلة تحليل الجملة المبنية للمجهول، وهي كذلك بمثابة تجاوز للنموذج المعيار الذي يحصر المعنى في البنية العميقة، إلى النظرية النموذجية الموسعة التي أولت المقولة الفارغة(الأثر) الدور الأساس في إعادة الاعتبار للبنية السطحية في تحديد دلالة الجمل، وباعتبارها امتدادا طبيعيا لها، وهذا ما جعل النظرية النموذجية الموسعة تشتمل على« المفهوم الجديد هو مفهوم الأثرTrace الذي يمكن القول بمقتضاه، حسب تشومسكي، أن علم الدلالة بمجمله. بما في ذلك العلاقات المدارية. يتعين بالبنية السطحية للجمل»[2].

وبعد أن قرر تشومسكي بأن الترتيب القار في اللغات جميعا هو [فا ف مف]، أدخل مبدأ الإسقاط الموسع(Extended Projection Principle) وهو «مبدأ كلي خاص بإجبارية الفاعل. وينص على ان كل فعل يسقط فاعلا، فلا بد من مكون اسمي في موضع الفاعل. وقد احتيج إلى هذا المبدأ في أبنية المبهم في الإنكليزية في مثل:

There is a man in the room

تثير هذه الجملة إشكال الفاعل، فالفاعل الحقيقي فيها هو المركب الاسمي a man باعتبار البنية العميقة الموافقة لـ Aman is in the room

حيث يحتل a man موضع الفاعل المرفوع.ولتفسير المبهم في البنية العميقة تم افتراض نقل المركب الاسميa man إلى موضع بعد الفعل، مما آل إلى توليد موضع فارغ ø is a manthe room.

لذلك يملأ باقحام المبهم There هذا الاقحام يقتضيه مبدأ الاسقاط الموسع حتى يكون للبنية فاعل»[3]، واقتضى مبدأ الإسقاط وجود مبدأين كليين:

[1]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العمل والأثر، ص 94.

[2]- جون سيرل، تشومسكي والمعرفة اللغوية، ص141.

[3]- سمية المكي، الكليات اللغوية بين الأنماطية والتوليدية، ص200 .

- مبدأ الرأسية، فكل مركب يحتوي على رأس ومتمم للرأس، إلا أن موقع الرأس يختلف من لغة إلى أخرى، فمحله في اللغة العربية الصدارة مثل الفعل والمبتدأ
- كل رأس يطلب مخصصا(فاعلا)، ومتمما(مفعولا به)، وهذا يخضع لاختلاف ترتيب عناصر الجملة من لغة إلى أخرى، ففي اللغة الإنكليزية الفعل وهو الرأس لا يطلب فاعلا وإنما يطلب مفعولا به مثل:

John watched TV

تتكون هذه الترتيبة من [م إس + م ف [فا +ف +مف] جون شاهد التلفاز]، وهذه الترتيبة لا تنسجم مع مبدأ الإسقاط لأن المخصص ´جون´ تقدم على الرأس ´شاهد´ وهذ ما جعل الرأس يفتقر إلى منجز او مخصص، وهذا بخلاف اللغة العربية التي ترتيبتها [ف +فا+ مف/شاهد الولدُ التلفازَ] فالفعل لا يستغني عن فاعله بحال من الاحوال، ظاهرا كان أو ضميرا.

ولما كانت ترتيبة تشومسكي [م إس + م ف] التي اعتبرها كلية في كل اللغات تفتقر إلى المُنْجِز؛ أي الفاعل، أدخل مبدأ الإسقاط الموسع، وهو عبارة عن تعديلات الهدف منها هو حماية مبدأ التعميم الخرق والنقض، «لذلك افترض تشومسكي موضعا فارغا بعد الفعل خاصا بالضم الصغير (Pro) يضطلع بدور الفاعل ويحمل سمة الرفع ويستدل عليه بإمكان ملئه معجميا:

.كتب درسَه

.كتب زيدٌ درسَه

ويوافق الضم الصغير ما أطلق عليه النحاة العرب "الضميرالمستتر"»[1]، وعندما لا يوجد فاعل ظاهر خاص كما في الفعلين se raser،succeed ينخرم مبدأ الإسقاط الموسع، إلى افتراض وجود ضم كبير(PRO) لحماية مبدئه من الانهيار كما في المثالين التاليين:

PROseraser dans le noirest dangereux

IwantPRO to succeed

[1]- المرجع السابق، ص200.

والفرق بين الضمير الصغير والضمير الكبير أن الأول يقبل التعجيم، وذلك بأن ترد قولة معجمية في مكانه، والثاني لا يقبل التعجيم لانه يولد أبنية غير مقبولة»[1]، وهذا هو صنيع تشومسكي في ربوع نظريته، فهو لا يستقر على مبدأ يقترحه؛ بل شأنه في نظريه دائم الاصلاح، ونجده يقر بكون الضمير الصغير والكبير من الظواهر المتغيرة بين الألسن وليس من الخصائص المشتركة.

ورغم التوافق بين الأثر والضمير من كونهما مركبان اسميان ينعدم فيهما المحتوى الفونولوجي، إلا أن بينهما فروقا وهي:

- الأثر ما كان معمولا عملا مناسبا. وأما الضمير فلا يرد معمولا قط.
- – الأثر ناتج عن قاعدة التحريك النحوية (أي التحويل).وأما الضمير فهو فاعل الجملة غير المتصرفة، يظهر في المستوى العميق.
- إن العلاقة بين الأثر والضمير وسابقهما متباينة؛ فمع الأثر(أ) تخضع العلاقة (سابق/ أثر) لقيد الاستتار. وأما مع المضمر الفارغ "الضم"؛ فتتحكم فيه نظرية المراقب.
- إن سابق الأثر ما كان في موضع غير محوري؛ أما سابق الضمير. إن كان موجودا فعلا. فله دور محوري مستقل غير موروث.
- إن الأثر متغير. بخلاف(أ/ م إ س). موسوم حاليا. أما الضمير؛ فلا يخضع لمبدأ مصفاة الحالة.
- إن للضم سمات تطابقية؛ ولذلك فهو ضميري(pronominal).أما الأثر فعائد.
- الاثر أي(أ/ م إ س) مربوط في فئته العاملة»[2].

وفي النموذج النحوي العربي يأتي الضميرمستَتَراً وجوباً أو جوازاً، كما يقع ظاهر أو مضمراً أو ضمير عماد مجرد من الوظيفة النحوية، وفي هذه الحالة لا يقع إلا معمولا لفعل، وهذا بخلاف النموذج التوليدي الذي ينفي المعمولية للضمير ويقصرها على الأثر فقط، ثم إن مفهوم الأثر بالمفهوم التشومسكي لا وجود له في النحو العربي، باعتبار أن الأثار في النحو العربي هي الحركات الإعرابية أو ما ينوب عنها على أواخر القَولِات، وهذا ما يسند الأدوار الوظيفية أو المحورية إلى الحركات بدلا من الموقع أوالموضع في النحو التوليدي، مما جعل تشومسكي يعطل الدور المحوري للمركب الإسمي السابق على الأثر لأنه تحرك من موقعه.

[1]- المرجع السابق، ص201.

[2]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص101.

4- المقولة العاملة:

المقولة العاملة(governirg category)هي أصغر فئة تحتوي الوحدة المعمولة والعامل فيها وفي مجالها؛ أي بداخلها. تجد الوحدات المعجمية والضمائر والعوائد والعناصر الإحالية التي تفسرها محددة علاقتها بسوابقها، و«هي إما المركب الاسمي الذي يحوي احتواء أدنى أ و ب، أو الجملة التي تحتويهما»[1]، وهي كذلك«الإسقاط الأقصى المتضمن فاعلا، ومقولة معجمية تعمل في العنصرa (ومن ثم تتضمنه أيضا)»[2]، و المقولة العاملة التي تتضمن فاعلا«لا يمكن أن تكون إلاجملة أيsأو مركبا اسميا أي NP له فاعله»[3]، ولا تخرج هذه المقولات العاملة المتضمنة فاعلا عن ثلاث مقولات:

1- الجملة: إذا كان العامل فعلا نحو [ف +[إ س+ إ س ...]] ، ساعد الرجل محتاجا

2- إعراب تصريف نحو[م إ س + [ز/تط...] + [فعل] إ س...] ، الرجل ساعد محتاجا

3- مركب حرفي نحو [ح +[إ س]] ، خرجت من الدار»[4].

ويتضمن إعراب التصريف دلالتان: الزمنية والتطابقية وهما العاملتان في الفاعل في نظرية تشومسكي، ويحتل موقع الصدر، ومعنى التصريف تصريف الفعل مع الأزمنة وتطابق الفاعل مع فعله في الجنس والعدد والذات، وهذا معنى الزمن والتطابق في عاملية إعراب التصريف.

وتتنوع العوامل عند تشومسكي إلى ثلاثة عوامل:

- الفعل وهو ما أثر في متمماته الإفرادية أوالجملية المرتبطة به ارتباط المفعولية(L, objectif)، إذا كان متعديا(transitif)

- الحرف وهو العامل في مركبه الاسمي.

-إعراب تصريف

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص30.

[2]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 314.

[3]- نفسه، ص 314.

[4]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص74 بتصرف.

وفرق تشومسكي بين الجمل المتصرفة [+ زمن] وغير المتصرفة [- زمن]، واعتبر التطابق هو المسند للإعراب الرفع للفاعل وليس الزمن، وهذا في اللغة الإنكليزية، «وبموازاة مع هذا، فإن الرفع في العربية يسنده الزمن حتى في الجمل المتصرفة»[1]، وهذا ما نلاحظه في الأمثلة الآتية:

قام الولد

قامت البنتُ

البناتُ قمن

الأولادُ قاموا

الولدان قاما

وفي اللغة العربية يبطل هذا النوع من الإعراب لأن الضمائر المتصلة بالأسماء أو الأفعال ماهي إلا دلالة أوعلامة على التثنية والجمع وليست عاملا من العوامل، «والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دل الجميع بالتاء في نحو(قامت) على التأنيث، لا أنها ضمائر الفاعلين»[2]، ومقصد ابن هشام من الضمائر المتصلة واعتبارها علامات، تلك التي تتصل بالأسماء والأفعال كما في الأمثلة الآتية:

1-(أ) المسلمون صائمون

- (ب) التلميذان ناجحان

2- (أ) خرجوا اللاعبون

(ب) ذهبا العالمان

يلاحظ على هذه الضمائر أنها علامات ولا تدل على الفاعل لأن الفعل ليس مسندا لهذه الضمائر، و«لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتَّفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين، والواو

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص77.

[2]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ج2، ص105.

في جمع المذكر، والنون في فعل جمع المؤنث، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروف. وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث، لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل ات\<فاقا»[1]، أما الضمائر اللواحق بالفعل في نحو:

3- قال تعالى﴿ يُخۡرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيۡدِيهِمۡ وَأَيۡدِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾الحشر، آ:2.

﴿ وَإِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ ﴾النساء، آ:101.

﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾النجم، آ:39.

فهذه الضمائر الظاهرة والمستَتَرة ليست علامات، وإنما هي بمثابة المسند إليه في الجملة، ومن هنا فإن الاسم المرفوع المتقدم على فعله مثنًّى كان أو جمعا لا يعرب فاعلا عند البصريين؛ أي لا يتحكم الفعل فيه مكونيا، ولا يمكن إعرابه فاعلا عامله إعراب تصريف كما هو الشأن عند تشومسكي، ولكن يعرب مبتدأ، ذلك«لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وُحِّد وإذا تأخر بعد الأسماء ثنِّيَ وجمع للضمير الذي يكون فيه، نحو: الفعل في"خرج الزيدان"فإذا قدمت الزيدين قلت:"الزيدان خرجا"...والفعل لا يثنى ولا يجمع، إنما التثنية والجمع للأسماء خاصة، وإنما يدخل في الأفعال ضمائر الأسماء في التثنية والجمع»[2]، وإذا اعتبرنا الاسم المثني أو المجموع المقدم على فعله فاعلا عند الكوفيين فإن العامل فيه هو الفعل وليس التطابق كما هو الشأن عند تشومسكي، ولتجنب مشكلة ازدواجية الوظيفة للفعل الواحد ينبغي التخلي عن كون اللواحق المتصلة بالأفعال ضمائر واعتبارها«مجرد علامات تفيد المطابقة وتظهر في الفعل عند تقدم الفاعل وأصبحت في غنى عن كل وظيفة أخرى ولا يمكن أن يقال إن الفعل له فاعلان»[3].

وإذا سلمنا بعامل إعراب التصريف عند تشومسكي، فإن ذلك ليس بمستساغ في الجمل التي تتكون من ركنين اسمين وتخلو من العوامل البنيوية اللفظية من فعل، أو اسم، أو حرف، أو إعراب تصريف، وهذا ما اضطر تشومسكي والتوليديون إلى إحداث عامل آخر أسموه عامل التجرد لغرض توسيع القاعدة الكلية لتشمل جميع اللغات، ولحماية مصفاة الحالة من الخرق، ومن اللغات التي شملها التوسيع اللغة العربية واعتبروا إعراب الرفع في العربية...إعراب تجرد أو عامل التجرد، «فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا

[1]- الأشموني، حاشية الصبان، ج2، ص68، 96.

[2]- ابن هشام، شرح جمل للزجاجي، تح:علي محسن عيسى حال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405ه، 1975م، ص107.

[3]- عبد القادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، مقال، ص 15.

يعمل فيها عامل بنيوي أن تحمل إعرابا غير معمول فيه، كإعراب "آخرلحظة"لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981م)»[1].

ويرجع الفهري اختلاف استناد الإعراب في اللغات إلى اختلاف ترتيب مكونات الجملة، فهناك لغات تسند الإعراب إلى اليمين كالإنكليزية والفرنسية، والذي يسند الإعراب إلى الفاعل في الجمل المتصرفة هو التطابق، وهذا بخلاف لغات أخرى كالعربية التي تسند الإعراب إلى اليسار، والزمن هو من يسند الإعراب إلى الفاعل، ويقر تشومسكي«بأن التطابق يسند الرفع إلى الفاعل البنيوي»[2]، وليس بالضرورة رد الفرق الرتبي بين الإنكليزية والعربية إلى إسناد الإعراب؛ لأن الزمن وهو العامل في رفع الفاعل يسند الإعراب إلى المركب الاسمي الذي انتقل إلى مخصص الزمن، ولكن الفرق القائم«يوجد في الترتيب داخل الجمل المتصرفة فقط»[3].

وإعراب التطابق إنما يمتص من الزمن (+زمن)،إذا كانت الجملة متصرفة ويسقط هذا الامتصاص في الجملة غير المتصرفة(-زمن)، «فإذا كان التطابق ضميريا، فإنه يتطلب إعرابا. وهو يتلقى إعرابا من الزمن. فإعراب الزمن "يمتصه" إذن التطابق. ويمنع الزمن من وسم المركب الاسمي الفاعل إعرابيا...أما التطابق في الجمل غير المتصرفة، فإنه (إن وجد) لايمتص إعرابا»[4]، ويقتضي هذا الكلام أن لإعراب التصريف حالتين اثنتين يتوقف عليهما تأثيره البنيوي:

1- إذا كانت له الفئة [+ زمن]، فسيكون عاملا في الفاعل، إذاً وفقط إذا كان مزودا بصفات تطابقية في الذات، العدد والجنس. ويغدو بذلك متحدا وفعله صوتيا. "الرجال جاءوا"، فالفعل جاءوا مزود بلاحقة صوتية تدل على جمع المذكر، وهي متطابقة والاسم "الرجال".

2- إذا كان إعراب التصريف موسوما بالصفة[-زمن] ، فستغيب صفات التطابق وبالتالي، لن يكون عاملا في الفاعل؛ إذ سيظل فاعل الجملة غير المتصرفة بدون إعراب»[5]، واللغة العربية يستغني نسقها عن المطابقة ولا تدخل المطابقة إلا في عدد قليل من البنى، ويمثل ذلك انتهاكا وخرقا لقواعدها، وليس ترك المطابقة ضعفا، كما

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص68.
[2]-نفسه، ص76.
[3]-نفسه، ص76.
[4]- نفسه، ص77.
[5]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والاثر، ص77.

في مثل جواب الفهري عن سؤال: لم لا يصدق على العربية كما صدق على الانكليزية من المطابقة؟ فأجاب «إن العربية لها تطابق ضعيف في هذه البنى »[1].

وتنحصر مسألة العامل والمعمول في النظرية التوليدية التحويلية في كون العامل لا يكون إلا فعلا أو حرفا أو إعراب تصريف، ولا يكون مركبا فعليا ولا اسميا؛ لكونها حواجز تمنع العمل،كما أن العامل لا يعمل في أجزاء المتممات.

ومن النظريات الفرعية النحوية التي أدخلها تشومسكي لتوسيع وتعميق العمل والربط العاملي نظرية الحالةcase theory أو الحالة الإعرابية؛ حيث اقترنت هذه النظرية باللساني الأمريكي شارل فيلمور(Charles J. Fillmore) منذ سنة 1968م، وتعني نظرية الحالة أن«كل مركب اسمي يتحقق صوتيا يجب أن يخصص له حالة case(تجريدية)»[2]، وهي فكرة لا تخلو منها لغة من اللغات الكونية؛ لكونها مرتبطة بتحديد العلاقات النحوية بين العوامل ومعمولاتها، ولها«امتداد تاريخي طويل في الأدبيات اللسانية العالمية. إذ من الطبيعي أن تجري – أمام التغيرات التي تطرأ على الكلمات (والأسماء على الأخص) في مواقعها المختلفة في الجملة – محاولات لوصف هذه الظاهرة وتفسيرها»[3]، فكل بنية صرفية تؤدي وظائف نحوية نتيجة ارتباطها وتعالقها مع بنيات أخرى في الجملة بواسطة الحالة الإعرابية التي تختلف من لغة إلى أخرى، فالعربية تبين عن وظائفها بالحركات الإعرابية، وغيرها من اللغات عن طريق الترتيب القار؛ كالإنكليزية التي لا تتغير الأسماء فيها من حيث كونُها فاعلا أو مفعولا، وليست هناك حالة تميزهما إلا موقع العبارات في البنية الجملية، وتعني الحالة الإعرابية ما يتلقاه المركب الاسمي من حالات الفاعلية والمفعولية، وأطلق عليها تشومسكي مصفاة الحالةthe case filter والفاسي الفهري المصفاة الإعرابية، وهي تؤدي«دورا أساسيا في القالب الإعرابي، إذ تقر بأن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يجب أن يتلقى إعرابا»[4]، واستنادا إلى المصفاة ميَّز تشومسكي بين نوعين من الإعراب:

1- إعراب بنيوي (structural) يسنده الفعل إلى مفعوله، أو التطابق والزمن إلى الفاعل، وهو إسناد في البنية العميقة.

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص77.

[2]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص154.

[3]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في نظرية اللسانيات التوليدية، ص135.

[4]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص27.

2- إعراب محوري أو ملازم(inherent) يسنده الاسم أو الحرف أو الصفة، بموجب علاقة محورية، وهو إسناد في البنية السطحية»[1]، وتقسيم الفهري للإعراب ليس بمفهوم الحركة التي تتوارد على أواخر الكلمات بحسب دورها الوظيفي؛ «بل إنها تحسب حساب فكرة الإعراب المجردة سواء كان لها تجل ظاهر أم لا. فهذا المفهوم جزء مهم من نحو اللغة البشرية أو النحو الكلي»[2]، واعتمادا على ترتيبة تشومسكي [م إ س+ م ف]، وهي (فا +ف +مف)، والتي نمثل لها:

1- محمدٌ أكلَ التفاحةَ

فالفاعل (مُحَمَّد)، العامل فيه إعراب التصريف (التطابق والزمن)، وحالته الإعرابية: موقعه قبل الفعل والمفعول.

أما المفعول به (التفاحة) العامل فيه الفعل، حالته الإعرابية: موقعه بعد الفعل.

ومن هنا يمكن القول إن مفهوم الحالة الإعرابية الذي اتَّضح لنا في نظرية تشومسكي لا يمكن مقارنته مع مفهوم الحالة الإعرابية في نظرية النحو العربي، نظرا لاعتماد الأولى على المواقع أو الترتيب القار، بينما تعتمد الثانية على حركات الإعراب، ولا ينفي هذا وجود تشابه إلى حد بعيد وخاصة في التعالق المحوري، والأدوار الدلالية والوظيفية التي تتولد عن طريق التآخي بين البنيات الصرفية في الجملة؛ لكون المبدأين الدلالي والوظيفي كلِّيان يشملان اللغات جميعا.

ومنطلق الحالة عند فيلمور أن كل«فعل في الجملة تلتصق به حالات عميقة تكون محايثة له، وهي التي تجعله يطلب الفاعلية أو المكانية أو الوسيلة أو المفعولية...إلخ، وهذه الحالات يسميها **فيلمور** بالأدوار الدلالية»[3]، فالفعل عند فيلمور هو الذي يتحكم في الحالات التي تدخل تحت سلطته من الفاعلية والمفعولية والمكانية والزمانية والإضافة...وغيرها، وكل حالة ترتبط عامليا ويتحكم فيها مكونيا عامل سواء كان بنيويا أومحوريا، فـ« (حالة المفعولية) objective case تخصص لمفعول الفعل وأن (حالة الرفع) nominative

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص27.

[2]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص136.

[3]- عبد الرزاق السومري، الجملة في النظرية التوليدية قراءة في أعمال تشومسكي من النحو التوليدي إلى البرنامج الأدنوي، مقال، ص13.

caseتخصص لفاعل (الجملة المتصرفة الفعل)finite clause، وأن حروف الجر تخصص لمجروراتها (حالة النصب/والجر) oblique case»[1]، وفي هذا المشجر توضيحا لأنواع الحالات:

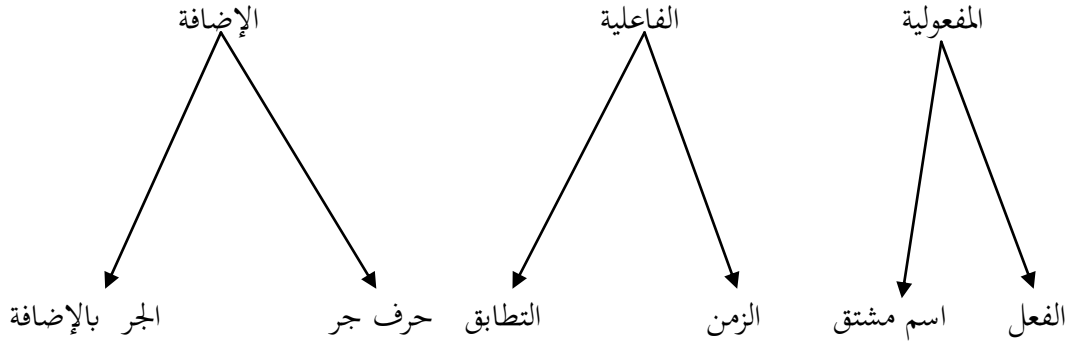

الشكل رقم7: أنواع الحالات.

وهذه الحالات ناتجة عن إحدى عوامل ثلاث؛ الفعل الذي ينتج حالة المفعولية، وإعراب التصريف حالة الفاعلية، والحرف حالة الإضافة أو المركب الحرفي، وكل وحدة معجمية لابد أن تكون لها حالة إعرابية أو مصفاة الحالة، « وتلعب المصفاة الإعرابية (Case Filter) دورا أساسيا في القلب الإعرابي، إذ تقر بأن كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي يجب أن يتلقى إعرابا. ويصوغ تشومسكي هذه المصفاة كما يلي:

م.س. إذا كان م.س (مركب اسمي) له محتوى صوتي وليس له إعراب.

فهذه المصفاة تنطبق على المركبات الاسمية فقط، ولكنها يجب أن تعمم لتشمل الظروف والصفات، كما هو واضح من وقائع العربية»[2]، وهذا بخلاف اللغة الإنكليزية التي تقتصر في تعيين الحالات على الأفعال وحروف الجر، فتُعَيِّن«نفس الحالة الإعرابية وهي الحالة الإعرابية التي اصْطُلح عليها بمصطلح accusative والتي يقابلها النصب في العربية»[3]، أما الفاعل فيستلم حالة الرفع من التصريف (الزمن والتطابق)، ويمكن حصر الفرق بين النموذج النحوي السيبويهي المنبثق من اللغة العربية والنموذج التوليدي التحويلي المنبثق من اللغة الانكليزية فيما يلي:

[1]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص156.

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 27.

[3]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص138.

الجدول رقم1: الفرق بين النموذج النحوي السيبويهي والتشومسكي.

	الحالة الإعرابية	أنواع العوامل	عامل رفع الفاعل	عامل رفع المفعول	الرتبة
اللغة العربية	الحركات الإعرابية الرفع، النصب، الجر	الأفعال،الأسماء،حروف الجر،المصادر،المشتقات	الفعل، تقدم الفاعل أو تأخر	الفعل والفاعل	يتقدم الفاعل على فعله، والمفعول على الفاعل والفعل
اللغة الإنكليزية	المواقع فا+فع+مف	الأفعال،حروف الجر، إعراب التصريف.	التطابق والزمن (إعراب التصريف)	الفعل	لا يتقدم المفعول على الفعل

إن ما يمكن قوله من خلال هذا العرض إن المبادئ والنظريات التي نادت بها التوليدية لا يمكن إسقاطها تمام الإسقاط على اللغة العربية لما بين اللغتين من خلاف كبير في العوامل وكيفية اشتغالها، والحالات الإعرابية ونظرية الأثر وغيرها، مما يتطلب مراعاة خصوصية اللغة المدروسة وبالخصوص اللغة العربية التي دأب كثير من اللسانيين العرب التوليديين على تحليها ضمن إطار النموذج التوليدي التحويلي، ومن التحليلات التي وقفنا عندها عند هؤلاء؛ ما قاله مرتضى جواد باقر الذي ذهب إلى أن اللغة العربية والإنكليزية لهما نفس الاتجاه في تعيين الحالات الإعرابية، فيقول:«...فبعض اللغات كالعربية والإنكليزية يكون اتجاه تعيين الحالة الإعرابية فيها إلى اليمين (لو افترضنا أن العربية تكتب من اليسار إلى اليمين).

فالفعل يكون في هذه الحالة إلى يسار المفعول الذي يعين له حالة النصب»[1]، إن هذا الكلام يفتقر إلى الدقة العلمية وإعادة النظر في طبيعة اللغات وأساليب وطرق التحليل، إذ لا يمكن أن تشبه اللغة العربية بحال من الأحوال اللغة الإنكليزية في اتجاه الكتابة ولو افتراضا وتكهَّنا، فكيف نفسر عمل الفعل في المفعول به المتقدم عليه في جملة: التفاحةَ أكل خالدُ.

[1]- مرتضى جواد باقر، مقدمة في النظرية التوليدية، ص147.

إن هذا التحليل يفتقر إلى دليل، ولا شك أن الذي دفع هؤلاء الباحثين إلى هذه الادِّعاءات العلمية والوقوع في هذه الزلات والسقطات المنهجية إنما هو الانبهار والتسليم المطلق للنظرية دون النظر إلى واقع اللغات وما تستوجبه من خصوصيات يجب مراعاتها.

ويتم خرق هذه المصفاة أو الحالة إذا كانت الوحدة المعجمية تتحقق صوتيا ولكنها تفتقر إلى إعراب أو أن لها حالة لكنها لا تتحقق صوتيا، فالعمل هو جوهر تحديد الحالات المعجمية، وكل حالة تتحدد في إطار المقولة العاملة التي تتضمنها«والعنصر يكون "متهيئا" visible للوسم المحوري فقط إذا ما تحددت له حالة»[1].

وحسب رأي الفهري فإن العامل في اللغة العربية يفرز ثلاثة أنواع من العلامات الإعرابية، وهي تأتي «إما للتجرد، وإما للإعراب البنيوي، أو للإعراب المحوري. واقترحنا أن الجر في العربية بنيوي، وليس محوريا، خلافا لما اقترحه تشومسكي(1986)»[2]، ومعنى كونه بنيويا وليس محوريا أن لا يوسم المركب الاسمي محوريا؛ أي دلاليا، فهو مجرد تعالق بنيوي يطلق عليه المركب الحرفي.

5- الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية:

- **التفسير الدلالي للجملة:**

يعتبر العامل المكون الرأسي الذي يعلو العناصر اللغوية فترتبط به ارتباطا بنيويا وصوتيا، ومن خلال هذه العناصر تتحدد الأدوار الدلالية من فاعلية و مفعولية وإضافية، فتتكون الجملة دلاليا من مسبب الحدث(الفعل) وهو الفاعل، ومن المتممات(الهدف/ المفعول به، والمركب الحرفي، الزمكانية، والغائية)، وعلى هذا تفسر الجملة دلاليا.

ولم يكن تشومسكي في كتابه البنى التركيبية 1957م متناولا لجانب الدلالة، ولذلك نجد في كتابه البنى النحوية بعد أن استفاض في مناقشة قضية الدلالة قال: «...بيد أن البحث في مثل هذه المقترحات يؤدي بنا دائما، على ما يبدو، إلى نتيجة مفادها أن الأساس الشكلي المحض فقط يمكن أن يوفر لنا ركيزة ثابتة مثمرة لبناء نظرية القواعد. إن البحث المفصل في جميع المقترحات التي تؤيد استخدام الدلالة في نظام من القواعد أمر يقع خارج هذه الدراسة، ولا أرى أية فائدة فيه»[3]، كما أنه اعتمد على الصياغة التركيبية المحضة، ولم يكن

[1]- تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص187.

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص27.

[3]نعوم تشومسكي، البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م، ص130.

للجانب الدلالي حضور في النظرية التوليدية التحويلية إلا بفضل عالمين لسانيين أمريكيين؛ كاتز وفودور، اللذين قاما باستقصاء القضية الدلالية في جميع اللغات الإنسانية، فوضعا نوعين من القواعد الدلالية:

- قواعد معجمية: وذلك من خلال إيضاحها وبيان وظائفها الدلالية في التركيب.
- قواعد تفسيرية: وهي عبارة عن تفسير وتوضيح تعالق الكلمات وانضمام بعضها إلى بعض.

ومن وظائف القواعد التفسيرية أنها«تمنح التفسير الدلالي للتراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي المركبي وتبين الطريقة التي من خلالها يمكن لهذه التراكيب المتولدة في مستوى المكون التوليدي المركبي والمتحولة في مستوى المكون التحويلي أن تسهم في دلالة التركيب»[1].

ونظرا لكون فرضية **كاتز وبوستال** قاصرة لتعذر تطبيقها على مختلف التراكيب اللغوية، إضافة إلى أنها لم تحدد بدقة العلاقات التي تربط المكون الدلالي بالمكون التوليدي المركبي، قام كاتز وبوستال بتدارك هذا الخلل، وذلك بتحديد العلاقات التي تربط المكون التوليدي المركبي بالمكون الدلالي، ويتضح هذا الترابط من«أن المستوى المركبي يولد البنية العميقة: (المقدرة) التي تتضمن المعنى كله.هذه البنية العميقة تحول إلى بنية سطحية من خلال القواعد التحويلية التي هي قواعد حافظة للمعنى؛ أي إنها قواعد لاتغير معنى التركيب»[2].

ولقد نتج عن هذا الاختلاف في توجيه الدلالة، ظهور مدرستين دلاليتين:

- مدرسة الدلالة التوليدية، ومن أعلامها: مكَولي(1976)، ولايكوف(1970)، وكوك(1980)، يرى أنصار هذه المدرسة أن البنية العميقة ليست كافية بشكل كاف لضبط الاختلافات الدلالية في التراكيب وخاصة تراكيب الاستفهام النفي كم العددية.
- مدرسة الدلالة التصنيفية، ومن أعلامها فيلمور(1968 1977) وتشيف(1970) وكوك(1979)، ويرى أنصار هذه المدرسة أن البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في التراكيب.

واستنادا إلى التوجهات المختلفة بين المدرستين نرى إمكانية القول بأن الدلالة في المدرسة الأولى منبثقة من البنية العميقة رغم عدم كفايتها، أما الثانية؛ فهي تتجاوز البنية العميقة إلى البنية السطحية.

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 54.

[2]-نفسه، ص55.

وتأتي الفرضية الدلالية لجاكندوف: التي يرى فيها أن الفرضية الدلالية لكاتز وبوستال تفتقر إلى الشمول؛ لكونها لا تستطيع أن تشرح التراكيب المنفية أو المبنية للمجهول التي تقتضي وجود دلالتين لتركيب واحد، وذلك نحو:

ضَرب محمدٌ خالداً

ما ضَرب محمدٌ خالداً

ضُرب خالدٌ

فهذه التراكيب واحدة من حيث بناؤها ولكنها تختلف دلاليا من حيث معناها

المنهج النحوي الدلالي عند **جاكندوف** 1972م (jackendoff)

يعتبر جاكندوف من رواد نظرية الأدوار الدلالية أو "نظرية تيتا" ، وهي من الدلالة التوليدية المنطقية و«تهتم بالعلاقات الدلالية بين المكونات ومعمولاتها(Arguments) مع الرأس. والرأس يحدد دورا دلاليا لمعمولاته تكتسبه انطلاقا من المعلومات والمعطيات التي يوفرها المكون المعجمي. والمبدأ والقانون الذي تقوم عليه "نظرية تيتا" هو شرط الترابط الأحادي بين الرأس والأدوار الدلالية حيث يستدعي الرأس دورا دلاليا واحدا والعكس أيضا. وإذا لم يتحقق الشرط يمكن أن يحصل فساد في التأويل الدلالي للجملة وتستحيل مقولتها النحوية المنطقية»[1].

اعتمد جاكندوف على الفرضية الدلالية عند غروبر(1965م)، وركز في منهجه على أربعة تراكيب دلالية وهي:

أ- التركيب الوظيفي: الذي يمثل العلاقات الدلالية بين الأركان اللغوية في التركيب الأساسي كالعلاقات الدلالية بين الفعل وأدواره(الموضوع، المكان، ابتداء الغاية، انتهاء الغاية، الفاعل).

ب- التركيب السياقي الموضح: الذي يحدد السياقات الدلالية المختلفة مثل التطابق، التبعية، الربط الإحالي، المجاز.

[1]- عبد الرزاق السومري، الجملة في النظرية التوليدية قراءة في أعمال تشومسكي من النحو التوليدي إلى البرنامج الأدنوي، مقال، ص12.

ج- التركيب التطابقي: الذي يبين ما إذا كان في التركيب ركنان لغويان اثنان يعودان إلى بعضهما من حيث الربط الإحالي، وتتألف أركانه من التوكيد والنبر والنغمة.

د- تركيب العناية والاهتمام والتقديم: الذي يدل على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساسي... إن الركن الأساسي الذي يحدد العلاقات الدلالية في نموذج جاكندوف الدلالي هو الفعل، والدخول المعجمي للفعل في تركيب ما سيحدد العلاقات الدلالية والعلاقات التركيبية النحوية»[1]، ومن الردود التي وجهها تشومسكي للفريق المنشق عنه من أنصار توليد الدلالة«أن الدراسات التي تناولت الدلالة التوليدية وخاصة نظرية فيلمورFillmore هي محددة في إطارها الأصلي وأنها محاولة لا تمثل بناء نظرية دلالية، وأن ما يطلق عليه الدلالة التوليدية إنما هو مجرد اتجاه ووجهة نظر تقدمت على الساحة عن طريق لاكوف Lakoof، وأن نظرية الحالة عند فيلمورFillmore تنسحب على كل النظريات، كما أنه اعتبرها علاقات تقليدية في شكل معين بدون أن تحدد تحديدا دقيقا، أما عن نظرية العلاقات والجملة المبنية للمجهول عند بوستال **Postal**و**يسبرسن**Jesperson لا تخرج عن الفكر التقليدي كما أن القواعد التحويلية لا تولد تراكيب معجمية، وهذا ما جعله يرفض وجود قانون عالمي للبناء للمجهول.

وفي المقابل نجده يثني على رأي جاكندوفJakendoof فيما يتعلق بدور البنية السطحية في التمثيل الدلالي وأن التأثيرات الداخلية للتركيب السطحي للجملة أمكن من غيرها»[2].

6- المنهج الدلالي التصنيفي عند "كوك"1979م :

يهدف التصنيف الدلالي إلى وصف المضمون الدلالي للتراكيب، ويقصد بالمنهج الدلالي التصنيفي «نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح للفعل باعتباره محور العمليات الدلالية، تمييزا له عن الأدوار الدلالية و الوظيفية التي تحدث للاسم، وتتمثل الأدوار الدلالية للفعل عموديا في:

الفعل الكوني: الذي يتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالموضوع الثبوتي مثل: البابُ مفتوحٌ

- **الفعل الإجرائي**: مثل ينفتحُ البابُ.
- **الفعل الحركي**: ويتطلب دورين دلالين وظيفيين يعبرعنهما بالفاعل والموضوع مثل: يفتحُ الرجلُ البابَ.

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص70، 73.

[2]-ينظر: نعوم تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، ،2005م، ص50، 51.

وتتمثل الأدوار الدلالية للفعل أفقيا في:

الفعل الشعوري: ويتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بـ**"مجرب"**، وتصنف الأفعال الشعورية إلى ثلاثة أنواع:

- أفعال شعورية كونية : نحو(خوَّف زيدٌ عمراً).
- أفعال شعورية إجرائية: نحو(يأملُ زيدٌ بالنجاحَ).
- أفعال شعورية حركية: نحو(قال زيدٌ الحقيقةَ).

فعل الاستفادة: ويتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بمستفيد، وتصنف إلى ثلاثة انواع:

- أفعال استفادة كونية :نحو(لمحمدٌ جوادٌ أصيلٌ).
- أفعال استفادة إجرائية: نحو(حصل زيدٌ على الجائزة).
- أفعال استفادة حركية: نحو(أعطيتُ زيداً جائزةً).

الفعل المكاني: ويتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمكان، ويصنف إلى ثلاثة أنواع:

- أفعال مكانية كونية: نحو(على رأس الجبلِ علمٌ).
- أفعال مكانية إجرائية: نحو(تحرّكت السيارةُ إلى المستودع).
- أفعال مكانية حركية: نحو(حرّك زيدٌ السيارةَ إلى المستودع)»[1].

ويرى **"ولتركوك"**أن مجموع دلالات الأفعال الإثني عشر كافية لوصف جميع الأفعال الموجودة في جميع اللغات البشرية، و«ويميز المنهج الدلالي التصنيفي بين نوعين اثنين من الأدوار الوظيفية الدلالية:

– الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والبنية السطحية وجوبا.

– الأدوار الدلالية المستمرة والتي تحدث في البنية العميقة وجوبا، ولكن يمكن لها أن تحدث في البنية السطحية ويمكن ألا تحدث»[2].

[1]– ينظر: مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 76، 81 بتصرف.

[2]– نفسه، ص78

وبعد مناقشة وجهات نظر اللسانيين التوليدين في مسألة الدلالة وتطورها في اللسانيات التوليدية صرح الوعر بأنها لم تكن مناقشة تاريخية«وإنما هدفت تلك المناقشة للوصول إلى وصف دلالي مُرْضٍ يمكن أن نعتمده في تحليل التركيب الأساسي وتحولاته في اللغة العربية»[1].

كما أنه يمكن لنظرية النحو العالمي أن تستفيد من الضوابط الدلالية المفروضة على التراكيب العربية، لـ« أنه بقدر ما نستقصي وندرس النظام الدلالي للغة خاصة بقدر ما سنُغني النظرية الدلالية في علم اللسانيات الحديث»[2]، ورغم ذلك فإن الضوابط النحوية والدلالية في اللغة العربية تختلف عن الضوابط العلمية في غيرها من اللغات، ومن أمثلة ذلك أن الفرضية المعجمية التي جاء بها تشومسكي تختلف عن الفرضية المعجمية في اللغة العربية، فتشومسكي جاء بمفهوم الثنائية المعجمية وهو مفهوم يختلف عن الثنائية المعجمية في اللغة العربية، هذه اللغة التي تتميز بالاشتقاق الذي يمكن لركن معجمي أن يشارك ركنا معجميا آخر في بعض الصفات النحوية والدلالية، كاسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل وعمل الاسم في الآن ذاته.

المبحث الثالث:البنية في المنجز اللساني التوليدي العربي: نماذج

لقد اختلفت تصورات الدارسين للبنية النحوية العربية كل حسب النموذج الذي يُنطلق منه، من النموذج المعيار والمعيار الموسع إلى النموذج الشمولي، والنظرية الدلالة التصنيفية، وهي من أبرز السمات التي تطبع الكتابة اللسانية التوليدية العربية إلا أنها تتفاوت من حيث:[3]

- قيمتها ومستواها العلمي.
- النماذج التوليدية المؤطرة لها.

وتعتبر فترة الثمانينيات من القرن الماضي من أوضح المراحل التي تفتحت فيها أعينُ اللسانيين العرب على تلقي الدرس الألسني الغربي وخاصة في موضوعه التوليدي، وهي محاولات تهدف لإعادة قراءة التراث اللغوي العربي من منظور الألسنية التوليدية التحويلية، وذلك ابتغاء إلحاق اللغة العربية بالكليات والقواعد المشتركة في جميع اللغات، إلا أن«المتتبع لمسار الدرس اللساني التوليدي في المجال العربي لا يجد إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم فعلا افتراضات جديدة بشأن بنيات العربية من منظور توليدي، وتعكس مجهودا

[1]- المرجع السابق، ص228.

[2]- نفسه، ص228.

[3]- حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص263.

عربيا فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي»[1]، وتُصنَّف جهود اللسانيين العرب في اتجاهين:

- الأول: وهو من قبيل المحاولات التجزيئية، وهي الأعمال التي ركزت على نموذج أو نموذجين من النظرية، كنموذج المعيار والمعيار الموسع ويضم لسانيين عرب مثل داود عبده، وميشال زكريا، ومازن الوعر.
- الثاني: وهو من قبيل المحاولات الشمولية التي تواكب تطورات النظرية فيما يتعلق بالبرامترات والتغييرات التي يدخلها تشومسكي على النظرية، ومن اللسانيين العرب الذين مثلوا هذا الاتجاه أحسن تمثيل الفاسي الفهري.

أولا: الاتجاه التجزيئي:

سنقصر البحث على لسانيَّيْن عربيَّيْن ذاع صيتهما في الدرس اللساني التوليدي العربي ضمن الاتجاه التجزيئي، أحدهما مهتم بالمستوى التركيبي الشكلي للجملة العربية من حيث قواعدُ التوليد وقواعدُ التحويل، ويتعلق الأمر بميشال زكريا، والآخر مهتم بالتركيب من جانبه الدلالي، وهو الذي تسند إليه الدلالة التصنيفية، "مازن الوعر"، إلا أن هذا الاتجاه لم يخرج عن النماذج الأولى للنظرية، من حيث؛ الفصل بين المستوى التركيبي والمستوى الصوتي، واقتصاره على عناصر التحويل، والبنية المكونية، وقواعد إعادة الكتابة.

1- ميشال زكريا:

ومن المبادئ التي سار عليها ميشال زكريا في وصف اللغة العربية من منظور اللسانيات التوليدية في نموذجها الأول نجد ما يلي:

1-1- قواعد إعادة الكتابة:

تمثل قواعد إعادة الكتابة القواعد الأساس في التوليدية التحويلية الذي تتفرع عنه بقية القواعد في البنية العميقة، ويتحدد مفهوم الجملة عند ميشال زكريا في أنها: «الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد»[2]، وقواعد إعادة الكتابة التي هي عبارة عن رموز يعاد كتابتها في سلاسل كلامية لها بداية ونهاية، وهو في نظره

[1]-المرجع السابق، ص 262.

[2]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م، ص23.

قريب من مفهوم النحاة العرب الذي أطلقوا عليه حسن السكوت، كما جاء عن ابن هشام في تعريف الكلام بقوله: «الكلام – في اصطلاح النحويين – عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة.

والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف، تحقيقا أو تقديرا.

والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»[1]، وأضاف ابن هشام في شذور الذهب مفهوم القصد[2]، إلا أن مفهوم الجملة أعم عنده من الكلام، ولقد كفَّيْنا القول فيه في ما سبق[3]، وعند المقارنة بين مفهوم الجملة في النحو التوليدي والمتمثل في كونها قواعد إعادة الكتابة، والمفهوم النحوي العربي يتبدى لنا الفرق جليا في أن الجملة التي تمثل أساس قواعد إعادة الكتابة منطلقها صوري، تمايزا مع الجملة العربية التي يضبطها قانون الاستعمال والوظيفة، أما مفهوم السكوت فهو ليس صوريا بل لا بد في حسن السكوت من تحقق البعد الدلالي والتداولي المتمثل في الفائدة والقصد، الذي يفتقر إليه النموذج النحوي التوليدي.

1-2- عناصر التحويل:

يتحكم في عناصر التحويل مبدآن اثنان:

- **مبدأ التعالق البنيوي:**

إن التحويلات التي تتم عن طريق القواعد التحويلية لابد أن يسبقها مبدأ التعالق البنيوي أو الارتباط البنياني كما أشار إلى ذلك ميشال زكريا، والتحويلات«التي تربط بين الجمل المتنوعة هي مرتبطة بنيانيا؛ بمعنى أن إجراءها يتم على سلسلة كلمات، ونسبة إلى ترتيب هذه الكلمات في الجمل»[4]، فالتعالق البنيوي هو الذي يتيح للمركب الاسمي أن ينتقل من موقعه في البنية العميقة إلى موقع آخر كانتقال المركب الاسمي (التفاحة) إلى الرأس (الابتداء) انتقالا في الموقع والوظيفة في جملة: (التفاحةَ أكلها الولدُ)، ولولا وجود الارتباط لما صح التحويل، كما في جملة: (اليومَ سافره الرجل).

[1]– ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص11.

[2]– ابن هشام، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص19. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج5، ص7.

[3]– ينظر: الفصل التمهيدي.

[4]– ميشال زكريا، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية الالسنية، ص79.

- **مبدأ الألف فوق الألف** (أ/أ)

يهدف هذا المبدأ إلى الإقرار بصحة العملية التحويلية من عدمها، وينص «على عدم جواز إجراء التحويل الذي يتم إجراؤه عادة على ركن معين، على ركن مماثل يندرج ضمن هذا الركن»[1]، وهذا تجنبا لتتابع ركنين أحدهما ينتظم في الآخر، وهذا مايجعل الجملة الآتية غير مقبولة: "الأبُ عدْتُه الذي مرض ابنُه"

ويصح نقل المركب الاسمي الموسع (الأبُ الذي مرض ابنُه)، كما في الجملة الآتية:

"الأبُ الذي مرض ابنُه عدته"

و«وفقا لقاعدة الألف فوق الالف كل تحويل ينقل ركنا ما أو يحذفه أو يتعامل معه يتم إجراؤه على الركن الموسع الذي يشرف على ركن مماثل له»[2]، ويستدعي الكلام عن التحويل دخول مسألة الرتبة؛ لأن التحويلات التي تجرى على البنية السطحية تعود في نهاية المطاف إلى رتبة أصلية في البنية العميقة، ولهذا استبعد ميشال زكريا التقسيم النحوي العربي إلى جمل اسمية، وفعلية، ورأى أنه لا يمكن الأخذ به في القواعد التوليدية العربية، باعتبارهما تخضعان لقواعد التحويل، كأن تكون إحداهما محولة من الأخرى أو هما معا محولتان من بنية عميقة مرتبة ترتيبا قارًّا وليس حرًّا وهي الجملة الفعلية.

1-3- الرتبة في القواعد التوليدية:

الرتبة في اللغة العربية في نظر ميشال زكريا ليست حرة، ولذا نجده يعترض على رأي بعض الباحثين في عدم حريتها بقوله: «يزعم بعض الباحثين أن ترتيب عناصر الجملة العربية من فعل وفاعل ومفعول به، ترتيب حر. ويردون ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تميز بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي»[3]، وبعد أن شكك في مجمل الترتيبات العربية ونفى عنها الصحة والمقبولية توصل في نهاية الأمر إلى أن الرتبة في اللغة العربية ليست حرة، واستدل بمجموعة من الحجج على أن الترتيب الأساس في اللغة العربية في البنية العميقة هو [فعل + فاعل + مفعول به]، فتكون قاعدة إعادة كتابة الجملة كما يلي:

جملة ⟸ فعل + اسم + اسم

[1]- المرجع السابق، ص 79، 80.
[2]- نفسه، ص81.
[3]-نفسه، ص26.

ولا يمكن لهذه القاعدة أن تنتج إلا جملا أصولية مقبولة، بخلاف غيرها من الترتيبات، أما الترتيب: فاعل + فعل + مفعول به؛ فقد برهن زكريا على صعوبة اعتماده وعدم جوازه بنية عميقة للغة العربية.

ومن مسائل التحويل للبنية العميقة:

- تحويل ونقل الركن الاسمي (الفاعل) إلى موضع الابتداء، وإلحاق ضمير بالفاعل لإنتاج البنية السطحية.
- تحويل الأتباع وهو نقل علامة العدد العائدة للاسم إلى الفعل، فتكون البنية العميقة "أكل الرجلان التفاحةَ" (بنية عميقة). و"الرجلان أكلا التفاحة" (البنية السطحية)، وهذا بإدخال سمة [+ عدد (مثنى أو جمع)] على الفعل.
- تحويل ونقل الركن الاسمي (المفعول به) إلى موقع الابتداء مع وجود ضمير يعود عليه.
- تحويل ونقل الركن الحرفي إلى موقع الابتداء مع ترك ضمير يعود عليه.
- تحويل ونقل الاسم التابع لصلة الموصول مع ترك ضمير يعود عليه.
- التحويل والنقل في الركن الاسمي سمة [+ معرفة] وليس [- معرفة]

1-4- البنية المكونية:

تتألف الجملة من ركنين: ركن إسنادي وركن تكميلي.

فأما الركن الإسنادي؛ فيتمثل في: ركن فعلي+ركن اسمي+ ركن اسمي+ ركن حرفي.

ويتكون الركن التكميلي من ركن حرفي +ركن اسمي.

والفرق بينهما أن الركن الإسنادي«يتألف من الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل. في حين أن ركن التكملة يتألف من عناصر لا ترتبط بصورة مباشرة بالفعل، إنما تعود مباشرة إلى الجملة ككل»[1].

[1]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص44.

الركن الإسنادي:

طبقا لقاعدة إعادة الكتابة يكون الركن الإسنادي في البنية العميقة: فعل + فاعل + مفعول به، واستبعد زكريا البنية العميقة للغة العربية: فاعل + فعل+ مفعول به، كما أنه استغنى عن الركن الفعلي(فعل + مفعول به) وجمع بين الركن الاسمي والركن الفعلي في ركن واحد هو الإسناد كما يلي:

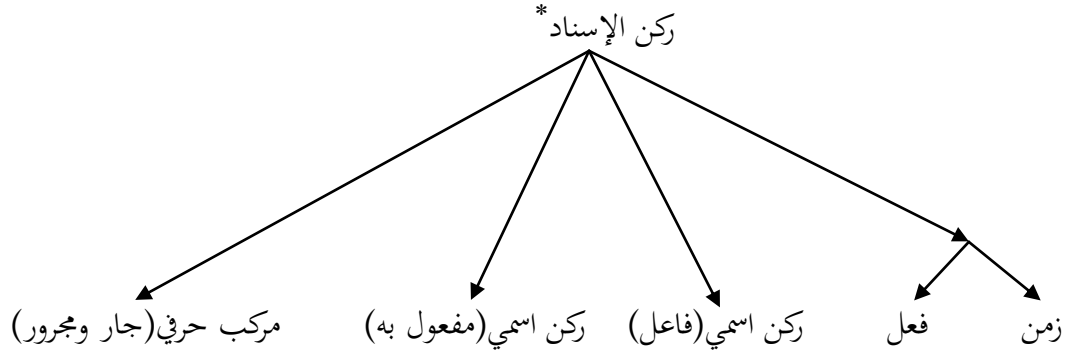

الشكل رقم8: الركن الإسنادي عند ميشال زكريا.

ويؤكد زكريا انطلاقا من البنية العميقة في اللغة العربية: (ف. فا. مف)، أن الفاعل يكون مع فعله في مركب واحد* مستدلا على ذلك بالتأثر المورفولوجي للفعل عند اتِّصاله بضمير الفاعل، بخلاف ضمير المفعولبه الذي لا يغير من الفعل شيئا، وهذا ما يفسر دخول نون الوقاية على الفعل حتى لا يتأثر بضمير المفعول به»[1]، وتؤدي هذه الوثاقة بين الفعل والفاعل إلى علامة التأنيث فى الركن الفعلي، وهو ما أطلق عليه: تحويل أتباع الفعل الركن الاسمي، ويتم هذا بنسخ سمة[– مذكر] وإلحاقها بالفعل نحو:

نجحتِ الطَّالبةُ

نجحتِ الطَّالبتان

نجحتِ الطالباتُ

ولايتحقق هذا الأتباع إذا باعدت فيه العناصر الكلامية بين الفعل وفاعله مثل:

*– هذا المشجر منقول من الرجع نفسه، ص47.

*– ويشبه هذا ما أشار إليه حاج صالح من علاقة تلازمية بين الفعل والفاعل، وعلاقة بناء مع المفعول به، إلا أن وجه الاختلاف بين حاج صالح و زكريا، يتمثل في أن علاقة الإسناد لا تشمل المفعول به في النحو العربي، بخلاف زكريا الذي عده فرعا عن ركن الإسناد.

[1]– المرجع السابق، ص49.

جاء يوم الخميس فاطمةُ

ويتضمن ركن الاسناد الركن الحرفي المرتبط بالفعل، احترازا من الركن الحرفي الذي لا يمكن ربطه بالفعل، فالأول يصح تحويله إلى موقع الابتداء، ففي جملة:

فاز اللاعب في المباراة العام الماضي يصح تحويل المركب الحرفي إلى موقع الابتداء نحو:

المباراةُ فاز اللاعبُ فيها العامُ الماضي

ولا يصح تحويل ونقل المركب الحرفي العام الماضي نحو:

العامُ الماضي فاز اللاعبُ في المباراة فيه

وهذا راجع إلى أن المركب الحرفي العام الماضي غير مرتبط بالحرف وبالتالي لا يدخل في ركن الإسناد.

الركن التكميلي: هو الركن الذي يحتوي على ركن حرفي واحد أو ركنين أو ركن اسمي.

قد يصح تحويل ونقل الركن الحرفي التكميلي إلى موقع الابتداء، ففي جملة "سافر الحجاج إلى البقاع المقدسة" تصير بعد التحويل والنقل:

إلى البقاع المقدسة سافر الحجاجُ.

وهناك أركان حرفية لا يصح تحويلها ونقلها ففي جملة: **سافر الحجاج إلى البقاع المقدسة في شهر ذي الحجة.** لايصح نقل وتحويل الركنين الحرفيين لأن ذلك يؤدي إلى إنتاج جمل غير أصولية، نحو:

إلى البقاع المقدسة في شهر ذي الحجة سافر الحجاج.

ويتضمن الركن التكميلي الركن الاسمي، نجد في الجملة: **يسافر الرجل اليوم.** تحويل ونقل للركن الاسمي التكميلي إلى موقع الابتداء نحو:

اليومَ يسافرُ الرجلُ.

وخلاصة هذين الركنين أن هناك ركنا اسميا يعود إلى ركن الإسناد، وركنا اسميا يعود إلى ركن التكملة، كما أن هناك ركنا حرفيا يعود إلى ركن الإسناد، وركنا حرفيا يعود إلى ركن التكملة، والتمييز بينهما أن ما يعود إلى ركن الإسناد يرتبط بضمير يعود إليه، وما يعود إلى ركن التكملة لا يرتبط بضمير يعود إليه، مثال ذلك :

التفاحةُ اكلها الولدُ. جملة أصولية.

اليومَ سافرهُ الرجلُ. جملة غير أصولية

فالركن الاسميُّ(التفاحة) في الجملة الأولى ركنٌ إسناديٌّ لارتباطه بضمير فيالجملة، وهو الهاء في(أكلها)، والركن الاسميُّ (اليوم) لا يرتبط بضمير، ووجوده يؤدي إلى فساد الجملة مما يدل على أنه يندرج ضمن الركن التكميلي.

الركن الفعلي:

يقسم زكريا الفعل إلى تام وغير تام، ويرى أن الزمن لا يتعلق بالفعل أو الركن الفعلي، وإنما يبرز في الجملة ككل مقرراً القاعدة التالية:

«إنْ حدَثَ الفعلُ، في زمن التَّكلُّم، إما تام وإما غير تام»[1]، ويتفرع الركن الفعلي إلى سمات:

1- السمات المعجمية: وتتفرع إلى ثلاثة انواع من السمات المعجمية:

- سمات فونولوجية التي تحدد كيفية النطق بالمفردة المعجمية، وتنص على خصائصها الصوتية ومخارج الاصوات اللغوية التي تؤلفها.
- السمات التركيبية التي تحدد الفئات الكلامية الموافقة لتحليل التراكيب اللغوية.
- السمات الدلالية التي تحدد دلالة المفردات.

2- السمات التركيبية: كالتمييز بين الافعال اللازمة والافعال المتعدية

3- سمات الفعل الذاتية: وهي السمات القائمة ضمن الفعل وتؤثر في عملية التحليل النحوي، وتتفرع إلى عدة سمات فرعية.*

4- سمات الفعل الانتقائية: ترتبط هذه السمات بالسياق الذي يرد فيه الفعل، فتنص على فئات فرعية وتؤثر في عملية التحليل النحوي وتتفرع إلى سمات فرعية*.

5- سمات الفعل في المعجم: وهو تصنيف المفردات حسب السمات الذاتية والانتقائية.

---

[1]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة (مرجع سابق)، ص66.

*- هذه السمات هي: التعدية والزمن والعمل والاستمرار والنشاط والعمل والحركة والحالة والتشخيص وعكسها. ينظر: المرجع نفسه، ص68، 72.

*- هذه السمات هي: فاعل إنسان+ مفعول به متحرك،+ فاعل جمع+ مفعول به جمع+ مفعول به جملة. ينظر: المرجع نفسه ،ص72، 76.

الركن الاسمي: تبعا لقواعد إعادة الكتابة يتكون الركن الاسمي من:

ركن اسمي + نعت

ركن اسمي + جملة

ويتضمن الركن الاسمي مجموعة من السمات الفرعية منها: + عام، +متحرك، +إنسان، +محسوس، +معدود، +معرفة، +مذكر، +ذكر، +مفرد، +مفرد ذاتي.

والملاحظ أن زكريا يريد صناعة بنية نحوية للغة العربية في إطار النماذج النحوية التوليدية واعتبارها بديلا لما تناوله النحاة في النحو العربي، ولذا نجده ينعت النحو العربي بالتقليدي، وهو يقارن بين تلازم الفعل مع فاعله اللذان يدخلان عنده تحت ركن واحد وهو الركن الفعلي، ومن ذلك قوله:«يشير التقليد اللغوي إلى تصرفات نحوية خاصة بالفعل وفاعله مجتمعين. فمثلا فيما يتعلق بدراسة الجملة القائمة ضمن جملة أخرى يقول التقليد اللغوي إن الفاعل وفعله في الجملة المكملة يحتلان موقعا نحويا معينا»[1].

ومن خلال ما تم الوقوف عليه عند زكريا وما لمسناه من إسقاط لنموذج المعيار على البنية العربية واعتباره بديلا عن التحليل النحوي العربي، نخلص إلى أنه ركز في مقاربته للبنية النحوية العربية انطلاقا من النموذج المعيار على ثلاثة قضايا اساسية وهي:

- قواعد إعادة الكتابة لكل من الركن الفعلي والركن الاسمي والركن الحرفي باعتبارهما أركان الإسناد.
- تحويل ونقل الركن الاسمي والركن الحرفي إلى موقع الابتداء.
- البنية المكونية.

هذه أهم القضايا التي مثلت جهود زكريا في هذه المرحلة، وبقيت الجهود العربية التوليدية حبيسة التطورات والتعديلات التي يعلنها تشومسكي بعد بناء كل نموذج، استدراكا للفجوات الحاصلة بين النظرية وخصوصية اللغات البشرية.

[1]- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص50.

ثانياً: مازن الوعر والدلالة التصنيفية.

ينطلق الوعر في توجهه الدلالي التصنيفي من مبدأ مراعاة خصوصية اللغات، ويرى«...أن اللغة العربية يمكن دراستها ضمن إطار نظرية النحو العالمي، ولكن بشرط أن يراعي الباحث المزايا اللغوية المحددة التي تتسم اللغة العربية وحدها»[1]، وطبق الوعر ثلاث نظريات في وصفه التراكيب العربية، وهي النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، والنظرية التصنيفية الدلالية للعالم اللساني الأمريكي"ولتركوك"، والنظرية النحوية العربية، وهذه التراكيب هي:

-التراكيب الفعلية.

-التراكيب الاسمية.

-التراكيب الاستفهامية.

ورغم أن الوعر يتابع التطورات التي حصلت في النظرية اللسانية التوليدية منذ سنة 1965 ، وكذا العلاقات الدلالية التي جاء بها العالمان الأمريكيان **غروبر**(1965)، و**جاكندوف** (1972 - 1976)، إلا أنه متأثر إلى حد بعيد بالدلالة التصنيفية التي وضعها العالم الأمريكي ولتركوك(1965)، وحاول أن يستثمرها في تحليل التراكيب اللغوية العربية، ولقد بيَّن هذا التوجه بقوله: «سوف أبين من خلال استخدام النموذج الدلالي التصنيفي كنظام وصفي، بأنه يمكننا التوصل إلى إطار دلالي مرضٍ لوصف التراكيب العربية وشرحها بدقة»[2]، واستنادا إلى رأي ابن هشام فرق الوعر بين الكلام والجملة ونسب ذلك إلى جمهور النحاة، ورأيه هذا عند التحقيق قد لا يثبت، خصوصا وأن مصطلح الجملة لم يكن معروفا عند أوائل النحاة كسيبويه، ولم تظهر بوادره إلا عند ابن هشام هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مصطلح الكلام لم يكن في مقابل الجملة، ولا عموم وخصوص بينهما كما بين ذلك الوعر، وإنما كان يُعنى بالكلام الجملة، ولقد قال السيرافي في شرحه لكلام سيبويه في الكتاب(وإنما يحكى بالقول ما كان كلاما)، قال: يعني ما كان جملة قد عمل بعضها في بعض»[3]، وحسب رأي الوعر«فإن كل كلام يجب أن يكون جملة، وذلك لأن الكلام يتألف من شكل نحوي

[1]- مازن الوعر، نحونظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص14.

[2]- نفسه، ص16.

[3]- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص157.

ودلالي تام، بغض النظر عما إذا كان ذلك التركيب بسيطا أو مركبا، ومن جهة أخرى ليست كل جملة ينبغي أن تكون كلاما، وذلك لأن الجملة شكلا نحويا ودلاليا تاما؛ أي الكلام، ويمكن ألا تكون كذلك»[1].

1- التركيب والدلالة عند مازن الوعر:

يصنف الوعر التراكيب في اللغة العربية تبعا للتصنيف العربي إلى أربعة أنواع:

- التركيب الاسمي: وهو التركيب الذي يكون ركنه الأول المسند إليه وركنه الثاني المسند(م إ. م)، وليس مشروطا في (م إ) أن يكون مركبا اسميا، فقد يكون جملة، ولهذا لم يدعُ النحويون العربُ التركيب العربي اسميا، لكونه يبدأ بالاسم، وإنما دعوه بالتركيب الاسمي لأنه يبدأ بالمسند إليه أي(المبتدأ).

وقد كانت حجتهم في ذلك أن الركن الأوَّلي للتركيب العربي يمكن ان يكون أصنافا مختلفة.

- التركيب الفعلي: وهو التركيب الذي يكون ركنه الأول الفعل أو ما اشتق منه وعمل عمله، وركنه الثاني المسند إليه(م . م إ) .

- التركيب الظرفي: وهو التركيب الذي يتألف من (م إ. م) ويمكن لل(م) أن يكون إما مركب الجار والمجرور أو مركبا ظرفيا.

- إن الافتراض هنا هو أن الفعل وفاعله يجب أن يحذفا من التركيب الظرفي، ويجب أن يبدلا بمركب الجار والمجرور أو المركب الظرفي، والمحذوف تقديره (يكون أو يستقر)، وعلى هذا يكون التركيب الظرفي تركيبا اسميا.

- التركيب الشرطي: وهو الذي يتألف من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد»[2]، يستلزم أحدهما وجود الآخر، وهو من قبيل التركيب الفعلي.

وهدفه من هذا التقسيم هو رؤيته من أن المناهج اللسانية التي درست التراكيب العربية راعت بعض المواد العربية مثل(المركب الفعلي، والمركب الاسمي)، ولكن لم تراع مواد عربية مثل (اسم الفاعل واسم المفعول)، وقدم وجهة نظره المتمثلة في تحليل التراكيب العربية وفق المنهج الدلالي التصنيفي الذي أسَّسه **"ولتركوك"**.

واشتهر الوعر في الميدان الدلالي بالدلالة التصنيفية، وهي تتحدد عنده في تصنيفين:

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص26.

[2]- ينظر: المرجع السابق، ص27، 30، 31.

- تصنيف نظري: وهو عبارة عن تصنيف التراكيب إلى (م إ . م) أي المركب الاسمي، وإلى(م . م إ) أي المركب الفعلي.

- تصنيف وظيفي: وهو التفريق الدلالي والوظيفي بين التركيب الاسمي والفعلي، كما أن الجمل تحلل انطلاقا من أدوارها الوظيفية، بحيث تتخذ نفس الموضع والموقع ولكنها تختلف عن غيرها مبنى ومعنى، فتتنوع الوظائف من فاعلية، حالية، إضافية ولكن يبقى الموقع واحدا.

وفي الوقت ذاته«يمكن أن يكون للوضع البنيوي في اللغة العربية تركيبان تصنيفيان اثنان يقومان بدور وظيفي دلالي واحد »[1]، فالتصنيف يتمثل في تصنيف الدلالة حسب تنوع الأدوار الوظيفية مع اختلاف البنى، وكذا تصنيفها حسب اختلاف البنى وأحادية الوظيفة، وصنف الوعر التراكيب في العربية إلى صنفين:

- تراكيب تدخل ضمن المبادئ العامة للقواعد العلمية.
- تراكيب تدخل ضمن المبادئ الخاصة باللغة العربية.

«وذلك لأن بعض التراكيب العربية يمكن أن تقدم بعض الحقائق المهمة لتطوير نظرية التراكيب العامة من جهة، وتطوير نظرية التراكيب العربية من جهة أخرى»[2].

2- مبدأ الرتبة:

لقد أولت الكتاباتُ اللسانية التوليدية التحويلية العربية أكبر اهتمام لموضوع الرتبة، وهذا مرده إلى عدة عوامل:[3]

- مكانة الجملة في التحليل اللساني التوليدي.
- أهمية ظاهرة الرتبة في كل مقاربة للقضايا المتعلقة بالجملة وهذا بالنسبة إلى كل اللُّغات.
- طبيعة الجهاز النظري التوليدي وتوفره على قواعد تحويلية ترتبط بتحليل الجملة وتسمح بنقل عناصرها أوحذفها أو الزيادة فيها او استبدالها.

[1]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية (مرجع سابق)، ص36.
[2]- نفسه، ص222.
[3]- مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، ص277.

وليست الرتبة في البنية العميقة محل اتفاق ين اللسانيين العرب؛ لذا نجد من يؤصل الترتيبة: [ف+ فا+مف]، ومن هؤلاء: الفاسي الفهري، خليل عمايرة، مازن الوعر، مُحَمَّد علي الخولي، ميشال زكريا، مصطفى غلفان، وهذ الترتيبة تشبه إلى حدٍّ ما ترتيبة الزمخشري وهناك من يؤصل ترتيبة [فا +ف +مف]، ومن هؤلاء: داوود عبده، حلمي خليل، الرشيد أبو بكر، وهي تشبه ترتيبة سيبويه.

وجوهر الخلاف مرده إلى وجود المركب الفعلي في اللغة العربية أو عدم وجوده»[1]، ومن الحجج التي نقلها الفهري عن بعض اللغويين في كون المركب الفعلي له وجود في كل اللغات وهذا«بحكم انتمائه إلى النحو الكلي أو الملكة اللغوية العامة لا إلى نحو لغة بعينها. ولذلك، لا نحتاج منهجيا، إلى الدليل على وجوده في كل لغة على حده»[2]، والذي يظهر أن المركب الفعلي(ف +مف) لا وجود له في اللغة العربية لأن الفعل في اللغة العربية لا ينفك عن فاعله، فهو ملزومه، وهذا ما جعل تشومسكي لا يعترف بلغات من نمط [ف+ فا+مف]، واللغة العربية من هذا اللغات، ولقد أثبتنا في الفصل الأول أن العربية تؤصل ترتيبا آخر [فا +ف+ مف]، لكن لا يعني هذا وجود المركب الفعلي؛ لأن الفعل يعمل في فاعله المضمر أو الظاهر المتقدم عليه عند الكوفيين، فوجود الفاعل ظاهرا أو مضمرا مقدَّما او مؤخَّرا عن فاعله، ينفي بذلك وجود مركب فعلي بين الفعل ومفعوله في اللغة العربية.

ومن اللسانين الذين أَوْلوا اهتماما بالرتبة مازن الوعر؛ حيث يرى أن ترتيب الكلمات في التراكيب الفعلية في اللغة العربية يمكن أن تكون في البنية العميقة على النمط التالي: [م +م إ+ ف1+ ف2]، وكل التراكيب اللغوية متفرعة من هذا التركيب وذلك بنقل بعض أركانه بالتقديم والتأخير من خلال القاعدة التحويلية، وهذه بعض الأمثلة:

- ضرب زيدٌ أخاه

ضرب أخاه زيدٌ.

أخاه ضرب زيدٌ.

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص278 بتصرف.

[2]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص58.

وعلَّق الوعر على هذا الانتقال من البنية العميقة إلى السطحية بقوله: «إن تسويغ مثل هذه الحركة التحويلية هو أن الأركان اللغوية قد احتفظت بأدوارها ووظائفها الدلالية، وحركاتها الإعرابية. وهكذا فعندما تنتقل هذه الأركان اللغوية فإنها ستحمل معها الصفات الدلالية (الأدوار الدلالية) والصفات النحوية (الحركات الإعرابية)»[1].

والجدير بالذكر أن انتقال الأركان اللغوية في اللغة العربية يمكن أن يحافظ على الصفات النحوية ولكنها لا يمكنها أن تبقى محتفظة بدورها الدلالي، وهذا ما بحثته البلاغة العربية وخاصة عند عبد القاهر الجرجاني، كما أنه ليس كل الأركان اللغوية في حرية من التنقل؛ فالفعل مع فاعله أو(م . م إ) يعتبران وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها وإن تقدم المسند إليه على المسند فهذا يستلزم حصول بنية لسانية أخرى مغايرة للأولى.

ويستثنى من القواعد التحويلية التراكيب التي ليست لها قرينة نحوية أو دلالية، فهي تلزم رتبة ثابتة لا تتغير عنها، ومن الأمثلة:

ضرب موسى عيسى

ضربت الحُبْلى السَّكرى

فإذا وجدت قرينة نحوية، نحو: (ضرب موسى القويُّ عيسى)، أو قرينة دلالية، نحو(أكلت الحبلى الحلوى) جاز حينئذ تطبيق القاعدة التحويلية.

ثالثاً: الاتِّجاه الشمولي (الفاسي الفهري):

إن النموذج الشمولي هو عبارة عن تداخل المكونات اللسانية التالية: المكون التوليدي المركبي و المكون الدلالي والمكون الصوتي، فكان عمل تشومسكي سنة 1981م هو« توحيد المناهج اللسانية التي وضعها بين عام (1970) وعام (1981) تحت منهج واحد. هذا المنهج يمثل نظرية القواعد التوليدية التحويلية بشكل شمولي ودقيق»[2]، ومن اللسانيين العرب الذي يمثلون المرحلة الشمولية في الكتابة اللسانية التوليدية العربية عبد القادر الفاسي الفهري.

[1]- المرجع السابق، ص107.

[2]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص65.

وكان الداعي إلى اقتفاء المنهج الشمولي عند الفهري أسباب واعتبارات عدة وهي[1]:

- طرح قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك بالانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي والتوليدي منه بشكل خاص.
- الانطلاق من وعي ابستمولوجي يحرك البحث ويدفعه إلى تقديم الدرس اللساني عرَبِيّه وغرْبِيّه ويتمثل في الفصل بين صنفين من اللسانيات: **لسانيات ظواهر**؛ تفرز أنحاء اللغات الطبيعية، و**لسانيات محاور** تؤرخ لمنجزات الدرس النحوي القديم بتوظيف آليات نظرية وتحليلية ناضجة ابستمولوجيا.
- وضعه لبرنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام الإيديولوجي المكرر للتدقيق في قضايا تتوزع على قطاعات معرفية متبادلة علم اللغة، علم الاجتماع اللغوي، اللسانيات التطبيقية، علم النفس اللغوي..

تمثلت جهود الفهري في إعادة النظر في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع نسق اللغة العربية، كما أنه قدم مراجعات لجملة من الثوابت في النحو العربي منها تحديث الآلة الواصفة للغة العربية انطلاقا من معطيات الدرس اللساني التوليدي، لذلك نجده في كتابه يتجه إلى طرح جملة من القضايا المتعلقة بالبنية النحوية العربية على وجه الخصوص ضمن الإطار التوليدي، ومن هذه القضايا:

1- **الرتبة:**

يرى الفهري أن التغيرات التي تطرأ على الرتبة في لغة واحدة أو عدد من اللغات ليست اعتباطية وإنما هي خاضعة لقيود، وهدف النظرية هو البحث عن المبادئ والقواعد التي تقيد الرتب داخل اللغات، ووصف ما يلاحظ منها وما لا يلاحظ، وأن البنية التي تتم ملاحظتها هي البنية السطحية. ونفى إطلاق البنية العميقة على البنية الأصلية مشيرا إلى الخلط الذي وقع فيه كثير من الباحثين عندما اعتبروهما شيئا واحدا»[2].

وميَّز الفهري بين الجمل الاسمية والفعلية وأثبت وجود بنية واحدة فقط للغة العربية وهي الجملة الفعلية من نمط فعل +فاعل+ مفعول به1+ مفعول به2، وقدم مجموعة من المؤشرات على هذا النمط، منها:

- عدم أمن اللَّبس، نحو:

[1]- حافظ اسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص282.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ص103، 104.

ضرب عيسى موسى

ضرب موسى عيسى

قيود الإضمار، فالضمير يعود على متقدم لفظا أو رتبة، ولا يصح أن يعود على متأخر لفظا ورتبة نحو:

﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ البقرة، آ:124.

دخل مكتبتَه زيدٌ.

أما جملة: **وإذا ابتلى ربُه إبراهيمَ**؛ فهي لاحنة

التطابق الفاعل مع الفعل إذا تقدم عليه والاستغناء عنه في حالة تأخر الفاعل، نحو:

الأولادُ جاءوا

جاء الأولادُ

ارتباط الرتبة في الجملة برتبة المركبات: المركب الاسمي، المركب الحرفي، المركب الوصفي، استنادا إلى نظرية **س البارية** التي اقترحها تشومسكي وجاكندوف، والتي تقتضي أن يكون لكل مركب رأس وفضلة ومخصص، ورأس البني النحوية في اللغة العربية هو الفعل وهو ما يدل على أن البنية النحوية العربية من نمط ف فا مف[1].

والباحث في النحو العربي حسب رأي الفهري لا بد أن يهتم بثلاثة أبوب وهي:« باب الابتداء وباب الاشتغال وباب التقديم»[2]، وهو يعني به الرتبة وما يتعلق بها من مسائل، وركز على باب الاشتغال الذي رفضه الوصفيون العرب معتبرا إياه ضروريا لفهم بنية اللغة خاصة الابتداء والتقديم، كما اعتبر تقسيم النحاة للجملة إلى اسمية وفعلية، ومفهوم الناسخ والفعل الناقص ضروريا لفهم بنية اللغة العربية، خلافا لما ذهب إليه ميشال زكريا من إلغاء التقسيم ورده إلى جملة فعلية فقط.

ويرتبط بالرتبة جملة من المفاهيم الأساسية التي تؤدي دور حركية عناصر البنية، منها:

2- التبئير(focalisation):

وهو مصطلح الموضع الذي عرف عند النحاة ويطلق عليه بعض اللسانيين الموقع، وهي عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى(majorcategory)كالمركبات الاسمية والحرفية، أوالوصفية...الخ، من مكان

[1]- ينظر: الفهري اللسانيات واللغة العربية، ص105، 110.

[2]- نفسه، ص109.

داخلي (أي داخل (ج) إلى مكان خارجي (خارج (ج) »[1]، وهذا المفهوم عبر عنه تشومسكي بالإسقاط الأقصى وهو نقل عنصر داخل الإسقاط إلى مكان آخر خارجه، تماما مثل تقديم المفعول به وخبر كان والظرف على الفعل، إلا أن هذا النقل مقيد بقيود*

3- **التفكيك:**

وهو«نوعان باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين وتفكيك إلى اليسار، وهو عبارة عن نقل عنصر مفكك من موقع داخلي إلى موقع خارجي ويترك مكانه أثرا ضميريا»[2]، وهو لا يختلف كثيرا عن التبئير إلا أنه ليست له قيود مثله، نحو:

زيدٌ ضربته

ضربته زيدٌ.

4- الإعراب واتِّجاه الإسناد:

مفهوم الإعراب والإسناد عند الفهري هو أن«يسند الإعراب إلى مركب اسمي(أو وصفي أو ظرفي) بواسطة مقولة تعمل فيه. والإعراب هنا مجرد، قد يتحقق صواتيا أو لا يتحقق»[3]، وكلُّ مركب اسمي ذو محتوى، ويشمل الظروف والصفات في اللغة العربية، يتلقى إعرابا وتخضع لما أشار إليه **تشومسكي بمصفاة الحالة، والفهري المصفاة الإعرابية.**

وتُسْند علامات الإعراب في اللغة العربية حسب رأي الفهري إلى ثلاثة:

---

[1]-المرجع السابق، ص114.

* – ومن هذه القيود :

– الصدر: كأن يكون من الأسماء التي تحتل الصدارة كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأسماء الموصولة، التي لا يعمل ما بعدها في ما قبلها

– الهدف: وهو انتقال البؤرة إلى يمين الجملة.

– الميدان: كانتقال المركب الاسمي من مكان المفعول به إلى مكان الموصول، نحو: من حسبت أن زيدا انتقد؟

– صورة التحويل.

– خَرْجُ التحويل: استعمال الحد الأدنى من الرموز والمتمثلة في صياغة قاعدتين للنقل: التبئير والاستفهام

[2]– نفسه، ص128.

[3]– الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص26.

- إعراب التجرد، ويتعلق الأمر بإعراب الرفع «فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بنيوي أن تحمل إعرابا غير معمول فيه، كإعراب"آخرلحظة" لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي (1981)»[1].
- إعراب بنيوي، يسنده الفعل إلى مفعول، والتطابق إلى الفاعل. وحرف الجر إلى الاسم خلافا لتشومسكي الذي صنف حرف الجر في الإعراب المحوري.
- إعراب محوري، يسنده الاسم، والصفة.

وردَّ الفهري على بعض الباحثين في قولهم إن اتِّجاه توسيط إسناد الإعراب إلى اليمين أو إلى اليسار يمكن من خلاله رصد الفروق الرتبية بين اللغات، فقال: «وقد بينا أن هذا التوسيط لا يمكن أن يكون وراء الفرق في الرتبة بين اللغات التي يتصدر فيها الفاعل مكونات الجملة، واللغات التي يأتي فيها بعد الفعل»[2]، وما ذهب إليه الفهري دلالة على إسناد الإعراب في اتجاه واحد، وهذا خلاف لإسناد الإعراب في النحو العربي الذي يسند الإعراب فيه في اتجاهين، وخاصة عند نحاة الكوفة في إسنادهم إعراب الفعل إلى الفاعل المتقدم عنه والمتأخر، وفرق الفهري بين إسناد الإعراب حسب طبيعة اللغات؛ ففي اللغة الإنكليزية تسند المقولات المعجمية وظيفة الإعراب إلى اليمين والوظيفة المعجمية إلى اليسار. وفي اللغة العربية تسند الإعراب بصفة موحدة من اليمين إلى اليسار.

5- إشكال الضمائر والمتصلات وظاهرة التطابق:

لا يمكن دراسة التطابق بمعزل عن الضمائر، والخلاف الجوهري بين التطابق والإضمار هو الاشتراك اللفظي بين علامات التطابق والضمائر.

انطلق الفهري من تساؤل في مناقشة هذا الخلاف مفاده: لـ«ماذا ترد الأشكال الوظيفية علامات للتطابق وضمائر في نفس الوقت، أوتحلل كذلك»[3]، ولعل مستند الخلاف يعود إلى اختلاف النحاة قديما في مسألة ضمير الفاعل المتصل بالفعل، ولقد سماه سيبويه كما سبق في الفصل الثاني، إضمار بعلامة، وليس

[1]- المرجع السابق، ص68.
[2]- نفسه، ص27.
[3]- نفسه، ص93.

تطابقا، أما ابن مضاء؛ فقد اعتبر الإضمار علامة للتثنية أو للجمع[1]، وفي كلامه إشارة إلى مفهوم التطابق، و «التطابق لا يتلقى إعرابا إلا في البنى (فا – ف – مف) فقط. ففي هذه البنى، يكون التطابق اسميا بما يكفي لاشتراط الإعراب، وهو يتلقى الرفع من الزمن، بينما يتلقى المركب الاسمي الفاعل الإعراب من التطابق. فالعربية تمثل نسقا مختلطا، يمكن أن يكون فيه التطابق اسميا أو غير اسمي. فإذا كان غير اسمي فإن الناتج يكون هو رتبة (ف + فا+ مف)، وإذا كان اسميا فإن الرتبة التي تنتج هي (فا + ف + مف). فالتطابق في الجمل (ف + فا) لا يتيح وروده إلا الإسناد»[2]، ويعني الفهري باسمية التطابق ضمير الفاعل المتصل بفعله في حال تقدم الفاعل في نحو:

الأولادُ جاءوا.

جاء الاولادُ.

فالذي يسند الإعراب إلى التطابق (الضمير) في 'جاءوا' هو الزمن (جاء)، والذي يسند الإعراب إلى الفاعل (الأولاد) هو التطابق، هذا في اللغات ذات الرتبة (فا + ف + مف) ، أما في اللغات التي رتبتها (ف –فا – مف)، فالذي يورد الإعراب للفاعل هو الإسناد مثل ما هو الشأن في النحو العربي إلا أن المسند يتغير من كونه زمنا إلى كونه اسما؛ أي مبتدأ عند البصريين.

وما ذهب إليه الفهري رغم أنه أخذ بمبدأ التنميط إلا أن عمله خاصة في اللغات التي نمطها (فا+ ف+ مف) إنما هو تطبيق للبنية العاملية عند تشومسكي الذي يعتبر التطابق عاملا من عوامل الإعراب في الفاعل بالإضافة إلى الزمن.

ومن المشكلات الضميرية التي طرحها الفهري، الضمائر المتصلة والتي أسماها الفواعل في كونها ضمائر متصلة أم علامات، وأورد اختلاف النحاة في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنه ضمير الفاعل وليس بعلامة، يقول عباس حسن في حكم الضمير: «الضمير بأنواعه الثلاثة السالفة، اسم، جامد، مبني، وبسبب بنائه لا يثنى، ولا يجمع – فلا تدخله العلامة الحاصلة بالتثنية أوالجمع. إنما يدل بذاته وتكوين صيغته؛ على المفرد المذكر أو المؤنث، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معا، أو على الجمع المذكر، أو المؤنث، ... ومع دلالته على التثنية

[1]– ابن مضاء، الرد على النحاة، ص82.

[2]– الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 95.

والجمع لا يسمى مثنى، ولا جمعا»[1]، وذهب ابن يعيش في المفصل إلى أنه ضمير وعلامة في الوقت ذاته، من ذلك قوله في مثل: زيدٌ ضرب، والزيدان ضربا، والزيدون ضربوا، «فيكون ضمير الواحد بلا لفظ والتثنية والجمع بعلامة ولفظ، فالألف في (قاما) علامة التثنية وضمير الفاعل، والواو علامة الجمع وضمير الفاعل»[2]، ومن الأرآء النحوية التي رآها تقترب من زاوية نظره، رأيُ المازني الذي اعتبر ضميري الالف والواو حرفين يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين والفاعل ضمير في النية[3]، ومعنى تدلان؛ أي هما علامتان«وهذا الرأي يبدو أكثر وضوحا على مستوى التصور من رأي الجمهور. وإن نحن أردنا ترجمته في النموذج الذي تبنيناه، قلنا إن رأي المازني هو أن المتصلات علامات، وأن الضمائر مقولات ضميرية فارغة (أي ضم) مولدة في مكان المركب الاسمي»[4]، والمقولة الضميرية الفارغة اصطلح عليها تشومسكي الضم الصغير أو الضم الكبير، فالاول يمكن ملؤه معجميا والثاني لا يمكن؛ لأنه يولد جملا غير مقبولة، ورأيُ الفهري هو رفض ترجمة رأي المازني بإسقاط الضمير عند تشومسكي مترجما رأي المازني بما أسماه«افتراض الدمج والاتصال(incorporation) وجوهر هذا الرأي أن ما أسماه القدماء بالضمائر المتصلة والضمائر المستترة كلها ضمائر مدمجة أو متصلة بعاملها»[5]، فالضمائر المتصلة علامات تطابقية، والضمائر المستترة فواعل بالنية، لكنهما معمولان لعامل الزمن.

قال ابن مالك:

وقدِّم الأخصَّ في اتِّصال ***وقدِّمنْ ما شئت في انفصال

وفي اتِّحاد الرتبة الزَمْ فصْلا *** وقد يُبيح الغيبُ فيه وَصْلا

ومن المسائل التي أقرها ابن مالك في اتصال وفصل ضمير النصب مايأتي:[6]

- ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب.

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط3، دت، ج1، ص219.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص87.

[3] – نفسه، ص88.

[4] – الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص96.

[5] –نفسه، ص97.

[6] – ينظر: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص106، 107.

- إذا اجتمع منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما نحو أعطيتكه، وأعطيتنيه، وإن كانا منفصلين يجوز تقديم الأخص نحو أعطيتك إياه ، وإن شئت أخرته نحو: اعطيته إياك، إلا إذا خيف اللبس فيجب تقديم الأخص، في نحو زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يعلم مأخوذ أو آخذ.
- إذا اتَّحد الضميران كأن يكونا متكلمين أو مخاطبين أوغائبين، يتعين عند ذلك الفصل نحو أعطيته إياه، وأعطيتك إياك، وقد يتصلان إن كانا غائبين واختلف لفظهما كأن يكون الأول ضمير تثنية والآخر ضمير جمع، نحو: الزيدان الدرهمُ أعطيتهماه.

وهذه المسائل التي أثبتها النحاة هي نفسها التي أقرَّها الفهري فيما يلي:[1]

- إذا كان المفعول الأول والمفعول الثاني متصلين فإن شخص المفعول الأول يسبق شخص المفعول الثاني.
- لاصقة الضمير المتكلم يجب أن تسبق لا صقة الضمير المخاطب، وهذه تسبق الضمير الغائب وليس كل الضمائر واقعة معمولات.

لقد توصل الفهري انطلاقا من مبدأ التعميم إلى ضابط المعمولات من حيث إن:

- الضمائر المعمول فيها ينبغي أن تتصل بعاملها.
- الضمائر المنفصلة لا تظهر في مواضع معمول فيها.

وهذا التعميم لا يمكن إطلاقه على حركة الضمائر في اللغة العربية؛ لأن فيها ضمائر رفع ونصب منفصلة ولكنها معمولات، وهذا ما جعل الفهري يقر بخرق هذا المبدأ قائلا: «ومع وجود هذه الخوارق للتعميم، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أنه يترجم حدسيا واقعيا يجب أن يؤخذ به في رصد كاف لسلوك المتصلات والضمائر وتوزيعها. والحدس هو أن الضمير يجب أن يتصل بعامله، مالم يوجد ما يمنع ذلك»[2].

6- إشكال النقل:

يتعلق النقل بالفاعل والمفعول؛ لكونهما يحتلان مواقع بنيوية غير متناظرة، فالفاعل مخصصا لإسقاط الفعل، والمفعول فضلة له، كما أنهما يحتلان مواقع عاملية مختلفة، فالفعل عامل في المفعول، والزمن والتطابق عاملان في الفاعل، وهذا ما ينبئ عن كون إمكانات نقل الفاعل والمفعول غير متكافئة، لأن النقل يستدعي

[1]- الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص99.

[2]-نفسه، ص99.

أن يعمل في المقولة الفارغة عملا مناسبا وهو إما عمل الرأس المعجمي في مركب فضلة، أو عمل المفسر وهو تحكم مكوني للمركب الاسمي في المقولة الفارغة، وإن نقل المفعول لا يطرح مشكلا مثل ما يطرحه الفاعل وخاصة في التبئير والاستفهام[1]، ويمكن التمثيل لإشكال نقل الفاعل في الجملة التالية:

إشكال نقل الفاعل:

جاء الأولادُ

الأولادُ جاء. لاحنة

جاء أي الأولاد؟

أيُّ الأولادِ جاء؟ لاحنة

نلاحظ أن نقل الفاعل في مسألة التبئير أو الاستفهام تنتج جملا غير مقبولة الأثر لا يعمل فيه عملا مناسبا لكونه ليس رأسا معجميا بل هو رأس وظيفي(الزمن) وهذا ما أدى إلى خرق المقولة الفارغة؛ أما نقل المفعول فلا وجود للخرق فيه، نحو الأمثلة الآتية:

أيَّ رجل ضرب عمرو؟

زيداً ضرب عمرو

ويصح نقل الفاعل مع وجود مخصص ضميري يبرر وجود مقولة فارغة في موقع الفاعل في نحو:

- **الأولادُ جاءوا**

أيُّ الأولاد جاءوا؟

ولا يشرط وجود مخصص ضميري في نقل المفعول، وهذا ما يكرس عدم التناظر بين الفاعل والمفعول[2].

7- الوظيفة المعجمية:

تتحدد البنية المحمولية القائمة على العلاقات الدلالية بين المحمول والموضوع، والبنية المكونية بواسطة الوظيفة المعجمية والوظائف النحوية وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية وإلى

[1]- ينظر:المرجع السابق، ص58.

[2]- نفسه، ص61.

الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية، ويأتلف المعجم والقواعد التركيبية لبناء بنية وظيفية»[1]، فالمعلومات المعجمية والوظائف النحوية ضمن متوالية كلامية هي عناصر أساسية لوضع بنية اللغات.

وتتمثل وظيفة المعجم في تخصيص«مداخل الوحدات المعجمية ومضامينها الدلالية والتركيبية. ويقدم المدخل المعجمي تخصيصا مقوليا يشير إلى المقولة قبل – النهائية التي يمكن إدخال الوحدة المعجمية تحتها. وهو يتضمن أيضا فئة من القضايا الوظيفية الممثلة في تحشيات معجمية يجب التمثيل لها أثناء بناء الوصف الوظيفي»[2].

وحاصل ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن كل ما اقتضبته من جهود لنخبة من الأعلام اللسانيين التوليدين العرب ما هو إلا مجرد استشهاد لتلك الأعمال التي هي بمثابة قراءة متأنية للتحولات التي مرت بها نظرية تشومسكي بدْءاً من المعيار إلى النموذج الشمولي، وهي كذلك تقديم للنظرية التوليدية للقارئ العربي ومساهمة في إنتاج خطاب لساني توليدي عربي، ولم أكن أنوي تعميقا في كل القضايا المتعلقة بإعادة قراءة التراث اللساني العربي في شقيه النظري والتحليلي وفق المقترحات اللسانية التوليدية التحويلية، نظرا لكونه ليس من مرتكزات الدراسة، فحاولت أن أقتصر على ما يمكن أن يكون عونا على المقارنة بين النماذج النحوية الثلاث: السيبويهي والتوليدي والتوليفي.

- كما يمكن القول أيضا إن المفاهيم النظرية والإجرائية التي ساقها تشومسكي وخاصة تلك التي تتعلق بنظرية العامل أو التحكم المكوني أنه متأثر بالنحو العربي، يؤكد هذا ذلك التشابه الكبير في التحليل التركيبي للجمل، وهذا مرده إلى تأثر نحاة اللغة العبرية الذين عاشوا في الأندلس بالنحو العربي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصريح تشومسكي بتأثره بالتراث النحوي العربي ودراسته لمتن الأجرومية لابن آجُرُّوم»[3].
- يلاحظ في عاملية تشومسكي أنه لا يدرج الفاعل ضمن معمولات الفعل، وهذا ما يدل عليه تعريفه للفعل الذي اعتبره عاملا«في متممه الاسمي أو الجملي – على حد سواء- المرتبط به ارتباط المفعولية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة؛ تفيد معنى إضافيا كالغاية أو الاشتراك(المعية)، أو الظرفية»[4].

[1]- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص81.
[2]- نفسه، ص84.
[3]- ينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص13.
[4]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص111.

- الإبداعية عند تشومسكي كما وصفها حاج صالح هي التكرار وإدراج الجمل، أما الإبداع عند النحاة فهو ما يقيسه المتكلم على كلام العرب بما يعرف بالتمارين القياسية أو ما تحتمله القسمة التركيبية، وأن مقولة الحصول على عدد غير متناه من الجمل بعدد متناه من العناصر هي مقولة لايمكن قبولها، إذ لولا التكرار لما كان للامتناهي من الجمل معنى.

- لقد قلل تشومسكي من القياس "الأنالوجيا"أوالمثل(Pattcrms) واعتبره مما يرجع فيه المتكلم إلى المتن اللغوي لا إلى الإبداع، والقياس هو أساس الدرس النحوي كما أشار إلى ذلك ابن جني "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم".

- إن تحليل البنية إلى مركب اسمي(Noun phrase) ومركب فعلي(Verb phrase)عند تشومسكي – باعتبارهما جزئين يصل إليهما تحليل البنية – هو تحليل مأخوذ من تحليل بلومفيلد عن طريق تقطيع الجملة إلى المكونات القريبة المباشرة(Lmmediateconstituants)، وهو تحديد لا يعرفه النحاة، لأن منطلقهم هو اللفظة اسمية كانت أوفعلية بدلا من المركب الاسمي والفعلي.

- يختلف النموذجان النحويان؛ العربي والتوليدي في أن النظرية النحوية العربية هي من قبيل النظريات الخاصة التي تصف لغة بعينها لا تتعداها إلى غيرها، وأن إطارها الإبيسْتمولوجي وسياقها الحضاري ومنهجها في التحليل والتبويب والتصنيف متباين مع نظرية النحو التوليدي، ورغم ذلك فقد رصدناهما تتشابكان في جملة من المفاهيم، كمفهوم الجملة، والعامل، والربط، والتحكم، والنقل والحذف.

ومن جديد الثورات العلمية في الدرس اللساني الحديث تلك التي قامت على مناهضة وتجاوز النظريات الواصفة للغات خاصة كانت أو عامة، وتقديم نظرية لسانية بديل، ونخص هنا نظرية اللسانيات النسبية، وهو ما سنفصل لقول فيه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: نظرية اللسانيات النسبية والنموذج النحوي التوليفي

المبحث الأول: النظرية اللسانية النسبية: (النشأة،المفهوم، الخصائص، والمنهج).

المبحث الثاني: البنية النحوية (قضاياها، وبنْيَاتها في النحو التوليفي).

المبحث الثالث:البنية الإعرابية في النحو التوليفي (نماذج وتطبيقات).

الفصل الثالث: نظرية اللسانيات النسبية والنموذج النحوي التوليفي

المبحث الأول: نظريةُ اللسانيات النسبية:(النشأة، المفهوم، الخصائص، المنهج)

1- المفهوم والخصائص:

1-1- التعريف بصاحب النظرية:

مُحَمَّد الأوراغي: من مواليد 24 أكتوبر 1948م بزرهون[1]، ينحدر من أصول أمازيغية. تلقى تعليمه الأصيل في القرويين بفاس، ونال شهاداته العليا من جامعة مُحَمَّد الخامس؛ (الإجازة فاس 1972م، ودبلوم الدراسات العليا الرباط 1988م، ودكتوراه الدولة الرباط 1999م).

أسَّس نظرية اللسانيات النسبية للمقارنة بين اللغات البشرية، ووضع نموذج النحو التوليفي لوصف العربية من اللغات البشرية. رئيس سابق لاتِّحاد اللسانيين المغاربة، وخبير دولي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها[2].

1-2- الأعمال العلمية:

تتَّسم أعمالُ الأوراغي المعدَّةِ لعرض نظريته اللسانية النسبية بالقِلَّة، يمكن حصرُها حسب علمنا في عشرة أعمال بما فيها الكتب والمقالات، وقد تزيد عن ذلك قليلا، ومن جملتها ما يلي:

- اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم.
- الوسائط اللغوية، أُفول اللسانيات الكلية.
- الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية.
- التعدد اللغوي؛ انعكاساته على النسيج الاجتماعي.
- نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة.
- اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية.
- لسان حضارة القرآن.
- محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية.
- محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي.

---

[1]- مدينة مغربية جبلية تقع قرب مدينة مكناس، وتسمى أيضا مدينة مولاي إدريس زرهوني نسبة إلى مؤسس الدولة الإدريسية.ينظر: سعدون عباس نصر الله، دولة الأدارسة بالمغرب العصر الذهبي، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1408هـ، 1987م، ص70، 71.

[2]- ينظر: موقع .kachaf.com/wiki، تاريخ النشر 2020/06/01م، على الساعة 20:42:33

- الأصول اللغوية للصياغة التشريعية العربية ومنهجية تطبيقها(مخطوط).

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه الأعمال أن الأوراغي انطلق في تأسيس نظريته من التأصيل الإبيستمولوجي للفكر اللغوي العربي القديم، محاولا وضع الإطار النظري والتطبيقي لعملية اكتساب اللغة عند العرب القدامى، والمتفحِّص لكتابه اكتساب اللغة يطَّلع على الأصول المعرفية التي استقى منها مادته العلمية، مثل كتب الفلاسفة والمتكلمين من أمثال؛ ابن سينا والغزالي والقاضي عبد الجبار، وحتى من غير العرب مثل **كارل بوبر**، وقصده من كل هذا هو إثبات أن الملكة اللغوية تحصل من الاكتساب والمِرَاس، لا بالفطرة والطبع، وأن الملكة اللسانية ملكة كسبية لاطبعية. أما كتاب الوسائط في جزأَيْه؛ فالأول منهما خصصه لهدم النظرية الكلية ونقض مبادئها، والثاني لعرض النظرية اللسانية البديل، واتَّصفت المؤلفات الأخرى بتقديم مفهوم للنظرية ودواعي تأسيسها، وعرض وصف جديد للغة العربية ضمن مبادئ النظرية، وتطبيقات للنموذج النحوي التوليفي.

والقارئُ لهذه الأعمال يصل إلى حقيقة واضحة وهي كثرة التَّكرار؛ فالمفاهيم لاتجدها تستقر في كتاب واحد، بل تجدها متكررة في كل ما كتبه، وهذا ما يجعل الباحث في حيرة فيما يأخذ وما يدع، وحقيقة أخرى؛ وهي قلة بَلْهَ انعدام البحوث العربية الأكاديمية الجادَّة التي تناولت هذه النظرية، مما جعل النظرية حسب علمنا حبيسة مؤلفات صاحبها.

1-3- دواعي تأسيس النظرية:

تأسست نظرية اللسانيات النسبية على يد اللساني المغربي مُحَمَّد الأوراغي، الذي سعى إلى تحويل البوصلة اللسانية، وتحرير الفكر اللساني العالمي والعربي منه بصفة خاصة من الهيمنة اللسانية التي سيطرت على الفكر اللساني وظلت تتربع على عرش اللسانيات لفترة طويلة، فكان هذا بمثابة القيد الذي استسلم له الفكر اللساني، وجعله يكتفي بالتَّلْمَذة على الغير، ورَهْنِ عقلِه وجعْلِهِ تحت تصرفه، فتأسست نظرية اللسانيات النسبية بغية إعادة الصَّحْوِ إلى الفكر اللساني وتخليصِه من تبعيته للسانيات الكلية، وبناءِ نموذج نحوي بديل يقوم على تجاوز ما كان سائدا من المفاهيم والأفكار حول اللغة، وتقديمِ جهاز واصف للغة يقضي بتنميط لغات العالم إلى نمطين بدلا من اعتبارها نمطا واحدا، وإعادةِ وصف اللغة العربية وصفا يقتضي بتجاوز الوصف التوليدي؛ لكون اللسانيات الكلية ونموذج نحوها التوليدي لاتتوافق مع واقع اللغة العربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصويبُ ما في النموذج السيبويهي من هفوات.

وكان هدف الأوراغي من تأسيس النظرية يتمثل في هدفين اثنين:

1) نقضُ نظرية اللسانية الكلية ومبادئها، وهدمُ فرضيتها المؤسسة لها، وحصرُ عملها في اللغات الشجرية دون غيرها من اللغات، وإقامةُ النظرية اللسانية النسبية ونموذجِها التوليفي بديلا لها، وذلك بأن تستوعب ما في النظرية السابقة وتتنبأ بما ليس في حسبانها، فكان منهجها اللساني هو تنميط اللغات وتفريعُها إلى قسمين: لغات شجرية جهازها الواصف لها هو النحو الكلي، ولغات توليفية جهازها الواصف لها هو النحو التوليفي.

2) إعادةُ وصف اللغة العربية باعتماد نظرية لسانية جديدة تهدف إلى سدِّ هفوات التراث، وتحقق التوافق بين النظرية وواقع اللغة العربية، وهذا في نظر الأوراغي غير متحَقَّق في نظرية النحو العربي؛ لكونه يعتمد على المعرفة العادية وما يَلُوح في الذهن، والإعمال المباشر للملكات الذهنية[1]، وهذا ما يثبته وجود أمور في اللغة الموصوفة وعدم وجودها في اللغة الواصفة.

ولقد صاحبت اللسانياتِ النسبيةَ مجموعةٌ من التساؤلات، التي هي بمثابة مبرِّرات لقيام نظرية لسانية بديل، ومن هذه التساؤلات ما يأتي:[2]

- أن ما بأيدي الباحثين في اللغة من نظريات لسانية ونماذج نحوية قاصر على حل الكثير من مشاكل اللغات البشرية والتي ظلت إلى الآن مستعصية على الجميع.
- وجودُ أزمة في الفكر اللغوي العربي؛ حيث إن تأسيس نظرية لسانية لا يتأتى«إلا إذا قام الدليل على أن علم اللغة في أزمة فكرية لا يمكن تجاوزُها بغير إقامة نظرية لسانية جديدة من شأنها أن تحتفظ بصواب ما في النظريات السابقة وتصوب أخطاءها، وأن تُحدث النظرية الجديدة نقلة علمية في ميدان اللسانيات، وطفرة معرفية في الموضوعات اللغوية.
- نقضُ النظرية التوليدية التحويلية، من منطلق أن تشومسكي رجع بالبحث اللغوي إلى ما قبل **دي سوسير** عندما كان البحث في اللغة وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية ودينية، وهذا من خلال دراسته اللغة خارج موضوعها، وذلك باتخاذه الدراسة اللغوية وسيلة لأجل معرفه بنية الدماغ البشري، وهذا ما جعل مقدمات تفكيره غير لسانية، ونتائج بحثه لا تنتمي إلى حقل اللسانيات.

[1]– استدل الأوراغي على ذلك بما نقله عن الزجاجي في قول الخليل بن أحمد«إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها». الزجاجي، الإيضاح، ص66.

[2]– الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص15،9،144، 145.

- إخراجُ البحث اللساني العربي من دائرة ترديد المعرفة اللغوية وروايتها عن مبدعيها من العرب أو الغربيين إلى فسحة الإبداع العلمي وإنتاج المعرفة في حقل اللسانيات.
- تجديدُ الفكر اللغوي المعاصر بتقديم آليات منهجية جديدة لمعالجة اللغات وتطوير المعرفة البشرية.
- انتشارُ الاتِّجاه المراسي الذي يعتمد على الملاحظة المباشرة والاستخدام المباشر للملكات الذهنية، واتِّخاذ لغة واحدة موضوع الدراسة كما نجد ذلك عند **بانيني** واللغة السنسكريتية ق6قبل م، و**دوناتوس** واللغة اللاتينية ق4م، و**كريفيس** واللغة الفرنسية أوائل ق19م،و**سيبويه** ق2هـ، أو مجموعة محصورة من اللغات كما في اللسانيات السلالية* ق18م، والنمطية اللسانية ق 19م.[1]

1-4- مفهوم النظرية اللسانية النسبية:

يفهم من النظرية اللسانية النسبية أنها نظرية تسعى إلى تصنيف لغات العالم إلى صنفين اثنين لا ثالث لهما، وتحصر« النظريات اللسانية في نظريتين اثنتين واقعتين على طرفي نقيض»[2]، وكل بناء لغوي في أي لغة لا يخرج عن نموذجين نحويين: توليفي وشجري، وإذا انفرد بناء لغوي عن هذين النموذجين، فهو مختل البناء، ويشمل هذا التصنيف المعجم؛ حيث «لا يوجد أكثر من وسيطين لبناء القَولِات* التي تقرن بالكلمات فيتَكوَّن المدخل المعجمي، وهي إما بناء جذور بصوامت مجرَّدة من الصوائت، أوبناء جذوع بصوامت مرتَصَّة بالصوائت التي تتخللها، ولا إمكان ثالث بين وسِيطَيْ الجذر والجذع، وما يترتب عن أحد الوسيطين مغاير تماما لما يترتب عن الآخر إلى درجة تَكَوُّنِ نمطين متوازيين»[3]، فهناك لغات تعتمد في تكوين مداخلها المعجمية على الجِذْر وأخرى على الجِذْع، وهذه المداخل المعجمية تتراص في التركيب وتستلم وظائفها النحوية، ويكون الدال على هذه الوظيفة إما لاصقة كما في اللغات التوليفية، أو موقع كما في اللغات الشجرية.

---

*- تعتمد اللسانيات السلالية على المعجم في تصنيف اللغات إلى عشائر تنحدر من أصل افتراضي واحد، كما في اللغات الهند أوروبية التي تنحدر من لغة أصلية واحدة وهي اللغة السنسكريتية، أما النمطية اللسانية؛ فهي تعتمد على البنية الصرفية لتصنيف اللغات إلى فصائل تجمعها قرابة نمطية، ولم تجر هذه المقارنة إلا على عدد محصور من اللغات وتم تعميم نتائجها على الباقي، كما أن الهدف من هذه المقارنة لم يكن لسانيا؛ بل كان سياسيا يخدم التوسع الاستعماري في أوروبا؛ لذا جاءت اللسانيات الكلية لاستدراك ما غفلت عنه اللسانيات السُّلالية واللسانية النمطية، وتأسيس نحو كلي عالمي يشمل كل اللغات البشرية يتخذ من البرهان الرياضي منهجا للوصول إلى المعرفة العلمية اليقينية». الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص20.

[1]- نفسه، ج1، ص20.

[2]-مُحَمَّد الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص34.

*- من قبيل: مقولة الاسم التام (+ ج – ز)، والفعل الناقص (- ح + ز).

[3]- مُحَمَّد الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص160.

ويُفهم من النسبية كذلك احتواؤها لما في نظريتها وانفرادها بخصائص لذاتها. وخلاصة عملها أن «كل ما تتكهَّن به اللسانيات الكلية متضمن في توقعات اللسانيات النسبية وبعض تنبؤات هذه الأخيرة لا يكون في حسبان السابقة، مثل: لكل لغة بشرية رتبة أصلية تصدق في اللسانيات الكلية مطلقا، وهي أيضا في اللسانيات النسبية صادقة لكن بالتقيد التالي: "لكل لغة شجرية رتبة أصلية" وتضيف هذه الأخيرة و"الرتبة في اللغات التوليفية حرة" وهذه الإضافة غير داخلة في حساب النظرية»[1].

وتتقوم اللسانيات النسبية على مجموعة من المفاهيم المقترحة لبعث فكر لساني جديد تُشكِّل منطلقا أساسا لتأسيس خطاب لساني بديل، ومن أهم هذه المفاهيم:

– تقديمُ فرضية عمل مؤسِّسة بديل أطلق عليها الأوراغي فرْضية الانطلاق، وهي الفرْضية الكسبية في مقابل الفرضية الطبْعية المتجاوَزة.

– الاعتمادُ على مبدأ التنميط بدلا من مبدأ التعميم في اللسانيات الكلية.

–. اللغةُ في اللسانيات النسبية تتكون من مجموعة من الأنساق، وكل نسق عبارة عن قواعد، منها قواعد دلالية وهي الاشتقاق والتأليف، وقواعد تداولية وهي التنضيد (ترتيب العناصر وفق غرض تداولي)، والإعراب التداولي، وقواعد صورية وهي قواعد صرفية ونصْتِية (صوتية).

ولاتستقيم الجملة على النسق الصوري فحسب؛ بل لا بد من تظافر كل الأنساق لخدمة الجملة بنية ووظيفة، فقد تسْلَم بعض البُنى من حيث التركيبُ ولكنها تنْخَرم من حيث الدلالةُ أو التداولُ أو العكس، ولهذا لابد من التمييز بين صورية القواعد النحوية واستقلالها عن الدلالة والتداول، وبينها وبين صورية القواعد وحضور الدلالة والتداول؛ لأنه « لا شيء يمنع من توظيف لغة الرياضيات الصورية لوصف قاعدة نحوية، ولنا في اللسانيات الرياضية والدلالة المنطقية شواهد واضحة في هذا المجال. ومع ذلك لاينعت النحو بالاستقلال ولا بالتعلق وإنما بأخذ أحد الوصفين بتغليب أحد الإمكانين؛ إما تقييد القاعدة النحوية الموصوفة وصفا صوريا بشروط ذات طبيعة دلالية تداولية أو وضعية، وفي هذه الحالة يكون النحو متعلقا بما تقيد به وليس مستقلا، وعلى هذا الأساس تقوم اللسانيات النسبية. وإما إطلاقُ القاعدة وتخليصُها من كل القيود الثلاثة السابقة وعندئذ يكون النحو صورياً ومستقلا كما هو في اللسانيات الكلية»[2]، وهو ذات التمييز المعهود في الدراسات الوصفية التراثية العربية القائمة على ثنائيتَي المعيار والاستعمال.

[1]– المرجع السابق، ص17.

[2]–نفسه، ص140.

1-5- خصائص النظرية اللسانية النسبية:

يقتضي تأسيس نظرية لسانية بديل مجموعة من الخصائص وهي:[1]

- أن تتوفَّر في النظرية المقترحة القدرة على حل أزمةٍ فكريةٍ متجذِّرةٍ في حقل الدراسات اللغوية، وأن يكون الحل موافقا لأصول الحضارة الإسلامية؛ بحيث ينتفي التعارض بين فرضية العمل التي تؤسس نظرية اللسانيات النسبية وأصول العقيدة الإسلامية.
- أن يشكِّل وجود النظرية المستحدثة نظرية جديدة إلى اللغة؛ إذا طورت هذه النظرية معرفتنا باللغات البشرية.
- أن يمثِّل أساسُها "أنموذجا استبداليا" إذا قامت نظرية اللسانيات النسبية على أصول مغايرة للأصول المقوِّمة للسانيات الكلية.
- أن يكون بناؤها الداخلي منطقيا؛ بمعنى أن يكون تحصيل المعرفة اللغوية فيها بمنهجية مضبوطة القواعد متداوَلَة بين المتخصصين في حقول العلم المختلفة، وأن تكون توقعاتها مطابقة لموضوعاتها.
- أن تكون لنظرية اللسانيات النسبية توقعات ليس بعضها في حسبان ما قبلها من النظريات. فنظرية اللسانيات الكلية القائمة حاليا مجبرة على التَّكَهُّن بنحو واحد لجميع اللغات البشرية يقدَّم في نموذج النحو التوليدي التحويلي، أو في صيغة النحو الوظيفي المنشق من الأول. بينما نظرية اللسانيات النسبية المستحدثة مؤخرا تضطرها بنيتها المنطقية إلى التنبؤ بأكثر من نموذج نحوي واحد، لكن في حدود ما يسمح به **مبدأ الثالث المرفوع**. وعليه يجب منطقيا أن تنحصر توقعات اللسانيات النسبية في نموذجين اثنين متناقضين لا ثالث لهما؛ نحو توليفي يصلح لوصف تركيب اللغات التوليفية كالعربية ونحوها كاليابانية واللاتينية، ونحو شجري لوصف تركيب اللغات الشجرية كالفرنسية والإنكليزية وغيرهما.
- أن يتحوَّل النحو التوليدي التحويلي وليد اللسانيات الكلية إلى بعض ما تنتجه اللسانيات النسبية، وبعضه الآخر متمثل في نموذج النحو التوليفي الذي تعامَت عنه نظرية اللسانيات الكلية.
- وباختصار شديد يشترط في إقامة نظرية لسانية جديدة أن تتجاوز بالمعنى الدقيق للتجاوز كل ما بأيدي الباحثين في اللغات البشرية من نظريات لسانية ونماذج نحوية سواء كانت قديمة أو حديثة.

ويتحقَّق التجاوز المعرفي إذا ثبت في النظرية المسْتَحْدَثَة أنها استوعبت صواب النظريات والنماذج السابقة وصوبت هفواتها المعرفية وسدَّت ثغراتِها المنهجية.

[1]- مُحَمَّد الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة (مرجع سابق)، ص10، 11.

2- المنهج:

2-1- من اللسانيات الكلية إلى اللسانيات النسبية:

تختلف اللسانيات النسبية عن الكلية في منهجية العمل وموضوع الدراسة:

1) منهجية العمل:

أ- منهجيةُ العمل في اللسانيات الكلية أساسها "الفرض الاعتباطي والاستنباط البرهاني" (الفِرْنَابْ)[1]، ومنهج عملها أن تكون مجبرة على«بناء نسق صوري يتشكَّل من فرضيات أولية لا تُبرْهَن، ومن مجموعة محصورة من العمليات المنضبطة بعلاقات محددة تُشْتَقُّ بواسطتها مبرهناتٌ أو قضايا صادقةٌ في كل اللغات»[2].

ب- منهجيةُ العمل في اللسانيات النسبية والخاصة، أساسها "الفرض المراسي وقواعد الاستدلال الاستقرائي وقواعد الاستنباط البرهاني" (القِرْنَابْ)[3]، وينطلق منهج عملها فيحصر عدد من اللغات في خاصية معيَّنة عن طريق الاستقراء أو التجربة المباشرة أو السماع، ويتوصل إلى العلة الجامعة بينهما عن طريق الاستدلال، وعن طريق الاستنباط يتم الوصول إلى عدد اللغات الممكنة التي تحمل نفس الخصائص، وتعمل هذه المنهجية على تقسيم اللغات إلى قسمين أو نمطين، كل نمط له خصائصه ووسائطه التي ينفرد بها عن النمط الآخر.

2) موضوعها:

يصنِّف الأوراغي موضوع اللسانيات إلى ثلاثة أصناف: لسانيات كلية؛ لسانيات نسبية؛ لسانيات خاصة، «فلا يتوقع وجود قسم آخر يكون موضوع دراسته غير الخصائص اللغوية التي تتقاسمها جميع اللغات البشرية، أو الخاصة بلغة بعينها، أوالعامة لعدد محصور من اللغات»[4].

ومن المقدمات والنتائج غير اللسانية أن انطلاق تشومسكي من«فرضيه طبعيه أجبرتْهُ منهجياً على استخدام مبدأ التعميم؛ بحيث يعمم ما في بعض اللغات إلى جميعها، ولا شيء يؤسس لذلك سوى التَّشَهِّي والاعتباطية»[5]، وكل نظرية فرْضِيتُها طبْعِية اعتباطية هي مجبرة على أن تكون«نظرية لغوية، أساسها فرْضِية عمل اعتباطية، ومنهجيتها قواعد استنباط صورية ونتائجها معرفة نظرية تتَّسِم بالنسقية واليقين والكلية وهي نظرية

---

[1]- (الفِرْنَابْ) هو تركيب مزجي بين الفرض الاعتباطي والاستنباط البرهاني.

[2]- الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1، ص43.

[3]- تركيب مزجي بين قواعد الاستقراء وقواعد الاستنباط البرهاني.

[4]- نفسه، ج1، ص43.

[5]- ينظر: الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص153.

مُبَرْمَتَةٌ؛ إذ تستعين بفرْضيات عَيْنِيَّة لحل تناقضاتها مع بعض اللغات»[1]، ومن نتائج هذه الفَرْضية أن محتواها وضعي لا يرتبط بواقع حقيقي، ولا تقبل الإثبات، ولا تخضع للفحص ولا تقبل النقض، شأنها شأنُ النظرية المؤسَّسة عليها.

أما الفَرْضيةُ المِراسيَّة؛ «فمحتواها واقعي حقيقي، تقبل الفحص المراسي وتحتمل النقض ويؤدي عدم تأكيدها مراسياً إلى طرحها والنظرية المؤسَّسة عليها»[2].

وكلٌّ من هذين المنهجين ينظر إلى اللغة من زاوية معينة، فاللسانيات الكلية تعتبر اللغة موضوعا متشَكَّلا ليس له وجود حقيقي، وإنما هو من اختراع الباحث أو بناءٌ تنشئه النظرية، والعلاقة بينها وبين النظرية هو التأثير من النظرية إلى اللغة، فتكون اللغة بذلك قابلةً غير عاملة، أما اللسانيات النسبية؛ فموضوع اللغة فيها ثابت له وجود حقيقي كغيرها مما ينتمي إلى العالم الخارجي، لا دخل للساني ولا لنظريته في تنشئتها، وطبيعة العلاقة هي التأثير من اللغة إلى النظرية، فتكون النظرية قابلة واللغة عاملة[3].

وما يمكن استخلاصه أن اللسانيات الكلية واللسانيات النسبية على طرفي نقيض، وهذا ما يمكن ملاحظته من هذه الثنائيات(**الكلية/ الكسبية**)، (**الفِرْناب / القِرْناب**)، (**الاعتباطية /الواقعية**)، (**اللغة موضوع متشَكَّل/اللغة موضوع ثابت**)،(**الانطلاق من النظرية إلى اللغة/ الانطلاق من اللغة صوب النظرية**)، وتمثل هذه الثنائيات أقوى باعث على وجود ما يمكن أن يطلق عليه أقوى ثورة لسانية ضد أكبر نظرية أُعْتُقِدَ فيها الوصولُ إلى درجة الكمال والعصمة، وبلوغ درجة التعالي، لا تقبل النقد ولا التصحيح.

يرى الأوراغي أن المحْدَثين من اللغويين الذين ساروا على النهج السيبويهي لم تكن مقترحاتهم«بمُخْرِجة للفكر اللغوي العربي من أزمته المسْتَحْكَمة؛ إذ لم يميزوا التمييز الصارم بين تبسيط النحو الموصوف والوصف، والتبسيط لا يعني التخفيف الانتقائي من أقوال النحاة في كل باب من أبواب النحو أو الصرف فيُحْتَفظ ببعض العبارات الواصفة ويصوب غيرها ويُتْرك الباقي، فبساطة الوصف تستلزم إرجاع الظواهر اللغوية إلى مكوناتها الأولية المحصورة في بضع أوليات تامة الوضوح»[4]، وما قام به النحاة العرب المحدثون[5] الذين ارْتَؤوا من

[1]- المرجع السابق، ص ، 193.

[2]- الأوراغي، الوسائط،ج1، ص44.

[3]-ينظر: نفسه، ج1، ص45، 47.

[4]- نفسه، 170.

[5]- أمثال: ابراهيم مصطفى، عبد الرحمن أيوب، تمام حسان، مهدي المخزومي وغيرهم.

النظريات الأوروبية التي ظهرت في القرن العشرين، إنما هو من قبيل الوصف التجزيئي للمدونة النحوية العربية بعيداً عن النظرة الشمولية، وكان الداعي إلى هذه الانتقائية أمرين اثنين:

- تَبَنِّي المنهج البنيوي الغربي لوصف المدونة النحوية العربية، ولقد ألزمهم ذلك إعادة النظر في جملة من المسائل والقضايا النحوية العربية إرضاء لهذا المنهج.
- الشكوى من عُسْر النحو العربي خاصة لدى الطلاب، ولقد ألجأهم ذلك إلى تيسير قواعد النحو العربي، وتخليص النحو من قضايا على رأسها العامل، والعلة، والتنازع، والاشتغال، والإعراب التقديري والمحلي ..إلخ.

وأكبر مغالطة وقع فيها النحاة المحدثون هي أنهم تعاملوا مع المدونة النحوية العربية على أنها حشدٌ واحد من قواعد نمطية مشتركة بين الناطقين بلغة واحدة، وظواهر أسلوبية انفردت بها لهجة من اللهجات، أو انفرد بها شاعر، أوظاهرة أسلوبية لآية قرآنية يقصد بها إعجاز العرب الفصحاء، ولم يفرقوا بين النحو العلمي الذي هو من شأن الباحث المتخصص، والنحو التعليمي الذي يراد تعلميه للطلاب وفق طرائق وكيفيات معينة.

وأقل ما يمكن قوله في هذه الجهود أن قراءتها للتراث لم تكن تجديدا؛ لأن جهازها الواصف مستعار، ولكن«التجديد الممكن في حقل اللسانيات محصور على الدوام في آلة الوصف أو الجهاز الواصف؛ وفيه يتنافس اللغويون لإقامة نظريات لسانية متباينة بنيةً ومتدرجة اقترابا من موضوعها، ويجتهدون لبناء نماذج نحوية ذات كفايات متفاوتة»[1]، وأما ما قام به النحاة المحدثون؛ فهو لا يخرج عن مضمون هذا الشعار: **"قلِّد غربياً تُجدِّد عربيا".**

2-2- الاكتساب اللغوي عند الأوراغي:

تتمثل الأصول الإبِيسْتِمولوجية التي اعتمد عليها الأوراغي في الاستدلال على فرْضيته الكسبية، في ما نقله عن علماء العرب، خاصة ابن سينا (ت 428هـ) وابن خلدون، فكانت كتبٌ مثل: المقدِّمة لابن خلدون(732هـ-808)، والمغني للقاضي عبد الجبار(415هـ)، والمستصفى للغزالي (450هـ-505هـ)، وكتب ابن سينا بمثابة المصادر المعرفية التي استمد منها فرضيته الكسبية، ولقد بدا التأثر بقوى النفس وتقسيماتها لابن سينا واضحا عند الأوراغي، فكان لكتاب النفس لابن سينا حضور واضح في إقرار الاتجاه الوضعي في اكتساب اللغة، فالإنسان يحتاج كما يقول ابن سينا إلى«أن تكون له في طبعه قدرة على أن يُعَلِّمَ

[1]- مُحَمَّد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص53.

الآخر الذي هو شريكه ما في نفسه بعلامة وضعيَّة»[1]، والوضعية عكس الطَّبْعية، ولهذا نجد ابن سينا يميز بين تعلُّمِ الإنسان وتعلُّمِ الحيوان، انطلاقا من أن أصوات الحيوان طبعية وأغراضه متناهية، لذلك تلزمه رموز بقدر حاجته التواصلية، يقول ابن سينا: «... وفي الحيوانات الأخرى أيضا أصوات يقف بها غيرها على حال في نفسها لكن تلك الأصوات إنما تدل بالطبع...والذي للإنسان فهو بالوضع وذلك لأن الأغراض الإنسانية تكاد أن لا تتناهى فما كان يمكن أن تطبع هي على أصوات بلا نهاية»[2]، فقدرة الإنسان التواصلية تكون بقدر حاجته، ولما كانت حاجاته غير متناهية كانت أصواته محدودة، و«لا يجوز في قدرة الإنسان التواصلية اعتبارها أبنية يابسة مطبوعة في حيز من دماغه، إذ يلزم عنه رفع الفارق بينها وبين قدرة الحيوان»[3]، وكذا رفع الفارق بينهما في الإدراك، ويميز ابن سينا بين الإدراك الطبعي والإدراك الكسبي، فـ«الإنسان فُطِر على أن يستفيد العلم ويدرك الأشياء طبعا من جهة الحواس ثم من جهة الوهم الذي هو نسختها، فأما ما يدرك عقلا؛ فإنه يكون باكتساب لا طبعا»[4]، وكل ما هو مكتسب فهو خارج الذات، و«المعقولات إنما تحصل غيبا من خارج لا من ذاتنا»[5]، والفرضية الكسبية تفيد أن طبيعة قوى النفس استعداد محض لأن تأخذ إليها العلوم الأولية ومبادئَها من خارج ذاتها...»[6].

ومن علماء اللغة الذين اقتدى بهم الأوراغي في نظريته الكسبية نجد ابن جني (392هـ) الذي ظهر في كتابه الخصائص معارضا لرأي شيخه أبي على الفارسي الذي اعتبر أصل اللغة توقيفيا*، «...غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي و(توقيف). إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوما: هي من عند الله»[7]، وقدم ابن جني مجموعة من الأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، معارضا بذلك ما ذهب إليه شيخُه أبو علي، ونفس الاتجاه نجده عند ابن خلدون الذي قرر أن اللغاتِ ملكاتٌ صناعيةٌ، فقال: «اعلم أن اللغاتِ كلَّها ملكاتٌ شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للتعبير عن المعاني وجودتِها، وقصورُها بحسب

---

[1]- ابن سينا، كتاب الشفاء، النفس، مطبعة الإرث الإسلامي العربي، باريس، دط، 1988م، ص199، 200.

[2]- نفسه، ص200.

[3]- الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص39.

[4]- ابن سينا، التعليقات، تح: حسن مجيد العبيدي، دار الفرقد، سورية دمشق، دط، 2009م، ص95.

[5]- نفسه، ص127.

[6]- الأوراغي، اكتساب اللغة، ص11.

*- ليس أبو علي وحده الذي أنكر اصطلاح اللغة؛ بل نجد كذلك ابن فارس في كتابه: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص36،38.

[7]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص40.

تمامِ الملكة ونقصانِها. وليس ذلك بالنظر إلى المفردات، إنما هو بالنظر إلى التراكيب»، ومن هنا نستطيع القول بأن الخلفية المعرفية التي أسس عليها الأوراغي فرضية العمل المؤسسة أو فرضية الانطلاق هي خلفية تستمد من الإسلام أساسها الشرعي، ومن النِّتاج الفكري العربي انتماءها الحضاري.

وقدرة الإنسان تتميز بخاصيتين: «الأولى إمكانُ وضع ما به يكون التواصل. والثانية اختزالُ الموضوع وامتلاكُه.

ومما تقتضيه الخاصيتان المسندتان إلى قدرة الإنسان التواصلية أن يكون المستعمل في التحاور وضعيا أو ذات طبيعة صناعية»[1].

ولقد أثمر ذلك في كون«البحث عن الكيفية التي يحصل بها المتكلم على الملكة اللسانية لا يستقل عن البحث في كيفيه عمل قوى النفس وعن طبيعتها التي توجب لها ذلك العمل»[2]، وتصدر عن قوى النفس أفعال وهي:[3]

أ- ما تكون وظيفته مطبوعة فيه بحيث لا يمكن البتَّةَ أن يتولد عنه إلا فعل على نمط واحد في الزمان كله كالأفعال الغريزية صناعية أو سلوكية، وهذه أفعال الحيوان.

ب- ما هو مهيأ لأن يتقبل ما يوضع فيه من خارج ذاته، فتُقْدِرُه تلك الموضوعات على توليد أفعال جديدة، أو مما يتغير ويتجدد في الزمان وهي أفعال استنباطيه وضعية في مقابل أفعال النوع الأول الغريزية الطبعية.

وهذا التقسيم لأفعال النفس هو تمييز بين أفعال الحيوان وأفعال الإنسان، وأن الإنسان مزود بالملكة العقلية التي تمكنه وتؤهله لاكتساب اللغة بخلاف الحيوان، ونظرية تشومسكي الآخذة بالفرضية الطبعية هي في نظر الأوراغي لا تفرق بين الحيوان والإنسان في اكتساب اللغة.

ويرى الأوراغي أن طبيعة اللغات الإنسانية مكتسبة وليست طبْعِيَّة، وهو ما ذهب إليه السلوكيون، «إلا أن أنصار هذه المدرسة قد نظروا إلى طبيعة اللغة نظرية سطحية ظاهرية تمشِّياً مع مبادئ ومنهج علم النفس السلوكي الذي لم يكن يُعنَى إلا بظواهر الأشياء التي يمكن قياسها وإجراء التجارب عليها. وبهذا حولوا عملية الكلام واكتساب اللغة إلى عملية آلية لا كبير دَخْلٍ للمحاكاة العقلية بها»[4]، فالإطار الإبيسْتمُولوجي

---

[1]- المصدر السابق، ص39.

[2]- محمد الاوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص27.

[3]- نفسه، ص28.

[4]- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة،العدد: 9، يناير 1978، ص115.

لهذه للنظرية السلوكية هو علم النفس السلوكي القائم على التجربة وإقصاء دور العقل، وهذا بخلاف النظرية اللسانية النسبية التي لا تهمل دور الملكات الذهنية في اكتساب اللغة.

وتتقَوَّم الفرضية الكسبية في النظرية اللسانية النسبية على ما يأتي:[1]

– افتراض أن خلايا الدماغ البشري مهيأةٌ بيولوجيا لأن تَبْنِيَ بمثل ما يحل فيها من العالم الخارجي المنتظَم على وجه كلي، فتحصل لها القدرة على الاستنباط واكتساب العلوم.

– اعتبار اللغات البشرية ملكات صناعية كسبية متقوَّمة الذات من اربعة مبادئ:[2] 1) المبدأ الدلالي (مفردات وعلاقات) وهو الأساس، إذ لا شيء يتداولُه المتخاطبان مع انتفاء محتوى المبدأ الأول. 2) المبدأالتداولي (علاقات تخاطبية وقيود حالية) وهو لازم لزوم وجود المبدأ الدلالي، إذلا يروج شيء من الدلالة مع فقد التداول؛ لأنه مع فقده ينتفي الداعي إلى تحويل المفردات الكونية إلى كلمات ذهنية مفهومة، ثم تحويل الأخيرة إلى قَولِات منطوقة من المتكلم مسموعة من المخاطب. وكلاهما كلي. 3) المبدأ الوضعي، البيني يجب أن يكون لازما لما قبله لزوم وجود؛ لأنه لا يتحقق شيء من اللغة بدونه.فالكلمة في الكون الوجودي تصير كلمة في الكون الذهني في استقلال عن محتويات المبدأ الوضعي، لكنها لا تصير مدخلا معجميا في الكون اللغوي بدون شيء من محتويات المبدأ الوضعي. وكذلك تأليف المفردات الكونية لا يصير كلاما ذهنيا مفهوما ثم قولِا مسموعا من غير المبدأين؛ التداولي أولا وإلا فلا تبليغ ولا تلقٍّ، والوضعي ثانيا وإلا انبنى القول المسموع في الكون اللغوي على منوال تأليف المفردات في الكون الوجودي. 4) المبدأ الصوري للصياغة الصوتية تكون محكومة بمبدأ ما يخف على الناطقين.

وحاصل المبادئ اللسانية في اللسانيات النسبية القائمة على الملكة الكسبية أربعة:

1– المبدأ المادي أو الدلالي، ويتكون من مفردات غير متناهية وعلاقات دلالية.

2– المبدأ الغائي التخاطبي أصول إجباريه كلية، وعملها في اللغة أصل الإفادة وأصل الخفة.

3– المبدأ الفاعلي أو الوضعي، ويعمل أصل الاشتقاق وأصل الإعراب.

4– المبدأ الصوري أصول اختيارية، وعملها في اللغة أنها أصل التقنيات وأصل التصويتات، ويطلق عليه الأوراغي القانون اللساني، ويظهر المبدأ الصوري في علم الصرف من قبيل ما يذكره النحاة: متى اجتمعت الواو

[1]– الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص155.

[2]– الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص81، 82.

والياء وقد سبقت الأولى بالسكون أيتهما كانت قلبت الواو ياءً وأدغمت الياءُ في الياءِ، وهي كذلك من قبيل القواعد النحوية التي وضعها النحاة معيارا لضبط اللغة.

وخلاصة العمل اللغوي لهذه المبادئ أن كل واضع مجبر على أن يجعل الصفات التي توجبها الأصول الدلالية والتداولية هي المقومة لما يصنعه، لكن يمكن لكل واضع أيضا أن يختار، بحسب ملكته العقلية، أصولا من وضعه، ويتخذها واسطة لجعل صنيعه على نحو ممكن. يلزم عن هذا أن اللسان من حيث الصفات التي توجهها له الأصول الإجبارية شيء واحد لا يختلف أبدا، ومن حيث الأصول الوضعية الاختيارية الموسَّطة لتنفيذ الإجبارية فهو على أنحاء متباينة إذا تباينت الأصول الوضعية[1]

2-3- الملكة اللسانية عند الأوراغي:

تتأسس الملكة اللسانية عند الأوراغي على مبدأين:

1- **المبدأ القبلساني:** ويعني أن الإنسان مجبول على التواصل مع شريكه بأصوات متناهية لأغراض غير متناهية.

2- **المبدأ الوضعي:** ويعني أن حاجات الإنسان أزيد مما في الطبيعة وأغراضه غير متناهية؛ لذا لم يعد ممكنا أن يطبع مالا يتناهى من أغراضه على أصوات بلا نهاية، وأن يكون كل صوت دالا بالطبع على غرض معين، هذه خاصية من خواص ما به يتواصل الحيوان؛ لأنه يحتاج إلى ما هو موجود في الطبيعة لا غير، كما أنه يسبب الأغراض الإنسانية وهي تكاد ألا تتناهى، يلزم أن يكون ما به يتواصل الإنسان من قبيل المستنبط الموضوع الدال بالوضع فيما يدل على أغراض غير متناهية، وإن كان تأليفه بقوانين قدرها محدود وضعي داخل في الصناعات المستنبطة»[2]، وإذا ما رمنا مقارنة مفهوم الملكة اللغوية في النماذج النحوية فإننا نجد أن الملكة اللغوية عند تشومسكي تكمن في قدرة متكلم اللغة على إنتاج عدد غير متناه من الجمل بعدد محدود من القواعد، والملكة عند الأوراغي«...تتوافر فيها الخاصيتان: الأولى إمكان وضع ما به يكون التواصل والثانية اختزان الموضوع وامتلاكه»[3]، وبإمكان واضع اللغة أن يحصل بعدد متناه من الأصوات على عدد غير متناه من الأغراض والحاجات.

[1]- ينظر: الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص115، 130 بتصرف.

[2]-نفسه، ص110، 111، 112.

[3]- نفسه، ص39.

أما النموذج النحوي العربي فقد كان كسبيّاً قبل أن تدخله الصناعة، ولقد أشار ابن خلدون إلى المذهب الكسبي في النحو العربي فقال: «والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال ، لأن الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة، ثم يتكرر، فيكون حالا. ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة»[1].

ويحصل تعلم اللغة في النظرية اللسانية النسبية«إذا دخل المحيط اللغوي المنسق على وجه كلي في علاقة تفاعل مع عُدَّة الاكتساب البشري بوصفها بنية عضو ذهني مهيأ خلقة لأن تتشكل بمثل ما يحل فيها من المحيط اللغوي، فتكسب عندئذ القدرة على معرفة باقي الموضوعات اللغوية»[2]، وتتميز الملكة اللغوية في إطار المذهب الكسبي بثلاث خصائص وهي:[3]

1- كونُها واقعية تحيل على موجودات في المحيط الخارجي يتم اقتناصها مراسيا تقبل الإثبات وتحتمل النقص.

2- أنَّها داخلة في الملكات الصناعية يترتب عليه أن تكون موضوعة بالاختيار.

3- اللغةُ إذا حلت بالعضو الذهني المهيأ خلقة للانصياع شكلته ببنيتها وكونت له القدرة على فعل الكلام.

ويتمكن الإنسان من إنجاز لغته عن طريق الوضع الإرادي الاختياري، ويشترط فيه ما يلي:[4]

1- ملكة ذهنية مهيأة خلقة لأن تنبني خلاياها ببنية ما يحل فيها من الكون الوجودي المنتظَم على وجه كلي.

2- جهازُ التصويت المهيأُ خلقة لإصدار الصوت المرسل، ثم تقطيعه إلى نطائق ذات قيم صوتية خلافية.

3- أن يوفر الكونُ الوجودي للملكات الذهنية الموادَّ اللَّازمة لإقامة البناء اللغوي.

وتتمثل هذه المواد في: الأصوات الطبيعية تُلتقط بحاسة السمع وتختزن أمثلتها المجردة في الدماغ؛ مواد دلالية، وهي عدد غير متناه من المفردات، وعدد قليل من علاقات التأليف؛ التواصل بين أفراد المجتمع.

وتتميزُ اللغات البشرية الموضوعة بالاختيار الإرادي بثلاث خصائص وهي:[5]

- أنها لغة كسبية تنتقل من السلف إلى الخلف عن طريق الاكتساب الطبيعي لابالوراثة.

---

[1]- ابن خلدون، المقدمة، مج5، 306.

[2]- الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431، 2010م، ص80.

[3]- الأوراغي، دواعي النشأة، ص194، 195.

[4]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية،ج1، ص62.

[5]- ينظر: نفسه، ص65، 66 بتصرف.

- أنها لغة تختلف وتتغير عبر الأزمنة والعصور فاللغات تتطور مفرداتها عبر التاريخ، حيث يموت بعضها ويقوم غيرها مكانها بنية ودلالة، وقد تستحدث مصطلحات أخرى يقتضيها المعطى التاريخي وتقدم العلوم.
- اضمحلال اللغات ونشوء اللهجات مكانها، بحيث تنقلب اللهجة لغة إذا كثر المتحدثون بها أو موت المتكلمين باللغة الأصل.

2-4- الاكتساب اللغوي بين الأوراغي وتشومسكي:

أساس اكتساب اللغة عند تشومسكي هو أساس بيولوجي، ولقد صرح في غير ما موضع في نظريته بأن«ملكة اللغة بشكل عام تدخل في كل مجال من مجالات الحياة البشرية والتفكير و التفاعل البشريين. إنها مسؤولة إلى حد كبير عن حقيقة أنه في العلم البيولوجي»[1]، ويقر تشومسكي بأن المعرفة اللغوية «لابد أن تأتينا من اليد الأصلية للطبيعة ،...كجزء من موهبتنا الطبيعية البيولوجية[2]، واعتبر اللغة عضوا مخلوقا في خلايا الدماغ شأنه كشأن بقية أعضاء الجسم، كما«يمكن اعتبار ملكة اللغة بشكل معقول بمثابة "عضو لغة"بالمعنى الذي يتحدث به العلماء عن الجهاز البصري، أو جهاز المناعة، أو جهاز الدوران، بوصفها أعضاء من الجسم. إن العضو الذي يفهم بهذه الطريقة، ليس شيئا يمكن إزالته من الجسم، وترك بقية الجسم سليمة. إنه نظام ثانويsub system ذو بنية أكثر تعقيدا. إننا نأمل في فهم المركب الكامل عن طريق استقصاء الأجزاء التي تمتلك خصائص مميزة وتفاعلاتها. فدراسة ملكة اللغة تجري بالطريقة نفسها. نفترض علاوة على ذلك أن عضو اللغة يشبه الأعضاء الأخرى في أن خصيصته الأساسية هي تعبير عن المورثات [الجينيات]»[3]، فاللغة عند تشومسكي تتنقل بشكل جيني يتوارثها الخلف عن السلف ولا دخل للإنسان في تكوينها.

أما اكتساب اللغة عند الأوراغي؛ فمغاير تماماً لتشومسكي، فإذا كان الاكتساب اللغوي عنده مؤسَّسا على«"فرضية طبعية"، والتي تسلَم بوجود مبادئ لسانية مَرْقُونَة في خلايا عضو ذهني يسميه الملكة اللغوية، وهذه المبادئ عبارة عن معارف طبيعة منسوجة خلقه في تلك الملكة، لا تُكتَسَب ولا تُتَعَلَّم وإنما تنتقل من الخلف الى السلف بموروثات بيولوجية. وهي مبادئ ذات طبيعة صورية، وليست مادية، وهي مستقلة عن الدلالة والتداول؛ لكونها صورية، وكلية طبعية، فهي موجودة في كل اللغات البشرية. فإن اللسانيات النسبية،

[1]- تشومسكي، أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن،دار الحوار سورية، ط1، 2009م، ص34.
[2]- نفسه، ص34.
[3]- نفسه،ص35.

قد تأسست على "فرضية كسبية"، وهي تَسْلَم بوجود مبادئ لسانية نمطية منضبطة بمبدأ "الثالث مرفوع"*، إلى جانب مبادئ دلالية وتداولية كلية وجميعها مقتنص مباشرة من بنية العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي، أو مكتسبة من المقتنص بقواعد البرهان الرياضي ويترتب عن الفرضية الكسبية أن القواعد الخاصة باللغات البشرية محكومة بنمطين من المبادئ اللسانية»[1]، كما أن اللغة في إطار الفرضية الطبعية«موضوع متشكل من اختراع الباحث أو بناء تنشئة نظريته»[2].

وخلاصة التباين بين المذهبين الطبعي والكسبي«أن القوة الحسية تهيئ العضو الحامل لها بحيث يقبل لأن يصير مثل المحسوس، فتكون حقيقة الشيء في الخارج، وهو ما ينسجم مع المذهب الكسبي بخلاف المذهب الطبعي الذاهب حسب ابن سينا إلى أن حقيقة الشيء الخارجي هي ما تسنده إليه القوة المدركة، وقد استدل في مواضع كثيرة من كتبه على بطلانه»[3]، فاللغة عند ابن سينا والأوراغي ملكة كسبية يتحصل عليها الإنسان بالوضع والاختيار، فهو يولد صفحة بيضاء لا يعلم شيئا عن اللغة مصداقا لقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا** ﴾النحل، آ78، وفي هذه الآية يمكن الاستدلال على أن الفرضية الكسبية ذات أصول إيمانية ومكتنفة ضمن السياق الحضاري الإسلامي؛ أما اللغة عند تشومسكي؛ فهي ملكة طبعية لا دخل للإنسان فيها، تنتقل إليه من السلف بموروثات بيولوجية من **الأميبة** إلى الإنسان، وفي هذا يظهر التأثر الكبير بنظرية التطور الداروينية، حيث يرى داروين «أن التغيرات التي حدثت في الأحياء هي نتيجة للصدف وللظروف المختلفة، ونتيجة للصراع الموجود في الحياة، فإن الأقوياء يبقون وينقلون صفاتهم إلى أنسابهم عن طريق الوراثة»[4]، فكل ما يحصل عليه الإنسان ومنه ملكة اللغة إنما ينتقل إليه بالوراثة؛ من أصغر كائن حي والمتمثل في الخلية النواة أو الأميبة، إلى أكبرها وأرقاها وهو **أينشتاين**، ومن العرب المتأثرين بنظرية دارون نجد سلامة موسى الذي صرح بأن الأميبة أصل الإنسان، فقال: «ولا فرق بيننا ونحن أرقى ما في الأحياء وآخِر السُّلَّم الذي بلغته الحياة الآن، وبين الخلية البسيطة، ولحسن الحظ لا يزال في العالم أحياء مؤلفة

---

*- مبدأ الثالث المرفوع هو من قوانين المنطق الصوري، وينص«على أساس فانون عدم التناقض الذي يقول إنه لا يوجد بين الشيئين المتناقضين، فلا وسط بين السلب والإيجاب، ولهذا لا يقول بنوع ثالث من الأحكام من حيث الكيف».عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1968م، ص105.

[1]- ينظر: الأوراغي، دواعي النشأة، ص82.

[2]- نفسه، 224.

[3]- الأوراغي، اكتساب اللغة، ص50، 51.

[4]- شمس الدين آق بلوت، تر: أورخان محمد علي، دارون ونظرية التطور، دار الصحوة، القاهرة، ط7، 1980م، ص18.

من خلية واحدة مثل الأَمِيبَة. فجسم الأميبة مؤلف من العناصر والمركبات المؤلف منها جسمنا...فالحياة الأولى إذاً لم تكن قد نشأت بهيئة أبسط من الخلية (وقد فقدنا آثارها)، فهي قد نشأت بهيئة خلية الأميبة الموجودة الآن»[1]، ويمكن القول بأن الاستدلال بنظرية التطور على الفرضية الطبْعِية إنما هو استدلال ذو أصول غير إيمانية ضمن سياق حضاري إلحادي.

ويتباين المذهبان كذلك في موضوع اللغة باعتبارها في اللسانيات الكلية موضوعا مُتشَكَّلا، وتهدف دراستها إلى الكشف عن ما هو خارج عنها ألا وهو بنية الدماغ البشري. أما موضوع اللغة في اللسانيات النسبية؛ فهو ثابت، تنطلق من الوقائع المادية لإدراك نسق اللغة، وهو من قبيل دراسة اللغة من أجل اللغة، فكان هدفها داخلي[2].

2-5- النظرية النسبية وتنميط اللغات:

إن مبدأ التنميط هو دحض لمبدأ التعميم الذي جاء به تشومسكي، ويقتضي هذا المبدأ أن يكون «لكل نمط من اللغات خصائصه التي ينفرد بها وتميزه من غيره من الأنماط، وتتطلب أن يوضع لكل نمط نحوه الخاص. إلا أن للسان الطبيعي خصائصَ عامةً تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها وهو ما يسمى بالكليات اللغوية... يمكن القول إن ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف تأتلف فيها اللغات أو تختلف في التراكيب، التي يتوسل بها في تحقيق هذه الوظائف...وهي تتحقق إما عن طريق الرتبة وإما عن طريق صُرُفَات معينة أو عن طريق تراكيب مخصوصة الفصل أو شبه الفصل مثلا»[3]، فاللغات الموصوفة تختلف من حيث معجمُها وتركيبُها، كما تختلف من حيث الآلةُ المنهجية الواصفة لها، و«من أوليات اللسانيات الكلية مبدأ التعميم، ومنهجيتها تتألف من الفرض الاعتباطي وقواعد البرهان الرياضي؛ ونتائجها معرفة نظرية تغلب اليقين الرياضي على التفسير العلمي. وفي المقابل يكون مبدأ التنميط من أوليات اللسانيات النسبية، وتكون منهجيتها مؤلفة من قواعد الاستدلال الاستقرائية المنتجة لفرضية مراسية ومن قواعد الاستنباط البرهانية المنتجة لمعرفة نسقية تغلب التفسير العلمي على اليقين الرياضي»[4]، وكل منهجية تؤدي إلى نتائج يمكن اشتقاقها من مقدمة الانطلاق.

---

[1]- سلامة موسى، نظرية التطور وأصل الإنسان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، دت، ص45.

[2]- ينظر: الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، ص27.

[3]- أحمد المتوكل، المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية: خطاطة، ضمن كتاب أفاق اللسانيات دراسات مراجعات شهادات، ص33

[4]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص16.

وكان مبدأ التنميط من المبررات الداعية إلى تأسيس النظرية اللسانية النسبية، ومن مستلزماته ما يلي:[1]

1- يُعَدِّي مبدأ التنميط خصائص أية لغة إلى غيرها إذا ثبت مراسيا اشتراك جميعها في نفس الوسيط.

2- أن يضمن بدْءاً التغاير النسبي لقواعد اللغات ويمكن من بناء أنحاء نمطية قد لايتجاوز عددها نموذجين اثنين: نحو توليفي /نحو شجري.

3- أن يحفظ للغات البشرية بنيتها النوعية، ويسوي بين أنساقها المستوفية، وهي جميعا معتبرة؛ لأنه من دراسة أي منها يمكن استنباط قواعد نمطها التي يمكن تعديتها إلى جميع اللغات التي تقاسمها نفس الوسيط.

4- أن تسمح الفرضية الكسبية بإمكان تغاير اللغات، ويحصر وسيط التنميط هذا التغاير فيقلصه إلى نمطين متوازيين لا يتقاطعان بنيويا؛ فالخاصية البنيوية النمطية يمكن تعديتها إلى لغة أخرى لها نفس النمط.

5- أن يضمن للنظرية المؤسسة عليه أن تصادف توقعاتُها وقائع هذا النمط من اللغات أو ذاك، قاعدته دلالة بحتة وتداول، وباعتبار الدلالة البحتة فاللغات جميعا لا تستغني في تراكيبها عن وظيفتيِ الفاعل والمفعول، وحالتيِ الرفع والنصب ولا ثالث لهما، وتختار اللغات في التمييز بين وظيفتيِ الفاعل والمفعول وسيطين اثنين: **إما وسيط العلامة المحمولة أو وسيط الرتبة المحفوظة**.

والآخذ بنظريه اللسانيات النسبية يقتضي أن ينمط تنميطا خاضعا لمبدأ الثالث المرفوع، وحينئذ يصح منه أن يقول: كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة كالفرنسية والإنجليزية وجبت لها رتبة أصليه؛ فيؤصل تركيبها الشجري احتمالا ويسمح بآخر ويمنع الباقي.

وكل لغة أخذت بوسيط العلامة المحمولة كالعربية واليابانية وجبت لها رتبه حرة، فيسمح تركيبها التوليفي بكل التراكيب الممكنة ولا يمنع ترتيبا»[2].

ويقوم مبدأ التنميط على تحديد الوسائط اللغوية في اللغات البشرية وهما وسيطان يتوزعان على مستويات اللغة في نمطين من اللغات البشرية لا ثالث لهما، كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1]- المرجع السابق، ص 161، 165بتصرف.

[2]- نفسه، ص83.

الجدول رقم2: تنميط اللغات.

نمط اللغات الشجرية	نمط اللغات التوليفية
– وسيط الجذع لبناء المعجم. – وسيط الإلصاق لبناء الصرف. –وسيط الإضمار. –وسيط الرتبة المحفوظة –التأليف– الترتيب	– وسيط الجذر لبناء المعجم. – وسيط الوزن لبناء الصرف. – وسيط الإضهار وهي صرفة تلتصق بالمدخل المعجمياستحضارالضميرأواسم ظاهر نحو:ن–، ت–، ي–، تْ، نخرجُ، تخرجُ، يخرج، خرجتْ. –وسيط العلامة المحمولة. – التأليف – الإعراب – والترتيب

وتنميط القَولِات المعجمية عند الأوراغي ينطلق من مسلمة مفادها أنه«لا يوجد أكثر من وسيطين لبناء القولات التي تقرن بالكلمات، فيتكون المدخل المعجمي إما ببناء جذور بصوامت مجردة من الصوائت، وإما ببناء جذوع بصوامت مرتصة بالصوائت التي تتخللها، ولا إمكان ثالث بين وسيطي الجذر والجذع، وما يترتب عن أحد الوسيطين مغاير تماما لما يترتب عن الآخر إلى درجة تكوُّن نمطيين متوازيين»[1]، فبناء المداخل المعجمية في اللغة العربية وغيرها من اللغات التي تشترك معا في وسيط الجذر، تختلف نمطيا عن اللغات التي تستعمل وسيط الجذع، وإعمال وسيط الجذع على المداخل المعجمية العربية، إنما هو من قبيل التشهي أو الهيمنة اللغوية، أو التعسف اللغوي الذي يُلزمه مبدأ التعميم في اللسانيات الكلية.

ورصْفُ المداخل المعجمية لإنتاج التراكيب اللغوية للتعبير عن الوظائف النحوية يختلف من لغة إلى أخرى، فكان من بناء النظرية اللسانية النسبية أن تتوقع الأنماط اللغوية والقواعد اللغوية التي تصادف واقعا في لغة بعينها، وأن تجمع بين إثبات الخلاف للغات البشرية ومنع اختلافها الواسع وإرجاعه إلى نمطين بدلا من نمط واحد كلي، وكل نمط يمثل نسقا يختلف عن الآخر، ولا يعني تنميط اللغات اختلافها وعدم ائتلافها، ولكنها واحدة من حيث المعبر عنه ونمطية من حيث المعبر به[2].

[1]– الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة (مرجع سابق)، ص160.

[2]– ينظر: نفسه، ص195، 196.

ومنهج تشومسكي هو تقسيم اللغات إلى لغات شجرية تستجيب لمبادئ النظرية، ولغات غير شجرية ولم يسمّها، وما صح في اللغات الشجرية يصح في غيرها عن طريق مبدأ التعميم، أما منهج الأوراغي في تنميط اللغات؛ فهو يتقوم على ما يأتي:[1]

-ثبوت الأنماط اللغوية يعني استحالة تطبيق قواعد أحد النمطين على النمط الأخر.

- ما يصح في العربية يحتمل أن يكون نمطياً يستغرق كل اللغات البشرية المنتمية إلى النمط التوليفي.

-توسيع الإطار النظري لأحد الأنماط اللغوية ليناول النمط الآخر؛ يعني بصريح العبارة تحويل نحو نمطي إلى نحو كلي.

والتفاضل بين اللغات لا يكون بالتقليل من لغة والرفع من أخرى، أو ركود لغة وفطنة أخرى مما اصطلح عليه فطنة اللغة (legénie des langues) استنادا إلى تفوق أهلها في المجالات الصناعية والفكرية، وهذا ما تنتهجه اللسانيات الاجتماعية؛ ولكن مفهوم التفاضل في نظرية اللسانيات النسبية هو تفاضل في الوسائط اللغوية وفي الأنساق اللغوية الفرعية، «ويكون الإنطلاق من السؤال الثابت: ما مقدار جَنَى اللغة من اختيارها لوسيط بعينه. وما مقدار الهدر المتجنب بذلك الاختيار. وأداة القياس هي القدرة على التعبير والاقتصاد في الجهد»[2]، وكل وسيط لغوي تربطه مع الأخر علاقتان: علاقة تناقض مع النمط الآخر من اللغات وهي علاقة داخلية، وعلاقة التشاكل وهي تفاعل بين وسائل معينة لتشكيل نمط معين من اللغات، فوسيط العلامة المحمولة يدخل في علاقة تناقض مع وسيط آخر من نمط آخر من اللغات ألا وهو وسيط الرتبة المحفوظة، فتختار اللغات الآخذة بوسيط العلامة المحمولة وسيط الجذر لبناء المعجم ووسيط الوزن لبناء الصرف، وتختار اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة وسيط الجذع لمعجمها ووسيط الإلصاق لصرفها، فتشكل حينئذ شبكتان من الوسائط؛ متناقضة خارجيا ومتشاكلة داخليا.

2-6- الخصائص النمطية للغات التوليفية:

تتميز اللغات التوليفية ذات البنية القاعدية الحرة والآخذة بوسيط العلامة المحمولة بمجموعة من الخصائص النمطية وهي:[3]

[1]- الأوراغي، الوسائط اللغوية، أُفول اللسانيات الكلية، دار الأمان الرباط، ط1، 1421هـ، 2001م، ص11.

[2]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص83.

[3]- نفسه، ج1، ص200.

-الاضطرارُ إلى اختلاق علامات إضافية تلتصق بمكونات الجملة إعرابا عن العوارض، فتكون العلامة في هذه اللغات كالرتبة في النمط السابق، مع فارق؛ الرتبة دليل مجرد والعلامة دليل حسي.

- اختيارُ اللغات التوليفية لوسيط العلامة المحمولة مكّن تركيبها من التفريق بين العوارض التي تطرأ على مكونات الجملة مع الإبقاء عليها حرة من أي ترتيب قبلي.

- بإلصاق اللغة العربية الضمة بالموضوع الفاعل والفتحة بالموضوع المفعول يكون التمييز بين الوظيفتين قد حصل في طور التأليف من التركيب.

- باختيار العربية ومثلها من اللغات لوسيط العلامة المحمولة يكون تركيبها قد ألف بنية قاعدية ذات رتبة حرة ...تترتب بمقتضاها مكونات الجملة بما يجعل ترتيبها دالا على غرض تخاطبي موافق للعلاقة التداولية القائمة بين المتكلم والمخاطب.

وأما اللغات الشجرية ذات البنية القاعدية القارة والتي اختارت لنمطها وسيط الرتبة المحفوظة؛ فكل لغة مجبرة على أن تختار بنية قارة مما تنتجه القسمة المنطقية للثلاثي [ف+ فا+ مف]، فتؤصل واحدة منها وتفرع الباقي عن طريق قاعدة التحويل، وتُميِّز وظائفها النحوية من فاعلية ومفعولية عن طريق الترتيب.

المبحث الثاني: البنية النحوية (قضاياها، وبِنْيَاتُها في النحو التوليفي)

1- مفهوم التأليف والتوليف:

من المبادئ اللسانية التي تأسست عليها اللسانيات الكلية مبدأ التعلق البنيوي وهو تعلق عناصر الجملة بنيويا، وهو مفهوم قريب من التوليف في اللسانيات النسبية، وهو منتظم في اللغات، «لكن هذا الانتظام لا يشكل دليلا على انبثاقه من الملكة اللغوية كما يتصورها تشومسكي. بل يحتمل أن يكون مصدره الكون الوجودي»[1]، فالمركب الفعلي المنبثق من مبدأ التعلق البنيوي ليس واحدا في كل اللغات؛ فهناك لغات يتفرع فيها المركب الفعلي إلى فعل ومفعول به، وأخرى يتفرع فيها إلى فعل وفاعل لكونهما يشكلان نواة الجملة، وقد تقوم بهما إذا كان فعلها لازما، ويضاف إليها المفعول إذا كان فعلها متعديا.

ومن أبرز التحولات اللسانية للنظرية التوليدية التحويلية، نشأة النحو الوظيفي الذي تأسس على فكرة «أن مقاربة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتضمن وصلا (بين المفردات أو بين الجمل)، على أساس

[1]- المرجع السابق، ص44.

العلاقات أو الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية)، تفْضُل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية، كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات»[1].

إن التأليف هو من المصطلحات التي ورد ذكرها عند علماء الكلام خصوصا عند تناولهم لموضوع إعجاز القرآن الكريم، فالباقلاني(ت 403 هـ)، يرُدُّ إعجاز القرآن إلى«أنه بديع النظم عجيب التأليف»[2]، وتبعه الجرجاني عندما قرر بأن« الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويُعْمَدُبها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب»[3].

والتوليف ليس من شرطه الترتيب، ومن المفاهيم المنطقية التي برهن بها الأوراغي على صحة نموذجه التوليفي ذي الترتيب الحر لمكونات الجملة، ما تنتجه قسمة الثلاثي كما هو موضح في التوليفة الآتية:

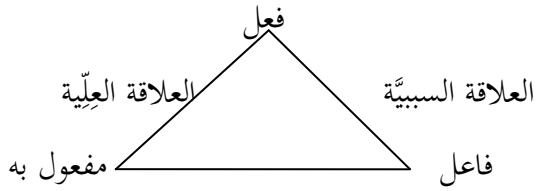

الشكل رقم9: توليفة الأوراغي.

فالذي يتآلف هي العلاقات التركيبية والدلالية بين مكونات الجملة، وليس مكوناتها كأن يكون لبعضها رتبة على الأخرى، فكل ترتيب متولد مباشرة من التوليفة، وكل مكون واقع أصلا في مرتبته، وليس بعضها أصلا والبعض الآخر مشتقا منه بالنقل والتحويل، فكل التراتيب الناتجة من قسمة الثلاثي محتملة، فلا عبرة حينئذ بمسائل التقديم والتأخير ولا بأحكام النحاة في منع بعضها وتجويز غيرها، «فتأخير الضمير عن مظهره استجابة لقيد المضمر بعد المظهر، وتقدمه عليه استجابة لتوجيه الضمير استشعارا لأهمية مظهره المرتب بعده»[4]، وكل ترتيب تنتجه قسمة الثلاثي جائز لا يمكن رفضه، ولاشيء يفسر هذا الترتيب سوى أغراض التواصل والتداول، والتأليف لا يلتصق بالترتيب في اللغات التوليفية الآخذة بوسيط العلامة الإعرابية، فالإعراب يأخذ موقعه بين التأليف والترتيب.

---

[1] – أحمد المتوكل، المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية: خطاطة، ضمن كتاب أفاق اللسانيات دراسات مراجعات شهادات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص29.

[2] – أبو بكر مُحَّد بن الطيب الباقلاني، إعجاز القرآن ،تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، القاهرة، دط، دت، ص35.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، دار المدني، جدة، السعودية، ط1، 1412هـ، 1991م، ص4.

[4] – الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص236.

2- موقع التأليف من الإعراب والترتيب:

تأتلف مكونات البنية بموجب علاقات دلالية كالسَّبَبِية والعِلِيَّة واللُّزوم، وليس لأحد الطرفين موقعا أو رتبة بعينها بالنسبة للطرف الآخر، ويترتب عن العلاقات الدلالية البنية الوظيفية المتكونة من الفاعلية والمفعولية، ولا ينتقل من البنية الوظيفية إلى العلاقة التركيبية مباشرة، وإنما يتم عن طريق الوسيطين اللغويين؛ إما العلامة المحمولة أو الرتبة المحفوظة، ومن هنا فإن ما يلي التأليف إما ان يكون ترتيبا كما في اللغات الشجرية، أو يكون إعرابا كما في اللغة العربية من اللغات التوليفية[1]، فالوظائف النحوية في اللغات الشجرية يحددها تركيب مكونات الجملة ترتيبا قاراً، والذي يحدد الوظيفة النحوية في اللغة العربية من اللغات التوليفية هو العلامة المحمولة المتمثلة في لاصِقَتَيِ الإعراب(ـُ / ـَ)، والفرق بين النمطين من اللغات جلي وواضح، «فتركيب اللغات التركيبية لا يشغل بعد التأليف إلا الترتيب...أما تركيب اللغات التوليفية؛ فإنه يشغل مباشرة بعد التأليف مكونا إعرابيا. مهام هذا المكون الأخير تنحصر في إسناد لواصق الإعراب عن الأحوال. ولا دخل له البتة في ترتيب قوابل تلك اللواصق»[2]، فالإعراب بهذا المعنى لا يحدد وظيفة ولا حالة تركيبية لأن هذا مما يشتغل عليه المكون التأليفي، وإنما عمل الإعراب هو إسناد اللواصق لتدل على الأحوال التركيبية المعبرة عن الوظائف النحوية، إضافة إلى أنه يمنع اتِّصال المكون التاليفي بالمكون الترتيبي.

ولما كانت الوظائف في اللغة العربية غير مسندة دائما إلى المكون الإعرابي وما ينتجه من ترتيبات حرة، وإنما كذلك إلى عوامل وقيود تجعل التأليف يتصل بالترتيب، فيؤدي ذلك إلى توطين عناصر البنية؛ لكونها غير خاضعة للعاملية الحرة التي يوجبها المكون الإعرابي، وما فعله ابن السراج إنما هو من قبيل حصر البنيات الموطَّنة عناصرُها في النحو العربي، تلك البنيات يتصل التأليف فيها بالترتيب كما في المواضع الثلاثة عشر التي ذكرها ابن السراج[3]، وليس المقصود من توطين العناصر في البنية الرجوع إلى النمط التركيبي من اللغات، وإنما هو البقاء على النمط التوليفي والبحث«عن عوامل التوطين خارج القالب التركيبي. ولم يبق شيء يمكن ذكره عدا التداول والدلالة، والأوضاع المركبية»[4]، وحاصل هذه القيود ثلاثة[5]: قيد التداول، قيد الدلالة، قيود مركبية.

---

[1]- ينظر: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2، ص268.

[2]- نفسه، ص672.

[3]- ابن السراج، الأصول، ج2، ص222، 223.

[4]- الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2، ص674.

[5]- ينظر: نفسه، ص674 وما بعدها.

أ- **قيد الدلالة:** وهو ترتيب العناصر تبعا لعلاقة الانتماء الدلالية، وهو الذي يقضي أن يتأخر الدال على جنس المعنى وتقديم ما دل على النوع، أو بتقديم الموضوع النوع وتأخير الموضوع الجنس، وذلك في نحو (**الزئبقُ سائلٌ**)، (**المرجانُ حيوانٌ**)، (**الذئبُ سبعٌ**).

ب - **قيود تداولية:** كقيد الخبر الابتدائي الذي يقتضي تقديم الفعل على الفاعل وتأخير المفعول عنهما.

ج – قيود مركبية: وهي جمل لا تخضع لعامل التداول؛ لكونها تراكيب مجردة، تنتمي إلى مصطلح الجملة لا الكلام عند النحاة، ولقد علق الرضي على ما ذكره ابن الحاجب في بيان الإسناد فقال مضيفا: «وكان على المصنف أن يقول: الإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته...ليخرج بقوله: المقصود ما تركب به لذاته: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية»[1]، وفي كلام الرضي تفريق بين الجملة والكلام، فالإسناد المقصود لذاته هو الكلام لكونه خاضع لعامل التداول، أما الإسناد غير المقصود لذاته؛ فهو الجملة نتيجة لمجموعة من القيود يستحيل تداولها، ومن هذه القيود ما يأتي:

- **قيد السَّبْك:** يتجلى هذا في تلك الجمل التي ترتبط عامليا بما قبلها ويتعذر حذف أو نقل عنصر من موضعه، ومن هذه الجمل: الحملة الحالية، الوصفية، الموصولية، الخبرية، المضافة.
- **قيد التعقيد المقولي:** وهو أن يتقدم المكون الأقل تعقيدا على الأكثر تعقيدا، نحو تقديم الاسم على اللقب.
- **قيد التبعية:** وهو أن يتأخر التابع ويتقدم المتبوع، وذلك في مثل تقدم الموصوف على الصفة، والمعطوف عليه على المعطوف، والمبدل منه على البدل، والمؤكد على التوكيد، فإنْ نُقل التوكيد إلى موضع المؤكد صار بدلا، نحو: جاء كلُّهم الطلبةُ. وإنْ نُقل البدل إلى موضع المبدل منه صار نعتا كما في نحو:

أكلت الرغيفَ ثُلثَهُ

أكلت ثُلُثَه الرغيفَ

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص33.

وعلى هذا يستحيل التداول في هذه المركبات، ولا مكان للعاملية الحرة التي يقتضيها مكون الإعراب لأن التصرف فيها يؤدى إلى فساد المعنى.

قيد الجوار: ويضم ثلاث مركبات:

المركب الإضافي نحو: مفتاحُ الخزينة، خاتَمُ فضة، حصيرُ المسجد.

والمركب الحرفي نحو: في المسجد، في المدرسة.

المركب الفعلي نحو: قد سمع، سوف تعلمون، لن تنالوا

يمكن القول إن البنية العاملية الحرة التي أقترحها الأوراغي بديلا عن العاملية اللفظية في وصف البنية النحوية العربية أفصحت عن عدم إجرائيتها على كل البنى النحوية العربية، وبالأخص تلك البنى التي لاتستجيب لعامليته رغم وجود العلامة الإعرابية، أو تلك البنى التي يتشابه فيها الفعل والفاعل بنيويا نحو: ضرب موسى عيسى، لذلك نجده يقر لها ترتيبا قارا ويستنجد في حل مشكلته العامليته بالانتماء الدلالي أواستحالة التداول.

3- الجملة وقضاياها في النحو التوليفي:

دأب النحاة على تقسيم الجمل بحسب ما تبدأ به من اسم أو فعل، وهو تقسيم صوري في نظر الأوراغي، مقترحا تقسيما وظيفيا يعتمد في الأساس على دلالة الجملة مع خلوها من الزمن، أو دلالة الجملة مع وجود الزمن، ويمثِّل هذا المنحى الوظيفي في تقسيم الجمل البلاغيون؛ كالجرجاني (471هـ) والرازي، ولقد ذكر الجرجاني في باب دخول الاستفهام على جملة يتقدم فيها الاسم على الفعل لغرض تداولي بأن الاسم المستفْهَم منه هو الفاعل في الحقيقة، ومثل ذلك نجد الرازي (ت- 606هـ)في تفريقه بين الاسم والفعل يقول: «الاسم، له دلالة على الحقيقة دون زمانها. فإذا قلت: "زيد منطلق" لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد.

وأما الفعل؛ فله دلالة على الحقيقة وزمانها. فإذا قلت "انطلق زيد" أفاد ثبوت الانطلاق لزيد في زمان معين»[1].

وتنبني فكرة الأوراغي في تقسيم الجمل العربية على حضور الزمن من عدمه، ولم يخرج عن تقسيم النحاة للجملة إلى صغرى وكبرى.

- الجملة الصغرى: وتنقسم إلى قسمين: اسمية وفعلية

[1]- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر، بيروت، ط1، 1424هـ، 2004م، ص79.

فالجملة الاسمية هي التي لا تحتوي على فعل صريح نحو الطالب ناجح، العداء بارع، الولد صالح، وتستلم هذه الجمل الرفع في الحالة التركيبية عن علاقة الإسناد والضمة عن عامل الإعراب.

والجملة الفعلية وهي التي تحتوي على فعل قدم كما في هرب اللص، هلك الظالم، أو أخر كاللص هرب، والظالم هلك، تستلم هذه الجمل الرفع في الحالة التركيبية عن علاقة الإسناد، والضمة عن عامل الإعراب.

- الجملة الكبرى: وهي عبارة عن «انتقاء كل فعل لموضوعين وبتطلعه إلى مدخل فعلي ينتقي بدوره موضوعين آخرين فتنشأ الجملة الكبرى، وهذه الأفعال تنقسم من حيث دلالتُها المعجمية إلى ثلاث فئات: فئة "الفعل المغاير"، وفئة "الفعل الموافق"، وفئة "الفعل المحايد ".

- **الفعل المغاير**: وهو كل مدخل فعلي ينتقي فاعلا ويتطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة الدامجة فاعلا مغايرا للفاعل في الجملة الرئيسية، وهذه الفئة من الأفعال هي: **نصح، أوصى سمح، لام**.

- **الفعل الموافق**: وهو كل مدخل فعلي ينتقي بدلالته المعجمية فاعلا ويتطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة الدامجة فاعلا موافقا للفاعل في الجملة الرئيسية، ومن هذه الفئة: **وعد وعاهد**.

- **الفعل المحايد**: وهو كل مدخل فعلي ينتقي بدلالته المعجمية فاعلا ويتطلع إلى مدخل فعلي ينتقي للجملة الدامجة فاعلا محايدا للفاعل في الجملة الرئيسية، ومن هذه الفئة: **وافق**[1].

ومن جملة القضايا التي حظيت باهتمام الأوراغي ونالت حظاً وافراً في نحوه التوليفي نجد مايأتي:

3-1- الرتبة:

الرتبة في اللغة العربية التي نحوها من النحو التوليفي حرة، والترتيب لا يأتي إلا بعد التأليف، «والتركيب الاصطلاحي في كل اللغات مؤلف من معْنَيَيِ التأليف والترتيب؛ لكنَّ تقيدَ اللغات بالمعنيين ليس واحدا في جميعها. فبعضها يقوم تركيبها بعملين في طورين؛ في أولهما يشغل علاقات لتأليف المفردات مع الإبقاء عليها محررة، وفي الطور الثاني يعمل في المفردات المؤلفة ترتيبا معينا، وعندئذ يكون التركيب قد تحقق بالمعنيين في دفعتين»[2]، ومن نمط هذه اللغات اللغة العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنني بسطت في الفصل الأول ما رأيته كافيا لبيان أحكام الرتبة ومسائلها في النحو العربي، وبينت اختلاف النحاة في تأصيلها، مما يدل على أن النحاة كانوا ملتزمين بترتيب مكونات الجملة تحت

[1]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص87، 88.

[2]-الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص195.

سلطة العاملية اللفظية، وما خالف الترتيب اعتبروه فرعا عن الأصل، أو من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ولم يوجبوا الترتيب إلا في تراكيب معينة تختفي فيها العلامة أو في قيود مركبية.

والرتبة في اللغة العربية عند الأوراغي وابن جني من المتقدمين ذات رتبة حرة، لأن«وجود الإعراب في هذه الكلمات هو دليل على ذلك، والحق أن الإعراب في العربية ليس زينة يسهل التخلي عنها كما قد يتصور البعض فهو وسيلة تعبيرية تحمل عبْء أداء المعنى وتوصيله، وهو ما تستبدل به اللغات غير المعربة النظام الثابت للجملة حيث يقوم هذا النظام مقام الإعراب، فتقدم الفاعل وتستعمل الفعل المساعد ثم تأتي بعد ذلك بمكملات الجملة، ولا يمكن أن يتقدم فيها المفعول مثلا على الفاعل إلا في لغة الشعر، أما العربية واللغات ذات النظام الحر أو اللغات المعربة، فنظم تركيب الجملة فيها يتمتع بقدر من المرونة والحرية؛ لأن الإعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل والمفعول ...إلخ»[1]، ويوحي هذا المفهوم إلى أن اللغات في تعاقب الكلمات ليست على نمط واحد، فهناك لغات ذات نظام حر في ترتيب الكلمات، وهناك أخرى نظامها غير حر في ترتيبها، ولقد قارن الأوراغي بين الرتبة الحرة والرتبة القارة:[2]

- البنية الحرة لاتحمل الخلاف النحوي بينما الرتبة القارة سببت اختلاف النحاة في تأصيلها كالخلاف بين سيبويه والزمخشري.
- انسجام مقترح الرتبة الحرة مع وسيط العلامة المحمولة في التعبير عن الوظائف النحوية في اللغات التوليفية، في حين يحل التناقض بين الآخذين بالرتبة القارة ووسيط العلامة المحمولة؛ لأن وسيط الرتبة القارة هو الرتبة المحفوظة في اللغات الشجرية.

والتوليفة الحرة في اللغات التوليفية اعتمادا على قسمة الثلاثي غير مرتبة؛ لأن«التأليف في التركيب أسبق من الترتيب. فكل مرتب مؤلف وليس كل مؤلف مرتب»، فتأتي الترتيبات على حسب الأغراض بما تفرع من قسمة الثلاثي، ومجموعها ستة ترتيبات وكل ترتيبة ذات رتبة حرة، فاللغات إما شجرية«تؤصل ترتيبا لتجعل منه بنية قاعدية قارة، منه تشتق بقاعدة حرك الألف التحويلية جملة أو أكثر بترتيب آخر مرخص، وإما لغات توليفية تؤلف بنية قاعدية ذات رتبة حرة، منها تولد مباشرة بقاعدة تنْضِيدِيَّة لجميع التراتيب المحتملة»[3].

[1]– جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م، ص99. المترجم

[2]–الأوراغي، دواعي النشأة، ص244، 245.

[3]– الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص52.

3-2- الإضمار:

تتفاوت اللغات في احتوائها على الضمائر إلى لغات محدودة الضمائر ولغات واسعة الانتشار، وهي في رأى الأوراغي من وضع الناطقين باللغة لا من اللغة في ذاتها؛ لكونها لا وجود لها في الكون الوجودي الذي هو أحد الأكوان الثلاثة وأساسها، بالإضافة إلى الكون الذهني والكون اللغوي، وإنما يتركز وجودها في الملكات الذهنية وهو مصدر الخلاف بين اللغات، إذ لو كان له وجود في اللغة لكان له أصل ثابت في الكون الوجودي.

لقد اعتبر الأوراغي الضمير المستتَر مفهوما صناعيا من صنع العاملية اللفظية وليس من طبيعة اللغة؛ لأن ما ليس بصوت لا يكون من اللغة، واضعا بدله مصطلح"علامة المطابقة العدمية"وهي التي تدل على سلفها صمتا كما تدل سائر العلامات على سلفها صوتا، والضمير المستَتر هو ضمير بارز إلا أنه صامت كالسكون في نسق الصوائت[1]، ولهذا نجده يفرق بين العلامة والضمير وخاصة في حالة الرفع، معتبرا أن ما اتَّصل بالفعل علامة وما انفصل عنه ضميرا، معترضا على قول النحاة في نحو ما علق به الأشموني على بيت ألفية بن مالك:

وفي اختيارٍ لا يجِيء المنفصل ** إذا تَأَتَّى أن يجيء المتصل

لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه»[2].

وتقييدا لهذه القاعدة اقترح الأوراغي ما يأتي:[3]

- متى أمكن استعمال ضمير النصب متصلا بطل فصله بغير مقتضى تركيبي أو تداولي.
- متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبي أو تداولي.

وحاصل الضمائر في النحو التوليفي نوعان:

- ضمائر النصب المتصلة، ولا يأتي الانفصال إلا لموجب تركيبي أو تداولي.
- ضمائر الرفع، ولا تكون إلا منفصلة لغرض تركيبي أو التداولي، ولا يتصل بالفعل في حالة الرفع إلا العلامة[4].

---

[1]- ينظر: الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، ج2، ص171، 174.

[2]- حاشية الصبان على الأشموني، ج1، ص196.

[3]- الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1، ص236، 237.

[4]- ويطلق عليها الأوراغي الضهائر وهي إما مرصوصة إذ التصقت بالفعل من جهة واحدة سواء كانت ظاهرة أو عدمية، نحو: هو ضرب (Ø)، أناضرب(تُ). وإما أن تكون مفكوكة إذا التصقت بالفعل من جهتين سواء كانت ظاهرة أوعدمية، نحو: يعرفُ (ي- . Ø)، أعرف (أ -Ø). ينظر: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج1، ص241.

ولما كان الضمير في اللغة العربية يخضع لضوابط ترتيب الجملة منع النحاة أن يعود على مفسره المتأخر عنه لفظا ورتبة، وهذا في نظر الأوراغي يؤدي إلى افتراض بنيتين للجملة أولاهما أصلية، والأخرى ظاهرة مغايرة لبنيتها الأصلية إرضاء للضمير، هذا بالإضافة إلى المحل المزدوج للمركب الواحد، وهذا ما جعله يتجاوز تخريجات النحاة في مسألة تقدم الضمير على مفسره، ويقترح في إطار النظرية اللسانية النسبية ترتيبا حرا للبنية النحوية العربية الآخذة بوسيط العلامة المحمولة المحدد بالعامل العلائقي، فأجاز كل إمكانات الترتيب سواء تقدم الضمير أم تأخر، واعتبر أن ما بَوَّبه النحاة من مسائل التقديم والتأخير إنما هو من قبيل اللغة الواصفة ولا وجود له في اللغة الموصوفة، مستندا في ذلك إلى رأي جماعة من النحاة كالأخفش(ت215هـ)[1]، وابن جني[2]، والجرجاني، وابن مالك[3]، وابو عبد الله الطوال(ت243هـ)، من الكوفيين.

4- بنْياتُها:

تتكون البنية النحوية في النحو التوليفي من أربع بنْيات وهي على الترتيب: **البنية المكونية؛ البنية الإعرابية، البنية الدلالية؛ البنية التداولية،** ولقد اقتضت ضرورة البحث أن أُأَخِّر البنية الإعرابية إلى المبحث الثالث من هذه الفصل، نظرا لعدها أنموذج الدراسة من جهة، ولأنها بمثابة العمل التطبيقي الذي تتجلى فيه بكل وضوح نظرة الأوراغي إلى البنية النحوية العربية من جهة أخرى.

4-1- البنية المكونية:

تتشكل اللغة في مجموعة من الأنساق الفرعية، متمثلة في المستويات اللسانية التي يتحقق بها وجود نسق اللغة، وهي أربعة مستويات أوفصوص[4]: الفص النصغي[5]؛ الفص المعجمي والتحويلي[6]؛ الفص التركيبي، وأكتفي بالفص التركيبي لأن ضرورة البحث تقضي الاقتصار على المستوى التركيبي، ولما كان التركيب لا يتقوم بدون وجود مفردات وعلاقات تجمعها لتشكل بنية نحوية ألزمتني ضرورة عرض الفص التركيبي في النحو التوليفي

---

[1]- هو سعيد بن مسعدة المجاشعي الملقب بالأخفش الصغير، ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص72، 73، 74.

[2]- تقدمت الإشارة إلى رأي ابن جني والجرجاني في الفصل الأول.

[3]- لقد عد ابن مالك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة شاذا، فقال: **وشاع نحو خاف ربَه عمرُ**** وشذ نحو زان نورُه الشجرَ**.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص104.

[4]- التفصيص: هو التفصيل؛ أي تفصيل نسق اللغة إلى أنساق فرعية.

[5]- مصطلح النَصْغ يراد به ما تستعمله كل لغة بشرية من أصوات وقواعد تأليفها،ويتكون من مكونين: نطقي وهو الذي يضم عددا محصورا من النطائق وبدائلها، ومكون نصتي: محتواه قواعد التأليف.

[6]- الفص التحويلي هو تكثير المداخل المعجمية عن طريق تفريع المداخل الأصول وتحويلها إلى مداخل فروع.

أن استهله بعرض موجز عن المقولات المعجمية التي تنتظم فيها المداخل المعجمية، ومن خلالها تتأسس البنية المكونية.

4-1-1- المقولات المعجمية التركيبية في النحو التوليفي:

تتكون المقولات المعجمية من ثماني مقولات وهي:**[+ح +ز= الفعل التام]. [–ح +ز=الفعل الناقص]. [+ح –ز= المصدر]. [+ج – ز=الاسم التام]. [–ج+ز=الاسم الناقص]. [+ج +ح= الصفة والخالفة والأداة]**.

ولا تخلو أيُّ لغة بشرية من المقولات السِّت الأولى؛ لأنها تولدت من الكون اللغوي تبعا للكون الذهني فالكون الوجودي، وهذا بخلاف المقولتان الأخيرتان اللتان تتولدان مباشرة من الكون اللغوي تبعا للكون الذهني، والخلاف الحاصل بين اللغات إنما مرده إلى الملكات الذهنية وليس إلى الكون الوجودي إذ أصله ثابت في جميع اللغات. والخالفة هي مقولة مركبة* تضم عددا محصورا من المداخل المعجمية المتميزة يقوم كل منها مقام مدخل معجمي منتم إلى إحدى المقولات الست السابقة. وتكون ميزتها الكبرى افتقارها إلى غيرها من المقولات ليتحدد معناها. والخوالف هي: الموصولات، المبهمات، الضمائر، أسماء الإشارة، أسماء الاستفهام، أسماء الأفعال.

أما الأداة؛ فهي تشبه الخالفة في الافتقار إلى الغير ليتحدد معناها، وتشمل أدوات تعالقية: أدوات الشرط، أدوات العطف، أدوات الجر والإضافة، أدوات الاستثناء، وأدوات إلحاقية: تلحق الاسم، تلحق الفعل، تلحق الجملة[1]، هذه نظرة الأوراغي إلى أقسام الكلمة في اللغة العربية من نحوها التوليفي، وهو يختلف تماما عن تقسيم تشومسكي والنحاة العرب تراثيين وحداثيين، وإن بدا التقارب بينه وبين النحاة العرب القدامى في بعض المقولات. فالمقولات المعجمية عند تشومسكي تنطلق من ثنائية الاسم والفعل، وهي أربعة: **+س +ف= صفة. – س +ف= فعل. +س – ف= اسم. – س – ف= أداة**. وهذه المقولات خاضعة لمبدأ التعميم ولا تخلو أي لغة طبيعية منها في نظر تشومسكي.

وفي النحو العربي قسم النحاة الكلمة إلى ثلاثة أقسام حسب ما تقتضيه القسمة العقلية، والنحاة جميعا متقيدون بهذا التقسيم يقول، السيوطي: «الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفاعل من أن بعضهم جعله رابعا، وسماه الخالفة، والدليل على الحصر في الثلاثة

*– هي ما اشترك من المداخل المعجمية في الخصائص المعجمية والفص التركيبي والبناء الصرفي.

[1]– ينظر: الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص178 ، 180.

الاستقراء والقسمة العقلية»[1]، وهو نفس التقسيم الذي نجده عند ابن السراج* وابن هشام وابن مالك، إلا أنهم لم يكونوا يتقيدون به، فقد وسعوا في مفهوم الكلمة، قال ابن هشام ناقلا كلاما لابن الخباز: «ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي، والأمور العقلية، لاتختلف باختلاف اللغات»[2]،وما استدركه الأوراغي من كتب النحاة مما يمكن أن يكون توسيعا لأقسام الكلمة في نظره، هو ما ألمح إليه بعض النحاة كابن السراج في شرحه للاسم وتفريعه، وهو«ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة. وإنما قلت ما دل على معنى لأفرق بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل»[3]، وزاد ابن هشام مقولة الفعل الناقص، فقال في باب ما تشترك في الأفعال: «عقدت هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرت أن الأفعال كلها – قاصرها ومتعديها، تامها وناقصها – مشتركة في أمرين: أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيان ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو كان زيد فاضلا، وإما تام آت على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد، وإما تام آت على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾هود آ:44»[4]، وكل هذه المقولات التي فرعها النحاة ويضاف إليها الصفة التي لا تستقل بمقولة الفعل أو الاسم؛ لكونها جسم وحدث في الوقت ذاته.

ويمكن القول إن ما وصل إليه الأوراغي من المقولات هي موجودة ضمنا في كل قسم من أقسام الكلمة(الاسم والفعل)، والنحاة أشاروا إليها أثناء تفريعهم وشرحهم لهما، والشيء الذي يمكن أن يحسب تميُّزاً للأوراغي عن النحاة هو طرحه الجديد لمقولتَيِ الخالفة والأداة، فالحرف الذي جعله النحاة ثالث أقسام الكلمة أدرجه في مقولة الأدوات، بالإضافة إلى مقولة الخوالف التي أعطى لها مفهوما جديدا مخالفا للنحاة.

وإذا كان الأوراغي لا يرى كبيرَ اختلاف في مقولاته المعجمية مع أغلب المقولات المعجمية لدى التراثيين من النحاة العرب، فإنه بالنسبة للنحاة المحدثين من أمثال تمام حسان كان له موقف الناقد في تقسيمه السباعي للكلمة، يقول تمام حسان: «من هنا يتضح أن الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها

---

[1]– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج1، ص22.

*– ابن السراج قسم الكلام بدلا من الكلمة، وهذا ما يوحي إلى النضج الفكري المبكر عند هؤلاء النحاة في ربط المعجم بالتركيب.

[2]– ابن هشام، شذور الذهب، ص11.

[3]–ابن السراج، الأصول، ج1، ص36.

[4]– ابن هشام، شذور الذهب، ص188

مواطن الضعف في التقسيم الذى وضعه النحاة من قبل هي كما يأتي: الاسم – الصفة– الفعل – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة»[1]،ومن الثغرات التي سجلها الأوراغي على تقسيم تمام حسان اعتبار أن«الشاهد التاريخي من اللسانيات الحديثة يشخص إصرار العلومْيا (العلم الأعلى) على ضرورة التأسيس إما على المعنى وإما على الصورة، ولا يصح تركيب خلطة من الاثنين. وإذا حصل كما فعل **تمام حسان** كان في تصنيفه المقولي وفي منهجيته من المشاكل أكثر من الحلول العلمية لأشكال أقسام الكلم»[2]، وهذا ما يوحي إليه عنوانُ كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها** ملمحا بذلك إلى اجتماع المعنى وصورة المعنى، ومن ثغرات هذا التقسيم ما يلي:[3]

-إدراج الظرف ضمن أقسام الكلم وهو يصدق على الوظيفة التي تسند لأكثر من مقولة

– إدراج التعجب في مقولة الخالفة مع العلم أن التعجب يصدق على بنية مركبية، ولا يصدق مفردة معجمية.

– تقسيم الضمائر إلى ضمائر الشخص والإشارة والموصولة هو تقسيم اللغويات الأوروبية، أوجد له تمام حسان ما يقابله في اللغة العربية، وقسم الضمير في هذا التصنيف ليس سوى جزءا من الخالفة بمعناها في النحو التوليفي.

– إدراج المصدر في مقولة الصفة، إذ هناك فرق واضح بين الحدث الخالص، وبين الحدث المحمول على الذات.

وأتى الأوراغي بتقسيم ثماني للكلمة في اللغة العربية مغايرا لتقسيم تشومسكي والنحاة المحدثين، فالمقولات المعجمية هي بمثابة الرابط بين المعجم والتركيب؛ حيث تأخذ مواقعها في البنية المكونية بواسطة التركيب.

4-1-2- علاقة المعجم بالتركيب:

كان دأب النحاة من لدن سيبويه هو استهلال مصنفاتهم النحوية بأقسام الكلام أو المقولات المعجمية، ذلك لأنها تمثل دور الرابط بين المعجم والتركيب، فتعمل هذه المقولات على تنظيم وتصنيف المداخل المعجمية باستعمال«قاعدة التماثل الجزئي الفعالة في عملية التصنيف. وهي قاعدة ترخص لكل عنصر بالانتماء إلى نفس المجموعة بشرط توفره على خاصية الانتماء إليها»[4]، وبعد تصنيفها المقولي يتم توجيهها وترشيدها إلى مواقعها في التركيب في البنية المكونية فيأتي بعضها في موقع الصدر والأخرى في الإسناد أو الفضلة، وقد يقع المدخل المعجمي في موقعين معا.

---

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص90.

[2]- الأوراغي، محاضرات في النظريات اللسانية والنماذج النحوية،ج1، ص189.

[3]- نفسه، ص189، 190.

[4]-نفسه، ص213.

يتفرع الفص التركيبي في اللغة العربية من اللغات التوليفية إلى الإعراب والتأليف والتركيب، ودليل ذلك أن لحن التركيب إما أن يكون إعرابا أو ترتيبا أو تأليفا، فقد تستقيم الجملة ترتيبا وتأليفا لكنها لا تستقيم إعرابا أو تستقيم تأليفا وإعرابا ولا تستقيم ترتيبا أو تستقيم إعرابا وترتيبا ولا تستقيم تأليفا كما في الجمل الآتية:

خرق الثوبُ المسمارَ

ماءُ البحار عذبٌ

فصيحٌ المتكلمُ الخطيبُ

ففي الجملة الأولى خرق للإعراب مع صحة الترتيب والتأليف، وفي الثانية خرق للتأليف مع صحة الإعراب والترتيب، وفي الثالثة خرق للترتيب مع صحة الإعراب والتأليف، وكل لحن منوط«بخرق قاعدة من قواعد الإعراب أو التأليف أو الترتيب. وهذا يعني أنه ليس لكل المفردات المعجمية تقبل أن تأتلف فيما بينها، وأن المؤتلف منها لا يقبل أي إعراب أو أي ترتيب على الإطلاق»[1]، ويظهر الخرق الحاصل على مستوى التأليف أهمية المعجم بالنسبة إلى التركيب في انتقاء ما يناسبه من المداخل المعجمية، كما يظهر دور العلاقات الدلالية في ترتيب مكونات الجملة، فيقدم العام على الخاص والمتبوع على التابع.

وتتحدد البنية المكونية في النحو التوليفي انطلاقا من« معجم نمطي؛ وهو في كل لغة عدد غير محصور من المداخل المعجمية المنتظمة في بضع مقولات معجمية، لكل مقولة معجمية في أي لغة خاصية دلالية فارقة وسلوك خاص في البنية المكونية للجملة. ثم تترابط هذه المفردات وفق علاقات لتكوين وحدة لغوية قابلة لإحداث التواصل بين مستعملي اللغة وهو ما أطلق عليه النحاة اسم الجملة.

وعن البنية المكونية تنشأ البنية الإعرابية بإجراء عمليتين اثنتين إحداهما تتلخص في إدماج المداخل المعجمية منتمية إلى مقولة معجمية من شأن كل مقولة أن تعوض عنصرا مخصوصا في البنية المكونية وعملية الإدماج هذه محددة بسلوك المقولات المعجمية، وأخراهما تنحصر في إدراج علاقتَيِ(الإسناد والإفضال) التركيبيتَيْن بذلك التوالي بين المتساندين (م، م إ)، وبين نواة الجملة وفضْلاتها (فض)، وتتكون البنية المكونية من عناصر محددة كما تعبر عنه القاعدة الموالية:

ج ⟵+– الصدر (م ع م إ) ع+– فض»[2]

[1]– المرجع السابق، ص667.

[2]– الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص91.

الصدر: وهو ما يأتي في صدر الكلام غير عامل ولا يتلقى أي حالة إعرابية، ويعوضه في البنية المكونية مقولة الفعل الناقص أو كان الناسخة وأخواتها، نحو "كان الرجل نائما، وقد يعوضه الاسم التام نحو: "الرجلُ تحب امرأتُه مالَه،"[1]، ولعل الأوراغي اقتفى كلام ابن يعيش في المفصل عندما نفى الفعلية عن كان وأن ما دخلت عليه جملة اسمية، قال ابن يعيش: «فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل أفعال إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر أفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب»[2].

المسند: يعوضه في البنية المكونية مقولة الفعل التام نحو"اتَّعظ المعزَّرُ" والمصدر نحو"الخمول مرض" والصفة، نحو"أمكْرَمٌ الميسورُ محروماً؟"، وقد يعوضه الاسم التام إذا كان المسند إليه خاصا والمسند عاما في نحو: "الحديد معدن"، "والأكسجين غاز"

المسند إليه: يعوضه في البنية المكونية مقولة الاسم التام نحو"التلميذُ مجتهدٌ" والاسم الناقص، نحو"النهارُ قصير"، والمصدر نحو "العملُ عبادةٌ"، والصفة نحو "المهاجرُ عائدٌ"

الفضلة: يعوضها في البنية المكونية مقولة الاسم التام، نحو"كسى الأبُ ابنَه جُبَّةً" والاسم الناقص نحو"صام الطفل شهرا"والمصدر نحو "أشبعتُ السارقَ ضربا"، والصفة نحو "أمُنفِقٌ الميسورُ خائباً"

والمنتمي إلى الخالفة التي تضم مداخل تقوم مقام غيرها فإن لها سلوك ما تنوب عنه[3].

فإذا تم تعويض كل عنصر من عناصر البنية المكونية «نشأت الجملة بدْءاً، إما في صور جملة فعلية؛ إذا كان في نواتها فعل تام أو خالفة فعلية بصرف النظر عن رتبة الفعل. وإما في صورة جملة اسمية إذا تألفت نواتها من صفتين أو مصدرين أو من اسمين تامين أو خالفتين مما يخلف غير الفعل أو من مختلطين: كالاسم التام والصفة، والمصدر والصفة وهلمّ جرا»[4].

والفعل التام(+ح+ز) يعوض في البنية الكونية المسند ويأتي على أربعة أصناف[5]:

---

[1]- لايكتفي الأوراغي بهاتين المقولتين؛ بل وجدناه في موضع آخر من نفس الكتاب يضيف مقولة الفعل التام، والجملة والأداة والخالفة والمصدر والصفة ويختم كلامه بكون الصدر «مجمع الأصناف » محاضرات في النظرية اللسانية،ج1، ص229.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء 7، ص89، 90.

[3]- ينظر: محمّد الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص16. وكذا كتابه محاضرات فيالنظرية السانية والنماذج النحوية، ج1، ص217، 222.

[4]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص224.

[5]- نفسه، ص259، 260.

– **الفعل المتعدي:** وهو حدث يتطلع إلى موضوعين يمثلان معه في البنية الوظيفية، وينتقي لأحدهما علاقة السَّبَبية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل، وللآخر علاقة العِلّية العاملة فيه لوظيفة المفعول.

– **الفعل المتخطي:** وهو حدث مشحون دلاليا يتطلع إلى موضوعات ثلاثة تمثُل معه في البنية الوظيفية، لأحدهما ينتقي علاقة السببية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل، وينتقي للآخر العلية التي تعمل فيه وظيفة المفعول. وللموضوع الباقي ينتقي السَّبْلية التي تعمل فيه وظيفة **الفاعل به**.

– **الفعل اللازم:** وهو حدث يمثُل معه الموضوعان اللذان يكونان في آن واحد سببا في وجوده وشاهدا على تحققه. للائتلاف به في البنية الوظيفية ينتقي علاقة السبلية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به.

– **الفعل القاصر:** وهو حدث يمثُل معه من الموضوعين الموضوع الشاهد على تحقق الحدث. ولكي يأتلف في البنية الوظيفية ينتقي علاقة العلية التي تعمل فيه وظيفة المفعول.

وهذا التقسيم الذي جاء به الأوراغي يختلف تماما عن تقسيم النحاة الذي لم يتعد الفعل المتعدي واللازم.

4–2– البنية الدلالية:

تتكون البنية الدلالية من علاقات دلالية ووظائف نحوية:

4–2–1– العلاقات الدلالية:

تأتي البنية الدلالية أوالوظيفية بعد البنية الإعرابية*وهي عبارة عن إدراج العلاقات الدلالية في البنية الإعرابية لتنشأ عنها وظائف نحوية، و«تنقسم مكونات الجملة إلى مركبات جوالب للعلاقات الدلالية ومركبات قوابل للوظائف النحوية المعمولة بتلك العلاقات»[1]، وأساس البنية الدلالية ما يأتي:

1– مفردات يتكون كل منها من دال وهو القولِة المنطوقة المسموعة، ومدلول وهو المفهوم الذهني الوجداني، ويعبر الأوراغي عن الدال والمدلول بمصطلحي الكلام والقول، فالكلام ذو مفهوم وجداني، والقول تمثيل نطقي له. وباقترانهما تنشأ المداخل المعجمية مادة المعاجم.

2 – علاقات دلالية وعددها محصور، بواسطتها، تتآلف الكلمات الذهنية في تركيب اللغات البشرية، وجملة هذه العلاقات ما يلي:[2]

---

* – أخرت البنية الإعرابية إلى المبحث الثالث من هذا الفصل لضرورة البحث.

[1] –نفسه، ص253.

[2] – الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1 (مرجع سابق)، ص71، 72.بتصرف.

أ–السَّببية: تفيد علاقة السببية أن يكون أحد الطرفين سببا في وجود الآخر، فالفاعل سبب لوجود الحدث (الفعل).

ب –العِلّية: وهي كون أحد الطرفين شاهدا على وقوع الحدث، فالمفعول به في نحو: (شرب مُحَمَّد العصير)، فالعصير شاهد على وقوع فعل الشرب.

ج– السَّبْلية: وهي علاقة مركبة من علاقتي السببية والعلية، وبواسطتها يكون أحد الطرفين سببا لوجود الآخر وشاهدا على تحققه في الوقت ذاته، فيكون فاعلا صريحا ومفعولا ضمنا نحو: (هربَ اللصُّ)، وتستلم كلمة "اللص" وظيفة الفاعل به الآتية إليه من العلاقة السَّبلية*.

د– الانتماء أو الاحتواء: وهي الموجودة بين مُدْرَكَيْن أحدهما كلي والآخر جزئي، أو أحدهما خاصا والآخر عاما ومن خصائص الطرفين في علاقة الانتماء أو الاحتواء أن أحدهما أكبر من الطرف الآخر بناء على المعلومة الأولية "الكل أعظم من الجزء"، كما أن أحد الطرفين لا يتصور وجوده إلا بالنسبة إلى الطرف الآخر، وتتجلى علاقة الانتماء في تركيبين:[1]

أ– تركيب الحكم: وهو أن يعوض المصدر المسند إليه الواقع في المرتبة الأولى داخل نواة الجملة، سواء كان المسند بعد مصدرا أو صفة نحو: العمل عبادة، السفر عسير، وإذا اجتمعت في التركيب صفتان كان التركيب تركيب إسناد ولم يعد فيه انتماء، نحو المهاجر عائد.

ب– تركيب التقييد: وهو أن يكون الأول خاصا والثاني عاما، نحو: الحديد معدن، النخل نبات، التفاح فاكهة.

ويجتمع تركيب الحكم وتركيب التقييد المنتقيان بعلاقة الانتماء في كون الأول منهما معرفة وهو المسند إليه والثاني منهما المسند عاما، ولاتعمل علاقة الانتماء أية وظيفة نحوية شأنها كشأن علاقةالإضافة.

هـ – علاقة الإضافة: وهي مجموع علاقتين (ع1 ، ع2) ،نحو: كتابُ سيبويهِ، فرسُ عليٍّ، تمثل العلاقة الأولى المملوكية، والثانية المالكية، وأطلق عليها الأوراغي الإضافة الدلالية – وهي التي لا يكون لرأسها عمل في الرديف ويقدر حرف إضافة بين الطرفين وكلاهما لا يعوض عنصرا في نواة الجملة – في مقابل الإضافة

*– تركيب مزجي بين السببية والعلية.

[1]– ينظر: نفسه، ص 217، 220.

الصورية[1] التي تنتقيها العلاقة الدلالية ويكون رأس المركب الإضافي مشتقا مسندا ورديفه مسندا إليه إذا كان الرأس مشتقا قاصرا نحو: مقصوصٌ الجناحِ، أو لازما نحو: إقبالُ الرجلِ، ويمكن تحويله إلى مركب إسنادي، نحو: مقصوصٌ جناحُهُ، طويلٌ ساقُهُ، الرجلُ مقبلٌ، وقد يكون المسند إليه فضلة إذا كان فعله متعديا أومتخطيا نحو قاطعُ الرحمِ، جالبُ الأرزاقِ، واهبُ النِّعمِ، وكل فعل من الأربعة ينتقي وظيفة نحوية فاعلية ومفعولية، أو مفعولا به، أو فاعلا به.

و– علاقة اللزوم: وهي«علاقة دلالية، ينتقيها المركب الإسنادي لإدراجها في نواة الجملة وفضلاتها»[2]، وتكون بين طرفين أحدهما متقدم والآخر تالٍ، ويستلزم وجود الطرف المتقدم وجود الطرف التالي، نحو: ليلةُ الصيامِ، يومُ العيدِ، وقتُ الصلاةِ.

4–2–2– وظائفها النحوية:

بالإضافة إلى الوظائف النحوية التي تنتقيها العلاقات الدلالية: الفاعلية، المفعولية والفاعل به، تنتقي علاقة اللزوم الدلالية الوظائف النحوية التالية: الحالية والمِلْكية والتوقيت والتمكين والتهيؤ والتبيين والتكييف، وتتلقى هذه الوظائف مقولات معجمية قابلة للوظيفة النحوية من هذا الصنف، وينتقيها المركب الإسنادي وتُعملها علاقة اللزوم، ولا يدخل المفعول في هذه العلاقة؛ لأن وظيفته معمولة بعلاقة العلية. وفي ما يأتي تحليل لهذه الوظائف:[3]

- وظيفة الحال والتحول:

فالحال هي وظيفة نحوية عاملها علاقة اللزوم تتلقى حالة النصب من علاقة الإفضال«وحقيقتها أنها على هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل المنسوب إليهما»[4]، ويحل محلها مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الصفة أو ما قام مقامها من المصدر أو الاسم التام مجازا، ويكون نكرة مطابقا مطابقة تامة. ويكون زمن الاتِّصاف بها مساويا لزمن الفعل المنسوب إلى صاحبها. ورائز وظيفة الحال أن تؤديها الجملة ونحوُها من

---

[1]– الإضافة الصورية مقابل في مقابل الإضافة اللفظية في النحو التراثي، لأنها إضافة في الظاهر وإسناد في الحقيقة، لائتلاف الطرفين بعلاقة دلالية مما ينتقيه الفعل أو مشتقاته.

[2]–نفسه، ج1، ص266.

[3]– ما يأتي ذكره من الوظائف هو خلاصة وصف البنية الوظيفية للجملة من كتاب: الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، من ص251، 306بتصرف.

[4]– أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب،ج1، ص284.

المركبات»[1]، أما وظيفة التحول؛ فعاملها علاقة اللزوم وتتلقى النصب من علاقة الإفضال ويحل محلها مدخل معجمي مفرد نكرة غير مطابق ينتمي إلى مقولة الاسم التام حقيقة لا مجازا. ورائز وظيفة التحول أنها لا تؤدَّى بالجملة ونحوِها من المركبات»[2].

وكثيرا ما تشتبه وظيفة التحول المتعلقة بالاسم الجامد مع التمييز عند النحاة القدامى وخاصة مع جوازهم وقوع الحال جامدا[3]، إلا أن التمييز يأتي من الاسم التام الجامد ولا يقع إلا مفردا، ولا يطابق ما يفسره من الاسم المبهم قبله، ويمكن إضافته إلى المفسَّر، ومرتبته بعد المفسَّر دائما ويستلم وظيفة تفسير المبهم إن كان ذلك في الأعداد والمقادير، ويكون الاسم ملحقا بالتمييز، فيستلم وظيفة تبيين المجمل في غير المقادير والأعداد، ومنه قول المبرِّد: «اعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره، ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عوامله، فمعناه: أن يأتي مبينا من نوعه، وذلك كقولك : عندي عشرون درهما، وثلاثون ثوبا. وفي موضع آخر يقول: اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه؛ لتصرّف الفعل. فقلت: تفَقّأتُ شحماً، تصببتُ عرقا»[4].

- **الوظيفة الغائية:** عاملها علاقة اللزوم تتلقى النصب من علاقة الإفضال التركيبية، وتنتقي من المقولات المعجمية المصدر(+ ح – ز)، وتتكون الوظيفة الغائية من ركنين: أحدهما الفعل والآخر الباعث على الفعل وكلاهما واقع في نفس الزمان، وكلاهما منسوب إلى المسند إليه في النواة، قال ابن الحاجب: «والمصدر الباعث مصدر مفارق اشتقاقيا للفعل المعلل نحو قوله تعالى﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۖ ﴾ البقرة، آ: 19.

---

[1]– الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج2، ص276.

[2]–نفسه، ص276.

[3]– اختلف النحاة في إعراب كلمة طفلا في قوله تعالى: ثم يخرجكم طفلا سورة غافر ،آ: 67 فذهب السهيلي إلى أنها حال، بعد أن ذكر توجيها نحويا لكلمة رجلا في قوله عليه الصلاة والسلام: « يتمثل لي الملك رجلا»، فقال: فرجلا: حال، لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثل، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل، فهي إذا حال لأنه قد تحول إليها. ومثله : =«ثم يخرجكم طفلا». ومثله قولك: « مررت بهذا العود شجرا ثم مررت به رمادا». فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة لأنها صفات يتحول الفاعل إليها.السهيلي، نتائج الفكر، ص310، وفي نفس الكلمة من الآية أسند إليها المبرد وظيفة التمييز. فقال: «وأما قول الله عزوجل : ثم يخرجكم طفلا وقوله فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فإنه أفرد هذا لأن مخرجهما مخرج التمييز». المبرد، المقتضب، ج2،ص171. وهناك من النحاة من جعلهما شيئا واحدا، قال ابن الوراق: إن الحال مضارعة للتمييز، لأنك تبين بها ن كما تبين بالتمييز نوع المميَز» ابن الوراق، علل النحو، ص371.

[4]– المبرد، المقتضب، ج3، ص32 ، 36.

- **الوظيفة الماعية:** عاملها علاقة اللزوم تتلقى النصب من علاقة الإفضال التركيبية، تنتقي من المقولة المعجمية الاسم الناقص، والواو بمعنى مع الدالة على الانضمام، ولا يشارك الاسم المنصوب على المعية الاسم الواقع مسندا إليه في الانتساب إلى الفعل الواقع مسندا في نواة الجملة، لأن المركب الواوي لا يصح منه الفعل الذي يصح من المسند إليه، ثم« إن قصد المتكلم إلى نفي اشتراك اسمين في المعنى يقتضي تغاير إعرابهما، ومن أمثلة ذلك (استوى الماءُ والخشبةَ)، فالمتكلم لم يرد ربط الاسمين؛ بل التعبير عن استحالة استواء الخشبة لعدم اعوجاجها من قبل. فدل ذلك على أن المتكلم أخرج الاسم الثاني(الخشبةَ) عن الحكم المعنوي للأول، فخالفه في حكمه الإعرابي وانتصب فأصبح النصب إذ ذاك علامة إعرابية تعكس المعنى الأول المنوط»[1].

- **الوظيفة التوقيتية:** ومصطلح التوقيت مصطلح بديل عن ظرف الزمان؛ لكونه حسب الأوراغي يدل على أكثر من مفهوم نحوي؛ أحدهما استعماله للدلالة على مقولة الاسم الناقص التي تضم الأسماء الدالة على الأزمنة، كقول ابن مالك:

ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرا ** عن جُثّة وإن يُفِدْ فأخْبِرا

وثانيهما يستعمل للدلالة على الوظيفة النحوية، ومن ذلك قول ابن جني: «وجميع أسماء الزمان من المبهم والمختص يجوز أن يكون ظرفا لقولك: سرتُ شهراً، وصمتُ يوما، وأقمتُ عندك حولاً. وصمتُ الشهر الذي تعرف، وزُرتك صَفَرا، ولقيتُك يوم الجمعة، فتنصب هذا كله على الظرف بالفعل الذي فيه، فإن قلت: يومُ الجمعة مباركٌ رفعتَه؛ لأنه ليس فيه معنى (في) فقس عليه»[2].

فوظيفة التوقيت وظيفة نحوية تحدد الوعاء الحاوي للفعل والحافظ لزمان حدوثه، عاملها علاقة اللزوم وقابلها مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص أو ما قد يخلفه، وتأتي في وضع الفضلة ويستلم النصب من علاقة الإفضال التركيبية، وما جاء في وظيفة التوقيت يصدق على وظيفة التمكين.

- **الوظيفة التمكينية أو ظرف المكان:** وهي وظيفة نحوية تحدد الوعاء المكاني الذي يكون مشغولا باسم الذات الواقع مسنداً إليه في نواة الجملة، عاملها علاقة اللزوم، تستلم النصب من علاقة الإفضال التركيبية، قابلها مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام، أو أسماء قياس الأمكنة نحو: فرسخ، ميل،

[1]- شفيقة العلوي، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، ص17.

[2]- ابن جني، اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، دط، 1988م، ص49.

شبر..، أو ما يحل محل مقولة الاسم التام من الخوالف كالأسماء المبهة نحو:تحت وعند، وأسماء الجهات، وأسماء الاستفهام نحو: أين وأنَّى..

فالفرق بين التوقيت والتمكين، أن المقولة المعجمية التي تنتقى لوظيفة التوقيت هي الاسم الناقص، بينما في التمكين هي الاسم التام، إضافة إلى أن وظيفة التوقيت متعلقة بالمسند، أما وظيفة التمكين فمتعلقة بالمسند إليه.

– **وظيفة المفعول المطلق**: يحتوي المفعول المطلق على عدة وظائف نحوية منها:

- وظيفة التوكيد: يأتي التوكيد عموما لرفع الوهم المحتمل في المؤكد، والمصدر المؤكد يقع في نفس الحقل الاشتقاقي للفعل لفظا أو معنى، وهو لايؤكد الفعل، إنما يؤكد«المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسُّعا، فقولك: ضربت بمعنى: أحدثت ضربا، فلما ذكرتَ بعده ضربا، صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً»[1]، فالمفعول المطلق وظيفته توكيد مضمون المصدر، عامله علاقة اللزوم يتلقى حالة النصب من علاقة الإفضال التركيبية.

- وظيفة التكييف: لها نفس وظيفة التوكيد، إلا أن المصدر مقيد بالوصف أو الإضافة على الكيفية التي تحقق بها الفعل المنسوب إلى الاسم الواقع مسندا إليه، نحو قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ﴾الأحزاب، آ: 41. ونحو: رجعوا إليكم رجوعَ مضطر.

- وظيفتا التكميم والتهييء: أو ظيفتا المرة والهيئة، وهما ما اشتق من الصيغ من المصدر إن كان فعله ثلاثيا نحو: فَعْلةً كـ مَيْتةً لوظيفة التكميم، وفِعْلَةً كـ جِلْسةً لوظيفة التهْييء، أما ما اشتق من المصدر مما زاد على الثلاثي مجردا أو مزيدا بزيادة تاء في آخره، نحو سلَّم تسليما تسليمة، وانتفض انتفاضا أو انتفاضة، أو ما لحقته تاء في الأصل، ثلاثيا كان أو غير ثلاثي، نحو: رَحْمة، قهقهة، دحرجة؛ فالتفريق بينها يكون بطريقة الوصف والإضافة[2].

---

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج4، ص298.

[2]- يقول ابن مالك في لامية الأفعال:

لمرة فَعْلةٌ وفِعْلةً وضعوا** لهيئة غالبا كمِشْيَة الخيلاء

ويقول في مصدر ما زاد على الثلاثي: **بكسْر ثالثِ همزِ الوصلِ مصدرُ فعل حازه مع مَدٍّ ما الأخيرُ تلا**

ونخلص إلى أن علاقة اللزوم لاتعمل إلا في الفضْلات، وهذه الفضْلات محصورة في النحو التوليفي في الحالية والتمييزية والتبيينية والغائية والماعية والتوقيتية(ظرف الزمان) والتمكينية (ظرف والمكان) ووظائف المصدر: التوكيد والتكييف والتكميم والتهييء، فهناك اتفاق في الفضلات وعلامتها مع النحو العربي سوى ظرف الزمان والمكان، والتغيير في بعض المصطلحات المتعلقة بأحوال المصدر، وفي النحو العربي«النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى »[1]، إلا أن ما يمكن ملاحظته من خلال وصف الفضلات عند النحاة القدامى والأوراغي، هو كون الفضلات واحدة من حيث الشكل ومتعددة من حيث الوظيفة، وهذا ما يطرح إشكال العلاقة بين الإعراب والوظيفة، وهو موضوع جال فيه فكر النحاة وسال فيه حبرهم.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو التداخل بين علاقة الإضافة واللزوم، ومن خلال عرضنا للأمثلة اللغوية لكلتَي العلاقتين يمكن القول إن طرَفَيْ علاقة اللزوم لايمكن أن تتحقق فيهما صفتا المالكية والمملوكية، بخلاف علاقة الإضافة.

4-3- البنية التداولية:

يعتبر مبدأ توظيف اللغة في إطار الاستعمال من الخصائص المشتركة بين اللغات البشرية، وهي لاتتقوم إلا بها، ولا تتأتى إلا بعلاقة بين طرفين (المتكلم / المخاطب).

يعرف التداول بأنه: «علاقة تقوم بين متخاطبين، وتؤثر في البنية التركيبية للجملة»[2]، ويقوم التداول على أصول ومبادئ، يمكن حصرها في أصلين اثنين:

أ- أصل الإفادة.

ب- أصل الخفة والاقتصاد في الجهد.

وكل أصل تداولي يتميز بخاصيتين؛ «كونه مقوّما للغة وكونه كليا»[3]، ومعنى كونه مقوِّما للغة؛ أن المتكلم يدخل في علاقة مع المخاطب فينشئ جملة واصفة للواقعة، فيكون الوصف لما مضى أو ما هو حال أو ما هو مستقبل،كما هو موضح في الترسيمة التالية:

المتكلم ⟺ (الجملة الواصفة للواقعة وزمن وقوعها) ⟺ المخاطب .

[1]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص295.

[2]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص32.

[3]- الأوراغي، الوسائط اللغوية والأنحاء النمطية، ج2، ص503.

وتعمل الأصول التداولية على إضافة خصائص بنيوية لتكييف الجمل مع السياقات المختلفة.

ويعني أنه كلي؛ كونه كليا في جميع اللغات، وتتجلى البنية التداولية في مجموعة من الأصول يمكن إجمالها في ما يأتي:

4-3-1- الترتيب التداولي:

هو ترتيب مكونات الجملة بعلاقات دلالية متحررة من كل ترتيب قبلي في اللغات التوليفية، ولقد أعطي علماء البلاغة والجرجاني منهم على وجه الانفراد، عناية خاصة بالجانب التداولي، فكان مبحث التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز من أكثر المباحث تناولا للجانب التداولي بشكل دقيق، فلم تعد العناية والاهتمام التي اقتصر عليها النحاة مقاصد تخاطبية كافية عند الجرجاني، فقد نبه إلى ما «قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم؟»[1]، ولا تحصل أغراض التقديم والتأخير في ترتيب دون غيره، فكل الترتيبات الناتجة من التوليفة الحرة لها غرض تداولي فلا يجاز بعضها ويمنع الآخر، قال الجرجاني: «واعلم أن من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيُجعل مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه، وكذلك سجعه. ذاك لأنه من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تلك قضية في كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء..»[2]، ولقد وقف الجرجاني على جملة من حالات التقديم والتأخير، وخاصة في الاستفهام والنفي والإثبات وغيرها، مبينا الأغراض التداولية منها، وكان هدفه الأساس هو الكشف عن مكامن الإعجاز وأسراره للوصول إلى فهم مراد الله عزَّ وجل من خطابه، ولقد أوردنا بعضا من هذه الأمثلة في الفصل الأول من هذا العمل.

ولاوجود في النحو التوليفي لما صال فيه النحاة وجالوا وما اختلفوا فيه واتفقوا ومنعوا وجوزوا من مسائل التقديم والتأخير، ولم يعد للضمير دوره التحكمي في حركة عناصر الجملة، فالتقديم والتأخير تداول بين

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص108.

[22]- نفسه، ص110.

المتكلم وما يستلزمه من مراعاة حال المخاطب وظروف الخطاب، فـ«ترتيب مكونات الجملة يعزى في نمط اللغات التوليفية إلى التداول. وبدونه تكون عناصر الجملة مؤلفة غير مرتبة»[1].

وما تنتجه التوليفية من قسمة الثلاثي جائز، وكل ترتيب من الترتيبات يأتي موافقا لأحد الأحوال الخطابية التالية:[2]

- المخاطَب خالي الذهن ترتيبته: فعل، فاعل، مفعول.
- إذا كان المخاطَب مستكن النفس إلى الفعل، ولكنه متردِّد في الفاعل؛ فترتيبته: **فاعل+ فعل+ مفعول**.
- إذا كان المخاطَب لا يعنيه إلا إيقاع الفعل بالمفعول أيًّا كان الفاعل؛ فترتيبته: **مفعول به+ فعل+ فاعل**.
- إذا كان المخاطَب غير مطمئن إلى انفراد المفعول بالفاعل المختص بفعله؛ فترتيبته: **مفعول به+ فاعل+ فعل**.
- إذا كان المخاطَب مطمئنا إلى الفعل مترددا في وقوعه من فاعل معين بمفعول معين، فترتيبته: **فاعل+ مفعول به+ فعل**.

فهذه الترتيبات جائزة جميعها في النحو التوليفي، سواء داخلها الضمير أم لا، وتمر هذه التراتيب على مراحل ثلاث وهي: التركيب، التوليف، الترتيب، ولا تستقيم البنية النحوية في النحو التوليفي إلا بتظافر البنيات جميعها؛ الصورية والإعرابية والدلالية والتداولية، ومن انتقادات الأوراغي للنحو الكلي هو شدة تمسك هذا الأخير بالجانب الصوري والجانب الدلالي على استحياء؛ أما الجانب التداولي فلم يعرف النحو الكلي له طريقا.

ومن هنا يمكن الرجوع إلى القول بأن العاملية اللفظية عند تشومسكي وبعض نحاة العرب[3] مبنية على أساس صوري، خاضعة لقواعد صورية معَدّة سلفا يعتبر الخروج عنها خرقا وشذوذا، أما العاملية العلائقية المستضيئة بنظرية اللسانيات النسبية، فهي بالإضافة إلى تملكها للجانب الصوري شأنها كشأن غيرها من النظريات إلا أنها لا تستغني عن الجانب الدلالي والتداولي؛ بل هما أساس العاملية العلائقية.

---

[1]-المرجع السابق، ص32.

[2]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ص78 بتصرف.

[3]- يقول بعض النحاة: إن الجانب التداولي له حضور واسع وخاصة في مؤلفات النحاة الأوائل مثل سيبويه، والبلاغيين مثل الجرجاني، ولقد أفردنا في الفصل الأول مبحثا عن البنية التداولية في النحو العربي.

ولما كانت المراحل الثلاث المذكورة سلفا هي أساس تكوين البنى النحوية في النحو التوليفي، وكانت اللغة الموصوفة هي اللغة العربية، وطبيعة اللغة الموصوفة تلُوح بوجود بني نحوية لا يمكن وصفها استنادا إلى العاملية العلائقية التي تأسست بديلا عن العاملية اللفظية، وخاصة تلك البنى التي تتمسك بنمط تركيبي واحد، لكون التصرف فيها تقديما أو تأخير يؤدي إلى اللَّبس، نحو ضرب موسى عيسى، ويضاف إلى هذا ما حصره ابن السراج من المواضع الأربعة عشر التي تلتزم نمطا تركيبيا واحدا مما يجعلها لا تستجيب للعاملية العلائقية، فهي لا تخضع لما تنتجه قسمة الثلاثي، فيكون العمل في هذه البنى التصاق التركيب بالترتيب، وإقصاء التأليف.

4-3-2- الإعراب التداولي:

إن فائدة الإعراب هي إفصاح عن المعاني وجلاؤها، وفي كثير من الأحيان يداخله الغموض، ويعسر الوصول إلى المعنى رغم وضوح حركة الإعراب فيلجأ النحوي إلى وضع تقديرات وتأويلات لإعطاء مفسر عِلِّيٍّ لوجود الحركة، وليس كل الحركات الإعرابية يلتمس لها التقدير والتأويل؛ بل إن الكثير منها يتحدد معناها من طبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، والعلاقة بينهما لا تخرج عن ثلاث حالات:[1]

- أن تجمعه علاقة بمخاطب لايحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة واصفة لواقعة جرت أو تجري أو متوقعة، فيكشف إعراب الجملة عن وظيفة الإخبار وذلك في نحو: ما أحسنَ العاملُ.

- أن تجمعه علاقة بمخاطب لا يحسن منه معها إلا أن ينشئ جملة يصحبها نشوء واقعة، فيكشف إعراب الجملة عن وظيفة تداولية مركبة من الخبر الإنشائي، نحو: ما أحسنَ العاملَ.

- أن يوجد المتكلم داخلا في علاقة مع مخاطب تلزمه أن ينشئ جملة طالبا نشوء جملة أو حدوث واقعة، فيكشف إعراب الجملة عن وظيفة الطلب، نحو: ما أحسنُ العاملِ.

وقد تتوارد على الجملة وظائف تداولية مثل وظيفة الإخبار، والإنشاء، والطلب، فيعتمد أحدها ويعُطَّل الآخر إرضاء لمقتضى الخطاب، ففي الجمل الآتية:

أ- **أَلَسْتُم من ركب المطايا.**

ب - **اليوم يغفرُ اللهُ لكم.**

ج - **أعدُك بالسعي في قضاء حاجتك.**

[1]- ينظر: الأوراغي، الوسائط اللغوية، ج2، ص497،499 بتصرف.

نلاحظ أن الجملة (أ) لها وظيفة الإخبار التداولية وتعطلت وظيفة الطلب التداولية لتعلق الجملة بالحالة الأولى، وفي الجملة (ب) لها وظيفة الطلب التداولية وتعطلت وظيفة الإخبار لتعلقها بالحالة الثالثة، وفي الجملة (ج) لها وظيفة الخبر الإنشائي وتعطلت وظيفة الإخبار لتعلقها بالحالة الثانية.

فالإخبار لا يقتصر على خِلْوِ الجملة من أسلوب الطلب والإنشاء، كما أن الطلب والإنشاء لا يقتصران على ذكر أسلوب الإنشاء أو الطلب، فقد ترد جمل بأسلوب الإنشاء ولكن وظيفتها الإخبار والعكس صحيح، والتمييز بينهما مرده إلى فهم المعنى المراد.

ولقد فسر سيبويه في الكتاب كثيرا من علامات الإعراب ضمن مبدأ التداول، ومن أمثلة الإعراب التداولي في الكتاب، قول سيبويه في النعت المقطوع: «وقد يجوز أن تقول: «مررت بقومِك الكرامَ، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال مررت برجل زيدٌ، فتُنزِّلُه منزلة من قال لك من هو وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم»[1]، ومن جاء من بعد سيبويه كابن هشام نجده يميل إلى التقدير وإضمار العامل، يقول ابن هشام: «فإن النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل، كقولهم: الحمد لله الحميدُ بالرفع بإضمار هو، وقوله تعالى: ﴿**وامرأتُه حمالةَ الحطب**﴾ بالنصب بإضمار أذُمُّ»[2]، وعندما نقارن بين سيبويه وابن هشام، نهتدي إلى أن توجيه ابن هشام للنعت المقطوع هو توجيه صوري، مقتضاه أن المعمول لابد له من عامل إن غاب لفظا وجب تقديره وإضماره، وفي هذا ولاء تام لصورية النحو وقواعده، والاستقلال عن الدلالة والتداول، أما سيبويه فمن أطال النظر في الكتاب يلاحظ أن ما يورده من شواهد وأمثلة لتوضيح قاعدة نحوية يضعها ضمن سياقات استعمالية مختلفة، وهو ما يجعلنا نستند إلى أن سيبويه بالإضافة إلى عرضه للنسق الصوري للقواعد النحوية، لا يغفل عن الإطار التداولي. وهذان الاتجاهان شائعان في الدرس اللغوي قديما وحديثا، ولقد أشار المتوكل إلى وجود تيارين في الدرس اللساني:[3]

- تيار صوري: يحصر القدرة اللغوية في المعرفة اللغوية الصِّرف، متمثلة في قواعد صرفية تركيبية دلالية صوتية، وتُميِّز المعرفة اللغوية بين قدرتين: قدرة نحوية وقدرة تداولية، والقدرة التداولية مفصولة فصلا تاما عن القدرة الأولى، وهذه الأخيرة يمكن أن تستقل لوحدها في موضوع الدرس اللغوي.
- تيار وظيفي: لا يميز ولا يفصل بين القدرتين، ويطلق عليهما معا قدرة تواصلية.

[1]- سيبويه، الكتاب، ج2، ص70.

[2]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية المسالك، ج3، ص318.

[3]- ينظر: أحمد المتوكل، المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية: خطاطة، ضمن كتاب أفاق اللسانيات دراسات مراجعات شهادات، ص32.

وكثيرا ما يكون اختلاف القراءات في أداء مفردات القرآن الكريم مرده إلى اختلاف في المعنى المقصود، مما يفتح باب التأويل أمام المتلقي أو المخاطب بغية الوصول إلى المعنى المراد، ومن أمثلة ذلك قراءة عيسى بن عمر[1] 149هـ بالنصب في قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾النور، آ:02، وقوله:﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ المائدة، آ: 38. وقوله تعالى: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾ الشعراء، آ: 244[2]، يقول الزمخشري معلقا على آية المائدة: «...وفضَّلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر لأن (زيدا فاضربه) أحسن من(زيدٌ فاضربه)، وفي آية النور استحسن الزمخشري الزانيةَ بالنصب لما فيها من الأمر»[3]، وفي آية الشعراء بين وجه نصب الشعراءَ وأسنده إلى معنى الذم، فذكر أن فيه« تمثيل لذهابهم في كل شعب من القول واعتسافهم وقلة مبالاتهم بالغلو في المنطق ومجاوزة حد القصد فيه، حتى يفضلوا أَجْبن الناس على عنترة، وأشحَّهم على حاتم، وأن يَبْهَتُوا البريَّ»[4].

4-3-3- الحذف:

فسر الأوراغي قضية الحذف انطلاقا من إعادة النظر في مصطلحيِ الكلام والقول متجاوزا بذلك ما شاع عند النحاة في فك التداخل بينهما من خلال دخول أحدهما في عموم الآخر، وقدم توجيها بديلا لمفهوم النحاة مستندا في ذلك إلى أقوال النظار من الفلاسفة وعلماء الكلام كالغزالي والقاضي عبد الجبار الذين ميَّزوا بين الكلام من حيث هو كلام نفسي ذو الطبيعة الدلالية، والقول اللساني الذي يشمل الأصوات والمفردات والجمل والخطاب والنص[5]، فهناك بنيتان: بنية كلامية وبنية قولية، والحذف يكون على مستوى البنية الكلامية لا القولية، ولذا فهو ينقسم إلى قسمين:[6]

- حذف اقتصار: وهو الواقع في البنية الكلامية والمنعكس، لضرورة المساواة والتبعية، على البنية المقولية. والمحذوف في البنية الكلامية لا يقدر له شيء في البنية القولية، ويكون تحقيقا لغرض الإطلاق.

---

[1]- أدرجه الزبيدي من نحاة الطبقة الرابعة، ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، دت، ص 40،45. ونقل الزمخشري في الكشاف عن أبي عبيد أنه كان يحب النصب، الكشاف، ج4، ص425.

[2]- ينظر: أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن حمدان بن خالويه،كتاب القراءات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، ط1، 19341م، ص32.

[3]- الزمخشري، الكشاف، ج2، ص234، وج4، ص256.

[4]- نفسه، ج4، ص425.

[5]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص246، 247.

[6]- نفسه، ص248.

- حذف اختصار: وهو الذي يجري في البنية القولية ويبقى مقابله في البنية الكلامية دليلا يمكن استرجاعه وإدراجه مجددا في البنية القولية.

فالحذف الاقتصاري يكون في البنية الكلامية والقولية أما الحذف الاختصاري فهو في البنية القولية دون الكلامية.

والحذف والذكر إنما يدخلان الجملة تبعا لحال المخاطب، والحذف فرع عن الذكر، لذلك اعتبر من أقوى الملامح التداولية، وكثيرا ما يطلق الاضمار على الحذف، ومن ذلك قول الجرجاني:«وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون»[1]، ولقد أشرنا في الفصل الأول إلى الفروق الدقيقة بين الإضمار والحذف، إلا أنه في سياق التداول يمكن القول إن الحذف في مقابل الذكر، والإضمار، في مقابل النطق، فالحذف يراعى فيه حال المخاطَب، والإضمار حال المتكلم لما له من علاقة بالنفس، «فما من اسم او فعل تجده قد حذف، ثم أصيب به موضعه، وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها، إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به»[2]، ومن أمثلة تداولية الحذف خلوُ الفعل من مفعول يمكن النص عليه؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى، وفي هذا مراعاة لحال السامع، «... ألا ترى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير، كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له الإعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير»[3]، والغرض هو تنبيه السامع أن فلانا منه الإعطاء فهو معطاء، والدنانير من جنس عطاياه وليس المقصود حصر عطائه في الدنانير، ولذلك عبر بكون الفعل خلوا من مفعول يمكن النص عليه.

4-3-4- الانتقاء التداولي:

يتكون محتوى البنية التداولية من شيئين:[4]

أ- علاقات تخاطبية تقوم بين المتكلم والمخاطب.

---

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص147.

[2]- نفسه، ص152، 153.

[3]-نفسه، ص155.

[4]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص79.

ب- قيود تضبط أحوال الطرفين. كأن يكون المتكلم في مرتبة أعلى من مرتبة المخاطب أومساويا له أو أقل منه.

والانتقاء التداولي هو انتقاء الأغراض التي تحتملها بنية الجملة، ومن أجلِّ العلوم التي تناولت الانتقاء التداولي نجد علم المعاني من علوم البلاغة خصوصا في صيغ الاستفهام الأمر والنهي وما تخرج إليه من أغراض، وأضرب الخبر.

وسنقتصر في التمثيل للانتقاء التداولي على صيغة النهي، وأضرب الخبر. ففي صيغة النهي يقول السكاكي: « للنهي حرف واحد وهو (لا) الجازم في قولك: لا تفعل؛ والنهي محذوٌ به حذو الأمر في أن أصل الاستعمال: لاتفعل، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب، وإلا أفاد طلب الترك فحسب، ثم إنْ استُعْمِل على سبيل التضرع، كقول المبتهل إلى الله: لا تكلني إلى نفسي، سمي: دعاء، وإنْ استُعْمِل في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء، سمي: التماسا، وإن استعمل في حق المستأذَن سمي: إباحة، وإن استعمل في مقام تسخط الترك، سمي: تهديدا»[1]، فالأغراض المشتركة بين الأمر والنهي التي تضبطها طبيعة العلاقة بين المتخاطبين هي: الدعاء، والالتماس، أصل الأمر والنهي. وتنتقي صيغة النهي أغراضا تداولية فرعية أخرى هي:[2]

1- الإرشاد: نحو قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾المائدة، آ:101.

2- اليأس: كقوله تعالى:﴿ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ ﴾التحريم، آ:07.

3- التحقير: كقوله:﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾طه، آ: 131.

4- التهديد: كقول السيد لعبده في معرض التأنيب **لا تطع أمري**، فليس الغرض النهي عن الطاعة بل المقصود تهديده.

[1]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص429.

[2]- محمود مصطفى عبود هرموش، غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، مكتب البحوث الثقافية، لبنان، ط1، 1414هـ، 1994م، ص208.

وأما عن أضرب الخبر فيتم الانتقاء التداولي بزيادة مداخل معجمية على الجملة التامة التكوين، حتى تنسجم مع حال المخاطب ودرجة يقينه أوشكه أوتردده فتستغني الجملة من مؤكدات الحكم، وسمي هذا النوع من الخبر ابتدائيا.

وإذا ألقاها إلى طالب لها، مُتحَيِّرٍ طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين، لينقذه من ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة، أو إنَّ نحو: لزيد عارف، أو إن زيدا عارف.

ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا.

وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أُشْرِب المخالف الإنكار في اعتقاده، كنحو إني صادق، لمن ينكر صدقك إنكارا، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكار صدقك، ووالله إني لصادق على هذا،... ويسمى هذا النوع من الخبر: إنكاريا»[1]، وما يلحق الجمل الخبرية من خصائص بنيوية مثل أداة التوكيد، واو القسم ولامه، يعملها أصول التداول ليتكيف المقال مع المقام، ومفهوم التكييف أورده التهانوي ناقلا عن التفتازاني في تعريفه مقتضى الحال فقال: «الحال هو الأمر الداعي على كلام مكيَّف بكيفية مخصوصة مناسبة»[2]، ومقتضى الحال أو المقام إنما يتأتى بتعالق المفردات التي من تعالقها تنتج التراكيب ولكل تركيب واقعة يحيل إليها في الواقع الخارجي، يقول السكاكي موضحا هذا بقوله: «ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال، فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده عن مؤكدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»[3]، وما يسميه السكاكي بمقتضى الحال لا يخرج عن عامل أصل التداول وما يضيفه من خصائص بنيويه للجملة لتتواءم مع المقام.

4-3-5- الجملة وسياقات التداول (نماذج):

أ- الجملة في سياق النفي:

[1]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص258، 259.

[2]- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ج2، ص617.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص255.

يعرف النفي بأنه«تعقيب متكلم على إثبات مخاطب»[1]، والنفي لا يتحيز بالأسماء ولا بالأفعال، وإنما يتحيز بالعلاقة الدلالية بأن يَعْمَد المتكلم إلى علاقة ربَطها المخاطب بين طرفين ليفسخها من جهة الطرف الموالي دون الآخر بدليل إعادة ربطها من جديد بواسطة حرف العطف (بل)، وهو إما أن يفسخها من جهة المسند إليه بعلاقة السبلية نحو: **ما أخوكنّ مهاجرٌ بل أبوكنّ**، أو أن يفسخها من جهة المسند بعلاقة العلية إذا كان الفعل قاصرا تاما أوناقصا، نحو: **ما مريضٌ أبوكم بل جائعٌ**.

وهناك فسخ للنفي زيادة على العلاقة النووية:

- فسخ علاقة الإضافة من جهة المضاف إليه، نحو: **ما محمدٌ قارئُ الكتابِ بل القرآنِ**.
- فسخ علاقة اللزوم من جهة الحال، نحو: **ماجاءَ الخليفةُ راكباً بل راجلاً**[2].

ويقتضي السياق التداولي للنفي التمييز بين ثلاثة مفاهيم تجتمع كلها لتحقيق البعد التداولي للنفي وهي:[3]

- الغرض الدلالي: وهو الذي يجنيه أحد المتخاطبين ويستفيده من تأليف دلالات المداخل المعجمية بواسطة العلاقات الدلالية في البنية الوظيفية للجملة.
- العامل التداولي: وهو العلاقة الجامعة بين المتخاطبين التي ترتب مكونات الجملة في بنيتها الموقعية.
- الغرض التداولي: وهو الجَنَى الذي يستفيده أحد المتخاطبين من ترتيب مكونات الجملة في بنيتها الموقعية.

ففي جملة: **ما الناسُ أشرارٌ بل الشياطينُ**:

غرضها الدلالي نفي الشر عن الناس، عاملها التداولي علاقة متكلم مع مخاطب في منزلة من يطلب تثبيت صوابه (أشرار) وتصويب خطئه (الناس)، غرضها التداولي قلب اعتقاد المخاطب.

ولقد تناول البيانيون موضوع النفي وخاصة الجرجاني في دلائل الإعجاز، حيث أورد كلاما قريبا مما أشار إليه الأوراغي من تعلق النفي بالطرف الذي يليه بإحدى العلاقات الدلالية، ومن ذلك قوله: «ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح أن تقول ما ضربت زيداً، ولكني أكرمتُه فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصح أن تقول: ما زيدا ضربت، ولكني أكرمته وذلك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك،

[1]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص313.
[2]- ينظر: نفسه، ص313، 318.
[3]- نفسه، ص321.

ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك»[1]، ولم يكن توجيه النفي ليخرج عن مراعاة حال طرفي علاقة التداول بين المتكلم والمخاطب، فـ«إذا قلت مازيداً ضربت، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن ذلك الإنسان زيدا، فنفيت أن يكون إياه»[2].

ب- الجملة في سياق الحصر بإلا وإنما:

تناول النحاة الأداة "إلا" في باب الاستثناء، ووظَّفها البلاغيون أسلوبا من أساليب القصر، واضعين لها شروطا ثلاثة:[3]

- المستثنى منه؛ لكون (إلا) للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجا منه.
- العموم في المستثنى منه؛ لعدم المخصص، وامتناع ترجيح أحد المتساويين.
- مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه ووصفه.

وهذا شامل للاستثناء التام والناقص، لكون الناقص يقدر له المستثنى منه الذي يناسب المستثنى كما في نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ، مناسبا له في الجنس والوصف الذي ذكرت، نحو ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وفي: ما رأيت إلا زيدا، نحو: ما رأيت أحدا إلا زيدا، وفي ما جاء زيد إلا راكبا، ونحو: ما جاء زيد كائنا على حال من الأحوال إلا راكبا»[4]، أما الاستثناء التام فهو باق على أصله في ذكر المستثنى منه.

وحقيقة الغرض التداولي في أسلوب القصر بالأداة "إلا" هو نفي توهم الصواب وتنبيه المخاطب إلى موطن الخطأ، ذلك أن المخاطَب«يلزم أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ، وأنت تطلب تحقيقَ صوابه ونفيَ خطئه، تُحقِّق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين، أو كون الوصف لأحد الموصوفين، وهو صوابه، وتنفي تعيين حكمه وهو خطؤه، وتُحقِّق في قصر الإفراد حكمه في بعض، وهو صوابه، وتنفيه عن البعض، وهو خطؤه»[5].

وحكم الحصر بـ "إلا" يختلف عن حكم الحصرب- "إنما"، في كون الأول تركيب بين الاستثناء والنفي والآخر تركيب بين النفي والإثبات، فالمزية في الحصر بـ إنما أنك«تَعْقِل معها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن

[1]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 126.
[2]- نفسه، ص127.
[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص410.
[4]-نفسه، ص410.
[5]- نفسه، ص404.

غيره دفعة واحدة في حال واحدة»[1]، ومعنى دفعة واحدة أن لا يُثْبِت شيئا وينفي شيئا آخر؛ بل إثباته ونفي غيره عنه مرة واحدة، وعرفه السيوطي بأنه: «إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه»[2]،كما أننا نجد تمايزا في السياق الذي يجيء فيه كل منهما وتباينا في الغرض التداولي تبعا لذلك، ففي الاستثناء نجد إصرارا من المخاطب على الصواب، و«طريق "إنما" يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه، أو يجب عليه أن لا يصر على خطئه، لا تقول: إنما زيد يجيء، وإنما يجيء زيد، إلا والسامع متلق كلامك بالقبول، وكذا لا تقول : إنما الله إله واحد، إلا ويجب على السامع ان يتلقاه بالقبول، والأصل في "إنما" أن تستعمل في حكم لا يعوزُك تحقيقَه؛ إما لأنه في نفس الأمر جلي، أو لأنك تدعيه جليا»[3].

ويأتي الخطاب محصورا بإنما تحقيقا لغرض تداولي، قال الجرجاني: «اعلم أن موضوع إنما على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة»[4]، فالغرض التداولي لأداة الحصر بـ إنما هو رفع وهْمِ المخاطَب لا تصويب خطئه كما في الاستثناء.

ومن مزايا الحصر بـ(إنما)«أنها تجعل الأمر ظاهرا في أن الجائي زيدٌ في نحو: إنما جاءني زيد، ولا يكون هذا الظهور إذا جعلت الكلام بـ(لا) فقلت: جاءني زيد لا عمرو»[5]، ولم يكن في لا العاطفة المفيدة للحصر[6] تحَقُّقِ الظهور في محصورها، نظرا للتردد الحاصل في أن يكون الحصر متعلقا بإثبات الفعل للأول دون الثاني، أو متعلقا بمن كان منه الفعل دون الآخر، و«ليس المراد أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل، بل إنها تنفي أن يكون الفعل الذي قلتَ كان من الأول، قد كان من الثاني دون الأول»[7]، فحكم الحصر بـ(لا) العاطفة إثبات أمر ونفي غيره عنه، ولكنه غير ظاهر ولا معلوم، وحكم إنما«... حكم الظاهر المعلوم الذي لا يُنكر ولا يُدفع ولا يُخفى»[8]، فالغرض التداولي يكاد يكون واحدا، لكن أحكام الحصر فيهما مختلفة، ومن أمثلة الحصر بإنما ما يأتي:

﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾الأنعام، آ: 36

---

[1]-الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص335.

[2]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: مركز الدراسات القرآنية، دط، دت، مجلد واحد يضم سبعة أجزاء، ص1565.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص407.

[4]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص330.

[5]-نفسه، ص335.

[6]- ذكر السيوطي في الاتقان أربعة عشر وجها من وجوه الحصر منها العطف بلا وبل ص1567وما بعدها.

[7]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص335.

[8]- نفسه، ص332.

﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾النساء، آ:171.

﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ﴾النازعات،آ: 45.

ففي الآية الأولى إثبات صفة الاستجابة للفاعل الذين يسمعون ونفيها عن غيرهم وإفرادهم بها، من باب قصر الصفة على الموصوف، غرضه التداولي رفع ما توهمه المخاطب من وقوع الاستجابة من غير الذين يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل. وفي الآية الثانية إثبات الألوهية لله وحده وإفراده بها، ونفيها عما سواه من باب قصر الموصوف على الصفة، والغرض التداولي هو رفع شك المخاطب في أن يكون مع الله شريك. وفي الآية الثالثة إثبات تأثير الإنذار ممن يؤمن بالله واليوم الآخر والبعث والنشور، ونفيه عن الكافر؛ لأن تأثير الإنذار من عدمه عنده سواء، فجاء الحصر بـ إنما لقصر صفة النِّذارة على الموصوف بالإيمان، وغرضها التداولي رفع ما يتوهمه المخاطب من وقوع تأثير الإنذار في من لا يؤمن بالله.

المبحث الثالث :البنية الإعرابية في النحو التوليفي (نماذج وتطبيقات):

تأتي البنية الإعرابية بعد أخذ المداخل لمعجمية مكانها في البنية المكونية بحيث تستلم مكونات الجملة أحوالها التركيبية وعلاماتها الإعرابية، والموجد لهذه الأحوال التركيبية من رفع ونصب هو عامل أحوال التركيب، ولعلامات الإعراب من ضم وفتح هو عامل الوسيط اللغوي، وتستلم وظائفها النحوية من العلاقات الدلالية، وأغراضَها التداولية من العلاقة التخاطبية بين المتكلم والمخاطَب.

1- مفهوم الإعراب:

يتحدد مفهوم الإعراب انطلاقا من المبدأ الدلالي الكلي في جميع اللغات، ومن ثم تعددت الوسائط التي يتوصل بها إلى تحديد الوظائف، ولم يكن حظ اللغات من الإعراب متساويا، فـ«بعضها أسقط الإعراب واستعاض عنه بنماذج من التركيب لا تحتاج إلى الإعراب لظهور المعنى، وبعضها احتفظ به كاملا أو احتفظ ببعضه. وأصل الإعراب غامض لأنه يعود في نشأته إلى عصور سابقة في التاريخ»[1]، واللغات من حيث التعبير عن وظائفها قسمان: قسم يعبر عنها من خلال تمركز مكونات بنيتها في مواقع قارة، وقسم آخر يعبر عنها على العلامة الإعرابية، وهذا ما يجعلنا أمام نسقين لغويين مختلفين متغايرين تغاير الأسس والمبادئ النظرية لكل منهما.

[1]- أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص133.

ويقتضي وسيط الإعراب في النحو التوليفي انتفاء أصالة الترتيب لعناصر البنية، فـ«العامل الفعلي إذا راكب بواسطة علاقتي السببية والعلية، قابلين يلزم أحدهما إعراب الآخر، ولا يلزم بناء على ما ينتمي إليه هذا المقصود أن يكون لأي العناصر المتراكبة رتبة معينة، لأن الترتيب في النحو القائم على أصل الإعراب صورةٌ إعرابية تؤثرها أصول تخاطبية تتمثل فيما بين المتخاطبين من علاقات، وفيما يروم المتكلم تبليغه من أغراض»[1]، ولما كانت مقاصد المتخاطبين تختلف باختلاف المقامات والأحول استلزم ذلك الخروج عن أصل الترتيب إلى ترتيبات يقتضيها قانون التخاطَب فـ«تتباين المقامات كتباين تراتيب العناصر المتراكبة»[2]، وكل ترتيب منتزع من مقام، قال السكاكي: «ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال»[3].

2- البنية الإعرابية:

توصف البنية الإعرابية في النحو التوليفي بتلك التي تجتمع فيها كل البنيات: المكونية وما توفره من القولِات المعجمية، والدلالية من خلال العلاقات الدلالية والتداوليه وما تؤديه من أغراض تواصلية. وللبنية الإعرابية وظائف وهي:

أ- **الفاعلية:** وهي وظيفة نحوية تعملها علاقة السببية ويتلقاها أحد موضوعي الفعل المتعدي، وقد انتقاه بدلالته المعجمية ليراكبه بعلاقة الإسناد التي تعمل فيه حالة الرفع التركيبية.

ب- **المفعولية:** وهي وظيفة نحوية تعملها علاقة العلية ويتلقاها الموضوع الثاني لنفس الفعل، وقد انتقاه بنفس الدلالة المعجمية ليراكبه بعلاقة الإفضال التي تعمل فيه حالة النصب التركيبية»[4]، فالموضوع الأول يسند إليه إخراج الحدث من العدم غلى الوجود، والموضوع الثاني شاهد على تحقق الحدث، وفي هذا يشير ابن الحاجب إلى أن المفعول به لم يقع عليه فعل الفاعل، فقال: «أما المفعول به نحو: ضربت زيدا، والمفعول فيه، نحو ضربت قُدَّامَك يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده»[5]،

[1]- الأوراغي، اكتساب اللغة، ص214 .

[2]- نفسه، ص214.

[3]- السكاكي، مفتاح العلوم، ص256.

[4]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص163.

[5]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص295.

وينتقي الفعل بدلالته المعجمية المفعول به دون الفاعل إذا كان من نوع الفعل القاصر[1]، نحو: **هلك المريضُ. انهزم الفريقُ**، فيكون للاسمين وظيفة المفعولية الآتية من العلاقات الدلالية، وليس من العلامة الإعرابية المتعلقة بالعلاقات التركيبية، فهما مفعولان رغم وجود علامة الرفع التركيبية، وفي هذا المعنى يقول سيبويه: «والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل»[2].

ت- **الفاعل به:** وهو كون الموضوع الماثل مع الفعل فاعلا ومفعولا به في الآن ذاته، ويخص صنف الأفعال اللازمة، فيكون إسناد الفعل إلى الفاعل إما أن يكون حقيقة فيطلق عليه الفاعل، وإما أن يكون غير حقيقة فهو الفاعل به عند الأوراغي، نحو: **هرب اللصُّ**. والنحاة كما أشار الرضي لم يفرقوا بين الفاعل في الحقيقة و الفاعل النسبي«فكل ما أُسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة، كالأمور النسبية، نحو قَرُب وبَعُد، وكذا الأفعال المتعدية نحو ضرب وقتل، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم بأحدهما دون الآخر؛ بل بهما، لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر»[3]، والفاعل عند البلاغيين«تارة يراد به وقوع الفعل بقدرة الفاعل، وتارة يراد به مجرد اتصافه به. فالأول مثل قولك: "ضرب زيدٌ"، والثاني مثل قولك: "مرض زيد" أو "مات زيد"»[4]، وإذا كان للفعل دلالتان الأولى يدل عليها بلفظه والثانية بالتضمن، مثل أفعال من نحو: أعطى الأبُ ولده هدية؛ فهي تتطلع«إلى موضوع ثالث يأخذ العطية، فيكون الموضوع الثالث في آن واحد سببا لحدوث الأخذ، وشاهدا على تحقق العَطْو، فتكون له وظيفة الفاعل به المعمولة بعلاقة السببلية»[5]، والجالب لهذه الوظائف النحوية هو الفعل التام بكل أنواعه وما ينوب عنه من المشتقات مثل المصادر والصفات، إلا أن بينهما فرقا ملحوظا وهو«أن العلاقة الدلالية إذا انتقاها الفعل عملت في

[1]- عرف ابن هشام الفعل القاصر بأنه الذي يقوم بفاعله ولايتجاوزه، وأن المتعدي يصير قاصرا إذا كان على وزن فَعُلَ، وأورد له عشرين وزنا. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج5، ص682.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص33.

[3]-الرضي، شرح الكافية، ج1، ص187.

[4]- الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز، ص76.

[5]- الأوراغي، محاضرات في النظريات اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص259.

نفس المكونات الجملة الوظائف النحوية، وإذا انتقتها مشتقاته عملت في نفس المكونات صفات تلك الوظائف»[1].

ومصطلح **الفاعل به** هو الازدواج الوظيفي للموضوع الواحد؛ كأن يقع فاعلا صريحا ومفعولا به ضمنا، ومصدر هذا الازدواج الوظيفي هو في الأفعال الانعكاسية* نحو: اغتسل، انتحر، والأفعال اللازمة، نحو هلك، هرب..، وأفعال المغالبة والمشاركة، ومن ذلك قول سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت : فاعلتُه، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلتُه. ومثل ذلك: ضاربتُه، وفارقتُه، وكارمتُه، وعازَرني، وعازرتُه، وخاصمني وخاصمته. فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمته»[2]، فالأفعال ثلاثة أنواع: أفعال متعدية؛ حيث يكون لكل موضوع وظيفة واحدة، في اللغات الشجرية؛ فالفاعلية للمركب الاسمي الذي يقع تحت عجرة الجملة، والمفعولية للمركب الاسمي الذي يقع تحت عجرة الفعل وليس لها سوى ذلك، وتشترك اللغات التوليفية مع الشجرية في أحادية الوظيفية لعناصر الجملة إذا كان فعلها متعديا، مع اختلاف بينهما في بناء المركب الفعلي.

ثانيا: أفعال انعكاسية وهي التي انتقلت أفعالها من التعدية إلى اللزوم كشأن الأفعال الانعكاسية السابقة ذكرها.

ثالثا: أفعال لازمة الأصل فيها اللزوم.

والفعلان الانعكاسي واللازم؛ يستلم موضوعهما وظيفتين: الفاعل الصريح والمفعول الضمني، وهذان الفعلان لا يتحققان في اللغات الشجرية ولا في نحوها الكلي الذي هو من ضمن مبادئه مبدأ أحادية الوظيفة، ولا وجود لهما إلا في اللغة العربية من اللغات التوليفية.

ومن هنا يرى الأوراغي أن اللغات البشرية لا تخلو«باعتبار الدلالة البحتة من وظيفتي الفاعل والمفعول المنطقيين، وعدم خلو تركيبها من حالتي الرفع والنصب التركيبيتين، واللغات جميعها سواء في الاضطرار إلى التفريق بين وظيفتي الفاعل والمفعول وحالتي الرفع والنصب، ليس أمامها سوى إمكانين اثنين لا ثالث لهما:

- إما وسيط العلامة المحمولة، وحينها«تكون الغاية من اختيار هذا الوسيط اللغوي محصور في التحرير القبلي لجميع مكونات الجملة المؤلفة بالعلاقات الدلالية والتركيبية من أي ترتيب محتمل.

---

[1]-المرجع السابق، ص262.

*- وهي الأفعال المنتقلة من التعدية إلى اللزوم بواسطة صيغ المطاوعة؛ انفعل.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص68.

- وإما وسيط الرتبة المحفوظة؛ فتكون «المراتب في اللغات التي اختارت هذا الوسيط علامات معربة عن وظائف مكونات الجملة وعن أحوالها إعرابَ اللواصق في اللغات التي اختارت الوسيط الأول»[1]، ويطلق **أحمد المتوكل** على وظيفتي الفاعل والمفعول الوظائف "الوجهية" ويقصد بالوجهية أن تسند الوظيفتان وفقا للوجهة التي يتخذها المتكلم بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول، وهاتان الوظيفتان ليستا كليتين في جميع اللغات، ولقد قسم المتوكل اللغات من حيث استعمالهُا لهاته الوظائف إلى فئات ثلاث:

أ- فئة تستغني كليا عن وظيفتي الفاعل والمفعول، وتتميز هذه اللغات عن عدم استخدامها للبناء للمجهول، ومن هذه اللغات؛ الهنغارية والكرواتية.

ب- فئة تنتقي وظيفة الفاعل دون المفعول، ومن هذه اللغات؛ الفرنسية.

ج- فئة تنتقي الوظيفتين معا ومن هذه اللغات؛ الإنكليزية والعربية.

واللغات إن اختلفت في الوظائف الوجهية الفاعل والمفعول، فإنها تستدعي جميعها الاشتراك في الوظائف الدلالية وفي وظيفتي المحور والبؤرة[2]، ويمكن القول إن كلام الأوراغي يحتمل فكرتين؛ الأولى: إما أن يكون قصده عدم خلو اللغات من وظيفتي الفاعل والمفعول، فيكون قد حكم على كليتهما في كل اللغات، ومن هنا فإننا نراه يعود إلى الأخذ بمبدأ التعميم الذي كرس كل نظريته لمنابذته ومناهضته. وثانيا: قد يكون قصده الوظائف الدلالية والتداولية، فهذه كلية في كل اللغات.

إلا أن ما ذكره احمد المتوكل من أن وظيفتي الفاعل والمفعول ليستا كليتين، بالإضافة إلى وجود فئات من اللغات لا تستخدمهما، ووجود أخرى تنتقي إحداهما وتدع الأخرى، يجعلنا نحتمل القصد الأول المحتمل من كلام الأوراغي، وهذا ما يدعونا إلى القول بأن نظرية اللسانيات النسبية لم تصادف توقعاتها عندما اعتبرت وظيفتي الفاعل والمفعول كلّيتيْن في جميع اللغات، ولقد كان من دواعي تأسيس النظرية النسبية هو ظهور أزمة لسانية، باعثها وجود المسافة أو الفجوة بين النظرية والتطبيق أو بين النظرية وتوقعاتها.

- توسيع البنية الإعرابية للجملة:

يتم توسيع البنية الإعرابية عن طريق نقل الإعراب من المكون الأصلي إلى مكونات تبعية، ويكون هذا النقل في اتجاهين:[3]

[1]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص164.

[2]- ينظر: أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1424هـ، 2003م، ص 172، 173.

[3]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية، ج1، ص237، 244.

- إما أن يتحرك الإعراب من اليمين إلى اليسار عن طريق التبعية، بأن ينتقل الإعراب من متبوع إلى تابعه. والتوابع: العطف، النعت، التوكيد، وتجتمع هذه التوابع حول وظيفة واحدة مشتركة بينها وهي وظيفة التبيين الموضحة لماهية المتبوع.

- وإما أن يتحرك من اليسار إلى اليمين عن طريق التسريب بأن ينتقل من النسيب الواقع في نواة الجملة أو في فضلتها إلى المبتدأ الواقع في صدر الجملة. والنسيب إما أن يكون ضميرا أو اسما ظاهر مضافا إلى ضمير، وكلاهما إما أن يقع في نواة الجملة أو في فضلتها، أما الاسم الواقع في صدر الجملة على خلاف الأصل؛ فيختص بوظيفة المبتدأ التداولية، وهذه الوظيفة تعني تنبيه المخاطب وشد اهتمامه كي يتلقى الجملة وهو مستجمع لملكاته الذهنية.

والمبتدأ في النحو التوليفي يعرب من نسِيبه سواء كان نواة أو فضلة كما في الأمثلة الآتية:

المحاربون قلوبُهم قاسيةٌ.

والقمرَ* قدرناه منازل.

فالاسم (المحاربون) يعرب مبتدأ العامل فيه التداول وإعرابه من نسيبه في النواة وهو الضمير (هم) أما في الجملة الثانية؛ فالاسم (القمرَ) مبتدأ العامل فيه التداول وإعرابه من نسيبه الضمير الواقع في موقع الفضلة قدرنا(هُ)، فمفهوم المبتدأ في النحو التوليفي ليس كما عهدنا فهمه في النحو العربي، فهو لا يختص بعلامة إعرابية، فقد يكون مرفوعا كما يجوز أن يكون منصوبا، ولا يعرب مبتدأ، واصطلاح المبتدأ عليه إنما لكونه اسما مبتدأبه لغرض تخاطبي، «فالمبتدأ في النحو التوليفي يكون له من الإعراب ما يصله من نسيبه، فإذا كان النسيب في نواة الجملة انتقل إلى المبتدأ الضمة علامة الرفع، وإذا وقع النسيب فضلة في ربض الجملة تلقى المبتدأ عنه الفتحة علامة النسيب»[1]، وهذا الإعراب يخالف تماما النحو العربي الذي يعتبر المبتدأ معمولا مرفوعا بالابتداء. أما الغرض التخاطبي من المبتدأ؛ فقد أشار إليه سيبويه فقال: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك.

*- قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح بنعبد المؤمن الهذلي برفع الراء وقرأ الباقون بنصبها. ينظر: أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي ابن لجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ج2، ص353.

[1]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية، ج1، ص244.

وذلك قولك زيدٌ كم مرة رأيتَه، وعبدُ الله هل لقيتَه، وعمروٌ هلا لقيتَه»[1]، ولقد اعتمد الأوراغي على هذا النص لتسويغ فهمه للمبتدأ وإن كان سيبويه لم يؤثر عنه أن جعل الاسم المنصوب مبتدأ، كما أن حديثه عن الغرض التداولي إنما جاء في سياق الاستفهام، وهذا الطرح لمفهوم المبتدأ يقضي الاستغناء عن باب الاشتغال في النحو العربي.

وإذا ما رمنا مقارنة بين الأنحاء الثلاثة: العربي، والتوليدي، التوليفي، في باب الاشتغال من خلال عرض تصوراتهم له، فإننا نجد أن النحاة العرب قدموا تفسيرا للاسم المتصدر للجملة، فلم يخرج عندهم من إحدى ثلاث: إما أن يكون مبتدأ أو اسما مشغولا عنه، أو مقدَّما مما أصله التأخير، وشرح ابن هشام الاشتغال بقوله: «إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم كـ "زيداً ضربته" أو لمحله كـ "هذا ضربته"، فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان: أحدهما راجح لسلامته من التقدير، وهو الرفع بالابتداء، فما بعده في موضع رفع على الخبرية، وجملة الكلام حينئذ اسمية، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو النصب، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوبا، فما بعده لا محل له؛ لأنه مفسر، وجملة الكلام حينئذ فعلية»[2]، وما كان مقدما وأصله التأخير بابه المفعول به، فيتلخص من تقديم الاسم عند النحاة ثلاث حالات: الرفع على الابتداء وهو الراجح ولأن أول أحوال الاسم الابتداء كما أشار سيبويه، والثاني مرجوح وهو المفعول به المنصوب على الاشتغال، والثالث مفعول به مقدم لأغراض بلاغية.

أما وصف الاشتغال في إطار النحو التوليدي؛ فقد حاول التوليديون العرب وخاصة الفاسي الفهري الذي ناقش موضوع الاشتغال في كتابه اللسانيات واللغة العربية، وقال في مقدمة كلامه عن الاشتغال: «أبواب ثلاثة لابد لكل من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي يتبناه للتحليل: باب الابتداء وباب الاشتغال وباب التقديم»[3]، ومن المعطيات التي طرحها الفهري كون الاشتغال«لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية وأننا سجناء القدامى وتعميماتهم. والنحاة القدامى اعتبروا بُنَى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة ولاشيء يوجد في تصورهم اشتقاقيا أو تمثيليا، وقد

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص127.

[2]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ج2، ص158، 160.

[3]- الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص109.

وصلوا إلى هذه النتيجة اعتمادا على مقاييس عاملية»[1]، كما أن النحاة في نظره لم يعرفوا الاشتقاق وإنما وظفوا الفرع والأصل، ولكنهم لم يوظفوه في هذا الباب معتبرين الأبواب الثلاثة مختلفة[2].

ولقد وصف الفهري باب الاشتغال انطلاقا من مفهومي التبئير والتفكيك، فالاشتغال يماثل لتفكيك من وجوه ويماثل التبئير من وجوه أخرى، والفرق بين التبئير والتفكيك؛ أن التبئير لا وجود للعلاقة بين البؤرة والعائد بخلاف التفكيك، ولذلك نجد البنية الاشتغالية أقرب إلى البنية التفكيكية منها إلى المبأرة، والمشغول عنه يأتي منصوبا ومرفوعا أي تفكيك بارتفاع وتفكيك بانتصاب، كما يقع يمينا ويسارا[3].

وما يمكن استخلاصة من هذه المقارنة أن كلاً من النحوين التوليدي والتوليفي يعتبران وصفان متغيران لحالات الاسم المتصدر الجملة في النحو العربي، وكل نحو انطلق من النموذج النحوي الذي يتبناه كإطار نظري لوصف اللغة العربية، ومن جملة ما توصلتُ إليه مايلي:

- ميز النحاة بين الاسم حال كونه مبتدأ أو مفعولا به أو مشغولا عنه، نظرا لما تقتضيه العاملية اللفظية، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، والمفعول به منصوب بفعل بعده، والمشغول عنه مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده.
- أما في إطار النحو التوليدي، فقد استعمل الفهري مصطلح التفكيك والتبئير(الموضع عند سيبويه) في وصف تقدم الاسم في اللغة العربية، ورغم ما بينهما من تشابه وتوافق – فكلاهما يعنيان بنقل المركب الاسمي خارج إسقاط الجملة – إلا أن بينهما تباينا، فالتبئير يتساوى مع التقديم؛ أي تقديم المفعول به وخبر كان والظرف على الفعل، والتفكيك يتساوى مع الاشتغال، ولما كان العنصر المفكك يترك أثرا ضميريا، فإنه أقرب إلى الاشتغال منه إلى التبئير، كما أن العنصر المفكَّك يكون منصوبا أو مرفوعا، و يتقدم يمينا أويتأخر يسارا، والاسم المتقدم المرفوع تفكيك وليس ابتداء، والمتأخر المنصوب تفكيك وليس بدلا، خلافا للنحاة الذين اشترطوا في الاشتغال تقديمه ونصبه*.

---

[1]- المرجع السابق، ص142.

[2]- ينظر: نفسه، الهامش، ص142.

[3]-نفسه، ص 142 وما بعدها.

*- رأى الفهري أن وصف النحاة للاشتغال نأى بهم عن واقع اللغة، وأدى إلى وجود ثغرة في النسق اللغوي. الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص146.

- وفي النحو التوليفي لا وجود لمفهوم الاشتغال «لأن العلامة الإعرابية المنقولة من النسيب إلى المبتدأ لا تغير شيئا لا في مقولة المركب من كونه اسما، ولا في موقعه من كونه صدرا، ولا في وظيفته من كونه تنبيها»[1].

ويدخل في مفهوم توسيع البنية الإعرابية انقطاع الإعراب واتِّصاله، لما له من علاقة بإعراب التبعية والتسريب، فهناك اتصال من المتبوع إلى تابعه فتكون للمبتدأ علامة النسيب، كما أن هناك انقطاع للاعراب في التبعية و التسريب، ويعني الانقطاع الانتقال من الضم إلى الفتح في التبعية في قراءة من نصب (حمالةَ) نحو: قوله تعالى:

﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥۚ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾المسد، آ: 04.

﴿ كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا ﴾فصلت، آ: 03.

وانتقال من الفتح إل الضم في التسريب، فيمن قرأ السارق والسارقة بالنصب، نحو قوله تعالى:﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا** ﴾المائدة، آ: 38.

﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلۡغَاوُۥنَ ﴾ الشعراء، آ: 224.

3- الإعراب والعامل العلائقي:

اعتبر النحاة الإعراب آلة يؤتى بها لغرض التمييز بين الوظائف النحوية والعامل علة وجودها، وجاء الأوراغي بمفهوم بديل عما فهمه النحاة، فميز بين العلة المحضة وشرط عملها بحيث يمكن اتخاذ أصل الإعراب الوسيط علة والعوامل لفظية وغير اللفظية شرط لعملها[2]، ورأى أن موجب حركات الإعراب هو المتكلم المستعمل للإعراب المخلَّفِ بالأصل الدلالي المذكور، أما إسنادها إلى العامل؛ فهو من قبيل إسناد الأثر إلى شرط عمل العلة المؤثرة»[3]، وهو مستند إلى ما ذهب إليه الرضي في شرح الكافية بقوله: «فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لاعلة، ولهذا سمَوه عاملا»[4]، ولقد قلل ابن جني من أثر العوامل في الحقيقة؛ لفظية كانت أو معنوية، فقال: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كـ "مررت بزيد" و"ليت عمروا قائم"، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل

[1]- الأوراغي، محاضرات في النظريات اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص246.

[2]- الأوراغي، اكتساب اللغة، ص194.

[3]-نفسه، ص164.

[4]- الرضي، شرح الكافية، ج1، ص57.

لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث؛ فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه»[1]، وليس في ما ذهب إليه الرضي وابن جني من نفي العلة عن العامل أو إلغائه ما يفيد أن الإعراب علة، ولكنهم قصدوا إلى أن الإعراب يوقعه المتكلم، ورغم ذلك فهي إشارة مبكرة إلى التفكير في عاملية بديل تتجاوز العاملية اللفظية عند النحاة.

فالعامل إذن ليس إلا شرطا من شروط تأثير وسيط الإعراب، «وما كان شرطا لا تزول عنه الشرطية كيفما كانت رتبته فإنه لا يمتنع أن يكون ضربَ في مثل: "زيد ضرب عمراً" شرطا لأن يوجب أصل الإعراب الرفع والنصب للمركبين زيدٌ وعمرا على التوالي»[2]، ولما كانت العاملية شرطا لتأثير الإعراب لزم إلغاء قيد الترتيب القبلي لعناصر البنية، فلا يلزم تقديم العلة على المعلول أو العامل على المعمول، لأن أصل الإعراب هو تحرير البنية من هذا القيد، والمعاني يحدثها الإعراب وليس ترتيب العوامل مع المعمولات، ولقد أسند الزجاجي سببَ دخول الإعراب في الكلام إلى «أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، أو مفعولة، أو مضافة، أو مضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»[3]، وهدف الأوراغي هو إسناد حمولة المعنى للإعراب دون الترتيب، وإن جاءت بعض البنى لا ينطبق عليها ما ذهب إليه خصوصا تلك البنى التي لا تظهر عليها حركات الإعراب كـ(ضرب موسى عيسى)، وما عده ابن السراج من البنى التي يلتزم فيها الترتيب.

وليست فكرة إلغاء موجب علامات الإعراب للعامل وإسنادها للمتكلم، هي فكرة جديدة عند الأوراغي ولكن سبقه إليها جماعة من النحاة كابن جني وشيخه أبي علي الفارسي، وابن الحاجب، وابن مضاء، رغم أنه لم ينقل عنهم إلغاء الرتبة، إلا ما جاء عن ابن جني في مخالفته للنحاة في مسألة التقديم والتأخير الذي اعتبره الأوراغي مستندا له في تأسيس ترتيبته الحرة المنبثقة من عامليته العلائقية، ورأينا ابن جني بعد أن ذكر بيتا للنابغة الذبياني وتخريجات النحاة للضمير في هذا البيت:

جزى ربُّه عني عديَّ ابنَ حاتمٍ** جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله(جزى ربُّه عني عدي ابن حاتم) عائدة على (عدي) خلافا للجماعة»[4]، والذي دفع ابن جني إلى مخالفة النحاة في هذه المسألة وفي غيره من مسائل التقديم والتأخير عدم

[1]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص109، 110.
[2]- الأورراغي، اكتساب اللغة، ص165.
[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.
[4]- ابن جني، الخصائص، ج1، ص294.

القول بأصل سبق الظاهر على المضمر، ولا الفاعل على المفعول، معتبرا أن كلا منهما أصل في موضعه، ويرى أن« تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل أيضا هو الأصل»[1]، وهذه من الأصول التي انبنى عليها فكره وجعلته يشق طريقا آخر في تأصيل كثير من القضايا النحوية غير الذي سلكه النحاة، ويفهم من هذا التأصيل أن العبرة بالمعاني المقصودة بالكلام وليس بالتزام الترتيب فحسب، يقول ابن جني: «فاعلم أنه لا تنقض رتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه»[2]، ونجد الأمر نفسه عند أبي علي الفارسي فيما نقله عنه بعض الكوفيين أنهم قالوا: إذا قال القائل "قام زيد"، فمقام زيد مقام النجار، ومقام اللسان مقام الفأس، والضمة التي في (زيد) عملها اللسان لعلة، والعلة (قام) والدليل على صحة هذا أن اللسان يخالط زيدا، كما يخالط الفأس الخشبة ويتبين عملها للضمة في الذال بخروج الضمة من طرف اللسان معتمدا على الشفتين وما يظهر لـ(قام) مخالطة لـ(زيد) يكون بها التأثير،كما خالطت الفأس الخشبة وأثرت فيها. وقالوا قولنا:(قام)، برفع (زيد) اختصار وتقريب من المتعلم. والذي توجبه الحقيقة أن المتكلم يرفع زيدا بلسانه لمعنى وعلة. فعلة الرفع (قام)، والعلة لا ينكر تقدمها وتأخرها، إذا كان العامل لا يزايله التقدم»[3]، ويوحي كلام الفارسي أن كون العامل علة ليس على الحقيقة، وإنما أوتي بها لضرورة التعلم، وأن المعاني الناتجة عن اختلاف الحركات يوجبها اللسان المتكلم وليس العامل.

ولقد أقام البلاغيون باب التقديم والتأخير على مبدأ التداول والتخاطب، رغم أنه مضبوط بحاكمية العامل، فمنعوا تقديم بعض العناصر وتأخير بعضها إرضاء لقانون العمل، إلا أننا نلمس من كلام الجرجاني ما يدل على إعطاء الأولوية للمعاني بدلا من الصناعة كما هو شأن النحاة، يقول عن التقديم والتأخير« هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يفْتُر لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه ويلطف لديك موقعه قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان»[4]، وارتكاز تحليل البنى على الوجهة البلاغية عند الجرجاني جعلته يقر بما يخالف النحاة إرضاء لمبدأ التخاطب، ففي قوله تعالى:﴿ **ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ** ﴾الأنبياء،آ:62، في استفهام التقرير، «فإذا قلت أأنت فعلت ذلك كان غرضك

[1]- المصدر السابق، ج1، ص298.

[2]- نفسه، ج1، ص300.

[3]- أبوعلي الفارسي، أقسام الأخبار،كتاب حققه علي جابر المنصوري، ضمن مجلة المورد، إصدار وزارة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، العراق، مج7، العدد:3، 1398هـ، 1978م، ص214.

[4]- الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، ط5، 2004م، ص106.

بأن تقرر بأنه الفاعل»[1]، وبعد أن بين حالات تقديم الفاعل على فعله الماضي والمضارع قال: «اعلم أن حال المفعول كما ذكرنا كحال الفاعل»[2].

4- بين العاملية اللفظية والعاملية العلائقية:

تتأسس العاملية العلائقية في النحو التوليفي على محور استبدالي يتجاوز العاملية اللفظية عند سيبويه وتشومسكي، التي ترتكز على ثلاثة مفاهيم أساسية على خلاف بين سيبويه وتشومسكي في طبيعتها، وهي: العامل، والقابل، والأثر، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف المداخل المعجمية إلى مداخل عاملة ومداخل قابلة، فالفعل يعمل في الفاعل والمفعول في نحو سيبويه ويعمل في المفعول به في نحو تشومسكي، وفي عاملية سيبويه تصنف المداخل المعجمية انطلاقا من ثنائيتي العامل والقابل إلى:[3]

عامل فقط مثل (لن)

قابل فقط مثل (رجل)

عامل قابل مثل (يخرج)

هامل رافض مثل (ال)

وعلى شاكلة النحو العربي نجد تشومسكي رغم الاختلاف الشاسع بينه وبين سيبويه يصنف المداخل المعجمية إلى:

عامل فقط مثل التطابق والزمن، والفعل، والحرف

قابل فقط كالمفعول به، وليس في عاملية تشومسكي هامل أو رافض؛ لأنه لا يتلاءم مع مصفاة الحالة أو المصفاة الإعرابية التي تقتضي أن يكون لكل عنصر في البنية حالة إعرابية.

فالعاملية العلائقية في مفهوم الأوراغي لا تخضع لثنائية العامل والقابل الذي تستوجبه العاملية اللفظية، وإنما هي شرط وعلامة، ولقد أشار بعض النحاة إلى نفس هذا المفهوم، منهم الرضي حيث أشار العوامل علامات وأمارات لا مؤثرات، فنحن إذن أمام نسقيين عامليين: نسق عاملي لفظي متجاوز ونسق عاملي علائقي بديل، وكان الداعي إلى هذا التجاوز ما يلي:[4]

---

[1]- المصدر السابق، ص113.

[2]- نفسه، ص121.

[3]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص101.

[4]- ينظر: نفسه، ص97، 113.

- العاملية اللفظية عند النحاة مناقضة لمبدأ اللغة، فهي مقيسة على العلاقة الطبيعية بين العلل ومعلولاتها، كشروق الشمس الذي هو العلة التي تسبق المعلول الذي هو انتشار الضوء في السطح، وقياسا على العلة الطبيعية تُرتِّب المداخل المعجمية إلى عامل وقابل، ولقد سجل الرضي في شرح الكافية اعتراضه على النحاة في كون اختلاف المعاني راجعة إلى سلطة العامل بآلة الإعراب فقال: «وإن كان الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سموه عاملا»[1]، وهذا التصويب الذي ألمح إليه الرضي يعتبر متكأ للأوراغي في ثورته على العاملية اللفظية.

وقياس الأصل العاملي على العلاقة الطبيعية بين العلة ومعلولها ألزمت النحاة والبصريين منهم بصفة خاصة على توطين العوامل والقوابل في مواقع محددة، وترتيبها اعتمادا على أصالة تقدم العامل وتأخر القابل، وأثمر هذا الأصل مجموعة من القواعد من ذلك ما نقله أبو علي الفارسي عن البصريين قولهم: «الاسم لا يرفعه إلا ما قبله لأن الرافع عامل، والمرفوع معمول فيه، ورتبة العامل التقدم على ما تعمل فيه. فإذا قال القائل: قام زيد، فالجملة مقامها مقام النجار، ومقام قام الفأس وزيد بمنزلة الخشبة التي تعمل ويؤثر فيها الفأس، فالضمة في (زيد) عملها وأثرها (قام) كما يؤثر الفأس في الخشبة الأثر الذي يُشاهد ويُرى. قالوا: فمن رفع الاسم بما بعده أحال، لأن الأثر لا يسبق المؤثر كما لا كَسَرَ الخشبةَ الفأسُ الذي عمله أحدثها»[2]، وما ذكره الفارسي عن البصريين هو من قبيل قياس النظير بمعنى قياس العامل والقابل في اللغة على العامل والقابل في الطبيعة.

– تحتوي العاملية اللفظية على عامل وقابل لا وجود لهما في اللغة الموصوفة من قبيل الابتداء والمبتدأ والضمير المستتر[3]، ووجودها إنما هو حاصل في النسخة الواصفة القائمة على إعمال العاملية المرتبة، وعدم التوافق بين اللغة والجهاز الواصف لها يدعو إلى الشك والارتياب في سلامة الجهاز الواصف، وبتجاوز العاملية المرتبة إلى العاملية الحرة تنتفي من الجهاز الواصف مفاهيم مثل المبتدأ والابتداء والضمير المستَتَر.

- تقوم العاملية اللفظية على الاستخدام المباشر للملكات الذهنية، وما تبادر إلى الذهن ولاح، ومن نتائج ذلك تذبذب النحاة في اعتبار العوامل مؤثرة بالطبع تارة، وشرطا لحصول الأثر تارة أخرى، وتعدد العوامل والأثر واحد، كالرفع الذي يحدثه الفعل ومشتقاته والمبتدأ واسم كان وخبر إنَّ، وعكسه تعدد الأثر

[1]– الرضي، شرح الكافية، ج1، ص57.

[2]–أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار، ضمن مجلة المورد، العدد:3، 1978، ص214.

[3]– سجل ابن الأنباري مناظرة بين نحويين: الجرمي، وأبو زكرياء الفراء حول أوصاف لاوجود لها في اللغة الموصوفة كالابتداء والاشتغال. ينظر: ابن الأنباري كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص59.

والعامل واحد كعمل الفعل في الفاعل والمفعول معا، ومن النتائج كذلك إدراج النواسخ في العوامل اللفظية، وتوسيع العوامل حتى بلغت المائة عند الجرجاني.

- والأثر في العاملية اللفظية غير مضبوط، فالأثر الطارئ قد يحدثه العامل وقد لا يحدثه عامل كالتثنية والتنكير، كما أن المداخل المعجمية يقع بعضها قابلا لتغير رُوِيّها باختلاف العوامل، وعاملا في الوقت ذاته، ويصنف بعضها الآخر عوامل وروافض للزومها حركة واحدة لا تتغير، كالفعل الماضي وفعل الأمر، مع أن المتأمل في أقوال النحاة لا يجد ترادفا بين المعرب والقابل، والمبني والرافض؛ لأن المدخل المعجمي قد تكون قابلا ولا تتغير علامتها،كالفعل الماضي والأمر الذي يقع في التركيب موقع النواة، كأن يقع مسندا وهذا ما يجعله يتسلم حالة الرفع التركيبية والضمة الاعرابية وإن بقي على حالة البناء[1]، مثله مثل المسند إليه.

- من أسباب قصور العاملية اللفظية العربية لدى الأوراغي هوعدم وضوح العامل الحقيقي في رفع الفعل المضارع واختلاف النحاة في تحديده، فالعامل في رفع الفعل المضارع أحرف المضارع عند الكسائي من الكوفيين ومشابهة الاسم لدى البصريين والإبهام والتخصيص لدى ابن الناظم، واعتوار المعاني لدى السيوطي[2]ويضاف إلى هذا أن مشابهة الاسم ليست قاصرة على المضارع فحسب؛ بل الفعل الماضي أيضا يشبه الاسم، فالفعل تشاجر في جملة:"تشاجر الرجلان". يشبه الاسم الفاعل في جملة:"هالك الرجل".

ولا يقتصر توارد المعاني على المعرب من الأسماء والأفعال، فالأسماء المبنية تؤدي مختلف الوظائف النحوية، والأفعال الواقعة موقع الإسناد لها حكم العمد، وهذا ما يُسَوّغ تجاوز مقولة النحاة في إسناد المعاني إلى تغير الإعراب باختلاف العوامل انطلاقا من العاملية اللفظية، إلى عاملية علائقية تسند المعاني إلى المتكلم الذي يضع مكونات الجملة في إطار مبدأ التخاطب والتداول.

ولم تكن عاملية تشومسكي لتختلف في مفهومها العام عن عاملية سيبويه، فكلتاهما لفظيتان، ولعل نظرية العمل والربط والتحكم المكوني من أكثر المفاهيم الشديدة التشابه بينها وبين عاملية النحاة نظرا لخضوعها لقيد ثنائيتي: العامل والقابل ويضاف إليهما الأثر على اختلاف شاسع بين النظريتين.

---

[1]- أشار ابن الناظم إلى أن بناء الأفعال إنما بنيت«لاستغنائها على الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني التي تعتور عليها، فبني الماضي على الفتح وهو الأصل، والأمر مبني على السكون» ابن الناظم، شرح الألفية، ص14. وما ذكره الأوراغي من إعراب الفعل الماضي والأمر يسنده قول ابن الناظم، فإذا كانت علة الإعراب هي اعتوار المعاني، فإن الفعل الماضي والأمر معربان بصيغتهما

[2]- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص103. وكذا عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة، دار المنهاج، بيروت لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م، ص64. وكذا ابن الناظم، شرح الألفية، ص14.

أما العاملية العلائقية؛ فلا تخضع لثنائيتي العامل والقابل اللفظيتين، وإنما هي تفسير عِلِيٌّ للآثار التي تشكل الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية»[1]، إلا أن القابل للأثر العلائقي لا يمكن الاستغناء عنه، ويعرف بأنه كل مدخل معجمي مسموح له مقوليا بأن يعوض في البنية المكونية للجملة أحد العناصر الثلاثة دون الباقي؛ (...(م، م إ) +- فض)،أي المسند والمسندإليه والفضلة لا غير[2]، وينقسم إلى قسمين:

- قابل معرب
- قابل مبني

ويضاف إليه الروافض للعوامل مطلقا وهي:

-أدوات اقترانية بالاسم
- أدوات اقترانية بالفعل
- أدوات اقترانية بالجمل

والأثر في النحو التوليفي إما ضم وإما فتح لا غير، وينطبق هذا المفهوم تمام المطابقة مع الأثر في النحو العربي رغم الاختلاف بين النحويْن في نوع الأثر وعامل إيجاده وإحداثه.

وتتأسس العاملية العلائقية على مجموعة من المقدمات:[3]

1- العامل شرط ضروري لإسناد أثر معين إلى قابل، مثل أن الجاذبية شرط لإسناد أثر السقوط إلى الأجسام.

2- العامل الواحد ينتج نوعا واحدا من الأثر وقد يستلمه أكثر من قابل.

3- إذا اجتمع عاملان على قابل واحد كان ذلك العاملان من نوعين مختلفين، وكان أحدهما طارئا على الأصلي ناسخا للعلامة الإعرابية دون الحالة التركيبية أو الوظيفتين النحويتين المعمولتين أصلا بعاملهما.

وخلاصة العاملية العلائقية أنها تهدف إلى إعادة النظر في محتوى العاملية اللفظية التي نظَّر لها سيبويه وفرَّعها الجرجاني في كتابه العوامل المائة، فحصرت ما وسعه الجرجاني في عوامل محددة، وانطلاقا من هذه المقدمات تتفرع العاملية العلائقية إلى عدد محدود من العوامل وهي:[4]

---

[1]- الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 114.

[2]- نفسه، ص120.

[3]- ينظر: نفسه، ص114، 116.

[4]- ينظر: نفسه، ص109.

- **عوامل الأحوال التركيبية**؛ كالرفع لعلاقة الإسناد التي يتحدد موقها في البنية بواسطة المطابقة، ويستلم هذه الحالة مدخل معجمي عوض عنصرا نوويا، سواء كان معربا وضعا وموضعا، كالفعل المضارع، والاسم التام، والاسم الناقص، والصفة، والمصدر، أو كان مبنيا وضعا معربا موضعا،كالفعل الماضي والأمر، والخوالف التي تقوم مقام غيرها من المفردات، كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولة والمبهمة، وأسماء الأفعال.

أما النصب؛ فهو لعلاقة الإفضال المستغنية عن المطابقة، وهي علاقة بين نواة الجملة وفضلاتها، وتعمل حالة النصب التركيبية في الفضلات لا غير.

- **عوامل الوظائف النحوية**؛ كالفاعل والمفعول به.
- **عوامل علامات الإعراب** ؛ كالضمة والفتحة.
- **عوامل تنضيد مكونات الجملة**؛ كترتيب الفاعل قبل الفعل أو العكس.
- **عامل الوراثة والنسيب**؛ كانتقال الإعراب من ركن الإسناد أو الإفضال إلى الاسم أو الفعل الواقع صدرا في البنية المكونية.
- **عامل التبعية**: وهو عامل الإعراب في التوابع.

وانطلاقا من البنية المكونية المعبر عنها كما يلي: **+– صد (م.مَ)+– فض**

يمثل ما بين قوسين علاقة الإسناد وهما عنصران نوويان، يتلقى كل منها من عامل الأحوال التركيبية الرفع، ومن عامل الإعراب عن الوظائف النحوية الضمة، وما هو خارج عن القوسين فإنه يمثل علاقة بين نواة الجملة وفضلاتها يتلقى العنصر الفضلة من الأحوال التركيبية النصب، ومن عوامل الإعراب عن الوظائف النحوية الفتحة؛ أما الصدر؛ فهو مجرد من أي حالة تركيبية ومن أي علامة إعرابية، إلا أن بروز علامات إعرابية على رويِّ العنصر المعوض للصدر في البنية المكونية، جعلت الأوراغي يُوجد عاملا آخر وهو عامل الوراثة أو النسيب، ففي الجمل مثل:

يبيتُ الشاعرُ ينظمُ قصيدةً

العمارةَ يسكنُ الناسُ شقَقَها

فإعراب الفعل (يبيتُ) اكتسبه وورثه من نسيبه الفعل(ينظمُ) الواقع في نواة الجملة الأولى، وإعراب الاسم (العمارةَ) ورثه من نسيبه شققها المعوض عنصر الصدر في البنية المكونية، واصطلح الأوراغي على انتقال الإعراب من اليمين إلى اليسار تسريبا، ومن اليسار إلى اليمين تبعية.

إن تباين العامليتين يضطرنا إلى إجراء مقارنة لهما في النماذج النحوية الثلاثة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم3: مقارنة البنية العاملية في النماذج النحوية الثلاثة.

النموذج النحوي	طبيعة العامل	نوع العامل	القابل	الأثر	الرتبة
السيبويهي	عامل لفظي	الفعل،الاسم، الحرف،الابتداء،التجرد	الفعل، الاسم	حركات الإعراب	فافع مف فع فامف
التشومسكي	عامل لفظي(التحكم المكوني)	الفعل،المشتق، الحرف،إعراب التصريف، التجرد	المتمم المرتبط بمفهوم الإسقاط الأقصى،كالمفعول بالنسبة للفعل، والفاعل بالنسبة للتطابق والزمن	المقولة الفارغة التي توحي إلى الملْء المعجمي في البنية العميقة	فا فع مف مع اختلاف التوليديين العرب في ترتيبها في اللغة العربية
الأوراغي	عمل علائقي	الوسيط اللغوي (العلامة المحمولة)	المسند والمسند إليه والفضلة	الضمة علامة الرفع، والفتحة علامة النصب	رتبة حرة لا أصالة لتركيب على آخر

بناء على هذه المقارنة يتبين لنا اشتراك تشومسكي مع سيبويه في طبيعة العامل، إلا أن العمل في نظرية تشومسكي يعتمد أساسا على مبدأ التحكم المكوني الذي تحكمه ثنائية: الرأس والمتمم للرأس، فالفعل هو الإسقاط الأقصى، وهو المتحكم مكونيا في المفعول المتمم له والمرتبط به مكونيا، فتشومسكي لا يعد الفاعل من معمولات الفعل، ولا وجود للفاعل في المركب الفعلي.

أما في نموذج سيبويه؛ فالعامل يعلو العناصر اللغوية المرتبطة بها ارتباطا بنيويا صوتيا وتحدد وظائفها من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولا وجود لقاعدة التحكم المكوني في اللغة العربية وخاصة عند تقدم المفعول به على الفعل، فيشترك النموذجان في كون العامل يتحكم مكونيا في معموله من حيث الوظيفة النحوية والحالة الإعرابية والأدوار الدلالية، ويختلف النموذج السيبويهي في إمكانية تقديم المفعول على فعله لأغراض تداولية، وهذا بخلاف النحو التوليدي الذي يحدد الوظائف بالمواقع. ومن المفارقات بين النموذجين نرصد ما يلي:

- إن العامل في النحو التوليدي لا يحدد إلا حالة إعرابية واحدة إما الرفع وإما النصب وليس هما معا، وفي النموذج السيبويهي يحددهما معا كعمل النواسخ.
- الفعل في النحو التوليدي لا يقع إلا عاملا، بينما في النحو العربي يقع عاملا وقابلا في الوقت ذاته
- لا يمكن حذف العامل في النحو التوليدي، بينما يمكن حذفه في النحو العربي.
- يعبر عن الوظائف النحوية بالمواقع في النحو التوليدي، وبالعلامة الإعرابية في النحو العربي، إلا إذا خيف اللبس فيتعين الموقع.

أما البنية العاملية في النموذج التوليفي؛ فهي علائقية لا تخضع لثنائية العامل والقابل، عاملها الوحيد هو الوسيط اللغوي الذي هو العلامة المحمولة في اللغات التوليفية، والرتبة المحفوظة في اللغات الشجرية، واللغات الآخذة بوسيط العلامة المحمولة رتبتها حرة غير قارة. وتشترك مع النحو العربي في اعتماد علامات الإعراب لتحديد الوظائف النحوية والعلاقات الدلالية كالإسناد والإفضال، كما تشترك مع النحو التوليدي في الاقتصار على علامتيْ الرفع والنصب.

4- العلاقات التركيبية:

تتكون علاقات مكونات الجملة في البنية الإعرابية من علاقتين اثنتين:[1]

أ- علاقة الإسناد: وهي علاقة تركيبية تتشخص في علاقة المطابقة وهي تربط المسند بالمسند إليه، وتعمل فيهما حالة الرفع التركيبية التي تعملها علاقة الإسناد، ويستلمها ما يعوض المسند والمسند إليه من المداخل المعجمية في البنية الإعرابية.

ب- علاقة الإفضال: وهي علاقة تركيبية تتشخص بانتفاء المطابقة، وهي تربط الفضلة في ربض الجملة بنواتها، ولكي لا يجتمع عاملان على معمول واحد فليس لعلاقة الإفضال أن تعمل حالة النصب إلا في ما يعوض الفضلة من المداخل المعجمية.

أما الصدر فليست له أية علاقة تركيبية بنواة الجملة سوى مجموعة من الروابط وهي:[2]

أ- المطابقة الهامشية وهي التي تقوم بين فعل مساعد أو ناقص في الصدر ومركب اسمي في موقع المسند إليه في النواة وقد طابقه مطابقة مركزية فعل أو صفة في موقع المسند، نحو:

يكادُ القلبُ يذوبُ من حبِّها

[1]- الأوراغي، محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، ج1، ص226.

[2]- نفسه، ج1، ص228، 229.

ستكون حربُ آخر الأزمان قاسيةً

ب- أن يكون ربط الاسم من صدر الجملة بضمير يعود عليه من نواة الجملة أو من فضلتها نحو:

المالُ يحرص الكثيرُ على كنزه

يومُ الجمعة لا يعمل المسلم نهاره

ج- أن يحصل الربط دلاليا إذا دل المدخل الواقع في صدر الجملة على معنى عارض بنواتها سواء كان الصدر عاطلا كما في نحو: **"هل تراخت همتي لحظة"**، أو كان ناسخا كما في نحو:

"ليت الحروبَ تنتهي يوما"

د- أن يكون الربط معجميا إذا كان المعنى المعجمي لمدخل في الصدر مكررا بلفظ أعم من النواة، نحو **"الرمان نعم الفاكهة"**، و**"زيد نعم الرجل"** إذا كان زيد من الرجال وليس من الأطفال.

5- وظائف حركات الأواخر:

تنقسم حركات الأواخر في النحو التوليفي إلى قسمين:

- حركات البناء القار: وهي التي تلازم آخر اللفظة ولا تتغير أبدا، وهي إما مبنية وضعا وموضعا كما في الأدوات، وإما مبنية وضعا معربة موضعا كما في الخوالف، والفعل الماضي، وفعل الأمر وما انتهى لفظه من مفردات الأسماء بألف مقصورة أو ممدودة.

- حركات الإعراب وهي التي تتغير على أواخر الفعل المضارع، الاسم التام، الاسم الناقص، الصفات، المصادر.

وتنقسم حركات الإعراب إلى قسمين:

أ- حركات عوامل:

- الضمة علامة إعرابية يعملها وسيط العلامة المحمولة عن حالة الرفع التركيبية التي تعملها علاقة الإسناد، ولقد أورد الرضي في شرح الكافية رأي بعض الكوفيين في عاملين اثنين تقتضيهما العلاقة التركيبية، لم يدرجهما النحاة في صنف العوامل، وهما عامل المفعولية وعامل الإسناد«وقال خلف من الكوفيين، إن عامله كونه مفعولا، كما قال في الفاعل عامله الإسناد»[1]، «وزعم هشام أن رافعه الإسناد)»[2].

[1]-الرضي، شرح الكافية، ج1، ص336. والسيوطي، همع الهوامع، ج2، ص5. والسيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دت، دط،ج1، ص520.

[2]- السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ج1، ص510.

– الفتحة علامة إعرابية يعملها وسيط العلامة المحمولة عن حالة النصب التركيبية التي تعملها علاقة الإفضال.

ب – حركات غير عوامل وهي النواسخ.

6– مفهوم النسخ والنواسخ:

النسخ في اللغة: إبطالُ الشيء وإقامةُ آخَرَ مقامه»[1]، وفي التنزيل: ﴿مَا نَنسَخْ مِنَ ـايَةٍ اَوْ نُنسِهَا نَاتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾البقرة، آ: 106، ويتحدد مفهوم النسخ في اللسانيات النسبية في أنه«لايزيل الحالة التي تعملها العلاقة التركيبية، وإنما ينحصر أثره في استبدال علامة الحالة إيذانا بانضمامه إلى منسوخ العلامة ليؤلفا معا مركبا واحدا يتلقى الحالة التركيبية وعلامتَها»[2]، والنسخ بهذا المفهوم هو إبطال علامتي الضمة والفتحة اللتين تعربان عن حالتيْ الرفع والنصب التركيبيتين، ويفهم كذلك على أنه بمثابة العارض الذي يزول عند العطف على محله، ومن إشارات سيبويه في العطف على المحل قوله: «وتقول: عجبت من ضرب زيد وعمرٍو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال هذا ضارب زيدٍ وعمراً قال: عجبت من ضرب زيدٍ وعمراً، كأنه أضمر: ويضرب عمراً، أو ضرب بكراً»[3]، فنسخ الفتحة التي تنوب عن حالة النصب التركيبية بعلاقة الإفضال في الاسم (زيدٍ) نتيجة وقوعه مضافا إلى اسم الفاعل، أو المصدر، ودل على وجودها عدم سقوطها وعطف الاسم (عمراً) على محل (زيد) بنفس العامل، فمفهوم«النسخ كما عند سيبويه، معناه إبطال علامة الحركة التركيبية بتحويلها إلى علامة أخرى من غير أن يمس الحالة في حد ذاتها. فهو يتناول العلامة الظاهرة بالإبطال والنقل ولا يصل إلى الأثر المكنون تحتها الذي عملته إحدى العلاقتين التركيبيتين»[4]، والفرق بين الأوراغي والنحاة، هو أن النحاة لا يطلقون على ما يبطل الحركة التركيبية ناسخا؛ بل هو عامل من العوامل، أما الناسخ عند الأوراغي؛ فهو ما«يشكل عددا محصورا من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بغيرها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحولتها إلى علامة نسخية»[5].

ويقسم الأوراغي النواسخ إلى قسمين:

- نواسخ الفتحة علامة النصب، وهي حروف الجر.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ص4407.مادة نَسَخَ.

[2]– الأوراغي، اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص124.

[3]–سيبويه، الكتاب،ج1، ص191.

[4]– الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 125.

[5]– نفسه، ص125.

نواسخ الضمة، وهي على قسمين:

- نواسخ ضمة الفعل المضارع وذلك بتحويلها إلى سكون أو فتح، وهناك نسخ للمضارع بدون ناسخ وذلك في سياقيْ الجزم والفتح.

- نواسخ الضمة وتتميز بتعويضها عنصر الصدر في البنية المكونية، وهي على ثلاثة أصناف:

ناسخ مركبي: ويشمل أفعال اليقين والشك مثل علم، ظن، زعم، حسب.. الخ

ناسخ فعلي: ويشمل الأفعال الناقصة ككان أخواتها.

ناسخ حرفي: ويشمل الحروف الناسخة كإنّ وأخواتها.

ومن مسائل النحو التي نقدها الأوراغي مسألة النصب على نزع الخافض، أو فقدان الخافض، مستبْدِلنْها بمقولة النصب على إدراج الخافض، ولقد ورد نحوه في القرآن الكريم قال تعالى﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾آل عمران، آ: 175 .نصب (أولياءَه) على فقدان الخافض. يعني بأوليائه فلما أسقط الباء نصب ومثله قوله جل ذكره: ﴿ ذِكۡرُ رَحۡمَتِ رَبِّكَ عَبۡدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾مريم، آ:02. نصب (عبده) على فقدان الخافض، أي : لعبده فلما أسقط اللام نصب. قال الفرزدق:

منَّا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحة ***وَجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعَازِعُ

أي : اختير من الرجال»[1]، وهو الرأي نفسه الذي ذهب إليه الزجاجي معلقا على قول الشاعر[2]:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ **ربَّ العباد إليه القولُ والعملُ

قال بعضهم:نصب دنباً بفقدان الخافض. وهذا خطأ، لأنه لوكان فقدان الخافض ينصب، كان ينصب في كل حال، وليس نجد ذلك،كقولك حسبك بزيدٍ. ثم تقول حسبك زيد، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد. وإنما ينتصب لأنه لما ذهب حرف الجر تعدى الفعل فعمل فيه»[3]، فالنصب على إدراج الخافض يوحي إلى أن الحالة التركيبية باقية مع وظيفتها، وعدم وجودها لأجل عارض الناسخ لا ينفي أصلها.

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو، تح:فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م، 93، 95.

[2]- هذا البيت هو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. سيبويه، الكتاب، ج1، ص37.

[3]- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص139.

7- نماذج تطبيقية من إعراب النحو التوليفي:

يحسن القول أولا أن نقول إن الإعراب في النحو التوليفي يستند إلى مجموعة من الخطْوات، وكل خطوة هي عبارة عن بنية من بنيات النحو التوليفي، بدْءًا من المكونية إلى الإعرابية، ثم الدلالية وانتهاء بالتداولية؛ حيث تجتمع كلها لتقدم للجملة إعرابا متكاملا، وتتمثل هذه الخطوات في ما يلي:[1] ربط المداخل المعجمية بمقولاتها المعجمية.

- توطين المداخل المعجمية في مواقعها في البنية المكونية.
- تفعيل الأحوال ونواسخ العلامات في البنية الإعرابية.
- إجراء العوامل الدلالية وإسناد الوظائف النحوية في البنية الوظيفية.
- إعمال العلاقات التداولية لسبك البنية وتحديد غرضها التداولي.

ينطلق الإعراب في النحو التوليفي من ربط المداخل المعجمية بمقولاتها، كأن تكون (+ح+ز)،(ح+ز) وغيرها، لتأخذ بعد ذلك مواقعها في البنية المكونية، لتستلم علامتي الرفع والنصب من عوامل الأحوال التركيبية؛ الإسناد والإفضال، وتستلم الضمة والفتحة للوظائف النحوية: **الفاعلية، المفعولية، الفاعل به** الآتية من العلاقات الدلالية الحاصلة بين جزأين، وأخيرا تنضيد مكونات الجملة تبعا لغرض تداولي.

يتأسس الإعراب في النحو التوليفي على إعمال كل المستويات اللسانية بغية تقديم رؤية وصفية تفسيرية شاملة للبنية النحوية، تأخذ من النظر العقلي المجرد نصيبا ومن تحقق الاستعمال والتواصل نصيبها الآخر، فكان عمل الأوراغي هو إبراز العلاقة القائمة بين المستويات وجعل بعضها يخدم بعضا بدْءا بربط المداخل المعجمية في مقولاتها ثم توطينها في مواقعها في البنية المكونية، ليتم بعدها الانتقال إلى البنية الإعرابية، أين تتجلى فيها الحالات التركيبية، تليها على جهة الترتيب البنية الوظيفية التي هي عبارة عن إدراج العلاقات الدلالية بين مكونات البنية الإعرابية، وأخيرا البنية التداولية وهي علاقات بين المتكلم والمخاطب يترتب عنها ترتيب مكونات الجملة تبعا لسياق الكلام.

وتتضح نظرة الأوراغي للإعراب بصفة أجلى في ما اقترحه من نماذج تطبيقية للبنية النحوية فيما يأتي:

أولا: إعراب بنية التعجب:

التَّعَجُّبُ في **اللغة:** مصدر الفعل عَجِبَ، وهو «أن ترى الشيء يعجبك، تظن أنك لم تر مثله»[2].

---

[1]- الأوراغي، محاضرات في النحو التوليفي، ج2، ص27، 28.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص2812.

اصطلاحا: هو معنى «يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله وذلك المعنى هو الدهشة والحيرة»[1]، وعرفه الرضي بأنه:«انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب»[2]، فالدهشة والانفعال شرط صحة التعجب، ولا يتحقق معنى التعجب بما مضى من الأفعال إلا إذا تحقق فيه الاستمرار، و«التعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد والماضي قد يتعجب منه لأنه شيء قد وجد وقد يتصل آخره بأول الحال ولذلك جاز أن يقع حالا»[3]، لذا يشترط في فعل التعجب أن يكون فعلا ماضيا«غير متصرف لا يستعمل إلا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل»[4].

صيغة التعجب:

للتعجب صيغتان: **ما أفعلَه، وأفعلْ به،** ويشترط في صيغتي التعجب ما يلي:

-أن يبنى على فعُل أو من المنقول إلى فعُل نحو: ضرُب لزيد، وقتُل له فالتعجب منهما ما أضربَك لزيد ما أقتلَك له.

- أن يبنى من الفعل المبني للمفعول.
- أن يكون ثلاثيا فلا يبنى من فعل رباعي ولا من ثلاثي مزيد خلافا للأخفش والمبرد.
- أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس.
- أن يكون معناه قابلا للتفاضل.
- أن يكون تاما فلا يبنى من الفعل الناقص.
- أن يكون منفيا فلايبنيان من منفي لازم نحو: (ما عاج بالدواء) أي: ما انتفع به، أم غير ملازم نحو: (ما قام زيد).
- ألا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء؛ فلا يبنيان من نحو: عَرِج وشَهِل.

إعراب التعجب في النحوين التراثي والتوليفي:

1- **النحو التراثي:** ما أحسنَ زيداً وأحْسِن بزيد

[1]- ابن يعيش، المفصل، ج7، ص142.
[2]- الرضي، شرح الكافية، ج4 ص228.
[3]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص143، 144.
[4]- نفسه، ج4، ص143.

أورد ابن جني إعرابهما في اللُّمع فقال: «ما أحسن زيدا... تقديره شيء أحسن زيدا.فـ(ما) مرفوعة بالابتداء، وأحسن خبرها، وفيه ضميرها، وذلك الضمير مرفوع بأحسن، لأنه فعل ماض، وزيد منصوب على التعجب، وحقيقة نصبه بوقوع الفعل قبله عليه...والثاني منهما نحو قولك أحسِنْ بزيد، فالباء، وما عملت فيه في موضع رفع، ومعناه أحسَنَ زيدٌ أي صار ذا حُسْنٍ»[1]، ويفهم من كلام ابن جني أن كلاً من صيغتي التعجب فعلهما ماض متعد، إلا أنه في الصيغة الثانية ترفع فاعلا ولا تنصب مفعولا، وهذا إشكال أجاب عليه ابن يعيش فقال: «فإن قيل فكيف صار هنا التعجب منه فاعلا وهو في قولك ما أكرم زيدا مفعول فالجواب أن الفاعل هنا ليس شيئا غير المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت "ما أحسن زيدا"، فتقديره "شيء حسن زيدا"، وذلك الشيء ليس غير زيد، فلذلك جاز أن يكون مفعولا في ذلك اللفظ وفاعلا في هذا اللفظ؛ إذ المعنى واحد»[2]، وتعليل ابن يعيش يضعنا في إشكال آخر وهو الازدواج الوظيفي لنفس المبنى، ولقد سعى الأوراغي إلى تصويب هذا الإشكال بإدخال البنية الدلالية وما تفرضه من علاقات دلالية بين المسند والمسند إليه، وبينهما والفضلة في حالتي الرفع والنصب التركيبيتين.

2- النحو التوليفي:

تعرب البنية التعجبية في النحو التوليفي استنادا إلى بنياتها الأربع،كما هو موضح في الجدول الآتي:[3]

الجدول رقم4: إعراب البنية التعجبية في النحوالتوليفي استنادا إلى بنياتها الأربع.

صيغة التعجب	إعرابها			
	الأداة	مُثَار التعجب	المتعَجَّب منه	الغرض التداولي
ما أكفرَه	ما أداةتعجبية تعوض في البنية المكونية الصدر، ولا تتلقي أية حالة إعرابية	أكفر: صفة مشتقة من الفعل المتعدي، تعوض في البنية المكونية المسند إليه وتتلقى عن علاقة الإسناد الرفع وعلامتها الضمة المنسوخة بفتحة	-هُ: ضمير متصل ينتمي إلى مقولة الخالفة، يعوض المسند إليه في البنية المكونية وعلامته الضمة المقدرة لعدم التحمل، يتلقى عن	التعجيب بتنبيه الله لخلقه إلى مدى كفر الإنسان.

[1]- ابن جني، اللمع في العربية، تح : سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، دط، 1988م، ص97.

[2]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص148.

[3]- الأوراغي، محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، ج2، ص27، 45 بتصرف.

		ما التعجبية.	العلاقة السببية صفة الفاعل.	
ما أضلَّ قومَنا	//	أضل: صفة مشتقة من فعل لازم..	قومنا: مركب إضافي يعوض المسند إليه، علامته الضمة المنسوخة بفتحة الناسخ ما التعجبية، يتلقى عن العلاقة السببية صفة الفاعل به.	التعجيب من ضلال القوم وتماديهم في الضلال
ما أعظمَ الكونَ	//	أعظم: صفة مشتقة من الفعل القاصر..	الكون: مركب اسمي يعوض المسند إليه، علامته الضمة المنسوخة بفتحة الناسخ ما التعجبية، ويتلقى عن العلاقة العلية صفة المفعول	تعجب المتكلم وتعجيب الغير بالتنبيه على شساعة الكون واستحالة وجود كون مثله.
أبصِرْ به	–	أبصر: مدخل معجمي ينتمي إلى الفعل المتعدي المبني أصلا على وزن فَعُلَ وفعَلَ وينتمي صرفيا إلى فعل الأمر، يحتل موقع المسند ويستلم حالة الرفع المقدرة على رُوِيّه لكونه مبنيا وضعا	به: مركب حرفي يعوض في البنية المكونية المسندإليه، يتلقى حالة الرفع وعلامتها الضمة المقدرة على المركب الحرفي تنتظمه علاقة السببية التي يتلقى منها صفة الفاعلية	التعجيب بتنبيه خلق الله إلى مبلغ بصر الله تعالى عن حد بصر المبصرين.

		ومعربا موضعا.		
أنعِمْ به من فتىً	-	أنعم: مدخل معجمي ينتمي إلى الفعل القاصر المبني أصلا على وزن فَعُلَ وفَعِلَ، ينتمي صرفيا إلى فعل الأمر، يحتل موقع المسند ويستلم حالة الرفع المقدرة على رُوِيّه؛ لكونه مبنيا وضعا ومعربا موضعا.	به: مركب حرفي يعوض في البنية المكونية المسندإليه، يتلقى حالة الرفع، وعلامتها الضمة المقدرة على المركب الحرفي، تنتظمه علاقة العلية ويستلم عنها صفة المفعولية. من فتى: مركب حرفي يعوض الفضلة، يستلم عن علاقة الإفضال النصب، وعلامته الفتحة المنسوخة بمن، تنتظمه بما قبله علاقة اللزوم العاملة لوظيفة التمييز.	تعجب المتكلم وتعجيب الغير بالتنبيه على مواطن الترف وحسن العيش المتجاوز للمألوف.

ثانيا إعراب بنية النداء:[1]

تأخذ بنية النداء مواقعها في البنية المكونية على الشكل التالي:

الصدر + مركب اسنادي+ فضلة

[1]- تشبه بنية الاستغاثة والندبة بنية النداء في الإعراب، ولا تختلف عنها إلا من حيث اصطلاح التركيب في البنية المكونية، فبنية الاستغاثة هي:
الصدر: مركب التغويث ويضم (أداة استغاثة، والمستغاث به)
جملة التعليل: وتضم (المركب الاسنادي والفضلة)
أما تركيب الندبة فيتكون من:
الصدر: مركب التنديب ويضم (أداة التنديب، والمندوب، واللاحقة (اه))
جملة التعليل: مركب اسنادي، فضلة)

مثال:

قوله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ﴾النساء، آ:01

قوله: ﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾هود،آ: 44.

يا مسلما لا تقرب المنكر.

إعرابهما:

الصدر:

- يا أيها الناسُ
- يا سماءُ
- يا مسلماً

تعرب هذه المركبات إعرابا واحدا على أنها: مركب تنبيهي يحتل في البنية المكونية موقع الصدر لا يستلم أية حالة تركيبية ولا وظيفة نحوية، وتعاقب الضمة والفتحة على المنادى ليس بعامل تركيبي ولا ناسخ معجمي، وإنما هو بعامل تداولي، هو القصد إلى الواحد بعينه في المثال الأول والثاني، والقصد إلى المجموعة فردا فردا كما في الثالث.

المركب الاسنادي+ الفضلة:

المثال الأول:

اِتَّقُوا: مصرف فعلي يتألف فضلا عن الضهير في صورة علامة المطابقة المرصوصة.

وا: يخلف ضمير المخاطبين (أنْتُم)من فعل تام متعد بصيغة الأمر.

يدل معجميا على إيقاع الفعل على الوجه المطلوب، وصرفيا على إتيان الفعل على جهة الوجوب.

يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع وعلامتها مقدرة على الفعل المبني وضعا المعرب موضعا.

وبمقولة الفعل المتعدي ينتقي علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير (وا)، وينتقي علاقة العلية العاملة لوظيفة المفعول في المركب الإضافي **رَ(بَّ)كُم**، الذي ينتقي علاقة الإضافة، والضهير (كُمْ) خلف للضمير (أنتم) المتخطَّى بوجب مبدأ تجنب الضمير.

المثال الثاني:

أقْلِعي: مصرف فعلي يتألف فضلا عن الضهير في صورة علامة المطابقة المرصوصة.

ي: تخلف ضمير المخاطبين (أنتِ)من فعل تام لازم بصيغة الأمر.

يدل معجميا على إيقاع الفعل على الوجه المطلوب، وصرفيا على إتيان الفعل على جهة الوجوب.

يعوض في البنية المكونية عنصر المسند، فيتلقى عن علاقة الإسناد حالة الرفع وعلامتها مقدرة على الفعل المبني وضعا المعرب موضعا.

بمقولة الفعل اللازم ينتقي علاقة السَّبلية التي تعمل وظيفة الفاعل به في الضهير (ي).

المثال الثالث:

لا: مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الأداة، تفيد مع الفعل المضارع معنى النهي، وهي ناسخ يجلب السكون لإبطال ضمة رفع الفعل المضارع.

تَقْرَبِ: مصرَّف فعلي يتألف من الضهير في صورة علامة مطابقة عدمية.

يدل معجميا على قرب شيء ما.

يعوض في البنية المكونية المسند، يستلم من علاقة الإسناد حالة الرفع وعلامتها الضمة المنسوخة بالأداة (لا).

ينتقي بمقولة الفعل المتعدي علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير الماثل في صورة علامة مطابقة عدمية، وينتقي علاقة العِلّية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الاسمي (**المنكر**).

3-الإعراب بعامل التسريب والتبعية:

العمارةَ زُرْتُ شقَقَها

العمارةَ: مركب اسمي ينتمي إلى مقولة الاسم التام، يعوض الصدر في البنية المكونية، يستلم الفتحة من نسيبه الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير العائد عليه والواقع فضلة، ومن عامل التداول يتلقى وظيفة المبتدأ التداولية التي غرضها تنبيه المخاطب وشد اهتمامه كي يتلقى الجملة وهو مستجمع لملكاته الذهنية.

زرت: مصرف فعلي يتألف من الفعل والضهير في صورة علامة مطابقة مرصوصة.

يدل معجميا على حدوث حدث ما، وصرفيا على حدوث الفعل في الزمن الماضي.

ينتقي بمقولة الفعل المتعدي علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل في الضهير الماثل في صورة علامة المطابقة المرصوصة، وينتقي علاقة العلّية التي تعمل وظيفة المفعول في المركب الإضافي (شقَّقَها) الذي ينحل إلى الظاهر (شقق) والضمير (ها) التي تخلف الاسم الظاهر (العمارة) والعلاقة بينهما علاقة الإضافة.

﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾المسد، آ: 04.

وامرأتُه: الواو أداة للعطف الواصل الذي يعدي خصائص المتبوع السابق إلى تابعه اللاحق.

امرأتُه: مركب إضافي يدل الاسم منه على كل أنثى من جنس الآدميين، ومن متبوعه الضهير الواقع في صورة المطابقة العدمية، الذي يخلف الضمير (هو) يستلم حالة الرفع وعلامتها الضمة ووظيفة الفاعل به.

حمالةَ الحطبِ: مركب إضافي ينتمي رأسه إلى مقولة الصفة، ومتمِّمه إلى مقولة الاسم التام، يستلم من متبوعه حالة الرفع وعلامتها الضمة، إلا أن الإعراب في التبعية انقطع لغرض تداولي وهو الذم.

وما أوردته من النماذج والتطبيقات للبنية الإعرابية في النحو التوليفي كاف لندرك الرؤية اللِّسانية والنموذج النحوي اللذين تبناهما الأوراغي باعتبارهما إطار منهجيا وجهازا واصفا بديلا في وصف البنية النحوية العربية.

وخلاصة هذا الفصل يمكننا القول إن ما عرضناه من وصف البنية النحوية العربية على منوال النموذج النحوي التوليفي يجعلنا ننظر إلى رؤية الأوراغي للبنية النحوية من جانبين اثنين: أولهما هو وضعها على محور استبدالي لنقيضتها في النحو الكلي، لذلك لاحظنا أن قضايا مثل العامل والرتبة والإعراب هي أشد القضايا انتقادا لدى الأوراغي.

ومن جانب آخر هو تحرير اللغة العربية والبنية منها على وجه الخصوص من أن توصف بنظرية لا تنتمي إلى سياقها الثقافي والحضاري، لذلك لم يكن هدف الأوراغي في تأسيس اللسانيات النسبية هو نقض الوصف النحوي العربي كما فعل مع النحو الكلي؛ بل كان منهجه مع نحو التراث إقرار صوابه وتصويب هفواته.

وعلى الرغم من نقد الأوراغي لجملة من قضايا النحو العربي سواء تلك التي لها ما يسندها في حفريات التراث كالعامل والرتبة، أم تلك التي نقدها إرضاء للعاملية العلائقية؛ كالابتداء والاشتغال، إلا أن المتأمل في النموذجين الإعرابيين يدرك إدراكا لا مجال فيه للشك أن دعوى خِلوِّ النحو التراثي من البساطة ولتفسير وتمثلها في النحو التوليفي هي دعوى تحتاج إلى بينة، لأن النحاة لم يكونوا بعيدين حين عرضهم لمسائل النحو عن المعطى الدلالي والتداولي، كما أن نموذج الأوراغي لم يكن ليخرج في عمومه عن نموذج النحو العربي إلا من حيث التوسعُ في استعمال المصطلحات، وبعض التعديلات في البنية النحوية التي لا تخدش جوهر البنية النحوية كما هي في التراث.

ونافلة القول إن الأوراغي مجدد في حقل الدرس اللساني العربي، وإنه حقا أحدث ثورة علمية في المجال اللساني، أما عن نظريته اللسانية النسبية؛ فإنها استطاعت أن تُجَلِّيَ للغة العربية خصائصها النمطية، وأن تقضي على الهيمنة اللسانية التي ظلت اللغة العربية حبيستَها لعقود من الزمن.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل البنية النحوية الميدان الذي تجتمع فيه المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وهي كذلك المضمار الذي تتنافس فيه النظريات اللسانية ونماذجها النحوية، لتثبت كل منها كفايتها وأحقيتها عن غيرها في الوصف والتفسير، وما بسطته في فصول هذا الدراسة هو عرض لنماذج نحوية لنظريات لسانية ثلاثة، وما قدَّمَتْه من أوصاف للبنية النحوية العربية، لأختم القول بمجموعة من النتائج وهي:

1- إن الهدف الأساس الذي نشأت من أجله البنية النحوية العربية هو حماية اللسان العربي من الخطأ واللحن الذي يعيق فهم كتاب الله عز وجل، فكان التأسيس في بادئه استعمالي وظيفي، ثم تلته مرحلة إعمال الفكر والنظر، مما يدل على سبق الاستعمال على القواعد والقوانين الضابطة لهذا الاستعمال، وعلى هذين المبدأين تفرعت النظريات اللسانية الحديثة إلى لسانيات صورية، ولسانيات وظيفية، أو هما معا.

2- البنية العاملية في النحو العربي والنحو التوليدي لفظية، تشتركان في تسلط العامل أو التحكم المكوني، والمعمول أو المتمم المرتبط بالإسقاط الأقصى، وتحكم العامل في معموله من حيث الوظيفية النحوية والحالة والأدوار الدلالية، وتختلفان في أنواع العوامل، والمعمولات، وتقديم المعمول على العامل، وعمل العامل في حالة واحدة؛ إما الرفع وإما النصب في النحو التوليدي، ووقوع الفعل عاملا ومعمولا في النحو العربي، وإمكانية حذف العامل في النحو العربي، ومنع حذفه في النحو التوليدي.

3- للإعراب في النحو التوليدي حالتان؛ رفع ونصب، فالرفع للفاعل والعامل فيه هو إعراب التصريف، والنصب للمفعول به والمجرور، ويتفق الأوراغي مع تشومسكي في حالات الإعراب إلا أن الوسائط تختلف؛ فهي إما العلامة المحمولة عند الأول والرتبة المحفوظة عند الثاني، كما يعتبران النسخ عارض والنصب هو الأصل، معترضين على النحاة قولهم منصوب على نزع الخافض.

4- تترتب المعمولات في البنية النحوية التوليدية في اتجاه واحد من اليمين إلى اليسار، وهذا ما فوت عليها كثيرا من الاعتبارات التداولية التي تقتضيها حرية وحركية المعمولات كما هو حال البنية في النحو العربي.

5- الدلالة عند تشومسكي لم تتعد العلاقات المحورية للعناصر المكونة للبنية الموضوعة على وجه كلي، وفي النحو العربي يؤدي العامل والإعراب دور تماسك الجملة وتحديد دلالتها، وتتنوع عند الأوراغي إلى ست علاقات منها؛ السببية والعلية واللزوم والانتماء والاحتواء والإضافة.

6- إن إقصاء تشومسكي للجانب الدلالي في نموذجه المعيار واعتماده على نظام السلاسل والموقع القار جعله يصطدم بجمل لا يمكن أن تنسجم مع طبيعة اللغة الموصوفة لتغليبها لجانب الشكل على الوظيفة، وهذا ما جعل النحاة العرب يعلنون منذ بداية تأسيس البنية عن تلاؤم الشكل الصوتي مع الوظيفة النحوية.

7- المصطلحات التي استعملها تشومسكي لا تكاد تختلف عن مصطلحات النحاة العرب القدماء وخاصة في مسألة العامل والقابل والأثر والإعراب وهذا ما يدل على سعة اطلاعه على النحو العربي.

8- لاحظنا أن اللسانيين العرب التوليديين ظلوا أسرى النماذج النحوية التوليدية ولم يكونوا ليخرجوا عنها مما جعل جهدهم لا يزيد عن تمثيل هذه النماذج كل حسب ما يصادفه من مراحل النظرية.

9- إن المنحى الجديد الذي جاء به الأوراغي لوصف البنية النحوية جعله يتخلى عن كثير من المفاهيم المركزية في النحو العربي، فلم يعد لاستتار الضمير، ولا للمبتدأ والخبر والابتداء، ولا لتقسيم النحاة الجملة إلى اسمية أو فعلية مكان في نحو الأوراغي، مقتصرا على الإسناد والمسند والمسند إليه.

10- رأينا أن العاملية العلائقية التي قدمها الأوراغي بديلا عن العاملية اللفظية والتي تقوم أساسا على علاقتي الإسناد والإفضال، كثيرا ما تصطدم ببعض عناصر الجملة التي تظهر على رُويّها علامات الإعراب ولكنها غير داخلة في علاقة الإسناد ولا الإفضال، مما جعله يتكلف في اختلاق عامل آخر أسماه عامل الوراثة والنسيب، وهو بذلك يأتي بشيء لا وجود في اللغة الموصوفة، فيكون بهذا واقعا فيما شنع به على النحاة.

11- إن اعتماد الأوراغي على وسيط العلامة الإعرابية جعله يصطدم بجمل لاتظهر عليها علامات الإعراب، أو تظهر عليها ولكنها قارة، وهو ما يضطره إلى العودة إلى التزام الرتبة، لأن عامليته العلائقية لا تستجيب لذلك.

12- إن دعوى إلغاء الرتبة عند الإوراغي جاء متزامنا مع تأسيس النظرية اللسانية النسبية التي قامت على أنقاض اللسانيات الكلية، ونظام الرتبة في اللغة العربية لا يمكن مشاكلته بأنحاء لغات أخرى التي اتخذت من الرتبة أساسا لها في تمييز الوظائف النحوية، واللغة العربية تفصح عن وظائفها

بالإعراب، والرتبة قرينة الإعراب لا تنفك عنه، ولا تدل على الوظائف إلا عند غيابه مثل قرينة أمن اللَّبس، كما أن إلغاء الرتبة نتيجته إلغاء العامل الذي هو عصب النحو وعماده.

13- قدم الأوراغي مفهوما جديدا للنواسخ، ووسع من مفهومه ليشمل نسخ حالة النصب للفضْلات، واعتبر الناسخ مبطلا للحالة التركيبية دون العلامة الإعرابية، وهو في الحقيقة لم يضف جديدا على ما ذكره النحاة سوى التوسع في المصطلحات، وإضفاء الجانب المنطقي على البنية النحوية.

14- إن التوليفة التي رسمها الأوراغي لحُرِيَّة حركية عناصر البنية النحوية هي توليفة تنحصر في الفعل والفاعل والمفعول، ولا وجود لتوليفة الفعل والفاعل ولا المبتدأ والخبر.

15- تعرب البنية النحوية في النحو التوليفي انطلاقا من أربع بنيات؛ المكونية، الإعرابية، الدلالية، التداولية، وهو ما قد يعسر على المتعلم استحضاره خصوصا في مراحله الأولى من التعليم فضلا عن الباحث، وفي هذا دلالة على التعقيد وإغراق البنية النحوية في التحليل المنطقي العقلاني، وإحداث مصطلحات جديدة ذات حمولة منطقية.

16- إن الهدف من تأسيس النظرية اللسانية النسبية هو نقض النظرية اللسانية التوليدية، وتأسيس نظرية لسانية جديدة لوصف النحو العربي، وإخراج الدرس اللساني العربي من دائرة تريدد النظريات اللسانية الغربية وتطبيق مخرجاتها على اللغة العربية إلى فسحة التجديد والابتكار في إطار النظرية اللسانية العربية، فلم يخرج الأوراغي عما قرره النحاة والبلاغيون في كتبهم، إلا في مسائل مثل الرتبة والعامل والإضمار، والحذف، وبعض أبواب النحو كالمبتدأ والخبر ونائب الفاعل.

17- ومما يلاحظ أن الأوراغي لا يستقر على مفهوم واحد في تعريفاته، بالإضافة إلى سمة التكرار الغالبة عليه في كتاباته.

18- لا حظنا أن الأوراغي لا يهتم بالعلامات الإعرابية الفرعية كالواو والألف والياء في حالتي الرفع والنصب، وإنما يركز على العلامات الأصلية الضمة والفتحة.

19- اعتمد الأوراغي في تأسيس قواعد النحو التوليفي على كلام العرب صحيحه وشاذه، ولم يرُدَّ شاهدا من القرآن ولا من شعر العرب.

20- لقد أولى الأوراغي عناية كبيرة بالمبدأين الدلالي والتداولي، ووظف المكون التداولي في تصويب كثير من الشواهد النحوية العربية التي صنفت من قبيل الشاذ عند النحاة، ووجه به كثيرا من علامات الإعراب التي تعسَّف النحاة في تأويل وتقدير عوامل لها.

21- تتمثل إضافة الأوراغي للنحو العربي أنه جمع ما كان متفرقا في كتب النحاة؛ فأخذ من نحو سيبويه والزمخشري، ومنطق ابن جني والزجاجي، وبلاغة الجرجاني والسكاكي، فجاء نحوه مزجاً بين النحو والدلالة والتداول، واتسم عمله بالشمول في تقديم رؤيته النحوية، بعيدا عن النظرة التجزيئية التي عرفت في الدرس البنيوي العربي في القرن العشرين.

التوصيات:

22- يمكن أن يكون هذا البحث بداية لمزيد من البحوث التي يرجى منها مناقشة وتحليل ما تعرضه اللسانيات النسبية من أوصاف جديدة للغة العربية، والوقوف على كفايتها الوصفية والتفسيرية لكثير من قضايا اللغة؛ كالبنية الصرفية والمعجم، والدلالة والتداول وغيرها.

دليل الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيــة	السورة	رقمها	الصفحة
﴿ وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ لَوۡلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾	الحديد	8	20
﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ﴾	الأنبياء	62	71
﴿ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	البقرة	124	74
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾	الحج	46	**84**
﴿ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	النساء	162	**98**
﴿ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾	البقرة	177	**98**
﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾	المسد	04	**98**
﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ ﴾	النساء	143	**98**
﴿ مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ ﴾	الأحزاب	61	**98**
﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴾	الذاريات	15	**99**
﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي ظِلَٰلٖ وَعُيُونٖ ﴾	المرسلات	41	**99**
﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾	يوسف	82	**104**
﴿ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ ﴾	يونس	83	**104**
﴿ إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ ﴾	الإسراء	75	**104**
﴿ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَ ﴾	الشعراء	63	**104**
﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾	الأنبياء	57	**105**
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ	البقرة	196	**106**

			﴿ نُسُكِهِ ﴾
106	189	البقرة	﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ ﴾
109	62	الأنبياء	﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾
110	14	الأنعام	﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾
110	40	الأنعام	﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۖ ﴾
112	36	الأنبياء	تعالى ﴿ وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ ﴾
112	32	يوسف	﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾
112	20	القصص	﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ۖ ﴾
112	07	البقرة	﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ﴾
112	179	البقرة	﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾
113	66	الحجر	﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾
114	09	الإسراء	﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾
114	54	النجم	﴿ فَغَشِّىٰهَا مَا غَشِّىٰ ﴾
116	20	النمل	﴿ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾
117	01	الإخلاص	﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۖ ﴾ ،
117	117	المومنون	﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾
117	46	الحج	﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾
117	105	الإسراء	﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾
118	159	آل	﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ﴾

		عمران	
118	43	سبأ	﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾
118	12	السجدة	﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾
121	63	الأنبياء	﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿62﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾
121	40	الإسراء	﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾
121	-153 154	الصافات	﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ مَا لَكُمْ ۖ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾
170	2	الحشر	﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ ﴾
170	101	النساء	﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ ﴾
170	39	النجم	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾
236	44	هود	﴿ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾
243	19	البقرة	﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۖ ﴾
245	41	الأحزاب	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾
251	02	النور	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى ﴾
251	38	المائدة	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾
251	244	الشعراء	﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾
253	101	المائدة	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ۖ ﴾
253	07	التحريم	﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ ﴾
253	131	طه	﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ

			﴿ فِيهِ ﴾
257	36	الأنعام	﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾
258	171	النساء	﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾
258	45	النازعات	﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴾
266	04	المسد	﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾
266	03	فصلت	﴿ كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾
266	38	المائدة	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾
266	244	الشعراء	﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴾
268	62	الأنبياء	﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾
277	106	البقرة	﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾
278	175	آل عمران	﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾
278	02	مريم	﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾
284	01	النساء	تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ﴾
284	44	هود	﴿ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى ﴾
285	04	المسد	﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾

فهرس الشواهد الشعرية

بيت الشعر	القائل	الصفحة
أولئك قومٌ، إن بنوْا أحسنوا البُنى، ** وإن عاهدوا أوْفوا،وإن عقَدوا شَدُّوا	أبو علي الفارسي	12
فبنى لنا بيتا رفيعا سَمْكه ** فسَما إليه كهلُها وغلامُها	لبيد	12
واحدُهُ كلمة والقول عم ** وكلمة بها كلام قد يؤم	ألفية ابن مالك	20
امتلأ الحوضُ وقال قطني ** سَلاً رُوَيْداً قد ملأتُ بطني	مجهول	20
ما للجمال مشيتُها وئيدا** أجندلا يحملن أم حديدا	الزباء	25
وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يدَعْ ** من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَفُ	الفرزدق	59
فلم أرْقِهِ إن ينجُ منها وإن يمُت ** فطعْنة لاغُسٍّ ولا بمُغَمّر	زهير بن مسعود	71
يا حكمَ الوارثِ من عبد الملك ** أَوْدَيْتَ إن لم تحْبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ	رؤبة بن العجاج	71
فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهِم ** وليس كلَ النَوى تلقي المساكينُ	حميد الأرقط	78
ومضمر الشأن اسما انو ان وقع ** موهم ما استبان انه امتنع	ألفية ابن مالك	78
جزى ربُّه عني عديَّ ابن حاتم ** جزاءَ الكلاب العاويات وقد فعَل	النابغة	80
إن الخلافةَ والنبوةَ فيهم ** والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ	جرير	81
الحالُ وصفٌ فضلةٌ منتصبُ ** مُفْهِمُ في حالٍ كـ فرداً أذهب	ابن مالك	85
إنما الميْتُ من يعيشُ كئيباً ** كاسفا بالُه قليلَ الرجاء	عدي بن الرعلاء	85

إذ كان منك اختصاص بي قويتَ على** ما شئت مني بتفصيل وإجمال وإذا غدوت مشاركا ضعفت فلم ** تعمل وأهمِلت عندي كل إهمال كالحرف عند اختصاصه له عمل ** وفي التشارك لم يفز بإعمال	عبد الرحمن السلمي	95
علفْتُها تبْناً وماءً باردا** حتى شَتَتْ همَّالةً عيناها	مجهول	95
إذا ما الغانياتُ برزْن يوما ** وزجَجْن الحواجب والعيونا	الراعي النميري	95
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة **كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال	امرؤ القيس	98
لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ** سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ النازلين بكل مُعْتَرَكٍ ** والطيبين مَعَاقِدَ الأُزْرِ	خربق بنت هيفان	98
سَقُوني الخمرَ ثم تكَنَّفُوني ** عُداة اللهَّ، من كذب، وزور	عروة بن الورد	98
ولقد خبَطْتُ، بيوت يَشْكُرَ خبطةً ** أخوالَنا وهُمُ بَنُو الأعمام	المهلهل	98
هنيئاً لأرباب البيوت بيوتُهُم ** وللعَزَبِ المسكينِ ما يتلمَسُ	أبو الغطريف الهدادي	99
بادَتْ وغيَّرَ آيَهُنَّ مع البِلَى ** إلا رواكدُ، جَمْرُهُنَّ هَباءُ ومشَجَّجٌ، أما سَواءُ قذالِهِ ** فَبَدا، وغيَّرَ سارَهُ المِعْزَاءُ	مجهول	99
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ** كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال	امرؤ القيس	99
لن تراها ولو تأملت إلا ** ولها في مَفارِق الرَأسِ طِيبَا	ابن الرقيات	99
وعلمتُ أني يوم ذا ** ك منازل كَعْباً ونَهْداً قومٌ إذا لَبِسُوا الحديـ ** ـد تنمَّرُوا حَلَقاً وقِدَّا	عمرو بن معد يكرب	102
ديارَ ميَّة إذ مَيٌّ مُساعفَةٌ ** ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ	ذو الرمة	103
ديارٌ لهند والرَّبَابِ وفَرْتَنَى ** لياليَنا بالنَّعْفِ من بَدَلانِ ليالِيَ يدْعوني الْهوى فأُجيبُه ** وأعيُنَ من أهوى إلَيَّ رَوَانِ	امرؤ القيس	103

أمَاوِيَ ما يُغني الثراءُ عن الفتى ** إذا حشْرجَتْ نفسٌ وضَاقَ بها الصدْرُ	حاتم الطائي	105
إن بنِيَّ ضَرَجُوني بالدم ** شِنْشِنَة اعرفها من أخْزَمِ	أبو أخزم الطائي	105
أيقتلُني والمشرفيُّ مُضاجعي ** ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوال؟	امرؤ القيس	110
أأترك أَنْ قَلَّتْ دراهمُ خالد ** زيارتَه؟ إنِّي إذا للئيمُ	عمارة بن عقيل	110
وما أنا أسقمت جسمي به ** ولا انا اضرمت في القلب نارا	المتنبي	111
هوايَ مع الركب اليمانين مُصعِد ** جَنيبٌ، وجُثماني بمكة مُوثَق	جعفر بن علبة	111
صبا ما صبا حتى علا الشيبُ رأسَه ** فلما علاه قال للباطل ابْعَدِ	دريد بن الصمة	114
وكَمْ ذُدْت عَنِي من تحامُلِ حادث ** وسَوْرَةِ أيَّامٍ حَزَزْنَ إلى العظم	البحتري	116
كم عاقل عاقل أعيت مذاهبُه ** وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الأوهام حائرة ** وصير العالم النحرير زنديقا	ابن الراوندي	117
تعالَلْتِ كي أشجى، وما بكِ علة ** تريدين قتلي، قد ظفرتِ بذلكِ	ابن الدمَيْنة	117
إلهي عبدك العاصي أتاكا ** مقرا بالذنوب قد دعاكا فإن تغفر فأنت لذاك أهل ** وإن تطرد فمن يرحم سواكا	أبو نواس	117
وفي اختيارٍ لا يجِيء المنفصل *** إذا تَأَتَّى أن يجيء المتصل	ألفية ابن مالك	233
ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرا *** عن جُثّة وإن يُفِدْ فأخبِرا	ألفية ابن مالك	244
منَّا الذي اخْتِيرَ الرجالَ سماحة ***وَجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعَازِعُ	الفرزدق	278
أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ***ربَّ العباد إليه القولُ والعملُ	مجهول	278

فهرس الجداول والأشكال

1- الجداول:

الجدول رقم1: الفرق بين النموذج النحوي السيبويهي والتشومسكي. 177
الجدول رقم2: تنميط اللغات. 226
الجدول رقم3: مقارنة البنية العاملية في النماذج النحوية الثلاث. 276
الجدول رقم4: إعراب البنية التعجبية في النحو التوليفي استنادا إلى بنياتهاالأربع. 283

2- الأشكال:

الشكل رقم1: علاقة البناء واللُّزوم. 14
الشكل رقم2: مشجر قواعد إعادة الكتابة. 144
الشكل رقم3: مفردات أصلية ومفردات فرعية. 148
الشكل رقم4: مراحل انتقال البنية من العميقة إلى السطحية. 150
الشكل رقم5: العلاقات الدلالية في البنية العميقة. 151
الشكل رقم6: قاعدة حرك الألف والتحكم المكوني. 153
الشكل رقم7: أنواع الحالات. 176
الشكل رقم8: الركن الإسنادي عند ميشال زكريا. 188
الشكل رقم9: توليفة الأوراغي. 229

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم: رواية ورش.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1- أبو زيد نصر حامد: إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2014م

2- **أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي:** مراتب النحويين، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط2، 1430هـ، 2009م.

3- **أحمد العباسي عبد الرحيم بن عبد الرحمن**، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، دط،1367هـ.

4- **أبو المكارم علي**:أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2007م.

5- **أبو موسى مُحَمَّد مُحَمَّد:** خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني،مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1416 هـ، 1996م.

6- **إبراهيم زكريا:** مشكلات فلسفية، مشكلة البنية، مكتبة مصر،دط، دت.

- **إبراهيم مُحَمَّد النجار لطيفة:**

7- دور البنية الصرفية في تقعيد الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشيرعمان، ط1، 1414هـ، 1994م.

8- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،كانون الأول 1995م.

- **ابن جني أبو الفتح عثمان:**

9- الخصائص،تح: مُحَمَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، دت.

10- اللمع في العربية، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، دط، 1988م.

11- ابن خالويه أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن حمدان: كتاب القراءات الشاذة، المطبعة الرحمانية، مصر، ط1، 19341م.

12- **ابن خلدون عبد الرحمن:** المقدمة، تح: عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والأداب، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2005م.

13- **ابن السراج أبو بكر مُحَمَّد بن سهل:** الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1417هـ، 1996م.

- **ابن سينا:**

14- الإشارات والتنبيهات، شرح نصر الدين الطوسي، تح:سليمان دنيا، مؤسسة النعمان بيروت، دط، 1413**ه**، 1992م.

15- التعليقات، تح: حسن مجيد العبيدي، دار الفرقد، سورية دمشق، دط، 2009م،

16- الشفاء المنطق، 1المدخل، المطبعة الأميرية القاهرة، تح: مجموعة من الباحثين، مكتبة سماحة آيات الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى، إيران، ط2، 1433ه ، 2012م.

17- كتاب الشفاء \، النفس،طبع دار التراث العربي والإسلامي، باريس،دط، 1988م.

18- **ابن عقيل بهاء الدين عبد الله:** شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ط20، 1400**ه**، 1980م.

19- **ابن عصفور علي بن مؤمن:** المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط1، 1392**ه**، 1972م.

- **ابن الأنباري أبو البركات:**

20- نزهة الألباء في طبقات الادباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الأردن، ط3، 1405**ه**، 1985م.

21- الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع القاهرة، دط، دت.

22- **ابن الجزري أبو الخير مُحَمَّد بن مُحَمَّد الدمشقي:** النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت.

23- ابن الخشاب أبو مُحَمَّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد:المرتجل، تح : علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، 1392**ه**، 1972م.

24- **ابن الوراق أبو الحسن مُحَمَّد بن عبدالله:** علل النحو، تح: محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، السعودية، ط1، 1420**ه**، 1999م.

25- **ابن مالك جمال الدين:** شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد و مُحَمَّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ،1410**ه**، 1990م.

26- **ابن منظور أبو الفضل جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم:** لسان العرب،دار صادر، بيروت، دت، دط.

27- ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد ابن الإمام جمال الدين مُحَمَّد بن مالك: شرح ابن النظم على ألفية بن مالك، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1420**ه**، 2000م.

28- **ابن النديم**:الفهرست، دط، دت.

- **ابن هشام جمال الدين:**

29- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، دار التراث العربي الكويت، ط1، 1421هـ، 2000م.

30- شرح شذور الذهب، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

31- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت.

32- شرح جمل للزجاجي، تح: علي محسن عيسى حال الله،عالم الكتبب يروت، ط1، 1405هـ، 1975م.

33- **ابن يعيش موفق الدين يعيش:** شرح المفصل،إدارة الطباعة المنيرة، مصر، دط، دت.

34- **استيتية سمير شريف:** اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، ط2، 1429هـ، 2008م.

35- **باقر مرتضى جواد:** مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق عمان، ط1، 2002م.

36- **بدوي عبد الرحمن:** المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط3، 1968م.

37- **بوجادي خليفة:** في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،بيت الحكمة الجزائر، ط1، 2009 م.

38- **التهانوي مُحَمَّد علي**:موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

39- **التواتي بن التواتي**، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي، الجزائر، ط2، 1433هـ، 2012م .

- **التوحيدي أبو حيان:**

40- المقابسات، تح: حسن السندوسي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط1، 1447هـ، 1929م.

41- الامتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، مؤسسة الهنداوي، دط، دت.

42- **حاج صالح عبد الرحمن:** البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب(4)، دط، دت.

- **حسان تمام:**

43- الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ، 2000م.

44- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، دط، 1994م.

45- **حساني أحمد**: العلامة في التراث اللساني العربي، قراءة لسانية سيميائية، دار وجوه، الرياض، ط1، 1436هـ، 2015م.

46- **حسن أحمد نور زاد**: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بن غازي، ط1، 1996م.

47- **حماسة مُحَّدعبد اللطيف**: بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، دط، 2003م.

48- **حمدون بن عبد الرحمن بن الحاج السلمي الفاسي**: سلسلة ذخائر التراث الأدبي المغربي (1)،دط، دت.

49- **خليل ياسين**:منطق اللغة، نظرية عامة في التحليل اللغوي، دط، دت.

50- **دراج عبد العزيز**:الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، دط، 1424هـ، 2003م.

51- **الراجحي عبده**: النحو العربي والدرس الحديث بحث فيالمنهج، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دط، دت.

52- **الرازي فخر الدين**: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دار صادر بيروت، ط1، 1424هـ، 2004م.

53- **الرحالي مُحَّد**: تركيب اللغة العربية مقاربة نظرية جديدة، دارتوبقال، الدار البيضاء المغرب، ط1، 2003م.

54- **الرماني، الخطابي، عبد القاهر**: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: خلف الله أحمد ومُحَّد زغلول سلام، دار المعارف مصر، ط3، دت.

- **زكريا ميشال**:

55– الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربيةالجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م.

56– الألسنية التوليدية التحويلية، وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1406هـ، 1986م.

57- **الزبيدي أبو بكر مُحَّد بن الحسن**:طبقات النحويين واللغويين، تح: مُحَّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، دت.

58- **الزجاجي أبو القاسم**: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن لمبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ، 1979م.

59- **الزراعي حسن بن علي**:اللسانيات وأدواتها المعرفية تطبيقات نظرية وتجريبية على اللغة العربية، ط1، 2016م.

60- **الزركشي بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله**: البرهان في علوم القرآن، دار الفكر، دط، 1429هـ، 2009م.

- **الزمخشري**:

64– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل، تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي مُحَمَّد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ، 1998م.

65– المفرد والمؤتلف،تح:علي بن موسى بن مُحَمَّد شبير،دط، دت.

66– **سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر**: الكتاب، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط2، 1408هـ، 1988م.

61- **السامرآئي فاضل صالح**: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، ط2، 14272هـ، 2007م.

62- **السكاكي أبو يعقوب**: مفتاح العلوم،تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1420هـ، 2000م.

63- **السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله**: نتائج الفكر في النحو، تح:عادل احمد عبد الموجود وعلي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1412هـ، 1992م.

64- **السيرافي أبو سعيد**: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسين مهدلي وعلي السيد علي المختون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2008م.

- **السيوطي جلال الدين عبد الرحمن**:

65- المزهر في علوم اللغة وأنواعها،مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، دت.

66– همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح:أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418،1هـ، 1998م.

67– الاقتراح في أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـ، 2006م.

68– الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دط، دت.

69– الإتقان في علوم القرآن،تح: مركز الدراسات القرآنية، دط، دت.

70- **الشاوش مُحَمَّد**: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع تونس، ط1، 1421هـ، 2001م.

71- **الشهري عبد الهادي بن ظافر**: استراتجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دارالكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2004م.

72- **الصاحبي ابن فارس**: في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: مُحَمَّد فاروق الطباع، مكتبة المعرف بيروت، ط1، 1414هـ، 1993م.

73- **الصبان مُحَمَّد بن علي**: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، دط، دت.

74- **ضياء الدين ابن الأثير**: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط2، دت.

75- **ضيف شوقي**: المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط7، دت.

76- **الطنطاوي مُحَمَّد**:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، 1426هـ، 2005م.

77- **عباس حسن**: النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط3، دت.

78- **عبود هرموش محمود مصطفى**: غاية المأمول في توضيح الفروع للأصول، مكتب البحوث الثقافية، لبنان، ط1، 1414هـ، 1994م.

79- **علوي حافظ إسماعيلي**: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.

80- **عمايرة خليل أحمد**: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، عالم المعرفة جدة، السعودية، ط1، 1404هـ، 1984م.

81- **عون حسن**: تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، دط، 1970م.

- **غلفان مصطفى**:

82- البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ط1، 2013م.

83– اللسانيات التوليدية من نموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م.

84- **فريحة أنيس**: نظريات في اللغة، دار الكتب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م.

85- **الخطيب مُحَمَّد عبد الفتاح**: ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر القاهرة، دط، دت.
86- **فاخوري عادل**: اللسانية التوليدية التحويلية، دار الطليعة بيروت، ط2، 1988م.
87- **كارل بوبر**: منطق الكشف العلمي، تر: ماهر عبد القادر مُحَمَّد، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.
88- **الأزهري خالد**: شرح التصريح على التوضيح، لابن هشام الانصاري، دار الفكر، دط، دت.
89- **الأسترآباذي رضي الدين مُحَمَّد بن الحسن**: شرح الكافية، تح: مُحَمَّد بن ابراهيم الحفظي، دار الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، ط1، 1414هـ، 1993م.
90- **الأسدآبادي القاضي أبو الحسن عبد الجبار**: المغني في أبواب العدل والتوحيد، دط، دت.
91- **الأشموني**:حاشية الصبان على ألفية بن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، دط، دت.

- **الأوراغي مُحَمَّد**:

92- اكتساب اللغة، دار الكلام، دط، دت.
93- محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي، دار الأمان، الرباط، ط1، 1439هـ، 2018م.
94- نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431هـ، 2010م.
95- الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان الرباط، ط1، 1421هـ، 2001م.
96- محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية، دار الأمان الرباط،ط1، 1439هـ، 2018م.
97- الوسائط اللغوية، أُفول اللسانيات الكلية،دار الأمان الرباط، ط1، 1421هـ، 2001م.
98- اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، ط1، 1431هـ، 2010م.
99- **الباقلاني أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب**: إعجاز القرآن، تح:السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، القاهرة، دط، دت.
100- **البروسي وليم بن الورد**: مجموعة أشعار العرب، تصحيح وترتيب، دار ابن قتيبة، الكويت، دط، دت.
101- **البهسناوي حسام**: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب،ونظريات البحث اللغوي الحديث(في مجالمفهوم اللغة والدراسات النحوية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،دط،1441هـ، 1994م.

102- **الجرجاني السيد الشريف**: معجم التعريفات،تح: مُحَمَّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، دط، دت.

- **الجرجاني عبد القاهر**:

103- أسرار البلاغة، دار المدني، جدة السعودية، ط1، 1412هـ، 1991م.

104- دلائل الإعجاز، تعليق: محمود مُحَمَّد شاكر، دط، دت.

105- العوامل المائة في أصول العربية، شرح خالد الأزهري الجرجاوي (ت 905)، تح: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

106- المقتصد على شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان،دار الرشيد للنشر، العراق،1982م.

-107

108- **الجمحي مُحَمَّد بن سلام**:طبقات فحول الشعراء، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية، دط، دت.

109- **الجواري عبد الستار**:نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، دط، 1394هـ، 1974م.

110- **الحسني العلوي هبة الله بن علي بن مُحَمَّد بن حمزة**: أمالي ابن الشجري، تح : محمود مُحَمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1413هـ، 1992م.

111- **الخطيب مُحَمَّد عبد الفتاح**: ضوابط الفكر النحوي، دار البصائر، القاهرة، دط، دت.

112- **الخولي أمين**: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، سلسلة الأعمال الفكرية، 2003م.

113- **العباسي عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد**: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تح محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب بيروت، دط، 1367هـ، 1949م.

- **العكبري أبو البقاء**:

114- مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح السيد سليم، مكتبة الأداب، القاهرة، ط3، 1428هـ، 2007م.

115- اللباب في علل البناء و الإعراب، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1416هـ، 1995م.

- **الغزالي أبو حامد**:

116- المعارف العقلية، تح: عبد الكريم العثمان،دار الفكر دمشق، ط1، 1383هـ، 1963م.

117– المستصفى من علم الأصول، تح: حمزة ظهير حافظ، (المقدمات المنطقية والأحكام)، دط، دت.

118- **الفارسي أبو على الحسن بن أحمد:** الإغفال،تح: عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دط، 2003م.

- **الفاسي الفهريعبد القادر:**

119- اللسانيات واللغة والعربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1988م.

120- البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.

121– الفراهيدي الخليل بن أحمد:الجمل في النحو، تح:فخر الدين قباوة،مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405ه، 1985م.

122– القرطبي ابن مضاء: الرد على النحاة، تح:شوقي ضيف، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1366ه، 1947م.

123– القزويني الخطيب: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1424ه، 2003 م.

124– المبرد أبو العباس مُحَمَّد بن يزيد: المقتضب،تح مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، دط، 1415ﻫ، 1994م.

- **المتوكل أحمد:**

125– اللسانيات الوظيفية المقارنة دراسة في التنميط والتطور، دار الأمان الرباط، ط1،1433ه، 2012م.

126– المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية: خطاطة، ضمن كتاب أفاق اللسانيات، دراسات– مراجعات– شهادات ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2011م.

127– الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الأمان الرباط، ط1، 1424ه، 2003م.

128– المخزومي مهدي: النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط2، 1406ه، 1986م.

129– المرادي ابن أم قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح:عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي القاهرة،ط1، 1422ﻫ، 2001م.

130- المسدي عبد السلام: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1986م.

131- المهيري عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993م.

132- الوعر مازن: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دارطلاس، دمشق، ط1، 1987م.

133- **مرتاض عبد الجليل:** الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة الجزائر، ط2، 2009م.

134- **مصطفى إبراهيم:** إحياء النحو، مؤسسة هنداوي القاهرة، دط، دت.

135- **مطلوب أحمد:** بحوث بلاغية الفصاحة، البلاغة المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، دت.

136- **مفتاح مُحَمَّد:** دينامية النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 1990م.

137- **مومن أحمد:** اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005م.

138- نصر الله سعدون عباس ، دولة الأدارسة بالمغرب العصر الذهبي، دار النهضة العربية بيروت، ط1، 1408هـ، 1987م.

ثالثا: الدواوين:

139- **ديوان الفرزدق،** شرح وضبط علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م.

140- **ديوان مهلهل بن ربيعة،** شرح طلال حرب، الدار العالمية، دط، دت.

141- **ديوان حاتم الطائي،** شرح وتقديم أحمد رشاد، منشورات مُحَمَّد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، دط، دت.

ثالثا: الكتب المترجمة:

142- **جون سيرل:** تشومسكي والثورة اللغوية، مقال،معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، العدد:8،9

143- **جون ليونز:** نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1985م.

144- **شمس الدين آق بلوت:** دارون ونظرية التطور، تر: أورخان مُحَمَّد علي، دار الصحوة القاهرة، ط7، 1980م.

145- **ميلكا إفيتش**: اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، 2000م.

- **نعوم تشومسكي**:

146- المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر:مُحَمَّد فتيح، دار الفكر العربي القاهرة، ط1، 1413هـ، 1993م.

147- أفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار سورية، ط1، 2009م.

148- البنى النحوية، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م.

149- اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، 2005م.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية:

150- Chomsky N :1965, Aspects of the tbeory of syntax, MIT press [trad. Fr. Aspect de la tbéorie syntaxique, paris, Ed. du seuil(1971)].

151- Emil Benvenist:Prcbleémes de linguistique générale,1 Gallimard Bibliothéque des sciences humaines en abril 1966.

152- Croft,**wiliam**: Typoiogy andUniversal, Cambridge university press, 2nd edition. (2003) .

خامسا: المقالات المجلات العلمية:

153- أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار،كتاب حققه علي جابر المنصوري، ضمن مجلة المورد، إصدار وزارة الثقافة والفنون، دار الجاحظ، العراق، المجلد السابع، العدد:3، 1398هـ، 1978م.

154- أمقران مُحَمَّد، تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي: نقل الرأس، مقال ضمن كتاب: اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق، سلسلة الندوات، العدد: 4، جامعة المولى إسماعيل، كلية الأداب والعلوم الإنسانية مكناس.

155- السيد علاء الدين رمضان، نقد البنية عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة علامات، الجزء:23، المجلد6، ذو القعدة، 1417هـ، مارس1997م.

156– الشيخ عيد إبراهيم أحمد سلام، جماليات الرتبة في اللغة العربية، مجلة أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 8، العدد:25(2017م).

157– الكنغراوي الأستانبولي الحنفي السيد صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تعليق مُحَمَّد بهجة البيطار، ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلة المجمع العلمي العربي سابقا، www.almaktabah.net

158– العلوي شفيقة، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنعوم تشومسكي، مقال، ضمن حوليات التراث العدد:7، 2007م.

159– لعناني عز الدين، تحولات الدرس اللساني من البنية إلى الوظيفة، مجلة الممارسات اللغوية، المجلد 06، العدد: 04، 2015م.

160– المكي سمية، الكليات اللغوية بين الأنماطية والتوليدية، حوليات الجامعة التونسية، 2013م، العدد: 58.

161– المهيري عبد القادر، مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، حوليات الجامعة التونسية، مطبعة الجمهورية،العدد:5، 1968م.

162– نايف خرما،أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد9، يناير 1978م.

سادسا: الرسائل الجامعية:

163- إبراهيم مُحَمَّد النجار لطيفة، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا،كانون الأول، 1995م.

164- العلوي شفيقة، نظرية تشومسكي في العامل والأثر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي، 2002م.

165- يوسف شيبة مُحَمَّد أبراهيم، النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري، رسالة ماجستير، 1408هـ، 1988م.

سابعا: المواقع على الأنترنت:

166– موقع كشَّاف .kachaf.com/wiki.

167– .https://anfasse.org

168– .http: //www.al-mostafa.com

فهرس الموضوعات

الإهداء.....

الشكر والتقدير.....

الفصل التمهيدي: البنيةُ النحويةُ، إطارها المعرفي وتوصيفها اللساني

المبحث الأول: البنية النحوية النَّشأة والمصطلح.....9

1- نشأتها.....9

2-مصطلحاتها.....12

-البنية النحوية : 12

-مفهوم الكلام.....16

-الفرق بين الكلام والجملة 18

-مفهوم القول.....20

-الفرق بين الكلام والقول 21

-مفهوم الجملة 22

-الجملة العربية بين التقسيم الشكلي والوظيفي 25

-مفهوم التأليف 29

-مفهوم التركيب.....31

المبحث الثاني: الإطار المعرفي وتوصيفها اللساني: 33

1-الإطار المعرفي 33

2-وصفها اللساني.....42

الفصل الأول: البنية النحوية مفهومها وقضاياها في النحو العربي

المبحث الأول: البنية النحوية في المستويين النظري والتحليلي 56

أولا: المستوى النظري 56
1- نظرية العامل 56
2- الإعراب في الدرس النحوي 60
2-1: مفهوم الإعراب 60
2-2: الإعراب بين اللفظ والمعنى 61
2-3: علامات الإعراب 62
2-4: الفعل بين الإعراب والبناء 63
ثانيا: المستوى التحليلي 66
1- الرتبة في الدرس النحوي 68
1-1: مفهومها 68
1-2-مسائلها 69
1-3: التقديم والتأخير 73
1-4: اختلاف النحاة في تأصيلها 74
1 -4-1- ترتيبة فا – فع – مف 74
1-4-2- ترتيبة فع – فا – مف: 75
1-4-3- الترتيبة الحرة 76
2- الإضمار في الدرس النحوي 77
2-1- مفهومه وأنواعه 77
2-2- قضايا الضمير في البنية النحوية العربية 79
المبحث الثاني: البنية الدلالية. 83
1-العلاقات الدلالية 84

1-1: علاقة السببية 84
1-2- علاقة الإفضال 86
1-3- علاقة التبعية..... 88
1-4- دلالة العامل: 93
2-دلالة الإعراب 98
3-دلالة الحذف 101
المبحث الثالث: البنية التداولية 108
1-تداولية المتكلم 108
1-1- تقديم المسند إليه وتأخيره 109
1-2- التعريف والتنكير 113
2-تداولية المخاطب 114
2-1- الإيضاح بعد الإبهام 114
2-2- الحذف 116
3-تداولية الخطاب 118

الفصل الثاني: البنية النحوية في النموذج النحوي التوليدي التحويلي

المبحث الأول: الأسس الفكرية والمسارات العلمية للبنية في النحو التوليدي..... 126
أولا: الأسس الفكرية..... 127
1-النماذج النحوية والكفاية اللسانية 127
1-1- النحو الكلي: 128
1-2- الملكة اللسانية. 130
1-3- المعرفة اللغوية 133

1-4- القدرة الإبداعية 134
ثانيا: التحولات والمسارات العلمية 142
1- مرحلة النموذج ما قبل المعيار 143
2- مرحلة النموذج المعيار 146
3-مرحلة النموذج المعيار الموسعة 147
4- المنهج النحوي الدلالي 151
5- البرنامج الأدنوي:1993 – 1995 154
المبحث الثاني:المفاهيم الأساسية للبنية في النحو التوليدي 156
1- البنية العاملية 156
1-1-نظرية العامل 156
1-2-مبدأ العمل أو التحكم المكوني 157
1-3-نظرية الربط العاملي 159
1-3-1- الأثر 159
1-3-2- المضمر 160
2-قاعدة حرك الألف أو أنقل الألف 164
3-المقولة الفارغة 166
4- المقولة العاملة 170
5- الدلالة في النظرية التوليدية التحويلية 178
6- المنهج الدلالي التصنيفي عند "كوك" 181
المبحث الثالث:البنية في المنجز اللساني التوليدي العربي: نماذج 183
أولا: الاتجاه التجزيئي 184

1-ميشال زكريا 184
1-1-قواعد إعادة الكتابة 184
1-2-عناصر التحويل..... 185
1-3-الرتبة في القواعد التوليدية 186
1-4-البنية المكونية 187
ثانياً: مازن الوعر والدلالة التصنيفية. 192
1-التركيب والدلالة عند مازن الوعر 193
2- مبدأ الرتبة 194
ثالثاً: الاتِّجاه الشمولي (الفاسي الفهري) 196
1- الرتبة..... 197
2- التبئير 198
3- التفكيك 199
4-الإعراب واتجاه الاسناد..... 199
5-إشكال الضمائر والمتصلات وظاهرة التطابق..... 200
6-إشكال النقل 203
7-الوظيفة المعجمية 204

الفصل الثالث: نظرية اللسانيات النسبية والنموذج النحوي التوليفي

المبحث الأول: نظريةُ اللسانيات النسبية:(النشأة، المفهوم، الخصائص، والمنهج) 208
1-المفهوم والخصائص 208
1-1-التعريف بصاحب النظرية 208
1-2-الأعمال العلمية 208

1-3-دواعي تأسيس النظرية 209
1-4-مفهوم النظرية اللسانية النسبية 211
1-5-خصائص النظرية اللسانية النسبية 213
2-المنهج 214
2-1-من اللسانيات الكلية إلى اللسانيات النسبية 214
2-2-الاكتساب اللغوي عند الأوراغي 216
2-3-الملكة اللسانية عند الأوراغي 220
2-4-الاكتساب اللغوي بين الأوراغي وتشومسكي 222
2-5-النظرية النسبية وتنميط اللغات 224
2-6-الخصائص النمطية للغات التوليفية 227
المبحث الثاني:البنية النحوية (قضاياها، وبِنْيَاتُها في النحو التوليفي) 228
1- مفهوم التأليف والتوليف 228
2-موقع التأليف من الإعراب والترتيب 230
3-الجملة وقضاياها في النحو التوليفي 232
3-1-الرتبة 233
3-2-الإضمار 235
4 -: بنْياتُها 236
4-1-البنية المكونية 236
4-1-1- المقولات المعجمية التركيبية في النحو التوليفي 237
4-1-2- علاقة المعجم بالتركيب 239
4-2-البنية الدلالية 242

4-2-1- العلاقات الدلالية 242
4-2-2- وظائفها النحوية 244
4-3-البنية التداولية 248
4-3-1- الترتيب التداولي 249
4-3-2-الإعراب التداولي 251
4-3-3-الحذف 253
4-3-4-الانتقاء التداولي 254
4-3-5-الجملة وسياقات التداول (نماذج) 256
المبحث الثالث :البنية الإعرابية في النحو التوليفي (نماذج وتطبيقات)..... 260
1-مفهوم الإعراب 260
2- البنية الإعرابية 261
3-الإعراب والعامل 268
4-بين العاملية اللفظية والعاملية العلائقية 271
5-العلاقات التركيبية 277
6-وظائف حركات الأواخر 278
7-مفهوم النسخ والنواسخ..... 279
8- نماذج تطبيقية من إعراب النحو التوليفي..... 281
الخاتمة 290
دليل الفهارس 294
فهرس الآيات القرآنية 295
فهرس الشواهد الشعرية..... 299

فهرس الجداول والأشكال..... 302
قائمة المصادر والمراجع..... 303
فهرس الموضوعات 315

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم وصف بديل للبنية النحوية في اللغة العربية من منظور نظرية اللسانيات النسبية ونموذجها النحوي التوليفي، والغاية منه هو الوقوف على مكمن التفرد بالمقارنة مع النموذجين النحويين؛ التراثي العربي، والتوليدي.

انطلق البحث وهو يروم حمل القارئ على معرفة وجهين من مسلمات النظر تحتكم إليهما البنية النحوية؛ أولهما منطقي عرفاني مصدره "العلوميا أو العلم الأعلى"، وهو إما منطق صوري أو منطق كسبي، والاهتداء إلى أحدهما يستلزم وصفا لسانيا مغايرا للآخر. وأما الآخر؛ فهو لساني إجرائي توصف به البنية النحوية ضمن الإطار المعرفي الذي اختاره اللساني.

وتناولت الدراسة أبرز قضايا البنية النحوية العربية في نماذج نحوية ثلاثة؛ تراثي. توليدي. توليفي، مقدمة نظرتها في وصف البنية النحوية، وما شكلته هذه الأوصاف من تباين منهجي في تحليل البنية النحوية العربية.

ووقفت على إحدى الثورات العلمية في البحث اللساني الحديث، وما قدمته من أراء لسانية مبتكرة، وتضمنته من مظاهر تجديدية معتبرة في الدرس اللساني العربي الحديث، كما عرضت الدراسة مجمل القضايا المشتركة في النماذج النحوية؛ كالعامل والمعمول والأثر والإعراب والرتبه والإضمار والحذف، ومناقشتها من وجهة نظر اللسانيات النسبية ونحوها التوليفي.

الكلمات المفتاحية:

اللسانيات النِّسبية؛ البنية النحوية؛ النحو العربي؛ النحو التوليدي؛ النحو التوليفي؛ البنية الإعرابية.

Abstract:

This research aims to provide an alternative description of the Arabic grammatical structure from the theory of relative linguistics perspective and its synthesis grammatical model , Arab heritage and generative model

The research started aiming of getting the reader to know two aspects of the postulates of the view that are invoked by the grammatical structure;

The first one is a mystical logic sourceed from 'scientific or higher science', which is either a formal logic or a gain logic where finding one of them requires a different linguistic description . As for the other one ; It is a procedural linguistic by which the grammatical structure is described within the cognitive framework chosen by the linguist.

The study investigated the most prominent issues of the Arabic grammatical structure in three grammatical models which are; heritage generative and Synthesis, the study gives a description of the grammatical structure, and the systematic variation formed by these descriptions in the analysis of the Arabic grammatical structure. And it focused on one of the scientific revolutions in modern linguistic research, and the innovative linguistic views it presented, and included significant innovative aspects in the modern Arabic linguistic lesson. The study also presented the sum of common issues in grammatical models; Like who does , What is done , the effect, the parsing, the rank, the amplification and the deletion, and discussing them from the point of view of relative linguistics and their synthesis..

key words: relativistic linguistics; grammatical structure; Arabic grammar; generative grammar; syntax; syntactic structure.